سلسلة كتب التنمية فى الألفية الثالثة
الكتـاب الأول

التنمـــية الإجتمــاعية وحقـــوق الإنســـان

دكـتـور

أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد

أستاذ مساعد فى الخدمة الإجتماعـية
وكيل المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بأسـوان - فـرع قـنا

2009



سلسلة كتب التنمية فى الآلفية الثالثة

الكتـــاب الأول

٢٠٠٨م

التنميـــة الاجتماعية

وحقوق الإنسان

دكتور

أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم ابوزيد

استاذ مساعد فى الخدمة الاجتماعية

وكيل المعهد العالى للخدمة الاجتماعية

بأسوان - فرع قنا

٢٠٠٩



رقم الإيداع : ٢٤٤٠٤ / ٢٠٠٨
الترقيم الدولي : ٧- ٠٥٢ – ٤٣٨ – ٩٧٧

تمهيد

لقد أكدت التجارب الدولية فى مجال التنمية الاجتماعية بأنها تتطلب من المجتمع أن ينمى المصادر البشرية عن طريق المعرفة والتعليم والتدريب لأفراده ، فالثروة الحقيقية للدولة تتمثل فى استثمار المورد البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة (رأس المال البشرى) عن طريق التزامن بين اكتساب المعرفة والمهارة فى نقل التكنولوجيا والمشاركة المستمرة وعلى هذا تهتم التنمية الاجتماعية بالعمل على تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع وترسيخ مفاهيم الوطنية ودعم القدرات البشرية والوفاء والسيادة للدولة وهذا يتطلب تحسين أوضاع الأفراد إلى الأفضل ، وعلى هذا نعرض فى الكتاب الأول من سلسلة التنمية فى الألفية الثالثة تطور التنمية الاجتماعية وأهدافها بالإضافة إلى مداخل ومبادئ وقيم وركائز ومتطلبات التنمية الاجتماعية كما نعرض فى الفصل الثالث مراحل ونماذج وتحديات التنمية الاجتماعية أما الفصل الرابع فنطرح من خلاله تحديد أدوات وأجهزة التنمية الاجتماعية كما يشمل الكتاب مفاهيم التنمية البشرية والتكنولوجيا بالإضافة إلى مؤشرات فاعلية تجربة التنمية البشرية وعالمية حقوق الإنسان من حيث المفهوم والتطورات العالمية والتأصيل الإسلامى وعلاقتها بالتنمية كما يتضمن دور الخدمة الاجتماعية التنموية وإعلان أهداف الألفية الثالثة واعتمدنا فى إعداد هذا الكتاب على العديد من المراجع وبعض الدراسات وكما هو معروف لا يمكن تحقيق أهداف التنمية إلا عن طريق الإنسان الذى توجه لإشباع

احتياجاته وعلى هذا نطرح بمشيئة الله بداية من الكتاب الثانى أهداف الألفية مداخل نظرية ومؤشرات وتجارب دولية ومحلية وممارسة الخدمة الاجتماعية ع كل هدف من أهدافها ، فالكتاب الثانى من السلسلة (الفقر والتنمية الاجتماعية) خاصة وأن تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر ولجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وفقاً لما ورد فى تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٨ وهذا ما نتمنى أن يتحقق والله من وراء القصد والسبيل .

الفصل الأول

التعريف بالتنمية الاجتماعية

مدخل :

إن التنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ولكنها كعلم بدأت فـى كتابـات الاقتصاديين الكلاسيكيين والماركسيين وكان التركيز فى القرن الماضى علـى التنمية التى تحدث من خلال التطور الدائم للمجتمع الإنسانى وعلـى أسـاس المرور بعدد معين من المراحل المتتابعة ، وكان هذا الاتجاه طبيعياً فى هـذه الفترة التى ظهرت فيها نظرية داروين عن التطور وانعكس هذا على التنمية ، ويرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عـدة أحـداث بـدأت بظهـور المجتمع الصناعى عقب الثورة الصناعية حيث كان هذا المجتمع يبحث عـن وسائل لتوزيع الاستهلاك الكبير وتنمية اقتصاديات الدول التى نشأت فى غرب أوربا . ثم جاءت موجات الإفلاس والبطالة أثناء أزمة الكساد العظـيم سـنة ١٩٢٩ ، وبدأ الفكر الاقتصادى يبحث عن وسائل للخروج من الأزمـة ، ثـم جاءت الحرب العالمية الثانية وبرزت الدول الاشتراكية بنموذج للتنمية وتبـع ذلك انتشار حركات التحرر والاستقلال فى دول العالم الثالث التى تريد تحقيق التقدم والقضاء على التبعية . كل هذه العوامل تفاعلـت معـاً وأدت لظهـور المفهوم الجديد للتنمية فى وسط هذا القرن . وهو يشمل بجانب النمو والتطور التغير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم وحل مـشكلاته ، وأن أهـدافها تتركز فى تحسين ظروف الحياة بإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادى ، من خلال نظرة متعددة الأبعاد تصبح التنمية إحدى نماذج التغير .. واليوم مع اقتـراب نهاية القرن العشرين يتعرض الفكر الإنمائى لكثير من النقد والمراجعة ، وذلك فى ضوء التطبيق العملى ونتائج تجارب التنمية التى لا ننكر أنها حققت قدراً من النجاح فى مجالات عديدة ، لابد من الإشادة بها وإن كنا نبغـى المزيـد بتوجيه الضوء والنقد على بعض أوجه القصور ، لأن النظرة المتأنيـة إلـى الواقع وإلى المستقبل تدعو إلى إعادة النظر فى مسار التنمية من أساسه ، وفى هذا نتفق مع دراسة أعدتها مؤسسة باريلوش فى الأرجنتـين بالتعـاون مـع

المركز الدولى لبحوث التنمية التى أشارت إلى إهمال الأبعاد الإنسانية فى التنمية ، مما يؤدى إلى آثار خطيرة يصعب تداركها على المدى القريب فى حين أنه من الأيسر نسبياً تفادى الآثار المادية .(١)

مفاهيم التنمية الاجتماعية :

التغير:

لقد استخدم ميرتون مصطلح المتغير فيصف المفاهيم بأنها متغيرات تنشأ بينها علاقات أمبيريقية مثل مفاهيم المكانة والدور والمعيارية أما "استوفر" فقد استخدم المتغير للإشارة إلى المتغيرات الكمية أو الكيفية. ويتكون المتغير الكيفى من فئات وليس من وحدات عددية ، أما المتغير الكمى فهو يتكون من سلسلة وحدات عددية. (ومن أمثلة المتغيرات الكمية السن، الدخل ، حجم الأسرة.(٢)فالمتغير بصفة عامة هو بُعد يمكن قياسه للمفهوم مثل الطول أو الارتفاع وعلم الاجتماع يحتوى على العديد من المفاهيم التى يعتمد عليها الباحث فى التعبير عن مشكلة **بحثه**(٣).

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المتغيرات هى:

١- **المتغير المستقل** : وهو الذى يؤثر فى المتغير التابع.

٢- **المتغير التابع:** وهو الذى يتأثر بالمتغير المستقل ويتبعه أى أنه يتغير تبعا للمتغير المستقل.

إى أنه يجب ملاحظة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ليست دائما تسير فى اتجاه واحد وإنما هناك بعض الحالات يكون التأثير فيها متبادل فعلى سبيل المثال نجد أزمة التنمية تؤدى إلى ظهور مشكلات كالبطالة والديون الخارجية إلا أن هذه المشكلات أيضا كمتغيرات تابعة تلعب دوراً فى تفاقم أزمة التنمية كمتغير مستقل. أى أن المتغير قد يكون مستقل فى حالات وتابعاً فى حالات أخرى.

٣- **المتغير الوسيط:** وهو الذى يعمل على تعظيم أو تقليص فاعلية المتغير المستقل.

ومما سبق يمكن تعريف المتغيرات بأنها " محددات اجتماعية أو الاقتصادية أو ثقافية قابلة للتأثير والتأثر ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بأزمة التنمية ، وتتمثل المتغيرات الداخلية في سياسة الانفتاح وما صاحبها من تحولات اقتصادية واجتماعية وقيمية خلال السبعينيات والثمانينيات أما المتغيرات الخارجية فهي تتمثل في آليات التبعية ومنها ثورة الإعلام ، ونقل التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد والبنك الدولي، والمساعدات الخارجة والقروض [٤].

النمو:

النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب من جوانب الحياة ، فالنمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى " حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن [٥].

التطور:

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي، ويدل التطور على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء ويأخذ ذلك فترات طويلة ويذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة، **أي عليه تقسم التطور إلى عدة أنواع**:

١- **تطور كوني**: وهو يدل على تطور العالم والأجرام السماوية مع النشوء إلى الارتقاء ثم الفناء.

٢- **تطور عضوي**: يطلق عليه النمو في الكائن الحي الذي يأخذ دورة في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الأولى ثم الجنين فالولادة فالنضوج ثم الوفاة.

٣- **تطور عقلي**: وما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك ثم نضوج واضمحلال ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية[٦].

التقدم :

هو التحسن الذى يطرأ على المجتمع والإنسان فى انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً[٧].

وقد عرفه هوبهاوس "أنه ظاهرة اجتماعية حضارية وهى نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة.

ويعد الهدف من التقدم نمائى وهو يتضمن خلال مراحله المتعاقبة ازدهاراً ورقياً أكثر فأكثر من المراحل السابقة، وعادة ما ينظر إلى التقدم كتطلع للمستقبل وفى هذه الحالة فلابد له فى هذا المجال أن يرتبط بالواقع الاجتماعي وبتحليل للحاضر وانتقاء من الماضى، وهو يومئ إلى إحداث التغير وتوجيهه نحو خير الكثيرين.

التحديث:

بعد التحديث مصطلحاً جديداً، فلم يكن متداولاً قبل الخمسينات، فقد بدأ استخدامه فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ولقد كان الاستعمال المتداولة للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى المجالات المختلفة، أو بمعنى آخر، إعادة تشكيل شيء لكى يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث فالتحديث إذن هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج.

والتحديث إذن عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق أبعادها ومكوناتها على المجتمعات المتخلفة وما تقوم به البلدان النامية عبارة عن عملية محاكاة ونقل للنظم والتنظيمات والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعبر عن التحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها وتتم عملية المحاكاة والنقل عن طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة وصولاً إلى نموذج مجتمعى حديث مغاير تماماً عن ذلك النموذج القائم. [٨]

التبعية :

يعد مفهوم التبعية من المفهومات المنتشرة فى أدبيات التنمية ويمكن النظر إليها:

التبعية هى "موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع الاقتصاد لدولة (أو مجموعة دول) أخرى(٩).

وهذا يعنى أن حالة التبعية تخضع الدول المتخلفة للاستغلال والاستنزاف من جانب الدول المتقدمة فيصبح نمو الدول الثانية محكوماً ومشروطاً بنمو الدول الأولى، إلا أن هذا التعريف قد يعنى أن تقدم الدول النامية لا يتحقق إلا إذا تخلفت الدول المتقدمة وهذا غير صحيح فقد يتحقق التقدم لكليهما معا، ولكن يتطلب ذلك شروطاً وظروفاً ملائمة لعملية التقدم.

ويشير إبراهيم العيسوى إلى التبعية باعتبارها" ظرف موضوعى تشكل تاريخياً ينطوى على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية تعبرعن شكل معين من أشكال العمل على الصعيد الدولى، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالى(١٠).

وهذا التعريف يؤكد على أن التبعية عملية اقتصادية تنطوى على علاقات استغلال تاريخى تمارسها دول تجاه أخرى وذلك فى إطار شكل معين لتقسيم العمل الدولى يجعل الدول النامية خادمة للدول الرأسمالية.

كما ينظر إلى التبعية بأنها " تلك العلاقات الاستغلالية التى تشكلت تاريخيا والتى تنطوى على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية بين دول المركز الرأسمالى ودول المحيط المتخلف. هذه العلاقة تحتمها سياسة دولية لتقسيم العمل، بمقتضى هذه السياسة تؤدى كل دولة دورها المرسوم لها من أجل الحفاظ على النظام الدولى القائم **ومن مؤشرات التبعية ما يلى:**

- الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدد من السلع والتى تنتج أساسا للتصدير.

- اعتماد الدول النامية فى جانب كبير من تنميتها على آليات خاصة، كالقروض والمنح والتكنولوجيا الأجنبية بدلا من اعتمادها على مواردها الذاتية.
- إن سياسة التنمية فى التوابع لا تخدم حاجات محلية بقدر ما تخدم حاجات النمو الرأسمالى، حيث تنتج الدول النامية المحاصيل النقدية التى يحتاجها الغرب، على حساب المحاصيل الأساسية التى تحتاجها.
- إن يستهلك المحاصيل الأساسية التى تحتاجها.
- أن يستهلك المجتمع النامى ما لا ينتج وينتج ما لا يستهلك.
- ازدياد نسبة المعونات الخارجية وخدمتها فى الناتج القومى الإجمالى.(١١)

التخلف:

"هو عملية اجتماعية تاريخية، كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية ، ونمت فى إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة وطاقاتها الإنتاجية، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التى تسود البلدان المتقدمة، ومن المحتمل أن تظل هذه الظاهرة إذا استمرت قيود التبعية للبلدان المتقدمة أو استمرت القوى التى تستفيد من هذه التبعية فى الداخل أو الخارج(١٢).

مما يعنى عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التى يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة فى البلدان المتخلفة لهذا الاستخدام، كما يعنى ضعف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، كما يعنى أيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان(١٣).

تعريف التنمية :

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـــــ "عمليـــة

التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي

والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحًا الزيادة والنماء

الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه ماديا بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله ﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات﴾ [البقرة:٢٧٦].

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب.

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها[٤١]

فالعلم والتكنولوجيا والإنتاج مكونات ثلاثة تؤثر وتتأثر مباشرة وكلية بسياسات وخطط التنمية ، فالعلم هو أساس التكنولوجيا، والتكنولوجيا هى الركيزة الأساسية للإنتاج و الإنتاج هو عصب التنمية ، وسياسة الإنتاج هى التى تحدد مسبقا دور كل مكون ومشاركته فى جهود التنمية الشاملة، كما تقتضى التنمية الشاملة التطور التكنولوجى المستمر الذى يعجل بمعدلاتها، بينما يتدعم هو بمنجزاتها.

والتنمية تمثل عملية النمو المعتمد على الذات، والذى يتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع الذين عملوا طبقاً لرغباتهم وميولهم كما يتراءى لهم، وتحت انضباط نابع منهم. والهدف الأول من التنمية هو القضاء على الفقر، وإتاحة الوظائف المنتجة، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل أفراد المجتمع ،

مع عدالة التوزيع فى أى زيادة ، وهذا يعنى أن السلع الأساسية والخدمات مثل الغذاء والمسكن والتعليم والصحة ، والمياه النظيفة لابد من توافرها للجميع. علاوة على ذلك ، فإن التنمية تفترض نظاماً ديمقراطيا للحكم، جنبا إلى جنب مع المؤسسات والنظم، التى تضمن العدالة، وتحمى أفراد المجتمع، من أى تيارات لا تتفق مع قوانين العدالة المعروفة والمقبولة من أفراد هذا المجتمع ، فالتنمية تشتمل على النمو وعلى التغير لذا فهى لا تعنى بناحية واحدة من نواحى الحياة ، كالناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، وإنما تتناول كافة نواحى الحياة فى مختلف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات عميقة وشاملة وبعبارة أخرى أن التنمية هى عبارة عن النمو المتعمد الذى يتحقق بواسطة المجهودات المخططة والمنظمة والتى يقوم بها الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف معينة[١٥].

ويُعد مصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد، وذلك لاتساع استخدام المفهوم، وتطور دلالاته، وتعدد مجالاته. ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية لأغراض هذه الاستراتيجية على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة في ظل مرجعية قيمية وإرادة وطنية من أجل إحداث تغيرات اجتماعية شاملة تحقق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع و تحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، وتعزيز الأداء الاجتماعي للأفراد والأسر للوصول إلى مجتمع آمن متماسك"وهدف التنمية هو الوصول بالإنسان إلى الكفاية والإحساس بالكرامة، وزيادة فاعليته في أداء دوره الاجتماعي من خلال مؤسسات المجتمع وهيئاته في حدود قيم توجهُ سلوك الأفراد في المجتمع وتنبثق من منظومة القيم العربية والإسلامية. وترتكز التنمية الاجتماعية على مبادئ إنسانية سامية منها: المساواة، والتكافل. والمساواة تعني توفير الاحتياجات الأساسية الضرورية دون استثناء أحد، ما أمكن، في ظل الإمكانيات المتاحة، وبخاصة الأشخاص المحرومون، أو المناطق الأشد حاجة.

فالتنمية توسع الخيارات المتاحة للناس، وهي الإطار المجتمعي الذي يجدون فيه أنفسهم ويرتقون فيه بقدراتهم، ويحققون فيه إنسانيتهم في كرامة

واحترام، تليق بالإنسان الفاعل القادر الذي خلقه الله، سبحانه وتعالى، في أحسن تقويم، وكرمه، وسخر له ما في الأرض من موارد وقوى طبيعية، ومكنه عقلياً وجسدياً، وأسنده روحياً للقيام بدوره في عمارة الأرض.

لهذا تسعى العملية التنموية إلى تسريع برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي للمساعدة على تكوين بيئة إنسانية واجتماعية مساندة لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وبتركيز خاص على الحد من الفقر واللامساواة في المجتمع. ويتحقق هذا بزيادة فعالية مؤسسات القطاع الاجتماعي، وبتعزيز قدرات الأفراد وفرصهم، وبتقوية النسيج الاجتماعي، وبتحسين البناء الأساسي المكاني والخدمات الأساسية.

ويتفق مع فلسفة التنمية التي تتبناها هذه الاستراتيجية النظر إلى الإنسان نظرة إيجابية نحو عناصر القوة، والفاعلية، والعزة، والكرامة. فالإنسان قادر فاعل ذو إرادة وتفكير ومسؤولية ولديه من القدرات والمؤهلات ما يمكنه من العمل لإفادة نفسه، وتحقيق ذاته، وخدمة مجتمعه. ويرتكز منظور القوة على قناعان جوهرية من أهمها أنه، وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يواجه الإنسان من تحديات في الحياة، فإن الناس كلهم والبيئات جميعها تمتلك عناصر قوة يمكن توجيهها نحو تحسين حياة الأفراد والأسر، وإن التركيز على العناصر الإيجابية لدى الأفراد والمجتمعات تزيد من دافعيتها وحافزيها نحو العمل الإيجابي، وتعزز الثقة بالنفس، وهي طاقة هائلة إن أحسن توجيهها.

وتعنى التنمية الاجتماعية بكل التغيرات المنشودة لإحداث تحسين مطرد ومتزايد في مستوى معيشة الفرد، وذلك عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية للحياة من رعاية صحية، وفرص للعمل، وتأمين المسكن، وغير ذلك من الحقوق المستندة إلى أحكام الدستور الأردني التي تضمنها المواثيق الدولية،وقد سبقها في ذلك الإسلام، إذ يقول الله تعالى: " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ".

وعليه، يقوم العمل الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية على تنظيم الجهود بين شركاء التنمية للمساهمة الفاعلة في تعزيز الإنتاجية، واستثمار القدرات والطاقات البشرية، وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة. والتوعية بالمشكلات الاجتماعية وانعكاساتها على المجتمع لضمان الأمن الاجتماعي، ودعم العمل التطوعي، وتطوير برامجه، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية للنهوض بخدمات التأهيل والرعاية وبرامجهما لمختلف شرائح المجتمع، وبخاصة الفقراء، والأطفال، والأيتام، والمسنون، والمعوقون، وضحايا التفكك الأسري.

واستناداً إلى هذه الاعتبارات، وإدراكاً لحقائق الحاضر والمستقبل، واستلهاماً لمرجعية أمتنا القيمية والحضارية، واستنارة بفكر وتوجيهات قيادتنا الشابة وجهودها المتميزة، فقد جاءت استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو مرتكز الأمن الاقتصادي والسياسي الشامل.

ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية تغير فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، تسعى أساسا لرفع مستوى السكان فى كافة الجوانب أى أن التنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقى بالمواطن، بما يعنيه ذلك من زيادة فى دخله مصحوبة بتطوير إيجابى فى سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته.[١٦].

فالتنمية هى عبارة عن عملية تسند إلى الاستغلال الجيد للموارد بقصد إقامة مجتمع حديث[١٧].

ويرى البعض أن التنمية ليست مجرد عملية تلقائية للنمو ولكنها عملية إحداث للتغير[١٨].

فالتنمية عملية اجتماعية Social process لأزمة لنمو المجتمع وتطوره وتقدمه[١٩].

كما ينظر إلى التنمية بأنها عملية ذات جوانب كثيرة ومتعددة حيث أنها تسعى إلى زيادة مهارات الفرد وقابليته وزيادة حريته على الإبداع والخلق وزيادة شعوره بالمسئولية إضافة إلى توفير الأشياء المادية له[٢٠].

أوجه الاختلافات بين مفهومى النمو والتنمية :

١- يشير النمو إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب معين من جوانب الحياة. أما التنمية فهى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.

٢- يحدث النمو غالباً عن طريق التطور البطىء والتحول التدريجى. أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

٣- يتفق مفهوما النمو والتنمية من حيث الاتجاه فالتغير فيه يسيز فى خط مستقيم أما مفهوم التغير فهو يشير إلى حدوث تغير فى الظواهر والأشياء دون اتجاه واضح فقد يكون ارتقائيا وتقدما، أو نكوصا وتخلفاً.

٤- النمو عملية تلقائية تحدث بدون تدخل الإنسان، إما التنمية فهى تشير إلى النمو المتعمد الذى يتم عن طريق الجهود المنظمة التى يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. وفى هذه الحالة تصبح التفرقة بين النمو والتنمية كالتفرقة بين التطور ، والتغير والتغيير. فالفارق بينهما يتمثل فى مدى تدخل الإنسان فى إحداث التنمية أو التطوير أو التغيير [٢١].

أزمة التنمية :

هى عبارة عن حالة ديناميكية من الشدة والضيق يمر بها المجتمع ويعيش خلالها اختلالا هيكليا يشمل كافة أبنيته الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية وهذا الاختلال ناجم عن عدد من العوامل الخارجية منها (آليات التبعية) والداخلية بحيث أصبح الهيكل الاقتصادي يخدم الاحتياجات الخارجية ، وقد يترتب على هذا الاختلال فى البناء الكلى أزمة تنموية **من أهم مؤشراتها:**

- انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقى أى الدخل النقدى وكذلك الدخل من السلع والخدمات من صحة وتعليم .... الخ.
- انتشار البطالة وتفاقم مشكلة التضخم والديون الخارجية.
- اختلال هيكلى فى الصادرات والواردات لصالح الواردات وخاصة

الاستهلاكية والكمالية وما ترتب عليه من زيادة في عجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزان التجارى.

- زيادة التفاوت الطبقى فى المجتمع.
- اختلال العلاقات بين قطاعات الاقتصاد القومى لصالح القطاعات الخدمية والأولية وزيادة الاعتماد على مصادر ريعية غير منتجة.
- غلبة طابع الصناعات الاستهلاكية على القطاع الصناعى.
- تزايد الاتجاه نحو تقليد الغرب فى قيمه وأنماطه الاستهلاكية[٢٢].

تعريف التنمية الاجتماعية :

مع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع. وحتى اليوم ما زال مصطلح التنمية الاجتماعية غير محدد المعالم.

وعلى الرغم من ذلك ولكي نمضي قدماً في بحثنا، فاننا مطالبون بأن نصل إلى تعريف للتنمية الاجتماعية، حتى نستطيع أن نتبين دور البنوك الإسلامية في إحداثها وتحقيقها.

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو انها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها اشباع احتياجات الافراد.

ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية،

وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف، ففيما ورد في مناقشات مؤتمر القادة الإداريين المنعقد بالقاهرة (٤ فبراير _ ٢ مارس ١٩٦٧).

نجد أن التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الانسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالانسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية، الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة.

ويقيم بعضهم مثل بيتردي سوتوي تصوره للتنمية الاجتماعية على أنها مرادفة لمفهوم الارشاد التربوي.

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم تعرّف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك انها في نهاية الأمر مجموعة من الاجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات.. حيث يمثل كل هذا أبعاداً أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي.

واستشفافاً لما تتضمنه وتستهدفه التعريفات العديدة المختلفة لمفهوم التنمية الاجتماعية، وفي ضوء ما تشير إليه الاتجاهات المختلفة للمفهوم، يمكن تلخيص المسألة في أن هناك عدداً من المحاور تعمل عليها التنمية الاجتماعية

وهذه المحاور في مجموعها تمثل المفهوم الذي يقصده تعريف التنمية الاجتماعية. هذه المحاور هي:

تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن)، وتنمية طاقات الفرد، واكساب وتعميق القيم الروحية بما يؤدي إلى احداث تأثيرات عميقة وايجابية في بناء الشخصية وبالتالي في انماط الممارسات السلوكية، وتأكيد الامن والتأمين الاجتماعي، وتحقيق العدالة واتاحة سبيل تكافؤ الفرص، وتعديل الاتجاهات بما يتفق مع القيم الروحية.. كل ذلك في اطار أيديولوجية علوية غير وضعية تستهدف تكريم الانسان كخليفة لله على الأرض.

ويكاد يكون ذلك المفهوم في التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذي يمثل الاتجاه الغالب في كثير من الكتابات والمناقشات العلمية.

أما السبيل إلى تحقيق ذلك، فهي كل الوسائل الفعالة القادرة على تحقيق التنمية على مختلف هذه المحاور سواء كانت هذه الوسائل مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو غير مرئية.

ولما كانت الوسائل الفعالة كثيرة وعديدة، فاننا سنقصر حديثنا هنا على البنوك الإسلامية وحدها، كمؤسسة من مؤسسات المجتمع التي تمثل إحدى وسائل احداث التنمية الاجتماعية وتحقيقها.[٢٣]

وكما هو مبين فانة تتعدد تعريفات التنمية الاجتماعية من مناظير مختلفة وسنعرض بعض وجهات النظر العربية والأجنبية على النحو التالى :

١- من وجهة النظر الراديكالية:

تعريف سمير نعيم : التنمية هى الانقاء بمستوى الإنسان ذلك الارتقاء يتحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق وإشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية ، أى تلك الاحتياجات التى تميزه عن الكائنات الحية الأخرى[٢٤].

وهذا التعريف يعنى أن التنمية ليست مجرد إشباع الحاجات البيولوجية للإنسان ، وإنما إشباع لحاجاته الروحية والعقلية أيضاً تلك الحاجات التى تحفظ

له إنسانيته، وتميزه عن الكائنات الحية الأخرى.

٢- من وجهة النظر المثالية:

تعريف محمد عاطف غيث هي عبارة عن " التحرك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها " والتنمية وفقا لهذا التعريف تستهدف تغييرا أساسيا فى البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف، وتعديلات فى الأدوار والمراكز إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة التى تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة(٢٥).

ولا شك أن هذا التعريف يرى التنمية من وجهة نظر مثالية باعتبارها تغيير فى مكونات البناء الاجتماعي فى المجتمع من أدوار ومراكز وموجهات فكرية وقيمية باعتبار أن هذه المكونات هى المعوقة للتنمية. وبالتالى هذا التعريف يتجاهل دور البناء الاقتصادي الاجتماعي فى عملية التنمية فقد يكون معوقا وقد يكون مشجعا للتنمية ، وبالتالى اختزلت عملية التنمية فى نواحى ثقافية متجاهلة بذلك الجانب الاقتصادي.

تعريف عبد الباسط محمد حسين " إشباع لحاجات الإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التى تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية(٢٦).

٣- من المنظور السياسي:

يراها تعليماً أحسن ، صحة أوفر، مسكنا أنسب ووسائل اتصال ونقل أكفأ وارخص ، إحلال الآلة محل الجهد البشرى، تنوع كبير فى السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

وهي التدخل الإرادى من جانب المجتمع لإحداث التغيرات الاجتماعية والسلوكية للعنصر الإنساني فيه ليصبح قادرا علي استيعاب،واستخدام

تكنولوجيا التحديث المتاحة بما يزيد ويدعم قدر المجتمع علي الاستفادة من طاقاته البشرية وموارده غير البشرية في تحقيق أعلي مستوى ممكن من الرفاهية للسواد الأعظم من أبنائه عن طريق زيادة الإنتاج القومي وعدالة توزيعه في ظل الأيدلوجية السائدة فيه وثقافته الأصلية التي تميزه وتفرده عن غيره من المجتمعات .

فالتنمية عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد فى الاستثمار كما تعنى التنمية بوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجى المطلوب[٢٧].

٤- **من المنظور الاجتماعي النفسي**:

ينظر إليها وفقاً للمنظور الاجتماعى النفسى بأنها تحقق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع وقد أوضحت كثير من الكتابات أنه يعد من أكثر مفاهيم التنمية غموضاً وذلك لأن مدلول social كما يشير "محمود الكردى" مازال غامضاً وغير محدد ويزداد غموضاً وإبهاماً عندما يقترن بمفهوم آخر مثل التنمية[٢٨].

وقد أكد هذا المعنى السيد عبد المطلب غانم" حينما أشار إلى أن " مفهوم التنمية الاجتماعية "على الرغم من كون اصطلاح اجتماعي Social يلعب دوراً محورياً فى العلوم الاجتماعية، إلا العلوم الاجتماعية لم تفصل بوضوح بين هذا الاصطلاح واصطلاح مجتمعى societal واستخدام الاصطلاحان كمترادفين، ومعيار أو معايير التمييز بينهما غير واضحة. ويضيف فى موقع آخر بأن عدم الوضوح بين المفهومين أدى إلى الخلط مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم التنمية المجتمعية . فكل الدراسات (النظريات) التى استخدمت مفهوم social change لتعبر به فى الواقع عن مفهوم societal change[٢٩].

تعريف رينتشارد وراد Ward حيث يرى أن التنمية الاجتماعية منهج علمى وواقعى لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحى المختلفة مع التركيز على الجانب الإنسانى منها وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع [٣٠].

٥- من المنظور الاقتصادي:

وهى توفير حد أدى من مستوى المعيشة بين الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتى.

وهناك من يرى أن *التنمية* هى التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم أى استغلال الناس لمواردهم الطبيعية ، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم[٣١].

وهذا يعنى أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم.

٦ - عناصر المفهوم الإسلامي للتنمية

١- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معًا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.

٢- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

٣- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

٤- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي.

٥- الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق. [٣٢]

تعريف التنمية الاجتماعية من وجهات متعددة:

تعريف السيد الحسيني :

عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث ، وبهذا المعنى فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم المناسب والحراك الاجتماعي فضلاً عن التوحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومى بعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية والتغير، والتصنيع والاستقلال والتأثر والقوة والوحدة الاجتماعية(٣٣).

ويشير سيد عويس : عبارة عن اشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى المعيشة فى محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم(٣٤).

تعريف عبد الباسط حسن : عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهى تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها وبذلك تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمتعددة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين(٣٥).

وقد اتجه البعض فى تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا. ومن هذه التعاريف التى أكدت هذا المعنى تعريف يشير إلى أن المقصود بالتنمية الاجتماعية هى تنمية العلاقات والروابط القائمة فى المجتمع ورفع مستوى الخدمات التى تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه الاجتماعي والثقافى والصحى، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل (٣٦).

ويحدد روب Roupp التنمية الاجتماعية بأنها "تكيفاً يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف" فالتنمية تعتبر تغييراً .

كما عرفت التنمية بأنها "محاولة إحداث تغيرات جوهرية إيجابية مستمرة متراكمة لتطوير الإنتاج ورفع كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي الاجتماعي من ناحية أخرى [٣٧].

ويرى د. عبد الهادي والي: إن التنمية أصبحت شعاراً للطموح والجهد والإنجاز فهى تعنى التركيز على العمل الواعى من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح فى التغيير وإيجاد الوسائل التنمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية[٣٨].

ويضيف د. محمد الجوهرى أن التنمية تنطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم[٣٩].

تعريف إجرائي للتنمية الاجتماعية :

١- عملية التغيير الوعى التى ترتبط بسياسة الرعاية الاجتماعية للدولة.
٢- ترتكزعلى الجهود المنظمة المخططة المؤسسيةالهادفة من اجل الفئات الاجتماعية .
٣- تعتمد على تطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعى واستثمار الموارد الطبيعية والتحسن الاقتصادى فى المجتمع.
٤- توجة الى العنصر البشرى من اجل اشباع الحاجات ورفع مستواه الاجتماعي والثقافى والصحى وتنمية القدرات للمشاركة المجتمعية .

تحليل مفاهيم التنمية الاجتماعية :

يمكن من خلال التعريفات السابقة والتى عرضت من وجهات متعددة أن نحدد اتجاهات التنمية على النحو التالى :

الاتجاه الأول: بأن مفهوم التنمية الاجتماعية مرادف لمفهوم الرعاية الاجتماعية والتى يقصد بها الخدمات التى تقدم للجماعات التى لا يمكنها الاستفادة بصورة تامة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحة والسكنية.

الاتجاه الثانى: بأن التنمية الاجتماعية هى عبارة عن الخدمات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان، فمحصلة التنمية الاجتماعية إذن – فى هذا التعريف – هو توفير الخدمات الاجتماعية التى تؤدى إلى أقصى استثمار ممكن للموارد البشرية المتاحة فى المجتمع وقد أخذت الأمم المتحدة بهذا التعريف للتنمية حيث نجد أن قسم الشئون الاجتماعية فيها قد أخذ يختص بالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي ولكن مما يعاب على هذا التعريف هو أنه يهمل موضوع إدخال التغييرات المطلوبة فى الأبنية الاجتماعية .

الاتجاه الثالث: فهو الاتجاه القائل بأن التنمية الاجتماعية هى عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء اجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وحيث أن التغير الاجتماعي ينصب على التركيب السكانى وعلى الأنظمة الطبقية و المؤسسات الاجتماعية وأنماط العلاقات والقيم والمعايير الاجتماعية التى تنظم سلوك وتصرفات الأفراد فى المجتمع ، لذا فإن التنمية الاجتماعية تتناول كل هذه الجوانب كما تعنى بدراسة المشاكل المرافقة للتغير اجتماعي كالفوارق الطبقية والهجرة من الريف إلى الحضر والإصلاح الزراعى ومشاكل الطبقة العاملة وما يظهر من مشاكل اجتماعية نتيجة للتغير الاجتماعي السريع.(٤٠)

الاتجاه الرابع : أن التنمية الاجتماعية تركز اهتمامها على الإنسان حيث يكون هو محور دراستها، فالتنمية الاجتماعية إذن هى تنمية الإنسان أو إعادة صنع الإنسان.

وتحقيقا لهذا الهدف **تنقسم التنمية الاجتماعية إلى قسمين أساسيين:**

١- تنمية خارجية :

أى تنمية ما يحيط بالإنسان وما يستخدمه الإنسان فى حياته اليومية ، وهذه تشمل:

أ-الصحة .

ب- الإسكان.

جـ-التعليم

د- الخدمات التكميلية الأخرى (كالضمان والترفيه والمواصلات).

٢- تنمية داخلية:

ومعناها تنمية نفسية الإنسان وقيمه واتجاهاته وهى تشمل على وجه التحديد:

أ- القيم.

ب- الاتجاهات[٤١].

الاتجاه الخامس : التنمية الاجتماعية عبارة عن تنظيم حر وفعال لمواجهة الحاجات المشتركة ومادامت لها هذه الصفات فهى إذن تنمية اجتماعية أما إذا كانت لها عكس هذه الصفات فهى ليست تنمية اجتماعية[٤٢].

الاتجاه السادس : فالتنمية الاجتماعية كمفهوم تشير إلى عمليات مخططة وموجهة يتم بواسطتها إحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب فى أبنية المجتمع ووظائفه وفى مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع[٤٣].

الاتجاه السابع : التنمية الاجتماعية هى عبارة عن عملية تقوية وتكثيف العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع وتحسين للخدمات الاجتماعية التى تعنى

بأمور الفرد ورفع مستواه ثقافيا وصحيا واجتماعيا وجعله أكثر قدرة على تفهم مشاكله وأمور حياته إضافة إلى نشر روح التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى حياة أفضل أى أن التنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته(٤٤).

الاتجاه الثامن : ويمكن أن تحدد التنمية الاجتماعية كونها:

١- **هدف**: حيث نحاول الوصول بالإنسان إلي مستوي الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع، في حدود قيم ومعايير معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع.

٢- **أسلوب**: تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة. وذلك عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذا ومتاعا لأبناء المجتمع جميعاً .

٣- **عملية**: من حيث أنها حق لكل الناس دون تفرقة . وعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها العليا في الدولة وتترجمها الأجهزة التنفيذية إلي مجموعة من الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل التشريعات والقوانين التي تلزم المسئولين عن الأداء بالقيام بأعباء مسئوليتهم التي تحقق تكافؤ الفرص وتجعل من الخدمات حقوقا مشروعه للناس جميعا(٤٥).

تعريف التنمية الإنسانية :

عملية توسيع الخيارات ، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي وحيث ان الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية ، فانه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان ، والتنمية الإنسانية

عملية ومحصلة في الوقت ذاته ، **فهي تهتم** بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها

إن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من أن يستطيع أي مقياس مقترح قياسه أو أن يعكس كليا ثراء واتساع ذلك المفهوم، حيث تعجز المقاييس التقليدية للتنمية البشرية من الإحاطة الشاملة بالمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية ، مبدئيا ، الخيارات الإنسانية ونتائجها لانهاية لها وتتغير بمرور الزمن . ولكن على كل مستويات التنمية ، **توجد ثلاث عناصر أساسية هي** :

- العيش حياة طويلة وصحية .
- اكتساب المعرفة .
- الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق [٤٦].

التنمية وتنمية المجتمع المحلى :

لقد بدأ ظهور مفهوم التنمية الاجتماعية على المسرح الدولى مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع فى مؤتمر اشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذى عقد فى أغسطس عام ١٩٥٤ لمناقشة المشاكل الإدارية فى المستعمرات الإنجليزية وقد عرفت تنمية المجتمع فى هذا المؤتمر على أنها حركة ، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع – وبناء على مبادرة المجتمع كلما أمكن ذلك ، أو عن طريق الاستثارة لخلق هذه الاستجابة من قبل المجتمع .

وتشترك كافة التعاريف فى التأكيد على أن التنمية تقوم على أساس من تضافر الجهود الأهلية والحكومية بما يحقق فى النهاية إحداث التغير المرغوب والرفاهية لأفراد المجتمع وجماعاته . **ويتمثل ذلك فى التعريف الآتى** :

" التنمية هى احدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية ولقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمها أخصائيون

مدربون ، وتكفل مشاركة القطاع الأهلى بموارده البشرية والمادية فى تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ، ومساهمة فى تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى " .

وعلى ذلك فإن التنمية تحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل العديد من المهن واستخدام الطرق والأساليب العلمية حيث أن مصطلح التنمية كما يذهب كلينارد Clinard ويؤكد فكرة أساسية مؤداها أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من مفهوم تنظيم المجتمع .

بينما نجد دانهام Dunham يحاول أن يقيم وجهاً للمقارنة مؤكداً أوجه الشبه بين تنظيم المجتمع من ناحية وتنمية المجتمع من ناحية أخرى ، وتحدد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما على الوجه التالى :

- تهدف تنمية المجتمع إلى إشباع الحاجات الأساسية ولذلك تحقق أهدافاً ذات عائد ملموس ، بينما طريقة تنظيم المجتمع تهدف فى المقام الأول ، إلى التعامل مع الإنسان ، وهذا لا ينفى قيامها ببعض البرامج والأنشطة ذات العائد الملموس كوسيلة لخلق المناخ المناسب لإحداث التغيرات الاجتماعية
- تتم برامج تنمية المجتمع غالباً على المستوى المحلى ، بينما تمارس طريقة تنظيم المجتمع فى عدة مستويات (تنمية المجتمع المحلى – التخطيط الاجتماعى وهو على المستوى القومى غالباً ، والعمل الاجتماعى مع بعض الجماعات ذات الأهداف الخاصة) .
- تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيق أهدافها من خلال كافة الأجهزة والمنظمات فى المجتمع ، بينما تنظيم المجتمع يحقق أهدافه التنموية من خلال المنظمات الأولية (دور الخدمة الاجتماعية له الصدارة) والثانوية (التى يعمل بها الاخصائى الاجتماعى كعضو يساهم فى تحقيق أهداف هذه المنظمات) .
- تنتمى التخصصات المشاركة فى برامج التنمية إلى العديد من المهن المختلفة – بينما طريقة تنظيم المجتمع تتحدد إسهاماتها على أساس أنها

احدى الطرق الأساسية فى الخدمة الاجتماعية .

- قد تتشابه الأدوات والوسائل التى تستخدمها كافة المهن المشاركة فى برامج تنمية المجتمع ، إلا أن هذا لا يفقد كل تخصص أهدافه الخاصة ، حيث أن هذه الأدوات والوسائل تتحدد وفقاً لطبيعة الاستراتيجية أو التكتيك الذى يلجأ إليه كل تخصص على حدة .
- تقوم برامج التنمية من خلال المبادأة من قبل المجتمع ، أما تنظيم المجتمع فغالباً ما يكون حكومياً .
- تستخدم التنمية وتعتمد على استراتيجية الإقناع ، بينما طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تستخدم استراتيجية الضغط بجانب استراتيجية الإقناع .
- تعتبر المشاركة قاسماً مشتركاً فى كل من التنمية وطريقة تنظيم المجتمع ، وأن الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغير فى الاتجاهات والعلاقات والسلوك بين الناس . وكذلك تركز التنمية على المواطنين الذين يتأثرون بمشكلة معينة من خلال تنظيمهم للمشاركة فى تنمية مواردهم ، والعمل وفق مبدأ المساعدة الذاتية فى المجتمع لتنمية القيادة المحلية ، وتصميم برامج لتنمية مجتمع الجيرة أو المجتمع المحلى ، أو أى صورة من صور المجتمع التى يمكن أن تنفذ فيه برامج تنمية المجتمع ، بمعنى أنه يمكن النظر إلى التنمية على إنها التنظيم الهادف الذى يضم جماعات من المجتمع يتأثرون بمشكلات مشتركة ومن خلال هذا التنظيم يمكن تنمية الموارد المجتمعية والعمل وفق مبدأ المساعدة الذاتية .

وننتهى من ذلك إلى أننا يمكن أن نعتبر المساعدة الذاتية استراتيجية أساسية لتنمية المجتمع وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية لكى يتحقق الإقناع من خلال الممارسة لأن تجميع الجهود أمر مرغوب فيه وله تأثير فى تحسين الظروف المجتمعية .

وهناك جوانب يجب مراعاتها فى التنمية ، والتى أوردها لنا دولكو Dolco وهى:

- إن الإنسان لا يمكن أن يقوم أو يبذل الجهد ما لم يتأكد بأن إسهاماته سوف تؤثر فى اتجاهات التغيير .
- إن مشاركة الإنسان مع الآخرين توفر له معرفة حقائق جديدة من شأنها أن تساعد على اقتناعه بجدوى التغيير بشرط أن نوفر له سبل الاتصال المناسبة مع ذوى الخبرات المختلفة والمتنوعة .
- إن الجماهير يمكن أن يستثيرها الفقر أو الشعور بالحاجة والمشكلات الأخرى ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن من هم فى مقتبل العمر يكون لديهم الرغبة أكثر للعمل وتحقيق التقدم لأنفسهم وللآخرين بشرط توفر العائد المناسب من وراء هذا العمل .
- يشترط لقيام جماعات المجتمع بالجهد لتحقيق أهداف مجتمعية ، الدراية السابقة والشعور بالمشكلات ووضوح الأهداف لديهم لمقابلة هذه المشكلات .
- لا يكفى أن يعرف الناس مشكلاتهم والأهداف التى يمكن أن تقابل هذه المشكلات ، بل يجب أن يتعودوا على العمل الجماعى المنظم والقائم على التخطيط الديموقراطى الصحيح .

وفى ضوء هذا التصور نجد أن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر لتنمية المجتمع ألا وهى :

- استثارة الشعور بالمشكلات وإمكانية تناولها بالحل .
- إيجاد مسار لتحقيق المساعدة الذاتية .
- استخدام الخبرة لبلورة الشعور الجديد والدافعية وتعزيز ذلك من خلال التنظيم .

كل هذا يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند العمل مع جماعات المجتمع المحلى ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً فى نموذج الممارسة الذى أورده جاك

روثمان Jack Rothman من حيث أن التغير فى المجتمع يمكن أن يحقق من خلال التوسع فى المشاركة لدى المجتمع المحلى فى مستوى تحديد الأهـداف والقيام بعمل حيالها .

ومن خلال هذه النظرة نجد أن التنمية ليست مجالاً للعمل بقدر ما هى منهجـاً أو أسلوباً فى التعامل يقوم على تدريب المواطنين على كيفية تناولهم المشاكل التى يعيشونها بالحل ، وتنمية الثقة بالنفس عن طريق التأثير علـى السلوك الفردى من خلال الاشتراك فى التنظيمات الاجتماعية .

بينما يرى البعض أن التنمية تعتبر طريقة علمية ، وهى بذلك تقترب من التناول الفلسفى الذى يهتم بالغاية أكثر من التكتيك أو بالاثنين معاً . ولكن من خلال هذا التصور يصبح من الصعب علينا أن نحدد تماماً ما إذا كانت طبيعة العمل تهتم بالوسائل أو الغايات . ويمكن أن نحـسم الأمـر بالاحتكـام إلـى التعريف الإجرائى والعملى لتنمية المجتمع ، والذى وضعته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ **والذى يحدد تنمية المجتمع فى الآتى** :

" عملية بواسطتها يمكن تعبئة جهود المواطنين بجانب الجهود الحكوميـة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، وربط المـستوى المحلى بالمستوى القومى ومساعدة المواطنين على المساهمة فى تقدم الأمة " .

وتتضمن تنمية المجتمع أهدافاً عملية وبرامج ، فهى كعملية تهدف إلـى تعليم المواطنين واستثارة ودعم المساعدة الذاتية وتنمية القيادة وغـرس روح الانتمائية وخلق المناخ المناسب لممارسة الديموقراطية ، وكل ذلك من شـأنه أن يؤثر فى معدل النزعة إلى التجديد والابتكار والتطلع إلى تحقيق التقدم فى مستويات الحياة بما يتمشى ومستوى الطموح .

وتتعدد الأنشطة التى تشتمل عليها برامج تنمية المجتمع ، والتى تهـدف إلى تغيير أو تعديل أيدلوجية المجتمع ، وهذا ما يؤكد ارتباط تنمية المجتمـع بالقيم لأن الإيديولوجية تعنى الأهداف غير المادية ، كما تعنى فى نفس الوقت إحداث التغيرات فى قيم أفراد وجماعات المجتمع .

وتتعدد جوانب وأهداف التنمية حيث تتضمن أهدافاً إنشائية ووقائية وعلاجية . وتسعى الأهداف الإنشائية والوقائية إلى تحقيق تطلعات جماعات المجتمع من خلال إحداث التغير الاجتماعى المقصود بينما تهدف الجوانب العلاجية إلى سد الثغرات فى برامج الرعاية الاجتماعية ، ومعالجة القصور فى الخدمات ، ويعكس ما يراه البعض من أن تنمية المجتمع عملية تكيف اجتماعى وثقافى يلجأ إليه المجتمع لمواجهة التغيرات التى طرأت عليه والظروف الجديدة وبخاصة علاقته بالمجتمع القومى .

وتنمية المجتمع ترتبط دائماً وأبداً بالمستوى المحلى كالقرية أو مستوى الجيرة أو المدينة أو جماعة من الناس تربطهم روابط الاهتمام المجتمعى ، وبحكم أنها تتضمن مجموعة تسهيلات وتوجيهات لتحقيق التغير الاجتماعى فى اتجاه رفاهية المجتمع ومن خلال دعم الجهود الذاتية .

ويعنى هذا أن وحدة العمل فى تنمية المجتمع لا تتحدد وفقاً لكثافة سكانية أو نظرة طائفية ولكنها تتحدد لمعيار جغرافى وإن كانت تتصف بأنها صغيرة الحجم نسبياً وعلى علاقة بالمجتمع القومى ولها سماتها الخاصة بها .

وإن كانت تهتم برامج تنمية المجتمع بالمجتمعات المحلية إلا إنها فى نفس الوقت تسعى إلى إحداث التكامل بين برامج التنمية فى المحليات عن طريق الإطار التنظيمى الذى يضمن العديد من المستويات والتى من بينها :

- المستوى القومى حيث توجد وزارة متخصصة أو هيئة عامة تقوم بعملية صياغة أهداف التنمية القومية وتحديد إطار العمل للمحليات بما يسمح بتوظيف الجهود الذاتية وتضافرها مع الجهود الحكومية بشكل يحقق التكامل لإحداث التغير .
- مستوى المحافظات (وهى تقابل الولايات أو الأقاليم بالنسبة لبعض المجتمعات) وتتحدد مسئولياتها على أساس توزيع الأعباء على المناطق التى سوف تنفذ بها مشروعات التنمية وتحديد هيئة الإشراف والمتابعة وعقد دورات التدريبية للعاملين فى المشروعات .

- مستوى المناطق (وهى تضم مجموعة قرى) تشترك فيما بينهـا فـى مشروع تنموى تحت إشراف هيئة أو فريق يعمل على تنسيق الجهود فيما بينها .
- مستوى القرية وفى هذا المستوى تتحدد المـشروعات ويغلـب الطـابع التنفيذى على المشاركين فى المشروع والاهتمام بالمبادأة لتحقيق مشاركة القيادات المجتمعية .

ويؤكد S.C.Dube **على أن التنمية هى كل مركب يـستهدف التـأثير علـى البناء الاجتمـاعى فـى المجتمـع مـن خـلال مـداخل خاصـة تتفـق والمعطيات التنظيمية كما يحدد لنا** Sander **أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظـرى للتنمية هى :**

١- التنمية بوصفها عملية :

وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتى ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيداً ، ويمكن قياس هذا الانتقال مـن البساطة إلى التعقيد فى ضوء معايير متخصـصة تـدور حـول التغيـرات السيكو اجتماعية .

٢- التنمية باعتبارها منهجاً :

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويظل الاهتمام فـى هذا البعد بالعملية قائماً ، ولكن الخلاف فى نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرادية المتعاقبة ، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها ، وفى هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف .

٣- التنمية باعتبارها برنامجاً :

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ، ويصبح البرنامج ذاته هـو الهدف ويذهب ساندرز إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوى على قائمة الأنشطة ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق

مجموعة من الأنشطة مع التركيز على البرنامج وليس على الجماهير .

٤- التنمية بوصفها حركة :

ولا يمكن التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيرى وعلى الشحنة الوجدانية التى يجب أن يزود بها الأهالى حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابى فى الموقف الإنمائى من خلال الإيمان بقضية التقدم ، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية .

والمحاولة التى يقدمها " ساندرز" تعبر عن فصل تعسفى لمكونات التنمية لأن التنمية تتضمن كل ذلك ، وهذه الأجزاء لا يمكن أن ننظر إليها كل على حدة فهى مكونات لمركب واحد وهى بذلك تتكامل بنائياً ووظيفياً فى ضوء الإطار العام لاحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته ولكن قد يفيد هذا .

ورغم اختلاف الإطار النظرى لتنمية المجتمع إلا أن هناك تأكيداً على أنها تقوم على أكتاف الجماعات المجتمعية بإتباع منهج علمى ومن خلال عملية يمر بها المجتمع لإحداث هذا التغير الاجتماعى المقصود .

ومع تعدد المداخل النظرية لتنمية المجتمع المحلى . إلا أنها جميعاً لا تقوم على الإكراه أو الديكتاتورية بحكم أن تنمية المجتمع تقوم على الجهود الطوعية التى يقدمها أفراد وجماعات المجتمع باختيارهم دون إجبار رغبة منهم فى المشاركة لإحداث التغير وهذا يتطلب بالضرورة اقتناعهم بجدوى هذا التغيير

ومع الاعتراف بأهمية الجهود التطوعية ، إلا أن هناك تساؤلات عديدة من أهمها مدى إمكانية الاعتماد عليها تماماً دون الجهود الحكومية لإحداث التنمية الشاملة فى المجتمع ، أو من خلال الخطط القومية ، وخاصة المرتبط منها بالاقتصاد القومى ، أى إلى أى مدى يمكن أن تترك حرية اتخاذ القرارات بأسلوب ديمقراطى بالنسبة للمجتمع المحلى ؟ وإلى أى درجة أو مدى يمكن أن تترك القيادات المجتمعية التى تشعر بمشكلات مجتمعها أن تصبح مسئولة عن

تحقيق الاستثارة الداخلية ؟ أى أننا بحاجة إلى إيجـاد نـوع مـن الاسـتثارة الخارجية يقوم بها الاخصائى الاجتماعى .

ولذلك يجب أن توضع عدة ضوابط للممارسة فى برامج التنمية من بينها :

- إيجاد نوع من الاستثارة لتحقيق المشاركة بفاعلية ، للإسهام فـى تحقيـق أهداف برامج التنمية .
- أن يعمل مع هذه الجماعات أخصائيون اجتماعيون .
- الاعتراف بقيادات المجتمع ومسئولياتهم عن برامج التنمية .[٤٧]

أهداف التنمية الاجتماعية:

تمثل أهداف التنمية الغايات والطموحات التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها لأفراده ولجماعاته وللمجتمع نفسه فتسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الهدف العام والذى يتمثل فى تحسين مستوى الإنسان وإحداث التغييرات المرغوبة مادياً ومعنوياً ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية فى المجتمع عن طريق استراتيجية شاملة لسياسات وإيديولوجيات من خلال التخطيط الجيد وتهدف التنمية إلى إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة سواء فى الجانب المادى أو البشرى لتحقيق التقدم والنمو فى المجتمع **ويمكن أن نعرض أهداف التنمية الاجتماعية على النحو التالى:**

أ- أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى الدولى .

إن مؤتمر البنك الدولى للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية والذى عقد فى باريس فى الفترة ما بين ١٦-١٧ فبراير ١٩٩٨ **أوضح ستة أهداف اجتماعية كجزء من استراتيجية التنمية الدولية كما يلى:**

١- تقليل الفقر بمعدل النصف.

٢- تقديم التعليم الأساسى الشامل.

٣- تحسين التسوية فى التعليم بين الجنسين.

٤- تقليل معدل وفاة الأطفال والأجنة.

٥- تقليل وفيات الأمهات.

٦- التوصل إلى خدمات صحية فعالة[٤٨].

ب- - أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي :

١- تشير كثير من الدراسات وتقارير المنظمة الدولية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات. كما أن بين أهدافها أيضاً محاربة المزايا التى لا مبرر لها والثروة السكانية التى يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يخيم على الأغلبية، أى أن التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي.

٢- تعمل على استثمار الموارد المتاحة والتى يمكن إتاحتها.

٣- تعمل على دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٤- تسعى التنمية إلى إحداث تغير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية ، وتعتمد هذه العملية على مبدأ أساسى تتلخص فى أنه من الممكن توجيه هذا التغير والتحكم فى متضمناته واتجاهاته وسرعة ذلك فى عناصر المجتمع، هذا وفى عام ١٩٦٧ حدد مؤتمر وزارة الشئون الاجتماعية فى أفريقيا والذى أنعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٠-١٣ إبريل **أهداف التنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالى**:

١- التعليم :

أ-محو الأمية.

ب- تطوير وتحسين التعليم

جـ- رفع مستوى التعليم المهنى والعام على جميع المستويات.

د- توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع.

٢- العمال:

أ- ضمان حق كل مواطن فى إيجاد عمل.

ب-القضاء على البطالة.

جـ- رفع مستوى العمالة فى كل من الريف والحضر.

د - توفير الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل.

٣ـ الصحة :

أ-النهوض بالمستوى الصحى.

ب-توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحى.

٤ـ الإسكان :

أ-النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود

٥ـ الخدمات الاجتماعية :

أ-القضاء على العوامل التى تؤدى إلى الجريمة والانحراف.

ب-القضاء على الجوع (الفقر) ورفع مستوى التغذية.

جـ-توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض بها.

د- تشجيع التوسع فى التصنيع واتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي.

هـ- مساعدة الأفراد والجماعات على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة حتى يمكنهم القيام بأدوارهم على الوجه الأكمل فى رفع عملية التنمية الاقتصادية.[٤٩].

وتحدد أهداف التنمية الاجتماعية من وجهة نظر أخرى على النحو التالى :

١- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التى تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة.

٢- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتيسير الحصول عليها.

٣- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية فى توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.[٥٠]

٤- إحداث تغير فى البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها.

٥- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

٦- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم -صحة - إسكان- ثقافة - رعاية اجتماعية - تنشئة اجتماعية **ويمكن تحديد الحاجات الاجتماعية فيما يلى**:

- الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.
- الحاجة إلى العيش فى مناخ أسرى مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.
- الحاجة إلى وجود قوة تتمثل فى الضبط الاجتماعي الذى يحقق الطمأنينة والأمان.
- الحاجة إلى التعليم.
- الحاجة إلى الامتثال للمعايير والقيم فى إطار قيم المجتمع.
- الحاجة إلى الابتكار والإبداع.
- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة[٥١].

برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي :

هناك العديد من البرامج المتكاملة للتنمية الاجتماعية والتي يمكن الاسترشاد بها في العمل علي تنمية المجتمع المحلي بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع أنفسهم وهي:

١- **برامج تعليمية تشمل ما يلي:-**

- إنشاء فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المتلفة.
- فتح فصول التقوية لتلاميذ المدارس للقضاء علي الدروس الخصوصية.
- التعامل مع الظواهر السلبية المصاحبة للعملية كالغياب والتسرب.

٢- **برامج اجتماعية تشمل ما يلي :-**

- إنشاء دور للحضانة للرعاية أبناء الأمهات العاملات.
- إنشاء مشروعات للأسر المنتجة لمساعدة الأسر في زيادة دخلها.
- تكوين لجان للمصالحات لفض النزاعات لخلق روح التعاون بين الأهالي .
- تشجيع المواطنين علي إنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية .
- تشجيع المواطنين علي الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار

٣- **برامج صحية تشمل ما يلي :-**

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة .
- التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض .

٤- **برامج ثقافية تشمل :-**

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول أسس التربية السليمة ومناقشة الإحداث الجارية.
- توفير الوسائل السمعية والبصرية وتشجيع المواطنين علي الاستفادة منها.
- إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين علي الإطلاع والثقافة.

٥- برامج تروحية وتشمل:-

- إنشاء مجمع فئات المجتمع علي شغل وقت فراغهم بطريقة اجتماعية سليمة.
- تنظيم الرحلات الترفيهية للمواطنين لتقوية العلاقات بينهم .
- الاحتفال بالمناسبات العامة والقومية .

٦- برامج عمرانية وتشمل:-

- توفير المساكن الصحية المناسبة لأهالي المجتمع.
- توفير مراكز الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء.
- تشجيع الشباب علي المشاركة في مشروعات الخدمة العامة لتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة

شروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية :

١- الشروط البيئية :

والبيئة ليست فقط كل ما هو طبيعى حولنا ، فهناك البيئة المادية وهى نتاج جهد بشرى ويتحكم فى جزء كبير منها التقدم الاقتصادى واكتشاف الموارد الجديدة وتطور البنية الأساسية والبيئة عامل مساعد أو معوق لنجاح السياسات الاجتماعية ، وتتسع البيئة لتشمل إلى جانب البيئة الاقتصادية البيئة السياسية والاجتماعية ، وتأثير البيئة لا يختفى ولا يقل ولكن على خلاف ذلك فالبيئة نفسها يزداد حجمها واتساعها وثرائها وتعقيداتها .

وتساهم البيئة فى التنمية الاجتماعية فى تأثيرها على شكل وبنية المجتمع من خلال ما تتيحه من موارد ، فالبيئة الطبيعية قد تكون ملائمة أو غير ملائمة للجسد البشرى من حيث نقائها وقدرة الإنسان على إقامة مجتمعات فيها ، كما أن البيئة الجغرافية قد تكون ملائمة أو غير ملائمة للتنمية الاجتماعية من حيث توفيرها لمتطلبات الأمن والاتصال بالمجتمعات الأخرى .

٢- الشروط الاجتماعية :

وتشير إلى قدرة الأفراد على تحديث البنى الاجتماعية التقليدية وتطويرها ثم قدرة الأفراد على التكيف مع المؤسسات الاجتماعية الحديثة ويتحقق ذلك عن طريق القوى الذهنية من حيث تصميمها على تطوير المؤسسات الاجتماعية والتصدى لمعوقات تحديثها .

٣- الشروط المؤسسية :

ويقصد بها خلق وتطوير مؤسسات اجتماعية جديدة خلاف مؤسسة الأسرة بحيث يتمكن الأفراد من الخروج من عزلتهم والاتصال بجماعات أخرى وأفراد آخرين عبر هذه المؤسسات ، كما قد يجدون فى المؤسسات الاجتماعية الجديدة مصدراً للرزق والحماية ويقصد بهذه المؤسسات الحكومة والمجالس المحلية والجمعيات الأهلية ودور القضاء ، وهذه المؤسسات تتيح للأفراد فرصة للاندماج والمشاركة فى مجتمعهم .(٥٢)

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية :

إن الجمعية العامة، تعتمد الإعلان التالي: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية:

أولا - القيم والمبادئ

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

٢ - إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم.

٣ – إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي ثبت أنها صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها قد ازدادت أهمية وقدرة على الإلهام مع ازدياد الاتصال والتداعم بصورة مستمرة بين الأمم والشعوب.

٤ – إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني.

٥ – وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان.

٦ – إننا نعتبر قيما أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه القيم:

- الحرية: للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.
- المساواة : يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.
- التضامن: يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.
- التسامح: يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.
- احترام الطبيعة : يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.
- تقاسم المسؤولية : يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

٧ - ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، حددنا أهدافا رئيسنية نعلق عليها أهمية خاصة.

ثانيا - السلم والأمن ونزع السلاح

٨ - لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص في العقد الأخير. وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل.

٩ - لذلك، نقرر ما يلي:

- تعزيز احترام سيادة القانون، في الشؤون الدولية والوطنية على السواء، ولا سيما لكفالة امتثال الدول الأعضاء لقرارات محكمة العدل الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في أي قضية تكون فيها أطرافا.
- زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع. ونحيط علما، في هذا الصدد، بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام(١)، ونرجو من الجمعية العامة أن تنظر في توصياته على وجه السرعة.
- تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.
- كفالة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ودعوة

جميع الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية(٢).

- اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- مضاعفة جهودنا لتنفيذ التزامنا بمكافحة مشكلة المخدرات في العالم.
- تكثيف جهودنا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أبعادها، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريبهم وغسل الأموال.
- التقليل إلى الحد الأدنى مما ينجم عن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة من آثار ضارة بالسكان الأبرياء، وإخضاع أنظمة الجزاءات لعمليات استعراض منتظمة، وإزالة ما للجزاءات من آثار ضارة بالأطراف الأخرى.
- السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.
- اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة جميع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- دعوة جميع الدول إلى النظر في الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام(٣)، وكذلك إلى بروتوكول اتفاقية الأسلحة التقليدية المعدل المتعلق بالألغام(٤).

١٠ – نحث الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي

وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية فيما تبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية.

ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر

١١ - لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

١٢ - لذلك نقرر أن نهيئ - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر.

١٣ - إن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضا على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. ونحن ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون.

١٤ - نشعر بالقلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. ولذا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

١٥ - نتعهد أيضا بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، وسوف نعمل على كفالة نجاحه. وندعو البلدان الصناعية إلى القيام بما يلي:

- اعتماد سياسة تسمح أساسا بوصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، وذلك بحلول موعد انعقاد ذلك المؤتمر؛
- تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء؛ والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على تلك البلدان مقابل تحمّلها التزامات قابلة للإثبات بالتقليل من الفقر؛ و
- منح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهودا حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر.

١٦ - نحن مصممون أيضا على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل. ١٧ - نقرر أيضا الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، بتنفيذ برنامج عمل بربادوس(٥) ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين تنفيذا سريعا وتاما. ونحث المجتمع الدولي على كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، لدى وضع مؤشر لمواطن الضعف.

١٨ - إننا ندرك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظمها للنقل العابر.

١٩ - نقرر كذلك ما يلي:

- أن نخفض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع،

ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها.

- أن نكفل، بحلول ذلك العام نفسه، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.
- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات، بحلول ذلك العام نفسه، بمقدار ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثُلثي معدلاتهما الحالية.
- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وشروعها في الانحسار بحلول ذلك التاريخ.
- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
- تحقيق تحسُّن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة"، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٠ – نقرر أيضا ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج. – تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.
- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وفقا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٠(٦).

رابعا - حماية بيئتنا المشتركة

٢١ - يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.

٢٢ - نؤكد مجددا دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١(٧)، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٣ - لذلك نقرر، أن نطبق، في جميع أنشطتنا البيئية، أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها، ونقرر كخطوة أولى ما يلي:

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٢، والشروع في الخفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة.
- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.
- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي(٨) واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا تاما في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحر أو لكليهما بصورة خطيرة، ولا سيما في أفريقيا(٩).
- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.

- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.
- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجين البشري (مجموعة العوامل الوراثية).

خامسا - حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد

٢٤ - لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢٥ - لذلك نقرر ما يلي:

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٠) والتقيد بأحكامه بصورة تامة.
- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلداننا.
- تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.
- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(١١).
- اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات.
- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا، مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة.
- كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

سادسا - حماية المستضعفين

٢٦ - لن ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين الذين يعانون بصورة جائرة من آثار الكوارث الطبيعية وعمليات الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن.

٢٧- لذلك نقرر ما يلي:

- توسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، وتعزيز هذه الحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي.
- تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين وتنسيق تلك المساعدة، ومساعدة كل اللاجئين والمشردين على العودة طوعا إلى ديارهم في ظروف تصون أمنهم وكرامتهم، وإدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم.
- التشجيع على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل(١٢) وبروتوكوليها الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وببيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال(١٣)، وتنفيذ ذلك بصورة تامة.

سابعا - تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

٢٨ - سندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك ندمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي.

٢٩ - لذلك نقرر ما يلي:

- تقديم دعم تام للهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة في أفريقيا.
- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتعزيز

الاستقرار السياسي، وكفالة تدفق الموارد بصورة يعول عليها من أجل عمليات حفظ السلام في القارة.

- اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا.
- مساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على التصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى.

ثامنا - تعزيز الأمم المتحدة

٣٠ - لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيئتنا المشترك وتدميرها.

٣١ - لذلك نقرر ما يلي:

- إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية.
- تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.
- مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ارتكازا على المنجزات التي حققها مؤخرا، لمساعدته على الاضطلاع بالدور المسند إليه في الميثاق.
- تعزيز محكمة العدل الدولية لضمان العدالة وسيادة القانون في الشؤون الدولية.

- تشجيع التشاور والتنسيق بصورة منتظمة فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سعيها إلى أداء وظائفها.
- كفالة تزويد المنظمة في المواعيد المحددة وعلى أساس قابل للتنبؤ به بما يلزمها من موارد للوفاء بولاياتها.
- حث الأمانة العامة على أن تستخدم تلك الموارد على أفضل نحو، وفقا لقواعد وإجراءات واضحة تقرها الجمعية العامة، لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، وذلك باعتماد أفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجيات المتاحة، وبالتركيز على تلك المهام التي تنعكس فيها الأولويات المعتمدة للدول الأعضاء.
- تشجيع الانضمام إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها(١٤).
- كفالة مزيد من الترابط في السياسات، وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية، وأيضا الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل التوصل إلى نهج تام التنسيق في معالجة مشاكل السلام والتنمية.
- مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال المنظمة العالمية للبرلمانات، أي الاتحاد البرلماني الدولي، في شتى الميادين، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين.
- إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

٣٢ - نرجو من الجمعية العامة أن تقوم على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان، ونطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير دورية لتنظر فيها الجمعية العامة للعلم ولكي تكون أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

٣٣ - نؤكد رسميا من جديد، في هذه المناسبة التاريخية، أن الأمم المتحدة هي

الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية. ولذلك نتعهد بأن نؤيد بلا حدود هذه الأهداف المشتركة ونعلن تصميمنا علــى تحقيقها. (٥٣)

مراجع الفصل الاول

١) جابر عوض سيد ، حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ .، ص ص ٢١١ : ٢١٢ .

٢) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٥٠٧.

٣) على عبد الرازق جبلى ، تصميم البحوث الاجتماعية الأسس الاستراتيجية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦، ص٦٩.

٤) عاطف أمين : المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية فى المجتمع المصرى خلال ١٩٧٠-١٩٩٠، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢، ص ص١٨-١٩.

٥) محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون : التنمية و الاقتصادية و الاجتماعية، الإسكندرية ، ١٩٩١.

٦) حسن شحاته سعفان : أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٢٠٧.

٧) عادل مختار الهوارى، عبد الباسط عبد المعطى : علم الاجتماع والتنمية ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٠-١١.

٨) صلاح العبد وآخرون ، علم الاجتماع ، دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د.ت، ص٢٥.

٩) السيد الحسينى "التنمية والتخلف" دراسة تاريخية بنائية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب ٣٨، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٨٧.

١٠) إبراهيم العيسوى : معنى التبعية ، مجلة قضايا فكرية الكتاب الثانى ، مطبعة أخوان مورافتلى ، ١٩٨٦، ص١٢.

١١) عاطف أمين : المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية فى المجتمع المصرى خلال ١٩٧٠-١٩٩٠، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٠، ص١٦

١٢) عبد الهادى والى:التنظيم الاجتماعية، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية،الإسكندرية ١٩٨٢، دار المعرفة الجامعية، ص٣٩.

١٣) . محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون : التنمية و الاقتصادية و الاجتماعية، الإسكندرية ، ١٩٩١.

١٤) د.نصر عارف : مفهوم التنمية ، كلية العلوم السياسية-جامعة القاهرة

(١٥)عبد الباسط محمد حسين : التنمية الاجتماعية – المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص٩٠-٩١.

١٦) على على حبيش: استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، أكاديمية البحث العلمى و التكنولوجيا ، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٥.

١٧) السيد محمد الحسينى وآخرون : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٧٣، ص٥.

18) Chodak, Szymon; Societal Development, Oxford university press, Ino. New York 1973. P17.

١٩).زيدان عبد الباقى: علم الاجتماع الحضارى- مطبعة دار نشر الثقافة القاهرة ١٩٧٢- ص ٢١٨.

20) Rodney , walter; How Europe underdeveloped, Africa. Bogle- L'oaverture, London, 1972, P.9.

٢١) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ١٩٧٧، ص٨٩-٩١.

٢٢).عاطف أمين محمد : مرجع سابق ، ص :١٥.

٢٣). محمود الأنصاري دور البنوك الاسلامية في التنمية الاجتماعية، http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/1c1ei9c9.htm

٢٤) سمير نعيم: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ومقاولات فى المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ص ص ١٢-١٣.

٢٥)محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق .

٢٦) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ١٩٧٧، ص٩٣.

٢٧) خيرى عزيز: قضايا التنمية والتحديث من الوطن العربى، بيروت ، دار الآفاق الجديدة، سنة ١٩٨٣، ص١٠.

٢٨) هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٧٤.

٢٩) .السيد عبد المطلب غانم ، دراسة فى التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة،١٩٨١، ص٤٠.

٣٠).محمد الكردى، التخطيط لتنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ،١٩٧٧،ص٩٥.

٣١) جورج ، ف.جانب : ترجمة منير لبيب موسى: إدارة التنمية ، مفهومها، أهدافها وسائلها ، ص١٧.

32) http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/ morajaat.asp

٣٣) السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ص٥-٦.

٣٤).سيد عويس : المعوقات الثقافية و التنمية ، القاهرة ، مؤتمر علم الاجتماع و التنمية فى مصر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو ١٩٧٣، ص١.

٣٥).عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العلمية ، ١٩٧٠، ص ص ٩٠-١٠٠.

٣٦) . عبد الهادى الجوهرى وآخرون دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مكتبة الطليعة ، أسيوط ١٩٧٩، ص١٠٣.
٣٧) .على السلمى، التنمية والاصلاح الإدارى، منشور بالمجلة العربية للإدارة العدد الثانى، المجلد الثالث، إبريل ١٩٧٩.
٣٨) عبد الهادى والى: التنظيم الاجتماعية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ص٤٨.
٣٩) محمد الجوهرى:علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث،القاهرة، دار المعارف، ط٣،سنة١٩٨٩، ص١٤٥.
٤٠) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٤١)حامد عيد الحسين : التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٩، ص٢٠.
42) Hobhouuse , L.T; Social Development, its nature and conditions, George Allen and unwin . Ltd., London , 1966, PP. 85-86.
٤٣).عدلى سليمان وعبد المنعم هاشم : الجماعات بين التنشئة و التنمية مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص٥٤.
٤٤).محمد كامل البطريق ومحمد جمال شديد: تنمية المجتمع المحلى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص١٩٠.
٤٣) منصور حسين، كرم حبيب، التخطيط الاجتماعي، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص٤٥-٤٦.
٤٤) http://www.fao.org/DOCREP/004/X3307A/x3307a12.htm ملاحظات حول تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول للعام ٢٠٠٢ و الثاني للعام ٢٠٠٣يناير ٢٠٠٤
٤٥) أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، الإسكندرية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٣٩ : ١٤٨ .

٤٨).مؤشرات التنمية فى العالم، البنك الدولى مركز معلومات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٩)..سامية محمد فهمى وآخرون مدخل فى التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ص ص٤٧-٤٩.

٥٠).وفيق أشرف حسونة : دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية ، المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية ، معهد التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص٥.

٥١) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ص١٠٠-١٢٠.

٥١) عبد العزيز شادى وآخرون : مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر رؤية الشباب ، المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧١ : ٧٢ .

53) http://www.hrinfo.net/docs/undocs/intdoc.shtml

الفصل الثانى

مبادئ وقيم التنمية الاجتماعية

مداخل التنمية الاجتماعية :

تعددت الأفكار التى تحاول تناول المدخل النظرية للتنمية الاجتماعية ويعد من أبرز هؤلاء العلماء "ساندرز Sanders" ووليم ايفن Evan" وروس M.Ross .. **ويمكن عرض أبرز المداخل الأساسية لتفسير قضية التنمية الاجتماعية:**

١- المدخل التربوى:

يعد هذا المدخل من أقدم المداخل لدى الدوائر العالمية التى تبنت حركة الإصلاح بالمجتمعات الريفية والذى أطلق عليه حركة التربية الأساسية وحركة الإرشاد الزراعى بالولايات المتحدة الأمريكية، وحركة مدارس المجتمع فى القلبين حتى ١٩٥٥.

وترتكز فلسفة هذا المدخل على تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف مساعدة من لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة، وذلك لتفهم مشكلات بيئتهم ومعرف حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد ولإكسابهم مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسيناً مطرداً ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة فى النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً.[١]

٢- مدخل الانتشار الثقافي :

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعي ، وهى نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة ، بدءا من المعرفة العلمية والتكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل الدول المتخلفة هذه المقومات .

ومن أهم منظري هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية (ولبرت مور- ودانيال ليرنر- وكارل دوتش).

وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشارى في أن علي الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية ، وأن العناصر الثقافية تنقل من

عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية ، وقد أضاف هذا الاتجاه أبعاد جديد إلى عملية التنمية بتركيزه علي أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الغربية وبقية أجزاء العالم ، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربي في التنمية .وذلك اعتقادا بأن المجتمعات النامية سوف تمر من خلال العمليات التي مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع تشكلان نسقا اجتماعيا معينا ، مما يترتب علي نقلهما إلى المجتمعات النامية تحول الثقافة والبناء الاجتماعي بحيث يشبه النموذج الغربي من المجتمعات.

وبالرغم من أن هذه القضية وان تطابقت في بعض الأحوال إلا أن الملاحظ أن الظروف التي مرت بها المجتمعات الغربية في عملية تحضرها بواسطة الصناعة تختلف عن الظروف التي تعيشها المجتمعات النامية الآن ، وأن تحضرها السريع يحدث دون حدوث تصنيع مقابل ، وان كانت هذه القضية قد أسهمت في تغير بعض جوانب البناء الاجتماعي الثقافي لبعض الدول النامية .

ويبرز هذا الاتجاه المعوقات التي تضعف قدرة الدول النامية علي تمثيل التجديدات الوافدة من الغرب ، وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات أما شكلا بنائيا يتعلق بالبناء الاجتماعي السياسي للمجتمع أو ثقافيا يتعلق بقيمه السائدة .

ويوجه انتقاد أساسي إلى هذا الاتجاه في تصوره المتطرف الذاهب إلى أن انتشار التكنولوجيا الغربية يحدث التنمية ، فطبقا لذلك الطموح النظري يبدو الانتشار كأنه عملية اقتصادية سياسية حيادية – ذلك أن الانتشار يعني سيطرة واستغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة ، بالإضافة إلى هذا فان هذا الاتجاه يحاول إخفاء طبيعة العلاقة (التبعية) بين المجتمعات المتقدمة المسيطرة والدول الفقيرة المتخلفة ، بالإضافة إلى الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية وتقليل حدة عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة وإغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار

على الدول المتخلفة .

بالإضافة إلى هذا فان أصحاب الاتجاه الانتشار يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في دول العالم الثالث مصدر للفساد ، وذلك الحكم يعممونه استنادا إلى أوضاع ومواقف غير ملائمة ، والواقع أنهم في تحليلاتهم يتجنبون الإشارة إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في خلق هذه المواقف والأوضاع والفوضى الهائلة في الحياة الاجتماعية وتحطيم نظم المجتمع التقليدي والأضرار التي لحقت بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بالدور الكبير للقوى الاستعمارية .

وواقع الأمر أن ذلك يعد فقدانا للتطور التاريخي الحقيقي في تحليل العوامل البنائية والقيم ودورها في التنمية .

يمكن القول بصفة مؤكدة : أن المحاولات التي تمت في العالم الثالث للتغلب علي معوقات التنمية الاقتصادية وهي المعوقات التي تعد نتاجا للاستعمار قد اختلطت مع محاولات التغلب علي معوقات التنمية التي كانت سائدة فيما قبل الاستعمار ، والتي لها أصل محلي تقليدي .

وجدير بالذكر أن تصوير عملية التنمية علي أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب يعد وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد ، ذلك أنه أما أن ننظر إلى المجتمع المستقبل علي أنه يمثل بناء إيجابيا يخضع لتشكيل المجتمع الغربي ليتخذ صورته ، أو أن المجتمع غير الغربي ينطوي علي معوقات مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية والتحديث . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يسلمون بداية بأن هناك معوقات معينة تحول دون تحقيق التنمية ، وتلك قضية يجب أن تخضع بدورها للتحقيق الأمبريقي .

وفي هذا الصدد أشار هيرشمان إلي أنه ليس من اليسير تحديد عدد معين من معوقات التنمية تتصف بالصدق والثبات ، كما أنه ليس من اليسير تصنيف هذه المعوقات في شكل تدريجي يحدد أهميتها ومكانتها ، وذلك أنه هناك معوقات (مزعومة) للتنمية ، ولكنها ليست معوقات بالفعل ، أي أنها من خصائص بناء اجتماعي متقدم .[٢]

٣- مدخل العملية:

يركز هذا المدخل على سلسلة العمليات المتعاقبة والتى ينتقل من خلالها النسق من صورة إلى صورة أفضل ، وتهتم هذه العمليات على التنمية البشرية، وهذا المدخل لا يهدف إلى تحقيق أهداف مادية واضحة، بقدر تركيزه على تنمية ديناميات التفاعل الداخلى فى النسق بهدف القضاء على اللامبالاة التقليدية لدى أعضاء المجتمع وتحقيق مشاركتهم الإيجابية فى توجيه مسارات مجتمعهم مع الوصول إلى ترشيد القرارات وممارسة التنفيذ.

وبالتالى يكون هدف هذا المدخل تحريك أبناء المجتمع وتحويلهم إلى عناصر إيجابية فى الموقف الإنمائى من خلال إبراز قيادات محلية قادرة وفعالة، ويتناول البعض هذا المدخل من خلال المشاركة الاجتماعية Social Participation والذى يتمثل أبعاده فى: المشاركة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بمجتمعهم. والمشاركة فى البرامج والنشاطات والمشاركة فى تقبل قيم التنمية[٣].

٤-المدخل الإدارى:

وهو مدخل يعتبر أن قضية التنمية الاجتماعية هى إحدى القضايا الفرعية للعملية الإدارية الشاملة، وهو مدخل ظهر لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية، والتي عولجت فى إطارها قضية تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب إدارى يمكن أن يستخدم فى إدارة المستعمرات الإفريقية، وكان هذا المدخل يستهدف التركيز على بعض القطاعات التى تخدم المصالح الاستعمارية مع اجتذاب مساهمات الأهالى فى تحقيق هذا الهدف[٤].

٥- مدخل الموارد الداخلية:

ويركز هذا المدخل للموارد الداخلية Recources Approach على جماهير المجتمع أنفسهم مع الاستعانة بمرشد خارجى كموجه ، ومن أنصار هذا الاتجاه "ساندرز" الذى يؤكد وجود اخصائى للتنمية كمرشد خارجى يمكنه

القيام بدور المرشد والخبير الباحث والمحلل، وهى نفس الأدوار التى يؤكد عليها "مورى روس".

٦- المدخل الاقتصادي:

هذا المدخل يركز أصحابه على ضرورة التركيز على قضايا الإنتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع، ويدخل فى إطار هذا المدخل عمليات التصنيع الريفى وتطوير الإنتاج الزراعى، وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول لمكانة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل المجتمع الأمر الذى يجعل كافة هذه المتغيرات ليست إلا انعكاساً لتلك الظروف. ويرى أنصار هذا المدخل أن معالجة قضية التخلف لا تتم إلا بزيادة الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى.(٥).

نماذج التنمية الاجتماعية:

ينظر إلي النموذج بأنه هو نمط علاقي يوضح العوامل والمتغيرات التي تؤثر في حدوث موقف معين ودرجة تأثير هذه العوامل والمتغيرات وتأثرها ببعضها بالنسبة للبعض الآخر، كما يستخدم النموذج في وصف وتحديد أساليب وكيفية التدخل المهني لإحداث تغييرا وتغييرات معينة .

فالنموذج إذن هو تطور تطبيقي علمي يرتبط بالواقع الامبيريقي ويوضح أسلوب أو أساليب تعاملنا مع المشكلات أو المواقف المختلفة .

والنموذج يجب أن يستند إلي أساس نظرى أو إلي قاعدة نظرية كما يجب أن يكون لكل نموذج هدف أو مجموعة أهداف تطبيقية عملية .

يصف المشتغلون بالتنمية أهم النماذج التنموية (٦)

١) **النموذج التكاملي** : Integrative type

ويتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تنطبق علي المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية، وكافة المناطق الجغرافية

في الدولة، أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي علي المستويين القطاعي والجغرافي والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة ويقوم هذا النموذج علي أساس استخدام معدات إدارية وتنظيمية جديدة، علي أساس توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز قومي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة علي المستويات الإدارية مثل اللجنة المركزية للتنمية في الهند وهيئة الرئاسة في الفلبين ووزارة التخطيط في مصر ويشترط توافر شكل الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة أو جلسات دورية ...الخ ويتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة .

ويمكن أن نعطي مثلاً علي هذا النموذج بالبرامج الإنمائية في الهند والباكستان والفلبين كما يمكن أن تعد حركة التنمية في مصر داخل هذا النموذج .

٢) **النموذج التكيفي** Adabtive type

ويتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن البرامج تنبثق عن المستوى المركزي ولكنها تختلف عنه في اقتصار نقاط التركيز علي عمليات تنظيم المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد علي التنظيمات الشعبية بقول آخر يعتمد هذا النموذج علي برامج وعمليات الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية الثلاثة وهو تنظيم المجتمع ويطلق علي هذا النموذج (تكيفي) لأنه لا يتطلب كما هو الحال في النموذج السابق استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل نوع من التنظيمات الإدارية كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف علي

تنفيذها بأي جهاز إداري قائم ويمثل النموذج (الغائي) للتنمية المحلية هذا النموذج تمام التمثيل – وتشير أكثر الدراسات إلي أن غالبية الدول تلجأ إلي هذا النوع من البرامج عقب استقلالها بسبب عوامل مادية وفنية، ولكنها ما تلبث أن تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي القادر علي تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية .

٣) **نموذج المشروع** project type

يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين في أنه لا يتم علي مستوى قومي وإنما يتم في منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة في تلك المنطقة مثل مشروع الجزيرة في السودان وبرامج التنمية في المناطق الصحراوية المستزرعة في صحراء مصر مثل منطقة التحرير، ومناطق البدو في الدول العربية ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكنه يطبق في منطقة معينة،ويمكن لهذا النموذج أن يكون نموذج تجريبياً يطبق علي المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه في المناطق التجريبية.(٧)

مستويات التنمية الاجتماعية

تتعدد مستويات التنمية الاجتماعية ، ولكن هناك مستويات ثلاثة أساسية متعارف عليها هى:

١) **المستوى القومى**:

اهتم خبراء التنمية بالمستوى الأول الذى يطلق عليه المستوى القومى National Development ويقصد به اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة، فى كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية (كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم ...) ومراعاة التوازن والتنسيق فيها .

٢) **المستوى الإقليمى**:

أما ثانى المستويات فهى التنمية الإقليمية Regional Development وهى

التى تتخذ من إقليم محدد حيزا ووحدة للتنمية سواء كان وحدة سياسية أو جغرافية أو ثقافية أو إدارية.

٣) المستوى المحلى:

أما ثالث مستويات التنمية فهو التنمية المحلية ، أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلى community development ويقصد بها المشروعات التى من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى) مع السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحول الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام فى تنميتها.

ركائز التنمية الاجتماعية:

تتعدد ركائز التنمية الاجتماعية والتى تمثل ضرورة للتنمية الاجتماعية والتى بدونها لا يمكن أن تصل إلى أهدافها وتتمثل فى الآتى :

١- إشراك أعضاء البيئة المحلية فى التفكير ، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التى تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعى بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة فى الإنتاج ، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك .

إن المشكلة الحقيقية التى تواجه عمليات التنمية فى المجتمعات النامية هى ضعف استجابة هذه المجتمعات لها ، وعدم إشراك الأهالى مع السلطات العامة فى برامجها ، ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التى تتناول فى كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.

٢- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو فى حالة تضاد . وأيضاً إحداث هذا التكامل بين المشروعات التى أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع .

٣- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع ويرى بعض العاملين فى ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً فى برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية فى خطته الإنمائية ، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع ، وقليلة التكاليف ما أمكن ، والتى تسد فى الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهرى وهام فى العمل الاجتماعى وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعى أو اقتصادى فى مجتمعهم .

إذن فالثقة فى فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضرورى وجوهرى لإنجاحها ، والعقبة التى يواجهها المسئولون عن التنمية الاجتماعية تكمن فى مقاومة المجتمع المحلى للأفكار الجديدة . ومتى قامت الثقة فى العاملين ببرامج التنمية تم كل شئ دون مقاومة وسهلت عملية الإقناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين .

٤- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية . ويؤدى ذلك إلى نفع اقتصادى من حيث أن يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع .

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضارى المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة فى المجتمع ، فاستعمال الموارد المألوفة ، فى صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية ، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً فى تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة (٨).

٥- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المعاصرة : تمثل المعرفة ضرورة للتطوير والتغيير وابتكار كل ما يتطلبه العمل التنموى من أدوات وطرق للعمل لإيجاد خدمات جديدة تتناسب مع متطلبات العصر فالتكنولوجيا تمثل الوسائل الديناميكية المتطورة لتحقيق الطموحات والأهداف وعلى هذا لا يمكن استمرارية التنمية دون تنمية القدرات والاهتمام بتوليد التكنولوجيا المحلية واستيعاب المستوردة .

شروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية :

١- الشروط البيئية :

والبيئة ليست فقط كل ما هو طبيعي حولنا ، فهناك البيئة المادية وهي نتاج جهد بشرى ويتحكم في جزء كبير منها التقدم الاقتصادي واكتشاف الموارد الجديدة وتطور البيئة الأساسية والبيئة عامل مساعد أو معوق لنجاح السياسات الاجتماعية ، وتتسع البيئة لتشمل إلى جانب البيئة الاقتصادية البيئة السياسية والاجتماعية ،وتأثير البيئة لا يختفي ولا يقل ولكن علي خلاف ذلك فالبيئة نفسها يزداد حجمها واتساعها وثرائها وتعقيداتها .

٢-الشروط الاجتماعية

وتشير إلى قدرة الأفراد علي تحديث البناء الاجتماعي التقليدية وتطورها ثم قدرة الأفراد علي التكيف مع المؤسسات الاجتماعية الحديثة ويتحقق ذلك عن طريق القوي الذهنية من حيث تصميمها علي تطوير المؤسسات الاجتماعية والتصدى لمعوقات تحديثها .

٣-الشروط المؤسسية

ويقصد بها خلق وتطوير مؤسسات اجتماعية جديدة خلاف مؤسسة الأسرة بحيث يتمكن الأفراد من الخروج من عزلتهم والاتصال بجماعات أخرى وأفراد آخرين عبر هذه المؤسسات ، كما قد يجدون في المؤسسات الاجتماعية الجديدة مصدرا للرزق والحماية ويقصد بهذه المؤسسات الحكومية

والمجالس المحلية والجمعيات الأهلية ودور القضاء ، وهذه المؤسسات تتيح للأفراد فرصة للاندماج والمشاركة في مجتمعهم .[٩]

مبادئ التنمية الاجتماعية

تركز التنمية الاجتماعية علي مجموعة هامة من المبادئ الأساسية في تكاملها تساهم في الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية وتعرف المبادئ فى التنمية الاجتماعية عبارة عن القواعد العامة والمعايير التى يجب مراعاتها عند العمل مع المواطنين فى المجتمعات المحلية[١٠].

ومن أهم مبادئ التنمية الاجتماعية:

أولاً: يجب أن تعبر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع وأن تصدر البرامج الأولى بوجه خاص استجابة للحاجات التى يشعر بها الأهالى ويعبرون عنها بصراحة ويجب فى هذا الصدد أن يميز بين الحاجات والمصالح مخططى برامج التنمية ولكنها لا تقع فى مجالات اهتمام الأهالى ويستهدف هذا المبدأ استثارة مشاركة الأهالى واهتمامهم ببرامج التنمية والانتقال من مجال الحاجات إلى مجال المصالح.

ثانيا: قيام عملية التنمية على أساس من التوازن فى كافة المجالات الوظيفية المختلفة وهى فى هذا تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلى التى يمكن أن تتم من خلال جهود متخصصة متباعدة[١١].

ثالثاً: أن تغير نسق اتجاهات أهالى المجتمع المحلى يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية فى مجالات الاقتصاد والإنتاج خاصة فى المراحل الأولى من برامج التنمية.

رابعاً: تستهدف برامج التنمية زيادة فاعلية مشاركة الأهالى فى شئون المجتمع المحلى وإعادة إحياء نظم الحكم المحلى على أساس أكثر فاعلية أو استحدث هذا النظام إذا لم يكن يوجد من قبل.

خامساً: اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية لأن عملية التنمية

لا يمكن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فحسب وأن القيادات الشعبية قد تكون لها الفاعلية فى الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادة العملية المهنية المدعمة بالأسانيد المنطقية.

سادساً : ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء فى برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار ونوادى الشباب و أجهزة رعاية الأمومة والطفولة والمجتمعات والنوادى النسائية.

سابعاً: يجب دعم الجهود الذاتية المستثمرة بخدمات حكومية فعالة ذلك لأن تنمية المجتمع تستهدف تحقيق التكامل بين عوامله الثلاث وهى:

- قدرة المواطنين على العون الذاتى
- والعمليات العلاجية التى تقوم بها أجهزة الدعاية الاجتماعية
- والأنشطة المخططة التى تعدها الأجهزة الحكومية

ويجب أن يزود المنمون الاجتماعيون بالفهم الواضح لسيكولوجية وسوسيولوجية القرويين وخصائص المجتمع القروى بالقدرة على تكييف المعرفة التكنولوجية لخدمة للظروف الريفية وبالقدرة على العمل الجمعى مع المجتمع لخلق الاتجاه نحو الاعتماد على النفس.

ثامناً: يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على مستوى المجتمعات الوسطية وتوظيفها فى خدمة أهداف خطة التنمية.

تاسعاً: يتطلب إعداد برامج التنمية على المستوى القومية اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية والقومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية والاستعانة ببرامج فعالة للتدريب واستخدام المناهج المتطورة للتجريب والتقييم.

عاشراً: أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتطلب تبنى خطة التنمية المتوازنة على المستوى القومى فالمجتمعات المحلية عاجزة بمفردها عن مواجهة الكثير من مشكلاتها الأمر الذى يقتضى ضرورة توظيف بعض

الموارد المحلية فى خدمة الدولة .

وهناك بعض المبادئ الأخرى التى تقوم عليها عملية التنمية وهى كالآتى:

١- يجب أن تتمشى البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلى كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التى يشعر بها أفراد المجتمع المحلى.

٢- من الممكن تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة فى حين أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلى يتطلب عملاً منسقاً وبرامج متعددة الأغراض.

٣- يجب أن يعطى لتغير اتجاهات الأفراد نفس الأهمية التى تعطى للوصول إلى النتائج المادية فى مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى فإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم أن يكون أولاً عن طريق جهودهم وباعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائماً إلى التقدم المستمر. تلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسى فى برامج النهوض.

٤- تهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلى إلى إسهام الأهالى بشكل مطرد وأكثر نفعاً فى شئون مجتمعهم فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى فى النهوض بالمجتمع المحلى هو العمل على مساعدة أهالى الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية فى شئون مجتمعهم. فإسهام الأهالى فى برامج النهوض سواء فى التفكير فيها أو تنفيذها أو تمويلها إنما هو تدريب لهم وإكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها.

٥- من الأهداف الأساسية لأى برنامج للنهوض بالمجتمع التعرف على القيادة المحلية وتشجعها وتدريبها فمن الملاحظ أنه فضلا عن وجوب اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلى على الابتكار والجهود المحلية فإنه لا يمكن لأية دولة أن تتحمل الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض عن طريق موظفين مأجورين فحسب ولهذا فالاعتماد على القيادة المحلية

ضرورة فنية وضرورة مالية.

٦- الاعتماد على مساهمة المرأة و الشباب فى مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى تدعم برامج النهوض وتعمل على إرسائها على قاعدة أوسع وبالتالى تعمل على توسيعها وانتشارها فى المدى البعيد.

٧- معاونات حكومية أو خارجية شاملة وقومية ذلك إذا أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلى أن تكون فعالة .

٨- أن تطبيق برامج النهوض بالمجتمع المحلى على نطاق قومى يتطلب الاتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية واختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم.(١٢)

٩- يجب العمل على الاستعانة بالموارد الموفرة فى المنظمات التوعية الأهلية فى برامج النهوض بالمجتمع المحلى على المستويات المحلية والقومية والدولية مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان الاستمرار برامج النهوض بالمجتمع المحلى والتوسع فيها عن طريق الحماسة المطلوبة لانطلاقة الحركة الحيوية اللازمة.

١٠- ينبغى أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلى فى خطوط متوازية مع المستوى القومى فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية فى معزل عن الدولة(١٣).

ومن بين مجموعة المبادئ التى طرحها جوادنف تتمثل فى الآتى:

١- تحقيق التنسيق الكامل بين برامج التنمية.

٢- أن يكون مسئولوا التغير على دراية كاملة بالعلاقة الأساسية لثقافة المجتمع الذى سيعملون به.

٣- يجب على خطة التنمية أن تأخذ الترابط الوظيفى بين النظم الاجتماعية فى الاعتبار...

٤- يجب أن تطبق البرامج بحيث تؤدى إلى خلق القيم الإيجابية لدى العمال .

٥- يجب المشاركة من جانب العمال فى كافة عمليات التنمية.

٦- يجب العمل بأسلوب لا يجعل منهم جزءا مستمرا فى الموقف الإنمائى أى أنهم يجب أن يعملوا على تنمية القدرات حتى يكتسبوا خاصية الاعتماد على النفس.

ويورد نلس وفرنز ورامزى فى دراستهم عدة مبادئ للتنمية منها:

١- يحدث التقدم الاجتماعي عندما تنمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمواً متوازياً.

٢- يجب أن يتخلل العمل الديمقراطى جميع مراحل التنمية.

٣- يجب الاحتفاظ بقنوات اتصالية مستمرة بين المواطنين وقياداتهم.

٤- يجب أن تكون القيادات مرنة ويجب إعداد كوادر الصف الثانى والثالث.

٥- للعملية التربوية الأهمية الأولى فى برامج التنمية .

٦- يجب أن يكون البناء التنظيمى بناء وظيفيا وليس بناء بيروقراطيا بحيث يمكن تغيره وتعديله مع الظروف المتغيرة.

وهناك من يذكر مبادئ التنمية الاجتماعية فى الآتى:

١- تجاوب المشروعات المنفذة مع الحاجات الأساسية فى المجتمع ورغبات الأهالى التى يعبرون عنها بالوسائل التالية:

أ- تسجيل الحاجات كما يعبر عنها أفراد المجتمع.

ب-ترتيب هذه الحاجات وفق أولوياتها.

جـ- اختيار المشروعات التى يتناسب هذه الحاجات وتؤلف منها حلا متكاملاً . يزيد ثقة الأهالى فى عملهم ومستقبل مجتمعهم، وجمع كلمتهم ، ويؤكد على ضرورة الاستمرار فى التعاون، ويعاون على تيسير تنفيذ المشروعات المستقبلية.

٢- التكامل بين المشروعات فى الميادين المتنوعة عن طريق قيام برامج متعددة الأغراض:

وذلك بأن تتسم العملية الواقعية والشمول والتكامل، فقيام مشروعات مكافحة الأمية وتحسين الصحة والثقافة الاجتماعية يؤدى إلى أن العادات الصحية الضارة لا تجد سندا من الأمية وتجد مقاومتها وتغيرها تجاوبا لدى الناس كلما زادت ثقافته العامة، كما أن المشروعات المتكاملة فيها توفير الجهد والتمويل والإشراف فضلا عن الاطمئنان إلى أن ما يبنيه مشروع لا يفسده عامل آخر، فالعلاج من البلهارسيا مثلا يكمله تطهير الترع والمصارف وردم البرك والإرشاد الصحى.

٣- أن يقوم المشرع على أساس تغيير اتجاهات الناس قبل تحقيق الهدف المادى البعيد وذلك بإثارة وعى الناس وإحساسهم بأن التحسن فى أحوالهم هو نتيجة جهودهم، وأن عليهم أن ينظروا المزيد كلما زادت معرفتهم وتفهموا الجديد من الوسائل والأفكار.

٤- تشجيع وتدريب القادة المحليين للقيام بدورهم فى المشروعات:

ويتم التدريب فى القرية أو فى مركز قريب منها وفى مواعيد لا تتعارض مع مواسم الزراعة، ويشمل اكتساب بعض المهارات الأساسية فى إدارة الجلسات وتسجيل مراحل العمل وفهم مشاكل الناس، وقيادة الجماعة فى تنفيذ المشروعات.

٥- تنمية مساهمة الأهالى فى شئون المجتمع وتنشيط أجهزة الحكم المحلى القائمة ويمكن أن يقوم بهذا الدور مجلس القرية بالتعاون مع مؤسسات القرية كالجمعيات الأهلية أو مدرسة القرية أو المركز الاجتماعي أو النادى الريفى أو الوحدة الزراعية وغير ذلك من المؤسسات.

٦- الاعتماد على مساهمة المرأة والشباب فى مشروعات المجتمعات المحلية :

ويعتبر ذلك من العوامل الهامة لنجاح مشروعات التنمية نظراً للمساهمة الفعالة للمرأة فى الجانب الاقتصادي والأحوال المعيشية ومكانتها البارزة فى الأسرة الريفية، كما أن الاعتماد على الشباب يمكن من استخدام طاقاته الكبيرة واستعداده للتطور فى المساهمة فى إنجاح مشروعات التنمية دون عوائق متصلة ترسبت مع الزمن.

٧ـ المساعدة الفعالة من الجهات الحكومية:

لا يقف جهد الحكومة عند حد التشجيع وحث الأهالى للقيام بالعمل، بل يجب أن تقدم المساعدات الحكومية، الفنية والمادية إذ أن المشروعات تقوم على رغبة الناس فى تحسين أحوالهم، وعلى الخدمات العلاجية التى تقدمها المؤسسات الاجتماعية وعلى المناهج الموجهة التى تخططها الحكومة المركزية فى الميادين الاقتصادية و الاجتماعية **ويمكن مواجهة هذه الغاية بإحدى طريقتين:**

(أ) تحديد واجب الحكومة وواجب الأهالى فى كل برنامج.

(ب) البدء ببرنامج محدود وتركز فيه الجهود ثم التوسع التدريجى مع توفير الإمكانيات.

٨- وضع سياسة ثابتة ونظم إدارى خاص:

اختيار وتدريب طائفة من الفنيين وتهيئة والإمكانيات المحلية والقومية وتنظيم عمليات الدراسات والتجارب والتقويم وذلك فى حالة تنفيذ برامج لتنمية المجتمع على المستوى القومى، وقد يكون ذلك عن طريق تشكيل جهاز لتنسيق الجهود الحكومية والأهلية ، ومثل ذلك جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٩ـ الاستعانة بالمنظمات الأهلية :

إلى أقصى حد ممكن فى برامج تنمية المجتمع سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى : فالمجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والثقافة بمعزل عن الدولة فهى تعتمد فى كثير من الأمور على ما يجاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة لتقديم العون المتبادل والتنسيق بين البرامج هام بالنسبة لهذا المنهج من الإصلاح للقرية وللدولة أيضاً، وتعتبر مشاكل الحياة الريفية مثل إصلاح الأراضى وتمليك المعدمين والبطالة واستخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة واستخدام الطاقة الكهربائية وتحسين المسكن الريفى مشاكل لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة تبدأ من المستوى القومى وتتدرج إلى المستوى المحلى. من هنا نتأكد ضرورة أن

تسير التنمية المحلية فى خطوط متوازية مع التنمية القومية دون تضارب أو ازدواج فى الجهود والمشروعات.

وبوجه عام نستطيع فى النهاية ذكر أهم المبادئ التى تتفق مع التنمية الاجتماعية :

١-مشاركة أفراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية :.

أن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، بالقدر المطلوب في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية، **ولذلك يجب العمل دوما علي تدعيم المشاركة عن طريق:**

أ-أثاره وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة النظر إلي مستوى أفضل .

ب-استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة .

ج- التدريب علي الوسائل الحديثة في الإنتاج.

د- إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه.

٢-التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية :

بمعني ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد مدي التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

٣-الوصول إلي نتائج ملموسة لها أثرها علي تنمية المجتمع :

- أن الوصول إلي نتائج سريعة وملموسة في برامج التنمية، يحقق ثقة أفراد المجتمع فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها باعتبار أنها عملية إنسانية تقوم علي الإنسان الذي يعد الوسيلة والغاية لكل برامجها.

٤- الاعتماد علي الموارد المحلية :

- ترتكز برامج التنمية الاجتماعية علي استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية، مما يقلل من تكلفة البرامج. (١٤)

٥- التوازن بين برامج التنمية :

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها ، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هى الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى والتوازن بين الخدمات لا يعنى توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة فى حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات فى المجتمع .

٦- التنسيق بين الأجهزة :

وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين فى المجتمع الواحد ، مما يقلل الحماس للعمل الجمعى ويبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية .

٧- الشمول لجوانب التنمية :

ويعنى هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا يمكن مثلاً الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى ، وهذا يعنى الاهتمام بجميع جوانب الحياة فى المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

٨- الاستعانة بالخبراء :

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير فى كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاتف كافة جهود المسئولين فى القطاعات المختلفة ، وهذا يستلزم ضرورة

رجوع اخصائى تنمية المجتمع إلى المختصين فى كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فيستعين بالتربويين فى المشروعات التربوية ، وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية ... وهكذا .

٩- التقويم :

يجب أن يتولى اخصائى تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذى يقوم به ، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل ، **ويجب أن يشتمل التقويم على الناحيتين** :

- مدى التغير الذى طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم فى عمليات تنمية المجتمع .
- مدى التغيير الذى طرأ على المجتمع المحلى نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات .[١٥]

فلسفة التنمية الاجتماعية :

بقصد بفلسفة التنمية الاجتماعية بأنها مجموعة الحقائق والقيم المستمدة من الأديان السماوية والتى تتفق مع إيديولوجية المجتمع والتى توجه اخصائى التنمية والتى بدونها لا يمكن تحقيق أهدافها **ويمكن أن نعرض منها** :

١- إن الإنسان هو هدف الاجتماعية وهو بؤرة التركيز فى كل عملياتها.

٢- احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشة أفضل.

٣- محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحى فالتنمية عملية متكاملة.

٤- إن المشاركة هى السلوك الحقيقى للديمقراطية – المشاركة فى الحكم وفى العمل وفى تغيير الاتجاهات وهى أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.

٥- الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع

الذى يعيش فيه بل وفى التعبير عن إرادة التغيير.

٦- التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد ضرورة فى طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسى يسعى دائماً إلى البقاء والاستمرار مستعيناً فى ذلك على ما يتمتع به بصفته الاجتماعية.

٧- إن أهداف ومبادئ التنمية تتبع أساساً من مبادئ وأهداف الأديان السماوية بل وتعتبر واحدة فى احترام وكرامة الإنسان والالتزام يفيد التكامل الاقتصادي.

٨- إن التنمية هى الترجمة الحقيقية والتعبير الإنسانى لمفهوم التعاون حيث تحقيق العدالة والمساواة والإخاء والمشاركة الفعلية بمعناها السليم فى تحمل المسئولية الاجتماعية والتى يتحقق بها تقدم المجتمع .

٩- الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في حل مشاكل هذا المجتمع.

١٠- احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة علي تحقيق مستوى معيشي أفضل .

١١- محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي فالتنمية عملية متكاملة. (١٦)

القيم وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية:

تمثل القيم جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع فتشير إلي جميع الموضوعات من خلال تجربة الإنسان الطويلة وهي بذلك في منزلة الطبقة الاجتماعية والأمثال كأساس للقيادة والقوة داخل المجتمع كما أنها تشكل السلوك السائد للثقافة فهي التي تحدد ما يفعله أعضاء المجتمع واختياراتهم لما يقولونه ويفعلونه وأساس الاختيار هنا هو التمييز بين ما هو مرغوب وغير مرغوب وذلك يشير إلي البدائل المختلفة ومن ثم يعتبر الاجتماع والاتفاق علي

قيمة معينة أساس لتحقيق التكامل الثقافي في المجتمع(١٧).

وتقوم القيمة بوظيفة ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر وتبدو عناصرها المتعددة والنظم علي أنها متناسقة وتعطي النظم أساساً عقليا يستقر في ذهن أعضاء المجتمع كما تقوم القيم بتزويدهم بمعني الحياة والهدف الذي يجمعهم من اجل البقاء ويجعل نسق القيم الأفراد ينظرون إلي أعمالهم علي أنها محاولات للوصول إلي الهدف الذي يسعي إليه جميع أعضائها لإشباع الرغبات والدوافع وتمثل القيم العليا في أي جماعة من الجماعات كما أنها تعطي مبرراً هاما للوجود (١٨)

ولا تتساوي القيم كلها من ناحية الأهمية فهي تترتب في مقياس أي أن بعض القيم سائدة وبعض القيم الأخرى ثانوية والقيم الأساسية تحدد الأهداف الرئيسية للمجتمع أو الجماعة أو علي الأقل تبررها وتعطي لها المعني (١٩).

- **مفهوم القيمة** :

مفهوم القيم من المفاهيم التي اهتم بها الكثير من الباحثين في مجالات مختلفة كالفلسفة والتربية والاقتصاد وعلم الاجتماع والنفس وقد ترتب علي ذلك نوع من الخلط والغموض في استخدام المفهوم من تخصص لآخر ويستخدم استخدامات متعددة داخل التخصص الواحد فلا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم Values بالمعنى الذى نقصده عبارة عن حكم عقلى أو انفعالى على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة ، فالأمانة مثلاً قيمة توجهنا عندما نواجه موقف ما ... أى أن القيمة هى التى تحدد لنا نوع السلوك المرغوب فى موقف ما توجد فيه عدة بدائل ، والقيمة هى محصلة مجموع الاتجاهات التى تتكون لدى الفرد إزاء شئ معين ، ومعنى هذا أن الاتجاه هو وحدة تكوين القيمة فمثلاً إذا اكتسب الإنسان اتجاهاً نحو مساعدة الآخرين ثم اتجاهاً نحو إنكار الذات ثم اتجاهاً نحو حب الوطن واتجاهاً نحو التضحية فى سبيل الوطن مجموع هذه الاتجاهات تكون محصلتها قيمة الوطنية .

وأهمية القيم ترجع إلى أنها تعكس طبيعة الوجـود الاجتمـاعى للأفـراد والمجموعات والطبقات فى مرحلة تاريخية محددة ، وداخل تكوين اقتـصادى اجتماعى معين ، كما أنها نتاج لهذا الوجود .

فعرفها فولسوم بأنها ((نمط وجانب من السلوك الإنساني أو مجتمع أو بين العلاقات المتبادلة القائمة بين شخص أو أكثر وهي شيء يحاول الناس حمايته والاستفادة منه ويشعرون بالسعادة عندما يحصلون عليه))

كما يعرفها حامد عبد السلام ((بأنها عبارة عن تنظيمات لأحكـام عقليـة انفعالية مجمعة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجـه النـشاط والقـيم موضوعات الاتجاهات وتعبر عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء التي تواجـه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها والقيمة مفهوم مجرد ضمني غالبا يعبر عن الفصل والامتياز الذي يرتبط بالأشخاص والمعاني أو أوجه النشاط))[٢٠]

كما تعرف القيمة بأنها:

تكوين فرضي يستدل عليه من خلال التعبير اللفظي والسلوك الشخـصي والاجتماعي وهي عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعاليـة مجمعـه نحـو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة في المجتمع.[٢١]

- **الملامح الأساسية التي تميز القيم** :

١- إن القيم في الأساس مجموعة من الاتجاهات رسمت عبر تـاريخ الفـرد وبالاكتساب من الثقافة المعاشة كما تمثل ذلك في عملية التنشئة الاجتماعية وبمعني آخر أن عددا من الاتجاهات المتقاربة والمتشابهة بعد أن تعمـق وترسخ وتمركز في شكل قيمة من القيم الأساسية التي تمثل مـن الفـرد وضعا مركزيا مؤيدا في إتجاهاته الفكرية وتصرفاته السلوكية.

٢- أن الاتجاهات لا تعكس قيمة من القيم إلا إذا توافر لها الشرط المعيـاري أي إذا تحول الاتجاه إلى قيمة حضارية تمس معتقدات الأفراد.

٣- أن الفرق بين الاتجاه والقيمة قد يتضح أيضا فيما يتعلق بتحديد الأهـداف بمعني أن الاتجاه في حد ذاته لا يحدد الأهداف في الحياة حكم يجعل للفرد

اتجاها معينا نحوها فإذا انقلبت إلى قيمة أصبح مؤثرات انتقاء الأهـــداف بدقة وعناية بالغة.

٤- أن القيم لا تنشأ من عدم ولا تعيش في فراغ فهي تنشأ في بداية الأمر في شكل اتجاها يكتسبها الفرد من مواقف الحياة علي اختلافها بدءا من التنشئة الاجتماعية وانتهاء بالتأثير بالجماعات الفردية التي ينضم لها خلال رحلته المتصلة في الحياة الاجتماعية.

- **مكونات القيم (عناصر القيم) :**

تحتوي القيم من متطور (أ،كيتش) علي ثلاث عناصر لا يمكن فـصل أحداهما عن الأخرى لأنها تندمج وتتداخل لتعبر فى النهاية عن وحدة الإنسان والسلوك.

١- **المكون المعرفي:** والذي يتضمن إدراك موضوع القيمة وتميزه عن طريق العقل أو التفكير ومن حيث الوعي بما هو جديد بالرغبة والتقدير وتمثيل معتقدات الفرد وأحكامه.

٢- **المكون المعـرفي:** والذي يتضمن الانفعال بموضوع القيمة أو الميل إليـــه والنفور منه وما يصاحب ذلك من سرور وألم وما يعبر من حب وكره أو استحسان وكل ما يشير إلي المشاعر الوجدانية التي توجد لدي الـــشخص نحو موضوع القيمة.

٣- **المكون السـلوكي:** ويشير إلي استعدادات الشخص أو ميوله للاســـتجابة وإخراج المضامين السلوكية للقيمة في التفاعل الحياتي والمعاش وكل ما يتضمن السلوك الحركي الظاهر للتعبير الوصول إلي هدف أو الوصـــول إلي معايير سلوكية معينة. (٢٢)

- **تصنيفات القيم :**

لقد تعددت محاولات العلماء لتقسيم القيم ويمكن تصنيف القيم الاجتماعيـــة للاتي:

أولا من حيث المحتوي:

قسم Spranger **القيم إلي ستة أقسام هي:**

١- **القيم الاقتصادي :** وهي تتمثل في اهتمام الفرد بالحصول علي الثروة وزيادتها بأي وسيلة.

٢- القيم الاجتماعية فتتمثل في اهتمام الفرد وميوله إلي تكوين العلاقات مع غيره من الناس والتعاون معهم.

٣- **القيم النظرية**: يقصد بها اهتمام الفرد باكتشاف الحقيقة فهو يوازن بين الأشياء علي أساس ماهيتها ويسعي وراء القوانين بقصد معرفتها.

٤- **القيم الجمالية** : فيقصد بها اهتمام الفرد وميله إلي ما هو جميل من ناحية الشكل أو التوافق أي فيما يختص بناحية التكوين والنسق والتوافق الشكلي.

٥- **القيم السياسية**: هي اهتمام الفرد بالحصول علي القوة فهو يهدف للسيطرة والتحكم في الأشياء والأشخاص .

٦- **القيم الدينية**: هي رغبة الإنسان في معرفة أصل الإنسان ومصيره وما وراء العالم الظاهر وإيمانه بأن هناك قوة تسيطر علي هذا العالم والأفراد يختلفون فيما بينهم فمنهم من تحتل عنده القيم الدينية دور الصدارة ومنهم من تحتل وتسيطر عليه القيم الاقتصادية فتكون المهنية علي سلوكه وتصرفاته ويمكن لنا أن نصفه بطابعها كرجل ديني أو اقتصادي ...الخ .

ثانيا من حيث اتجاه القيم:

تنقسم القيم من حيث اتجاهاتها إلي قيم تقليدية تحافظ علي ما هو قديم وقيم عقلية متحررة تميل إلي ما هو جديد.

ثالثا من حيث المقصد:

تنقسم إلي قيم وسيلية (٢٣) وهي التي ينظر إليها الأفراد والجماعات علي أنها وسيلة لغايات أبعد وقيم هذفيه وهي الأهداف أو الفضائل التي تحددها

الجماعات والأفراد لنفسها والتي تعتبر غاية في حد ذاتها.

رابعا من حيث الشدة:

تتفاوت القيم من ناحية شدتها تفاوتا كثيرا وتقدر شدة القيم بدرجة الإلــزام التي تفرضها ونوع الجزاء الذي تقرره وتوقعه علي المخالف لها ونستطيع أن نقول أن القيم تتناسب طرديا مع درجة الإلزام.

خامسا من حيث العمومية:

تنقسم القيم من ناحية شيوعها إلي قسمين عامة وقيم خاصة:

أ- **القيم العامة** : هي التي يعم انتشارها في المجتمع كلــه ريفــه وحــضره وطبقاته وفئاته المختلفة مثل اعتقاد المصريين عموما في أهميــة الــدين والأسرة والزواج ويتوقف انتشار القيم في المجتمع علي التجــانس فــي أحواله الاقتصادية وظروفه المعيشية فبقدر ما يكون في المجتمع قيم عامة يكون تماسكه.

ب- **القيم الخاصة**: هي القيم المتعلقة بموقف أو مناسبات معينة .

سادسا من حيث الوضوح:

تنقسم القيم من ناحية وضوحها إلي قسمين قيم ظاهرة وصــريحة وهــي التي يعبر عنها بالكلام وقيم ضمنية هي التي تستخلص ويستدل علي وجودها من الملاحظة.

سابعا: من حيث الاستمرارية:

تنقسم إلي قيم عابرة وقيم دائمة والقيم العابرة عي التي سرعان ما تتلاشي والقيم الدائمة هي التي تتناقلها الأجيال وهي المرتبطة بالعرف.

ثامنا : من حيث نوعية القيم السائدة

أن القيم نسبية وتختلف من فرد لآخر ومن بلد لآخر ، ومن وقت لآخر . إلا أنه يمكن القول بوجود قيم معينة شائعة فى فترات محددة يمكن ملاحظتها بوضوح ، وبالنسبة لقضية التنمية صاحبها دون شك ظهور قيم إيجابية مثــل تقدير قيمة الوقت ، وغيرها (الوقت حقيقة ... حافظ عليه ... العمل حقيقــة

مارسه ... النقود حقيقــة .. ادخرهــا) .. **ولكـن مـع انتـشار هـذه القـيم الايجابية المصاحبة للتنمية كان هناك ظواهر أخرى تـوحى بانتـشار قـيم سلبية عديدة منها على سبيل المثال :**

١- بالنسبة للقيم الاقتصادية :

من الواضح انتشار قيم مادية بحتة وقصيرة الأجل تهتم بالربح اليوم بغض النظر عن المخاطر البعيدة المدى ، وذلك جاء من اعتبار الإنتاج هــو غايــة عملية التنمية وبالتالى كان الاستهلاك هو محور السلوك الإنسانى بغض النظر عما يسببه هدف زيادة الإنتاج من تهديدات لاستمرار وجود الجنس البشرى ، وكانت النتيجة تدهور البيئة واستنزافها وزيادة التلوث وانعكس ذلك على قــيم الأفراد ، حيث نجد أن معظم أو كثيراً من الأفراد اليوم يجرون وراء الــربح المادى السريع ، وندرت بالتالى قيم الرضا والقناعة ، نتيجة سيطرة الحسابات المادية التى لا دخل فيها للروح أو العاطفة أو حتى العقل الراجح ، ومعروف أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً تكون مسيطرة اجتماعياً وبالتالى تكون أقدر على نشر قيمها بين غيرها من الطبقات وذلك من خلال سيطرتها علــى وسائل الإعلام والتربية والإنتاج ، وأيضاً تكون الــدول المتقدمــة صــناعياً واقتصادياً أقدر على نشر قيمها على العالم أجمع ، المهم أن هذه القيم الماديــة قد حولت الإنسان أولاً إلى أداة إنتاج تابعة للآلة ، ثم إلى أداة استهلاك غيــر ضرورية تفرضها وسائل الإعلام على حياته .

٢- بالنسبة للقيم الاجتماعية :

انعكست القيم المادية على الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعــات حيــث سيطرت الحسابات المادية الخالية من العاطفة والمــودة وحلــت محــل قــيم التضامن الأسرى والعائلى . مما أدى إلى تفكك روابط الأسرة والجوار والعلاقــات الإنسانية ومعظم ما يضفى على الحياة بهجة ، مما ترتب عليه زيادة التفكك الأسرى ، والأطفال مجهولى النسب وظاهر العنف حتى داخل الأسرة الواحدة .

٣- بالنسبة للقيم الجمالية :

انعكس الطابع المادى للحضارة الحديثة على القيم الجمالية والفنية بكافة أشكالها وفى معظم أوجه مجالات الحياة حيث أصبح الكم وليس الكيف هو الهدف الاسمى فى معظم المجالات وكمثال لهذا انتشار التلوث البصرى حيث نجد الاهتمام الأساسى للمسئولين والأفراد فى كثير من البلدان هو تحقيق أكبر عدد ممكن من وحدات الإسكان دون الالتزام بالطابع المعمارى أو الجمالى مما أدى لتشوهات خطيرة ، وساهم فى حدوث ذلك تزايد السكان فى معظم أنحاء العالم مما تسبب فى حدوث تضخم حضرى وزاد الطلب على المسكن وأصبحت عملية تجارية بحتة دون مراعاة للنواحى الجمالية والفنية ، بل ووصل الأمر فى أحيان كثيرة إلى إزالة الحدائق وأجود الأراضى الزراعية لبناء مساكن بالخرسان المسلح الذى قد لا يناسب بيئات عديدة ، كل هذا بسبب غياب وندرة القيم الجمالية فأصبحت الحياة جافة أقل متعة وجمالاً .

٤- القيم الأساسية :

قامت التنمية الحديثة على قيم الاستغلال والسيطرة والقوة حيث قامت النهضة الغربية على أكتاف تجارة الرقيق التى لا زال الكثير من البلدان النامية فى أفريقيا تعانى من آثارها المدمرة إلى اليوم حيث بلغ النزيف البشرى الرهيب رقماً يتراوح مابين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون نسمة فى بعض التقديرات ، وكلهم من خيرة أبناء هذه الشعوب ، وباسم الديمقراطية استعمروا كثير كما استعبدوا كثير من البلاد واستنزفوا ثرواتها هذا بين البلاد وبعضها البعض ، أما فيما داخل البلد الواحد فسادت ثقافة وقيم الخضوع فى كثير من دول العالم وخاصة النامية حيث انعدمت ، أو ندرت المشاركة السياسية وانتشرت السلبية وغلب الانفعال على السلوك السياسى مما أدى لانتشار البطش والعنف من جانب الحكام والتطرف والإرهاب كرد فعل من جانب المواطنين ، وفى النهاية سيطرت دكتاتورية عسكرية تهدر كل حقوق الإنسان وتستبيح كل الحقوق

والمحرمات وما جرى فى شيلى وكثير من البلدان خير مثال ، على أن السياسة والقيم السياسية سحقت الإنسان فى كثير من البلدان مما انعكس فيما بعد على التنمية وتدهور معدلات النمو .

٥- القيم الدينية :

كانت للقيم الدينية السيطرة والسيادة من خلال نشر التعليم الدينى فى كل مكان سواء فى الشرق أو الغرب ، وكانت للكنيسة فى الغرب سلطات وأملاك وقوة تفوق كل الحدود ، ثم جاء تيار الفكر الحديث الذى عارضته الكنيسة فى البداية وحدث الخلاف بينهما نتيجة لأسباب عديدة ونتج عن ذلك فجوة بين الدين والدنيا وكان الفصل بينهما وسيادة العلمانية خاصة فى الغرب ، وساهمت الثورة الصناعية بدور كبير فى نشر القيم العلمانية المادية على حساب القيم الروحية لأنها صبغت الحياة بصبغة دنيوية مادية على عكس ما كان سائد قبلها حيث كانت القيم الروحية المستمدة من الأديان السماوية هى السائدة ، ومثال لهذا الحرية الشخصية كقيمة مطلقة تشكل قوام الفكر العلمانى فهى هدف ووسيلة ، ولقد غالى الغرب فى منح هذه الحرية بلا ضوابط أو حدود ، حتى أصبحت فى كثير من الأحيان تهدد الأمن الاجتماعى للأفراد والمجتمع والعالم اجمع . وأصبحت اليوم أقرب للتسيب منها للحرية فمثلاً الحرية الجنسية أدت لتدمير القيم والأخلاقيات والأنساب والأمراض القاتلة فانتشر الإيدز ويهدد البشرية جمعاء اليوم ، كما انتشرت الفوضى والتفكك الأسرى والعائلى والاجتماعى ، وذلك لأن الحرية الشخصية يجب أن تكون تحت ضوابط الشرائع السماوية وفى حدودها ولا تتعداها حتى لا تسبب ضرراً لأحد . ولهذا بدأت فى السنوات الأخيرة موجة دينية تهب على أنحاء شتى من العالم تدعو لنشر القيم الدينية وإن اتخذ بعضها شكل التطرف والتعصب فالبعض الآخر يدعو للحق .

ويقول الرسول (ﷺ) " مثل القائم على حدود الله كمثل قوم استهموا على

سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا : لو أننا خرقنا فى نصيبنا خرقا لم نؤذ من فوقنا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجو جميعا " .

وخلاصة هذا الحديث أن الحرية الشخصية المطلقة قد تهلك البشر جميعاً ، ومن ثم لابد من وضع الحدود والضوابط لحماية هذه الحرية والبشر جميعاً وخير من يضع هذه القواعد هو الله سبحانه وتعالى العليم الخبير .

وفى هذا يقول الله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون) (المائدة : ٤٩) .[٢٤]

- **خصائص القيم** :

١- إنسانية لأنها تبدو دائما واضحة في سلوك الإنسان فهي التي تحدد اتجاه هذا السلوك ترسم مقوماته وتعين بنيته ولا يمكن تخلو لحظة من الرجوع إلي جملة القيم الاجتماعية.

٢- ثقافية فهي صفات يرغب الناس بها في إطار الثقافة التي يعيشون فيها فهي عنصر من ثقافة المجتمع.

٣- اجتماعية بحكم وجودها كواقعة في المجتمع ومؤثرة في الظواهر الاجتماعية الأخرى ومتأثرة بها فهي عبارة عن مجموعة نسق ومستويات حياة المجتمع وسلوك الناس فيه دالة لعوامل بيئية اجتماعية كبيرة.

٤- نسبية فهي مسألة شخصية متخلخلة في الإنسان تنبع منه ومن رغباته لأنها خارجة والإنسان هو الذي يضفي علي الشيء قيمته وهو الذي يحمل القيمة.

٥- تلقائية أي ليست من صنع فرد أو بضعه أفراد ولكنها من صنع المجتمع وتمثل مظهرا من مظاهر السلطة في قوتها الملزمة للأفراد ومنتشرة في أجزاء البناء الاجتماعي.

٦- تاريخية بمعني أنها توجد في المجتمعات البشرية سواء متقدمة أو متأخرة

٧- موضوعية: بمعني أنها خارجة عن الفردية.
٨- مترابطة أي أنها تؤثر وتتأثر بغيرها من الظواهر الاجتماعية.
٩- منتشرة في البناء الاجتماعي. [٢٥]

- **دور القيم في المجتمع**:

قدمت الماركسية موقفا واضحا بشأن الثقافة والقيم وبخاصة علاقة القيم بإشباع الحاجات الإنسانية للبشر وهي الحاجات التي لا يحددها التفاعل العقلي للناس ولكن تحددها مصالحهم الطبقية في هذا الإطار ، يعتمد نجاح الكفاح الطبقي علي المدي الذي تكون فيه القيم الاجتماعية التي تكافح من أجلها طبقة معينة بعيدا عن الحاجات الموضوعية للتاريخ وقد تظهر القيم في الشكل الذي توجد فيه فعلا أو كمثل اجتماعية.

والقيم بمعني معين تحدد وتنظم سلوك كل أعضاء المجتمع أو نشاطاتهم الاجتماعية حتى تصطدم المتطلبات الاقتصادية للنمو والاجتماعية بهذه القيم وتؤدي حتما إلي ظهور نظام جديد من القيم يعكس المصالح الأساسية للطبقة المتقدمة المنتصرة. [٢٦]

وتزود القيم أعضاء المجتمع بمعني الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء ويبدو هذا في أن نسق القيم يجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم علي أنها محاولات للوصول إلي أهداف هي غايات في حد ذاتها بدلا من النظر إلي هذه الأعمال علي إنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع ومن هنا يكون استقصاء ما في هذه الدوافع من فائدة تستحق العناء ولذلك تكون القيم العليا في أي جماعة هي الهدف الذي يسعي جميع الأعضاء للوصول إليه إلي جانب أنها تعطي مبررا هاما للوجود. [٢٧]

- **أهمية القيم في عملية التنمية** :

١- تكون القيم جزء لا يستهان به في الإطار المرجعي للسلوك في الحياة العامة.
٢- هامة بالنسبة للتوجيه والإرشاد والنفس ويبدو ذلك بصفة خاصة في انتقاء

الأفراد الصالحين لبعض المهن مثال رجال الدين والسياسة والأخصائيين الاجتماعين.

٣- للقيمة أهمية في الصحة النفسية فمن المعروف أن أي عملية تهدف إلـــي تعديل السلوك ينبغي أن تضع في الاعتبار جميع جوانب الشخصية بما في ذلك القيم.

٤- أهم وظيفة للقيم هي تحويل الأحداث التاريخية والتوقعات المستقبلية إلـــي قيم حاضرة ساكنة تصلح للمقارنة المباشرة.

٥- هناك وظيفة أخري للقيم وهي مرتبطة بعملية التقييم ذاتها.

٦- القيم يؤثر في الإدراك فقد وجد " بوستمان " أن الأشخاص الـــذين تـــسود لديهم القيمة يدركون تماما الكلمات الدينية مثل (شيخ - قسيس - مسجد) ويتعرفون عليها بسهولة أكثر من غيرها من كلمات الأنماط الأخرى.

٧- تؤثر القيم في توجيه المعايير التي تحدد سلوك الأفراد في المجتمع كمـــا تحدد نوعية الثواب والعقاب.

٨- القيم تحدد استجابات الفرد أو عدم استجابته للموضـــوعات أي أن القـــيم الاجتماعية من خلق المجتمع لأنها تحدد تفضيلات الأفراد.

٩- تؤدي القيم إلي تحديد التزامات وواجبات الفرد إزاء الجماعات التي ينتمي إليها ويظهر اشتراك الأشخاص في قيم مماثلة مع إحـــساسهم بالمـــسئولية لتحقيق الالتزامات الاجتماعية وشعورهم بالتماثل وتقلل مـــن الانحـــراف الاجتماعي[٢٨]

مراجع الفصل الثانى

١) محى الدين صابر : التغير الحضارى وتنمية المجتمع ، سرس. الليـــان ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٩ .

٢) على الكاشف : التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا ، القـــاهرة ، عـــالم الكتب ، د.ت ، ص ص ٦٩ : ٧١ .

٣).محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعيـــة ، المكتب الجامعى الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٥٩:٦٠.

٤).هناء حافظ : التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٩.

٥).محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ص ٥٩:٦٢.

٦) نبيل محمد توفيق السمالوطي علم اجتماع التنمية – دراســـة فـــي علـــم اجتماعات العالم الثالث –(القاهرة ، الهيئة المـــصرية العامـــة للكتـــاب ١٩٧٤،ص ص ١٩٠-١٩٢

٧) نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٩٠ : ١٩٢ .

٨) أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية الأطـــر النظريـــة ونمـــوذج المشاركة ، الإسكندرية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعيـــة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٤ : ١٥.

٩) عبد العزيز شادى : مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر رؤية الـــشباب ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشباب، ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١

١٠).على فؤاد وعبد المنعم شوقى : محاضرات فى التنمية الريفية ، مكتبة القاهرة ،١٩٧٤، ص٨٨..

١١).نبيل السمالوطى : مرجع سابق ، ص ٥٤.

١٢).غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الريفى ، دار المعرفة الجامعية سور الأزبكية الإسكندرية ، ٨٥، صص٢٥٣-٢٥٥.

١٣).غريب محمد سيد أحمد : نفس المرجع السابق، ص ٣٥٥.

١٤)رياض أمين حمزاوى : أسس النظرية للتنمية الاجتماعية،(القاهرة، مذكرات غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان،١٩٩٥)،ص ص ٣١،٣٣.

١٥) محمد عبد الفتاح محمد : الاتجاهات التنموية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٦ : ٤٨ .

١٦) عبد الرحمن صوفي عثمان : أسس ومفاهيم التنمية الاجتماعية ،القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٥٧-٥٨.

١٧) السيد علي شتا: علم الاجتماع والبناء الثقافي للمجتمع (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥، ص ص٥٩:٦٠

١٨)عبد الرازق حلبي: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص٩٥.

١٩)عبد الهادي الجوهري :أسس علم الاجتماع (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٢ص٢٦٩

٢٠) جابر عوض سيد واخرون: علم النفس الاجتماعي الإسكندرية، المكتبة الجامعية ، ص٢٥٢.

٢١) محمود فتحي عكاشة: محمد شفيق ذكي: مــدخل الــى علــم الــنفس الاجتماعي (د/ت)، (د/ن)، ١٩٩٧،ص٢٣٥.
٢٢)محمود فتحي، محمد شفيق:مدخل الي علم النفس الاجتماعي (القاهرة بل ترنت للطباعة ١٩٩٧ ص ص ٢٤٠:٢٤١ .
٢٣) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع مرجع سابق ذكره ص ص ٧٢:٧٣.
٢٢) جابر عوض سيد ، حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنميــة والخدمــة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعيــة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٣٤ : ٢٣٨ .
٢٥) محمد شفيق، الانسان والمجتمع مقدمة في السلوك الانــساني مهــارات القيادة والتعامل (الاسكندرية، المكتــب الجــامعي الحــديث، ١٩٩٧، ص٦٣.
٢٦)علي السيد حافظ: محمود عودة ، التفاعل الثقافي بين مصر ومجتمعــات الخليج العربي ، الإسكندرية / دار المعرفة الجامعيــة ١٩٩٦ ص ص ١٥٩:١٦٠.
٢٧) عاطف غيث : علم الاجتمــاع – الجــزء الاول – النظريــة والمــنهج والموضوع، دار المعارف ١٩٩٦ ص ٢٩٥.
٢٨) جابر عوض سيد وآخرون: علم النفس الاجتماعي مرجــع ســابق ص ٢٥٩:٦١

الفصل الثالث

مراحل وتحديات التنمية الاجتماعية

مراحل عملية التنمية الاجتماعية :

تسير عملية التنمية الاجتماعية في خطوات متتالية حتى يتمَ التغيير المقصود للمجتمع، وهذه الخطوات أو المراحل، ما هي إلا خطوات أو مراحل التخطيط والتي تبدأ بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته، وإمكاناته وأهدافه ثم وضع الخطة، ثم التنفيذ والمتابعة فالتقييم، والتخطيط يتم في ضوء سياسة المجتمع المعتمدة علي الأيدلوجية السائدة فيه، فالتخطيط هدفه التنمية والتنمية أسلوبها التخطيط، وتتحقق أهداف أسلوب التخطيط الاجتماعي في ضوء مراحل وخطوات ، وتختلف وجهات نظر المفكرين والمتخصصين فى تحديد مراحل وعمليات التنمية الاجتماعية وهى متداخلة ومترابطة[1]

وسنعرض وجهات نظر متعددة حول مراحل التنمية الاجتماعية .

الاعتبارات التى تراعى فى مراحل التنمية الاجتماعية :

١- تختلف المجتمعات عن بعضها البعض اختلافا كبيرا أو صغيرا من ناحية حجمها ودرجة تماسكها وتعقد الحياة فيها وإمكانياتها المادية والتنظيمية ومصادر دخل أفرادها ودرجة نضوجها وتقاليدها وعاداتها وطرق معيشتها وتوفر الخدمات فيها وغير ذلك من العناصر أى أن لكل مجتمع مقومات ومميزات التى تتباين مع مقومات ومميزات أى مجتمع آخر. ومن هنا تأتى الصعوبة فى تحديد خطوات معينة يلتزم بها أخصائى التنمية الاجتماعية عند عمله مع المواطنين فى المجتمعات

٢- وكما أن المجتمعات تختلف فإن الهيئات المشتغلة بعمليات التنمية والتنظيم تختلف أيضاً فبعضها حكومى والبعض الثانى أهالى ومنها ما يملك الإمكانات الكبيرة وبعضها إمكانياته محدودة للغاية وبالتالى

التفاوت فى تحقيق الأهداف

٣- يختلف العمل فى التنمية من حيث المستوى فقد يكون على مستوى المجتمع المحلى (القرية و الحى أو المدينة الصغيرة) وقد يكون على مستوى المحافظة كما قد يكون على المستوى الدولة بأكملها وفى كل حالة من تلك الحالات تختلف طبيعة العمل فدرجة اشتراك الأهالى فى المستوى المحلى تختلف عنه فى المستوى القومى ونوع التخطيط المحلى يختلف عنه فى المستوى القومى أى أنه مع وجود تشابه عام بين الخطوات العامة للتنمية الاجتماعية تنظمه جميع المستويات إلا أن طبيعة العمل فى كل خطوة تختلف باختلاف المستوى كما أن بعض الخطوات-وخاصة بعض الخطوات التمهيدية قد تلغى أصلا فى بعض المستويات.

ونعرض نماذج مراحل التنمية الاجتماعية من وجهات متعددة :

١-نموذج العمل الأنمائى عند "رونالد لبيت :

عرض رونالد لبيت وزملائه نموذجاً للعمل الإنمائى فى دراسة عن (ديناميات التغيير المخطط) تتمثل مراحله فى الأتى:

أ-استثارة سكان المجتمع المحلى:

ويقصد بها العمل على استثارة وعى الأهالى بالمشكلات والحاجات الموجودة بالمجتمع المحلى. والتى تتطلب ضرورة مواجهتها بمعاونة اخصائى تنمية المجتمع.

ب-إقامة علاقات التغيير:

ويقصد بها الوصول إلى علاقات الثقة بين كل من أخصائى التنمية وأهالى وقيادات المجتمع المحلى وبينهم وبين المسئولين التنفيذيين بالمجتمع المحلى.

ج-إحداث التغيير المناسب

ويقصد بها التحرك لإحداث التغيير من خلال الخطوات الآتية:

- شرح وتشخيص مشكلات المجتمع المحلى من خلال العمل المشترك بين أخصائى التنمية وأهالى وقيادات المجتمع المحلى.
- تحديد ووضع خطة لمواجهة مشكلات المجتمع المحلى
- ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة.

د-تعميم وتثبيت التغيير:

وهذه المرحلة تهتم بالتأكد من تمثل أهالى المجتمع المحلى للتجديدات المخططة ولأسلوب العمل الإنمائى، ومن قدرتهم على الاستمرار فى استخدام هذا الأسلوب والاستفادة من عمليات التدريب فى مجالات الممارسة ونقلها لمجالات عمل أخرى تحتاج إلى استخدام نفس العمليات. (٢)

٢- نموذج العمل الإنمائى من وجهة نظر كارل تايلور(٣)

قدم (كارل تايلور) نموذجاً لخطوات العمل الإنمائى على مستوى المجتمعات المحلية فى إحدى مقالاته عن تنمية المجتمع – البرنامج والمنهج وتمثلت هذه الخطوات فى :

١) **المناقشة للحاجات العامة:**

ويقصد بالمناقشة المنهجية ليس التركيز على الأحاديث العامة أو الشكاوى ولكن التركيز يكون فى هذه المرحلة على اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة، وتشخيص أسبابها الموضوعية، وهو لا يأمل أن تتم هذه المرحلة من خلال المجالس المجتمعية أو التوجيه الإدارى من قبل الجهات العليا كما يحدث فى بعض الدول النامية ولكنها تتم من خلال مجلس يتكون من ممثلى أسر وعائلات المجتمع المحلى.

٢) **التخطيط لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية:**

وهذه المرحلة تأتى بعد إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم

ومعرفة أسبابها، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.

ومما لا شك فيه أن عملية إجراء تخطيط محلى يبرز وينمى أعضاء وطاقات المجتمع المحلى وإمكانياتهم، وبالتالى يحولهم إلى عناصر إيجابية فى الموقف الإنمائى، وقد أثبتت هذه الخطط نجاحاً كبيراً فى تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية كبناء المدارس والمستشفيات وردم المستنقعات وزيادة الإنتاج الزراعى....الخ، فضلاً عن أن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسئولية الجماعية والثقة بالنفس، وعنصر المبادأة لدى أعضاء المجتمع المحلى.

٣) **تعبئة وتوجيه الإمكانيات** :

ويرى "تايلور" أن هذه الخطوة لا تتم نتيجة للإعلام والدعاية والتثقيف ولكنها تكون نتيجة لنجاح المشروعات الأولى للجهود الذاتية فى المجتمع المحلى، مما يولد الإيمان والاقتناع من جانب أهالى المجتمع بقدرة العمل المحلى والجهود الذاتية على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، فيدفع برغبة باقى جماعات المجتمع للمشاركة الايجابية فى القيام بمشروعات إنمائية أخرى تحقيقاً للمزيد من النجاح لمواجهة المشكلات القائمة.

٤) **تنمية الشعور بالإنجاز والانتماء**

وتعتبر هذه الخطوة نتيجة لنجاح الخطوات السابقة، حيث أن النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعى والإنجاز، والذى يستثير الشعور بالولاء والانتماء والتماسك بين أهالى المجتمع المحلى لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

٣-**نموذج العمل الانمائى عند "وليام بيدل"**:

عرض وليام نموذجا ينظر إلى مراحل العمل الإنمائى من زاوية التغيير، ويتضح ذلك من خلال المرحلة الأولى التى يعرض بها نموذجه،

وتتمثل فى : (٤)

أ-المرحلة الاستكشافية:

وتقوم هذه المرحلة بأن يتولى "المشجع" أخصائى التنمية محاولة اكتساب ثقة أهالى وقيادات المجتمع المحلى، وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة لهم، وبأهمية قدرتهم عليه، ومشروعية حاجاتهم وضرورة مواجهة مشكلاتهم، ويرى "بيدل" أن ذلك يتم من خلال هذه المرحلة للحصول على المعلومات اللازمة عن المجتمع المحلى ومشكلاته وإمكانياته.

ب-المرحلة النقاشية:

وتكون مهمة "المشجع" أخصائى التنمية فى هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالى لمشكلاتهم المحلية بحيث يتم الوصول إلى اتخاذ القرار الجماعى الذى يتضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ، ويراعى فى هذه المرحلة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلى للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

ج-المرحلة التنظيمية:

يقوم "المشجع" أخصائى التنمية بالعمل على تشكيل أداة اجتماعية يمكن من خلالها ممارسة كافة العمليات النقاشية والتخطيطية وفى العادة تكون هذه الأداة الاجتماعية بجماعات نقاشية غير رسمية ثم تتطور لتتخذ شكل لجنة أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية.

د-مرحلة النشاط:

ويتولى أخصائى التنمية مساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التى تم التوصل إليها والتى تخدم الصالح العام.

هـ-مرحلة التقييم:

وفى هذه المرحلة يسهم أخصائى التنمية فى زيادة قدرة قيادات

المجتمع المحلى من خلال كافة العمليات التربوية، على معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية لأنشطتهم وقراراتهم، وتدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتى الموضوعى.

و- مرحلة الاستمرار:

ويمثل وظيفة أخصائى التنمية فى هذه المرحلة فى جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلى بعد خروجه من الموقف الإنمائى.

ويشير الباحث إلى أن هذا النموذج فى التنمية يؤكد على دينامية عملية التنمية والتى يتولى زمام العمل فيها "المشجع " أخصائى التنمية، وهى تختلف وفقاً لطبيعة المجتمعات المحلية، وباختلاف خصائص الأهالى أنفسهم(٥)

٤-وجهة نظر د.عبد المنعم شوقى

ينظر عبد المنعم شوقى لمراحل التنمية الاجتماعية على النحو التالى:

١ـالمرحلة التمهيدية والتى تتضمن :

١- التعرف على المجتمع .

٢- المناقشة المنظمة مع المواطنين .

٣- اكتساب ثقة المواطنين .

٤- تكوين جهاز التنمية .

٥- التأكد من كفاءة الجهاز .

٢ـالمرحلة التخطيطية :

١-الدراسة العلمية للمجتمع .

٢-وضع الخطة (المشروعات) المناسبة.

٣ـالمرحلة التنفيذية :

١- إيقاظ الرغبة فى التغيير لدى المواطنين .

٢- إحداث التغيير .

٣- تثبيت التغيير واستمراريته .

٤-المرحلة التقويمية :

١- وضع خطة التقويم .

٢- تحديد وسائل التقويم .

مراحل التنمية الاجتماعية من وجهة أخرى :

١-مرحلة تحديد الأهداف :

تتم ترجمة الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية في السياسة الاجتماعية إلي أهداف تفصيلية – بناء علي دراسة تحليلية للمقومات السائدة في المجتمع سواء المقومات السكانية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو التنظيمية ، وذلك باستخدام المسوح الاجتماعية وأساليب البحث العلمي لتجميع البيانات والمعلومات الواقعية عن المجتمع ، **وفي ضوء تحليل هذه البيانات تتضح**:

أ- احتياجات ومشكلات المجتمع.

ب- إمكانيات المجتمع.

وبناء علي ذلك تتحدد أهداف التنمية الاجتماعية.

٢- مرحلة تحديد إطار الخطة.

تقوم الأجهزة المختصة بوضع إطار الخطة في ضوء الأهداف المحددة وتركز هذه المرحلة علي وضع مشروعات مبدئية مقترحة للوصول إلي الخطة النهائية.

٣- مرحلة وضع الخطة:

في هذه المرحلة يتم وضع الخطة النهائية التي تحدد الأهداف، الإمكانيات، الفترة الزمنية، ويراعي في هذه المرحلة أولويات الأهداف المراد تحقيقها من خطط التنمية الاجتماعية .

٤- مرحلة التنفيذ:

تقوم أجهزة التنفيذ لبرامج التنمية الاجتماعية بترجمة الخطط إلي إجراءات تنفيذية عبر مراحل زمنية محددة للوصول إلي الأهداف المنشودة، ويتضح في هذه المرحلة أهمية المشاركة، ولنجاح تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية **لابد من مراعاة الاعتبارات التالية** :

أ- وضوح الأهداف الخاصة ببرامج التنمية الاجتماعية علي جميع المستويات اللازمة لها.

ب-قدرة أجهزة التنفيذ علي تحمل أعباء التنفيذ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها .

ج- التغلب علي المشكلات التي تواجه عمليات التنفيذ، وصولا لنجاح الأهداف المنشودة.

د- تدعيم المشاركة لأهميتها في هذه المرحلة .

هـ- الاهتمام بالتعاون والتنسيق بين الأجهزة التخطيطية والتنفيذية وأيضا بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

٥- مرحلة المتابعة:

وتعتبر إحدى الخطوات الهامة التي تتضمنها عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية، وتركز علي التأكد من سلامة إجراءات التنفيذ، ومواجهة معوقات التنفيذ، والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة عبر المراحل الزمنية لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية لذا يجب أن تسير هذه المرحلة جنباً إلي جنب مع مرحلة التنفيذ.

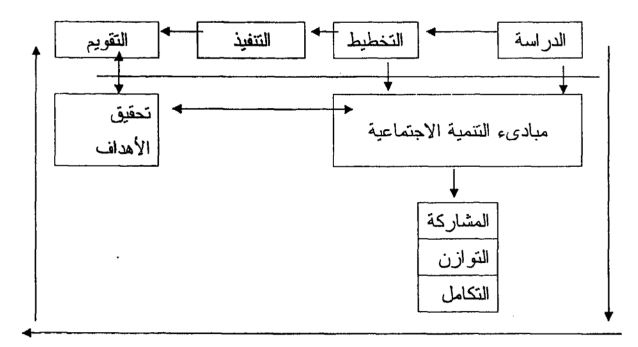
٦- مرحلة التقويم:

يهدف تقويم برامج التنمية الاجتماعية إلي التعرف علي مدى ما حققته

هذه البرامج من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف، وأيضا التعرف على إيجابيات هذه البرامج وسلبياتها، وذلك لتدعيم الإيجابيات ومواجهة السلبيات في الخطط المستقبلية، وتتم هذه المراحل باستخدام أساليب البحث العلمي، وبحوث التقويم وأحداث الأساليب لعملية التقويم لبرامج التنمية الاجتماعية،

- والمراحل السابقة تمثل مراحل عملية التنمية الاجتماعية مستخدمة أسلوب التخطيط العلمي للوصول إلي الأهداف المرجوة. (٦)

منظومة مبادئ وعمليات التنمية



النموذج النظرى لعملية التنمية الاجتماعية :

المراحل الأساسية لعملية التنمية الاجتماعية	الخطوات التفصيلية لكل مرحلة
١- مرحلة الاكتشاف	• دراسة تاريخ المجتمع دراسة تفصيلية بواسطة اخصائى تنمية المجتمع المحلى . • دراسة الأوضاع الحالية لتوفير معلومات ترشد الممارس . • استثارة المجتمع من خلال بعض القيادات والمنظمات المحلية • تكوين العلاقة بين الاخصائى والسكان • تحديد المشكلة التى تهم السكان المحليين . • عقد اجتماعات غير رسمية مع المواطنين المهتمين بموضوع العمل
٢- مرحلة التنظيم	• تكوين البناء الذى سيتم العمل من خلاله . • الحصول على تعهدات من المواطنين بالعمل مع المشكلة . • استخدام الحوار والتدريب عليه .
٣- مرحلة النقاش	• تعريف وتحديد المشكلة ووضع حدود للنقاش . • وضع بدائل وحلول للمشكلة ودراسة مزايا وعيوب كل حل من الحلول المقترحة . • وضع أسس ومبادئ حتمية لتقييم البدائل . • اتخاذ قرارات الاختيار لوضع حلول وأسس العمل المستهدف لحل المشكلة .
٤- مرحلة العمل	• عمل مشروع يتضمن القرارات المرتبطة بالإجراءات

المراحل الأساسية لعملية التنمية الاجتماعية	الخطوات التفصيلية لكل مرحلة
	• تسجيل العمل وتحديد تأثيراته . • تحليل القرارات التى يتم اتخاذها .
٥- المشروعات الجديدة	• التقويم من خلال نقد العمل . • تكرار المناقشات والأعمال السابقة خلال مشكلات جديدة . • إجراء اتصالات خارجية مع المؤسسات والأفراد فى المجتمع الكبير وخصوصاً أصحاب القوة . • زيادة المناقشات حول المشكلات الأكبر فى الحجم والتى لها علاقة بصراعات المجتمع . • استخدام الضغط من خلال جعل المناقشات تتجه إلى استخدام أساليبه للحصول على مزايا معينة .
٦- استمرارية العمل	• استمرار خلق بدايات لأعمال جديدة من خلال استمرار التغير ونقله من حالة عدم الاستمرار . • تراجع اخصائى التنمية . • الاهتمام بالمشكلات الأكثر تعقيداً . • زيادة المسئولية الاجتماعية للتعامل مع المشكلات الأكثر تعقيداً.(٧)

التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية الاجتماعية :

تواجه العديد من الدول وبخاصة دول العالم النامى العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال تجربة التنمية التى استمرت ولا تزال لعدة عقود ماضية. فلقد وقعت غالبية هذه المجتمعات فى تطبيق النموذج الغربى للتنمية، والذى يهتم بصفة أساسية بالجوانب الاقتصادية المتمثلة فى النمو الاقتصادي، ولا يعطى اهتماما للجوانب الاجتماعية ومن المفترض أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لابد أن تسير جنبا إلى جنب لكى نصل إلى تنمية حقيقية شاملة، ، والتنمية لا تعنى بناء المصانع الضخمة والمنشآت الاقتصادية الكبرى دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافة ومن الحقائق المسلم بها أن تجربة التنمية فى بعض مجتمعات العالم النامى قد واجهتها العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع النظر إلى الطابع النسبى لهذه التحديات بعين الاعتبار، فهناك مجتمعات تشكل فيها الزيادة السكانية ونقص التغذية والتدهور الصحى وانتشار الأمية وعدم توافر المسكن الملائم والعجز فى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان تحديات أساسية للتنمية، وهناك مجتمعات أخرى لا تعانى من الفقر الاقتصادي ولكنها تعانى من تحديات اجتماعية ، وجفاف ثقافى يتمثل فى الأمية والتخلف الثقافى وعدم وجود للعمل المنتج والغزو الثقافى، وغير ذلك من هذه التحديات التى تؤثر على عملية التنمية.

وإذا كانت هذه التحديات السابقة تنبع من داخل المجتمع فهناك تحديات أخرى أكثر خطورة مفروضة على المجتمعات من الخارج، وهذه التحديات تتمثل فى الديون، والتسليح ، والتلوث البيئى والتكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى، والإمبريالية العالمية... وغيرها من هذه التحديات التى تقف عقبة حقيقية أمام التخطيط للتنمية فى المجتمعات النامية

ومازالت معظم هذه المجتمعات تسير بشكل متعثر فى برامجها التنموية نظراً لتبنيها استراتيجيات تنموية غربية، وهذه الاستراتيجيات قد أوقعت هذه المجتمعات فى شرك التبعية الرأسمالية للسوق العالمى الرأسمالى فأصبح الإنسان معرض لتلوث التخلف والفقر والجهل والمرض فلم تنجح هذه المجتمعات فى تطبيق نماذج تنموية وطنية بدلا من النماذج الغربية، فهذه النماذج تختلف فى طبيعتها وخصوصيتها عن طبيعة وخصوصية المجتمعات النامية تاريخيا و اجتماعيا واقتصاديا(٨).

ونعرض فيما يلى معوقات التنمية الاجتماعية :

وجهة النظر الأولى : تقسم المعوقات والتحديات على النحو التالى :

أولاً: تحديات خارجية وتتمثل في :

١- الإسناد إلي نماذج مستوردة لتفسير مشكلة التخلف في البلاد النامية.

٢- الحصول علي معونات مشروطة.

٣- نقص رؤوس الأموال.

٤- عدم كفاية المدخرات .

٥- عدم القدرة علي استيعاب التكنولوجيا .

٦- عدم تنوع الصادرات.

ثانياً : التحديات الداخلية وتتمثل:

١- التحديات السكانية .

٢- التحديات الاجتماعية (العادات والتقاليد والقيم الموروثة).

٣- مشاكل الهجرة من الريف إلي المدن)

٤- القرية تعطي أكثر مما تأخذه.

٥- الجمود الاجتماعي بالريف يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية .

٦- النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية بالقرية . .

٧- ضعف الشعور بالمسئولية الايجابية إزاء المجتمع ككل .

٨- القيم.

٩- تحدى القيم.

١٠- تحديات ناتج عن الضياع في الموارد.

١١- تحديات متعلقة بقطاع الزراعة.

١٢- تحديات جهود التنمية الأساسية.

١٣- مشكلات سوء توزيع الملكية وقوانين الإصلاح الزراعي .

١٤- المشكلات المتعلقة بالاستيطان

١٥- مشاكل التصنيع .

١٦- مشاكل المؤسسات الاجتماعية.

١٧- تباين الدخل في البلاد النامية.

١٨- الطاقة البشرية.

١٩- مشاكل معدلات النمو السكاني المرتفعة.

٢٠- الصحة والرفاهية الاجتماعية.

٢١- الإسكان .

٢٢- نقص الكفاية الإدارية.

٢٣- القيادة وطرق الاتصال ومؤسسات التنمية

٢٤-عدم التكامل الاقتصادي والاجتماعي القومي (٩)

وجهة نظر عبد المنعم شوقي في معوقات التنمية الاجتماعية:

١- خوف الناس من المخاطرة.

٢- عدم اتفاق ما هو جديد مع احتياجات الأهالي .

٣- عدم اتفاق ما هو جديد مع القيم والتقاليد المرغوبة في المجتمع .

٤- تضارب مصلحة بعض فئات المجتمع مع الاتجاه الجديد.

٥- سلطة بعض فئات المجتمع علي الفئات الأخرى .

٦- فقر المواطنين والجمل

٧- ارتباط بعض القيم والعادات بكثير من الخرافات والخزعبلات.

ويمكن تحديد معوقات وتحديات التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية من وجهات متعددة :

أولا: التحديات الاقتصادية :

١- مشكلة الديوان .

٢- مشكلة التسليح.

٣- مشكلة النمو السكانى.

٤- أزمة الغذاء.

ثانيا: التحديات الاجتماعية والثقافية:

١- مشكلة الأمية.

٢- هجرة الكفاءات العلمية.

٣- التلوث البيئى.

ونعرض توضيح لبعض المعوقات والتحديات التى تواجه التنمية الاجتماعية :

أولا : التحديات الاقتصادية للتنمية

مازالت مجتمعات العالم النامى تعانى من أوضاع مأساوية يصعب تصورها أحياناً بالإضافة إلى حالة الفقر الشديد والدائم التى يعيشها ما يقرب من (٥٠٠) مليون فرد فى المجتمعات النامية فإن حوالى (١,٥) مليار من السكان لا يحصلون على أية رعاية طبية، وما يقرب من (٢) مليار لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب ويعانى نصف مليار من البطالة[١٠]. **وهذا ما سوف يتضح من خلال النقاط التالية:**

١- مشكلة الديون:

لقد أوضحت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية O.C.D.E أن ديون

العالم النامى ووفقا للإحصائيات التى نشرها البنك الدولى فقد وصلت ديون العالم النامى إلى (٩٠٨) بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٤ ، و(٩٥٠) بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٥.

ونجد أن نصيب الدول العربية (على سبيل المثال) من الديون قد تزايد من ٦٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٥٤ بليون دولار عام ١٩٩٣، وتأتى مصر فى مقدمة الدول العربية المدينة حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية نحو (٢٣،٣٣) بليون دولار بنسبة (٢٦,٣%) من إجمالى رصيد الديون الخارجية للدول العربية عام ١٩٩٣. (١١).

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا كبيرا بين ارتفاع نفقات التسليح فى البلدان النامية وزيادة عبء المديونية الخارجية، بسبب تخصيص جزء من القروض الأجنبية لعقد صفقات الأسلحة.

٢- مشكلة التسليح:

تشكل ظاهرة سباق التسلح فى العالم أحد التحديات الأساسية فى مشروعات التنمية بالنسبة للمجتمعات النامية والدول المتقدمة أيضاً، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة والزيادة المستمرة فى النفقات، وإجراء البحوث فى مجال التسليح أوفى مجال التصنيع أو فى مصروفات المؤسسة العسكرية، فكل هذا فى النهاية يعد استنزافا لموارد كبيرة كان يمكن أن توجه إلى خير هذه الدول ، أو للعالم إذا نظرنا نظرة عالمية للإنسان، أو نظرنا حتى على ضوء المصلحة المحلية لكل دولة على حدة.

وخلاصة القول أن ما يبذل من نفقات على عملية التسليح فى المجتمعات النامية لو تم استثماره لخدمة برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى هذه المجتمعات لتحسنت أوضاعها تحسنا ملحوظاً، فعلى سبيل المثال نجد أن ثمن دبابة واحدة من شأنه إقامة مشروع تنموى يعطى عائدا اقتصادياً

ويسهم فى علاج كثر من المشكلات الاجتماعية لمشكلة البطالة وغيرها.

٣- مشكلة النمو السكانى:

تعتبر مشكلة الانفجار السكانى فى بعض البلدان النامية أحد التحديات الأساسية للتنمية فى تلك المجتمعات، فقد لوحظ أن هناك نموا سكانيا يسير بمعدلات سريعة تلتهم أى تحسن ناتج عن العمليات التنموية أو النمو الاقتصادي أو زيادة الإنتاج والدخل القومى، ومن ثم لا يحس سكان هذه المجتمعات بأى جهود ملموسة فى مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ويؤدى الانفجار السكانى إلى عجز ميزان المدفوعات، وقصور موارد المجتمع من النقد الأجنبى عن الوفاء بمطالب الاستيراد، حيث أن الزيادة السكانية تؤدى إلى ضياع جزء كبير من هذه الموارد سواء بسبب زيادة الاستهلاك المحلى للمنتجات الوطنية على حساب التصدير أو زيادة استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية لسد حاجات السكان المتزايدين أو كلاهما معا رغم حاجة المجتمع التنموية الماسة إلى أقصى زيادة فى موارد النقد الأجنبى لتوظيفها فى خدمة الإنتاج.

وجدير بالذكر أنه لا ينبغى تفسير مشكلة الانفجار السكانى فى بعض المجتمعات النامية على أنه ناتج عن مشكلة عدم التناسب بين الزيادة فى معدل المواليد والانخفاض فى معدل الوفيات، ولكن المشكلة الحقيقية فى رأى الباحث تكمن فى النمو المحدود للموارد القادرة على توفير فرص العمل مما يؤدى إلى بطالة.

فالمسألة السكانية مهما حاولنا الوصول إلى تفاصيلها فى الوطن العربى تبقى مسألة معقدة، ومع ارتفاع معدلات النمو السكانى تبرز ملامح رئيسية تتمثل بوجود قدر كبير من طاقات الموارد البشرية الكامنة فى العالم العربى لم تنصهر بعد فى عملية التنمية، فهناك فى معظم الأقطار

العربية نسب عالية من السكان لا تزال تعيش فى الفقر والجهل وهى لذلك غير قادرة على الإسهام بشكل كامل فى عملية التنمية.

وأخيراً يعتبر النمو السكانى من بين دواعى القلق الكبيرة التى تواجهها بلدان العالم النامى ففى عام ٢٠٢٠ سيبلغ العدد الكلى لسكان العالم، كما أشار إليها البنك الدولى فى تقريره[١٢]. (٧,٩) بليون نسمة (بزيادة قدرها ٢٠٢ بليون نسمة عن العدد الحالى) ، ومع أن بعض المناطق قد أوضحت بصورة عملية أنها مازالت قادرة على تحقيق معدلات نمو مرموقة فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فيها على الرغم من النمو السكانى السريع فإن بلدانا أخرى تواجه مستقبلا قاتما، ويعنى هذا أنه مع النمو السكانى المتوقع فإن عدد الفقراء سيستمر فى الازدياد، وبدون تحقيق زيادة كبيرة فى النمو الاقتصادي أو انخفاض واضح فى معدلات الخصوبة ، فإن عدد البشر الذين يعيشون فى حالة فقر سيزداد إلى أكثر من ثلاثة أمثال العدد الحالى بحلول ٢٠٢٠.

ولا شك أن هذه الزيادة السكانية غير المخططة فى كثير من المجتمعات النامية لها تأثيرها السلبى على البناء الاقتصادي و الاجتماعي نتيجة لتزايد أعداد العاطلين ، هذا فضلا عن التهام أى بارقة أمل يمكن تحقيقها من خلال عمليات التنمية الاقتصادية فى هذه المجتمعات.

٤- أزمة الغذاء:

تعتبر أزمة الغذاء من أكثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية فى غالبية المجتمعات النامية ، إذ يعانى من الجوع اليوم أكثر من (٥٠٠) مليون إنسان فى العالم حسب تقديرات "منظمات الفاو" .

٥- هجرة الكفاءات العلمية:

لا شكك أن هجرة الكفاءات العلمية، والتى تعتبر مظهراً من مظاهر

الخلل الاجتماعي والثقافى والمهنى والتعليمى والحضارى بشكل عام، ولولا أن بعض البلدان قد عمل على تسهيل هجرة فئات من الكفاءات وتشجيعها، لظلت هذه الهجرات محدودة النطاق، ولهذه الهجرة عوامل متعددة منها عوامل الدفع وعوامل الجذب: فبالنسبة لعوامل الدفع تلعب العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً فى تقليل أو زيادة الهجرة إلى الخارج، فالتقليد الاجتماعية فى كثير من الدول النامية تجعل الحاصل على الاختصاص العالى فى مركز اجتماعي متقدم، كما أن المجتمع ينظر إلى الأطباء والمهندسين وحاملى الشهادات العليا (الدكتوراه) فى الميادين المختلفة نظرة متميزة، فى حين أن الكوادر الوسيطة لا تحتل نفس هذه المواقع الاجتماعية المتميزة، وهذا يقود أولاً إلى اندفاع أكثر الكوادر المتعلمة نحو محاولة الوصول إلى أعلى السلم الاجتماعي، وبذلك يزداد عدد المتخصصين فى العلوم الطبية والهندسية، وبالتالى يزداد الطلب على الوظائف، ويقل العرض لتكون النتيجة الحتمية.

ومن بين بعض الأسباب الدافعة للهجرة يمكن أن نذكر منها عدم اعتراف جامعات الدول النامية ببعض الدرجات العلمية الأجنبية، وكذلك المشاكل التوظيفية، والإدارية، والبيروقراطية، إلى جانب عدم توفير المناخ المناسب للبحث العلمى، أو عدم وجوده ويمكن أن نذكر بالإضافة إلى ما سبق العوامل الاجتماعية والسياسية التى تختص بها بلدان العالم النامى، وانخفاض فى المرتبات المهنية الحكومية

أما عن عوامل الجذب فهى تنشأ من البلدان المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالى)، وتتمثل فى البعد الثقافى الذى يمثل شكل من الاستقطاب نحو الدولة الاستعمارية السابقة بصفة عامة، وكذلك فى المرتبات العالية فى البلدان المتقدمة، والتى تبلغ حوالى من ١٠-١٥ ضعفا عما هى عليه

فى البلدان النامية، وكذلك تتمثل عوامل الجذب فى توافر السلع الاستهلاكية بدرجة أكبر فى البلدان المتقدمة، وكذلك توافر أفضل لفرص العمل وظروفه والبحث العلمى، كما نجد أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والسياسية تمارس جذبا لتلك الكفاءات، وتتمثل تلك العوامل فى توفر الحرية السياسية والفكرية والأدبية بشكل كامل وديمقراطى ، وهناك عوامل جذب أخرى للعلماء من الدول النامية، فمنها توافر التأمين الصحى لمعظم المجتمعات الغربية والمهاجرين، وتعمل النساء الأوروبيات والأمريكيات فى بعض الأحيان على جذب العلماء من الدول النامية للزواج منهم، وذلك لرخص تكاليف الزواج من ناحية وللعلاقات التقليدية بين الرجل والمرأة فى بعض دول العالم النامى، إضافة إلى أنه قد تكون هناك دوافع شخصية لتلك الهجرة.

ونجد أن هناك أبعاداً متعددة لهذه المشكلة ، والتى تقف تحديا حقيقيا فى سبيل تنمية العالم النامى، حيث نجد على سبيل المثال أن نفقات تكوين طبيب فى الولايات المتحدة تحتاج إلى (٥٠) ألف دولار ، وهذا يعنى أن كل عشرة أطباء يحتاجون (٥٠٠) ألف دولار، إلا أن الأمريكيين لا يدفعون كامل المبلغ المذكور فكل طبيب من بين عشرة أطباء فى هذا البلد يأتى من البلدان النامية إلى أمريكا دون أن تتكلف الحكومة الأمريكية أى مبلغ من خزانتها[١٣].

وإذا علمنا أن (١٥) ألف طبيب من الهند وحدها يعملون فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأوربا الغربية ، فإن هذا لا يعنى خسارة الهند تعادل (٧٥٠) مليون دولار فقط ولكن هذا يعنى أيضاً أن نضيف إلى المبلغ المذكور جملة نفقات منظورة أو غير منظورة، تتعلق بعدد من الكلف الاجتماعية تبدأ من لحظة ولادتهم حتى مرحلة إعدادهم

للعمل، وقبل كل شيء تحتاج الهند لهذه الثروة من الكفاءات بغض النظر عما أنفقته لإعدادها من أجل الحفاظ على حياة المجتمع فيها، ففى الوقت الذى ينبغى أن يكون لكل (٥٠٠) مواطن فى المتوسط طبيب واحد ، فإن الهند لا تستطيع أن توفر الطبيب المطلوب إلا لكل عشرة آلاف مواطن وهذا يعنى أن الخسارة التى تخسرها الهند مكلفة، ولا تستفيد منها، بل تقدمها للمجتمعات المتقدمة و المجتمعات التى تستطيع أن تدفع أكثر لأصحاب هذه المهن التخصصية.

ولا جدال أن هذه الدوافع وتلك القيم ليست وليدة فترة تاريخية محددة، ولكنها حصيلة تراكمات من فترات سابقة، ومن ثم فلا مفر أمام تلك العقول للاستزراع فى تربة أخرى مخالفة ، لأن المناخ العام فى كثير من المجتمعات النامية لا يسمح بنمو هذه العقول وتطورها فقيم السلبية واللامبالاة وعدم الشعور بالرضا عن العمل، وقلة الإمكانات المادية والعملية المتاحة وقلة الرواتب كل ذلك كان دافعا قويا لهجرة تلك العقول من مجتمعاتها النامية إلى مجتمعات غربية أكثر تحضرا وأكثر إمكانية.

على أية حال فإن المشاكل المتنوعة التى يقابلها البحث العلمى فى المجتمعات النامية ، وضعف فاعلية المراكز العلمية والبحثية ، وضعف الإنفاق الحكومى على البحث والتطور العلمى ، وضعف التقدير المادى والمعنوى للباحثين قد أدى إلى هجرة جزء كبير من العقول والكفاءات العلمية إلى الدول الغربية، ولا تقتصر الآثار السلبية لهذه الهجرة على دافع التنمية الاقتصادية ومستقبلها بل تمتد آثارها إلى النسق التعليمى وإمكانات توظيف مخرجاته فى بناء قاعدة لهذه المجتمعات وتطويرها وتتمثل أبرز الآثار السلبية لهذه فقط خسرت هذه الدول مليارات الدولارات تقدر بـ (٥٠) مليار دولار أى أنه شكل من أشكال نقل القيمة المادية إلى الخارج

باتجاه واحد وخلال فترة (١٥) سنة فقط ، كانت خسارة الدول النامية (٤٨٤٨٩٨) عالم طبيعة ، وطبيب ومهندس ، غادروا من بلدانهم إلى كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وذلك فى الفترة ما بين ١٩٦١-١٩٧٥

ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً قد أدت إلى هجرة هذه العقول إلى الدول النامية وبالتالى عدم الاستفادة منها فى تنمية المجتمعات التى هى فى أمس الحاجة إليها فالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية فى غالبية المجتمعات النامية، جعلت المواطنين فى هذه المجتمعات فى دائرة الانتظار لحل أزمتهم بالهجرة عند أول فرصة ، ومن ثم نجدهم يدورون داخل نفسية الهجرة ، ولم تكن الهجرة الخارجية أو انتظار الهجرة فقط أحد مظاهر شيوع قيم الفردية فى كثير من المجتمعات النامية، فهناك هجرة من نوع جديد تمثلت فى لجوء بعض الشباب إلى الانتماء لبعض العادات والتقاليد الغربية، والانتماء لبعض الجماعات المتطرفة كنوع من أنواع الهروب من المجتمع بالهجرة داخل الذات، والانعزالية عن المجتمع ولا شك أن تغير القيم الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت المجتمعات النامية فى العقود القليلة الماضية ، قد ساعدت على هجرة العقول إلى الدول الغربية هذا من ناحية والدول الغنية من ناحية أخرى، وذلك كما ذكرت سابقا سعيا وراء التقدم العلمى والمادى المفقود فى هذه المجتمعات النامية، وخير وصف لهذه الهجرة أنها "تزيف العقول" وهى عامل رئيسى لضعف العائد الإنمائى للتعليم فى هذه المجتمعات إذ أنها لا تؤدى إلى حرمان التنمية بين كفاءات أنفق عليها الكثير من الجهد والمال.

ولا جدال أن هناك بعض الآثار السلبية التى انعكست على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جراء هجرة العقول والكفاءات العلمية من

الدول النامية، فاستنزاف العقول قد انطوى على خسائر فى مجال التنمية الاقتصادية، ولكن التساؤل الجدير بالذكر لماذا تهاجر هذه العقول تاركة موطنها الأصلى بلا رجعة ؟ أو ما الدوافع المختلفة التى أدت إلى هجرة العقول من الدول النامية ؟

ويمكن أن نحدد بعض هذه الآثار السلبية فيما يلى:

١- ضياع الجهود والطاقات الإنسانية الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات والعقول العلمية.

٢- تبديد الموارد الإنسانية والمالية التى أنفقت فى تعليم وتدريب هذه الكفاءات التى تحصل عليها المجتمعات الغربية ويجنى ثمارها دون مقابل.

٣- ضعف وتدهور الإنتاج العملى والبحثى فى المجتمعات النامية بالمقارنة بإنتاج العقول المهاجرة فى البلدان الغربية.

والمؤسف حقا أنه فى مواكبة ازدياد معدلات هجرة العقول والكفاءات من الدول النامية للخارج يتزايد اعتماد هذه الدول النامية على الكفاءات العلمية والعقول الغربية فى ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها فى كثير من الأحيان ، وربما تكون هذه العقول أحياناً من العقول المهاجرة من هذه الدول النامية.

٦- التلوث البيئى:

إن الغرض المعلن من التنمية يتمثل فى إزالة الفقر والجهل والمرض، وكما سبق ذكره أن عددا كبيراً من الأقطار النامية اتخذت نماذج من هذه الأقطار المتطور من أجل القضاء على تلك المشاكل بشكل عام، وبما أن هذه الأقطار المتطورة تهتم كثيراً بمعدل النمو بإجمال الناتج المحلى ، فأصبحت الزيادة فى معدل النمو المذكور هدفا مطلوبا فى حد ذاته

وصارت هذه الزيادة هى التى تحدد معنى التنمية من الناحية العلمية. وقد أخفقت – كما تبين سالفاً – أغلبية البلدان النامية فى إدراك أن مثل هذه الأرقام يمكنها أن تتستر على الفقر والشقاء والمظالم والجهل وتلوث البيئة وهى بالذات العاهات التى تتلهف تلك الأقطار على علاجها وأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة التى تمثل شرطا أساسياً لاستمرار الحياة.

ثانياً : المعوقات الإدارية

تحدد Elizabath المعوقات الإدارية التى تواجه التنمية الاجتماعية :

- تعدد الأهداف وتشابكها.
- تعدد احتياجات ومشكلات أعضاء المجتمع .
- تتعدد الخدمات المباشرة وغير المباشرة .
- تكاليف الخدمات التي تقدم للمجتمع (تكلفة الموارد – الخدمات والمعلومات[١٤]

وجهة نظر كمال أغا في المعوقات الإدارية للتنمية الاجتماعية

١- عدم الالتزام بإستراتيجية محددة ومستقرة .

٢- التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى .

٣- عدم الالتزام بالمدخل التكاملي في تحقيق التنمية .

٤- عدم الالتزام بالتخطيط العلمي الشامل:

٥- تجاهل المشاركة الشعبية .

٦- عدم توفر نسق كفء للمعلومات.

٧- أنشاء مشروعات جديدة دون تشغيل لكل الطاقات القديمة .

٨- الاهتمام أكثر بالاتفاق كهدف وليس بتحقيق الهدف منه .

٩- تأخير التنفيذ وما يترتب عليه من تعقيدات متعددة.

١٠- نقص البيانات والإحصاءات الدقيقة واللازمة للتخطيط السليم ولتحديد

الأهداف والتنسيق بينها لتجنب التعارض بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ثم التنسيق بين قطاعات الخطة عند وضعها موضع التنفيذ .

١١- تعثر قياس كفاية أو فاعلية الموارد في الأنشطة التي تخدم الأغراض الاجتماعية مباشرة بالنسبة لقياس مثيلة في الأغراض الاقتصادية مما يؤدي إلي الابتعاد عن الطريق السليم في تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الاجتماعية .

ثالثاً : المعوقات الاجتماعية :

وهي التي تتصل بالبناء الاجتماعي القائم خاصة ما يتصل منها بالتركيب الأسرى والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع ووجود الطبقات المتمايزة ومدي التماسك والتفكك الأسرى وشكل ومضمون العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسس التي تحكم التعامل والأدوار والمكانة الاجتماعية .

كما أن الأمية كقضية تنموية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه بلادنا اليوم وهو تحويل العنصر البشرى في مصر من عنصر يشكل عبئا علي التنمية إلي عنصر يكون هو الدافع لهذه التنمية ، فالإنسان هو الغاية والوسيلة ولعل أهم واخطر ما يواجه مصر في سعيها نحو التحديث والتقدم والنمو هى مشكلة الأمية بأبعادها وصورها المختلفة .

والواقع أن أبعاد هذه المشكلة وانعكاساتها علي جوانب الحياة في مصر لم تكن غائبة في يوم من الأيام عن نظر الحكومات المصرية المتعاقبة غير أن هذا الجهد وذلك الاهتمام لم يأت بالنتيجة المرجوة لأن مشكلة الأمية متغلغلة في نسيج المجتمع المصرى وتتطلب مشاركة كل هيئات ومؤسسات وأفراد ومهام محددة ومتابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين لقد

بدأت الجهود منذ أكثر من قرن ونصف القرن ولكن وبكل الصدق يعتبر عصر مبارك هو العصر الحاسم في مكافحة الأمية والذى غير وجه الحياة في مصر لأنه ولأول مرة يقوم حاكم مصرى بنفسه بدعم جهود محو الأمية للقضاء عليها واستئصالها من جذورها وهو ما لم نجده عبر تتبع تطور مكافحة الأمية في مصر في أى فترة من فترات التاريخ ففي سبتمبر ١٩٨٩ يصدر الرئيس حسنى مبارك إعلانه باعتبار العقد الأخير من القرن العشرين عقد لمحو الأمية ويؤكد ذلك فى توجيهات سيادته فى المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ ولقد نجحت الجهود فى محو أمية أكثر من ٥ مليون أمى وخفض نسبة الأمية من ٤٩,٩% فى تعدد ١٩٨٦ إلى أقل من ٣٠% فى بداية عام ٢٠٠٣ ومع ذلك مازالت الأعداد بالقضاء علي الأمية من خلال مشروع قومي للقضاء علي الأمية بنهاية عام ٢٠٠٧

رابعاً : معوقات تخطيطية :

تتعدد المعوقات المتصلة بالتخطيط الذى يعتمد على المنهج العلمى فى معالجة شئون الحياة والمجتمعات فضلاً عن أنه يوجه حركة التغيير سواء المادية أو المعنوية وبما أن التخطيط يرتبط بترجمة السياسة الاجتماعية وأهدافها على مستوى التنفيذ فى إطار تنظيمى شامل **فإن التنمية الاجتماعية تتعرض لتحديات مرتبطة به منها :**

١- عدم وجود إطار ذهني أو فكري للمخططين والمتقدمين لخطط وبرامج التنمية .

٢- إغفال نسق القيم والسلوك والعرف والنظم السائدة في المجتمع .

٣- تطبيق بعض نماذج تنموية نشأت في ثقافات مختلفة تماما عن الواقع الثقافي للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج دون تطويعها لكي تلائم واقع هذه المجتمعات .

كما يحدد Eugen pusic **أهم المعوقات الفنية المرتبطة بالتخطيط**

في : [١٥]

- مشكلة نقص المعلومات .
- مشكلة ترجمة الأغراض إلي أشياء مادية ملموسة .
- مشكلة تحديد الأولويات بأساليب عملية وموضعية .
- مشكلة التعرف علي وجهات النظر المختلفة حول الأهداف المراد تحقيقها، وحتي المستوى التجريدي ، فهناك اختلافات واضحة بين السلطات حول أغراضها ومنها: الحرية والعدالة والديمقراطية .
- مشكلات أساليب وطرق القياس .
- مشكلات تحديد الاحتمالات.
- مشكلة تحديد الطرق والأساليب المناسبة للعمل.

خامساً : معوقات ديموجرافيه:

١- عدم التوازن بين حجم السكان وبين الموارد والامكانات المتاحة .

٢- سوء توزيع السكان علي الامتداد الجغرافي للمجتمع سوء في الريف أوالحضر.

٣- عدم ملائمة توزيع السكان لمتطلبات التنمية .

٤- اختلال التركيبات السكانية المختلفة عن المسار الطبيعي والذي قد يترتب عليه سوء توزيع السكان علي الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتركيز أغلبهم في أنشطة الأولية والخدمات وزيادة نسبة الإعالة (لصغار السن والشيوخ) .

٥- ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع وقلة عدد المتعلمين وتدهور النواحي الصحية وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض وخاصة المتوطنة.

٦- سوء العمالة وارتفاع نسبة البطالة.

٧- انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي . [١٦]

سادساً : التحديات المتصلة والتغيرات الدولية المعاصرة

تمر المجتمعات بتغيرات سريعة ومتلاحقة فتحول العالم فى الأونـة الأخيرة إلى قرية صغيرة وبالتالى تأثرت عمليات التنمية الاجتماعية إيجاباً **كما تعرضت للعديد من التحديات منها :**

١- سيطرة اقتصاديات السوق والماديات على البعد الاجتماعى للتنمية .

٢- تأثر المجتمعات بنظام العولمة الذى أحدث خللاً ثقافياً واجتماعياً فـى بعض البلدان .

٣- سيطرة بعض الدول على دول أخرى سياسـياً وعـسكرياً أدى إلـى انتشار الفوضى والفقر والأمراض الاجتماعية .

٤- التحديد المشروط لنوع المشروعات التنموية والخـدمات الاجتماعيـة عند تقديم المعونات الخارجية سواء مـن بعـض الـدول أو مـن المنظمات العالمية.

٥- التغيرات التكنولوجية المتلاحقة والتى تؤدى إلى عدم قـدرة بعـض المجتمعات على المواكبة وملاحقة التغيرات التنموية التى تحدث .

رؤية لمواجهة معوقات وتحديات التنمية الاجتماعية :

١- التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية فى تحسين المعرفة وإقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة على أساليب المشاركة .

٢- عقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة فى العمل التنموى من خلال الاستعانة بخبراء لديهم المهارة فى الأداء .

٣- تصميم العديد من البرامج التى تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصاديا فى المشروعات المجتمعية بصورة متدرجة وفى كل مراحل العمل .

٤- العمل على تحسين دخل الأسرة من خلال إتاحة الفرصة

للمشروعات الصناعية الصغيرة .

٥- إعداد برامج التوعية الشاملة لسكان المجتمع فيما يتعلق بالعمل التطوعى فى النواحى السياسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية العامة .

٦- توجيه الإعلام المحلى بالدور الإيجابى للشباب والمرأة فى المجتمع من خلال اللقاءات والندوات والمعارض التنموية .

٧- تدعيم روح الولاء والانتماء من خلال برامج وأنشطة فعلية مرتبطة بالعمل التنموى .

٨- توافر القدوة فى القيادات الإدارية والاعتماد على المداخل الإدارية المعاصرة كإدارة التميز والتغيير الهادف والجودة وغيرها .

٩- العمل على استحداث وتجريب مداخل جديدة للتنمية يكون أساسها المشاركة .

١٠- الاستفادة من نتائج البحوث وانفتاح الأجهزة الخدمية على المجتمع .

١١- العمل على تنشئة جيل جديد متدرب وواعى بأسس المشاركة والمساهمة فى العمل الجماعى من خلال المؤسسات التعليمية .

١٢- يجب العمل على تطوير اللوائح والنظم التى تركز على التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية .

١٣- يجب إعلان نتائج عملية مشاركة المرأة والشباب وتقديم التقدير الكافى لهم كمشاركين .

١٤- يجب تنمية العلاقات الإنسانية بين القيادات الحكومية والشباب والمرأة بصورة عملية بعيدة عن الشعارات .

١٥- ضرورة دراسة المتغيرات الاقتصادية والسياسية وتكنولوجيا الاتصالات من خلال الاعتماد المتزايد على المعرفة والتمهيد لظهور

مجتمع المعرفة الذى يهتم بكل النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وتحقيق الاندماج بين حقول المعرفة المختلفة النظرية والتطبيقية .

١٦- ضرورة إعداد الأجيال القادمة للمشاركة فى بناء مستقبل التنمية مع دعمهم بالقيم والمثل والمبادئ التى تصون حريتهم وكرامتهم وتحفظ لهم خصوصيتهم.

مراجع الفصل الثالث

١) رياض أمين حمزاوى : مرجع سابق ،ص ص٣٣:٣٥.

2) R. Lippit, Westly, WastonK the dynamics of plamed Change New York Harcourt, Brace and Company. Pp. 134-140.

3) Karl Tylor, community Development, Program and Method, (in) Lury Nelson, Community structure and Change, p419

٤) نبيل توفيق السمالوطى: علم اجتماع التنمية القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٣٨-٢٣٩

٥)نبيل توفيق السمالوطى : علم اجتماع التنمية القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٣٨-٢٣٩

٦) رياض أمين حمزاوى : مرجع سابق ،ص ص. ٣٨،٣٩.

٧) مجلة النيل :المشروع القومى للنهضة التكنولوجية ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد ٧٧ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧ .

٨) سالم محمد خميس الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ .

٩) قسم لتعليم المجتمع: التخطيط والسياسة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ص ص ١٢٥، ١٢٨.

١٠).سالم محمد خميس : الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية ـــ جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب، ١٩٩٧.

١١).إدارة المعلومات وأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) مرجع سابق ، ص ١٥.

١٢).تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٦، ص٥٣.

١٣) صموئيل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص١٥٠.

14) Elizabeth Crowell, Estimationg costs for Commutiy services,social work Journal of the National Association of social workers Vol,.23

15)Eugen pusic, social wellfare and social Development ,the Hague ,Mouton , paris Institue of scial studies, 1972

١٦) محمد علي محمد : دراسات في التنمية ٢٠٠٢،ص ص ١٨: ١٩

الفصل الرابع

تحديد أدوات وأجهزة التنمية الاجتماعية

التخطيط للتنمية الاجتماعية :

التخطيط يشير إلى التدخل العلمى لتوجيه التفاعل بين الموارد البشرية والمادية بالاعتماد على أسلوبين أساسيين أحدهما علاجى والآخر وقائى . ويهدف الأسلوب العلاجى إلى إبطال مفعول تأثير العوامل الناتجة عن نقص القدرات والإمكانيات وعلاج ما يترتب على ذلك من النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى حين يهدف الأسلوب الوقائى إلى القضاء على عوامل استهلاك وضياع القدرات والطاقات البشرية بالإضافة إلى تقوية وتدعيم العوامل التى تنمى وتعزز هذه القدرات والطاقات .[١]

مستويات التخطيط للتنمية الاجتماعية :

يقوم التخطيط على أساس تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية والفنية ويستثمرها أفضل استثمار لإحداث أقصى نمو فى اقصر وقت مستطاع .

ويتميز التخطيط بوجود جانب اجتماعى يتمثل فى تحقيق العدالة التوزيعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية بأقصى قدر ممكن مع تحقيق معدلات عالية فى مستوى المعيشة . .والتخطيط الفعال يقوم على مشاركة أفراد المجتمع فى جميع مراحله .[٢]

وعلى هذا هناك مستويات متعددة للتخطيط من أجل التنمية الاجتماعية :

١- التخطيط على المستوى القومى :

يقصد بالتخطيط القومى وضع الخطط على مستوى الدولة كلها بحيث تنصب على المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة . فالتخطيط القومى يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية فى جميع القطاعات القومية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحضارية والثقافية وغايته رفع مستوى المعيشة وإحداث النهضة الشاملة فى جميع نواحى الحياة بالمجتمع .

ويعتبر التخطيط القومى أداة ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والاجتماعية

حيث أنه عملية مستمرة لتنظيم وتنسيق الموارد البشرية والمادية وتعبئتها لتحقيق أهداف يتفق عليها بتوقيت زمنى يلتزم بالموائمة بين الموارد حسب إمكانيات وأفضليات استخدامها وبين الأهداف حسب أهميتها وأولويتها النسبية . ويعالج المشكلات العامة ويتناول برامج التنمية الضخمة .

٢- التخطيط الاقليمى :

هو التخطيط الذى يتم على أساس إقليم معين داخل الدولة كالمحافظة أو المركز والتخطيط الاقليمى ضرورة حتمية وجزء مكملاً للتخطيط القومى الشامل الذى لا غنى عنه للنهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى سواء على المستوى الاقليمى أو القومى .

ومن الجدير بالذكر أن وجود بعض الأقاليم المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً يعتبر معوقاً لعملية التنمية ويؤخر سرعة عملية التنمية على المستوى الشامل . هذا بالإضافة إلى وجود فوارق اقتصادية واجتماعية بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة .

لذلك كان لابد من التركيز على التخطيط الاقليمى وذلك بغرض تحقيق الأهداف التالية :

١- إيجاد نمو متوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة .

٢- توزيع الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية على الأقاليم وفقاً لحاجيتها ومعدل أو مستوى تخلفها بحيث تكون هناك عدالة فى توزيع الاستثمارات ولا تتركز فى منطقة واحدة .

٣- يعمل على رفع مستوى الخدمات ومستوى المعيشة فى المناطق المتخلفة والمكتظة سكانياً .

٤- خلق فرص عمل منتجة للأيدى العاملة فى كل منطقة أو إقليم للحد من حركة الهجرة الداخلية .

٥- تصنيع الريف والاهتمام بالصناعات البيئية حتى يمكن الاستفادة من الإمكانيات المحلية للنهوض بالأقاليم المختلفة .

وفى مصر صدر قرار رئيس الجمهورية بتقسيم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم تخطيطية وإنشاء لجنة عليا للتخطيط بكل إقليم . وهذه الأقاليم هى (إقليم القاهرة ، الإسكندرية ، قناة السويس ، مطروح ، شمال الصعيد ، جنوب الصعيد ، شمال سيناء ، جنوب سيناء) .

ووفقاً للقرار الجمهورى تختص اللجنة بإقرار الأولويات التى تقدمها هيئة التخطيط الاقليمى والتى تكون أساساً فى وضع بدائل خطة التنمية للإقليم .

وذلك فى ضوء الموارد المتاحة محلياً ومركزياً ومتابعة تنفيذ الخطة ودراسة التعديلات اللازمة وحل المشكلات وفقاً للاعتبارات المحلية فى الإقليم

كما أن هيئة التخطيط الاقليمى تختص بدراسة الظروف الحالية والمستقبلية والقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الأقاليم الطبيعية والبشرية ووسائل استخدامها المثلى ، كما تقترح الاتجاهات الرئيسية لخطة التنمية وخطوط التغيير الاجتماعى وترجمتها إلى مشروعات محددة مدروسة والقيام بإعداد الكوادر اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على المستوى الاقليمى بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة بعد إقرارها .

مفهوم التخطيط الاقليمى :

التخطيط الاقليمى فى حقيقته تخطيط شامل ولكن على مستوى جغرافى أقل من التخطيط القومى وأكبر من التخطيط المحلى (محافظة – مديرية – ولاية) مثال تغيير الوادى الجديد والتحرير .

فهو أسلوب فعال فى التخطيط للتنمية يمكن من خلاله إيجاد توازن فى تنمية أقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقاً للاحتياجات المحلية .

وذلك بسبب اختلاف خصائص أقاليم الدولة ديموجرافياً واختلاف الأنشطة الاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى اختلاف معدلات النمو بينهما .

وبالتالى فإن تنمية الأقاليم وتحقيق التوازن والتنسيق المتكامل ما بين القطاعات المختلفة يؤدى إلى تحقيق أعلى معدل للتنمية الشاملة .

ومع تطور وتقدم ممارسة التخطيط الاقليمى فى العالم اتجهت بعض الدول إلى استخدام هذا المستوى كوعاء تنظيمى لعملية التخطيط للتنمية وإدارتها وبالتالى كمركز توجيه عمليات التنمية المحلية ، وتحديد شكل الترابط الرأسى بين التخطيط القومى والتخطيط المحلى بحيث يمكن زيادة فعالية التخطيط وضمان درجة مناسبة من التوازن بينهما . والمخطط فى هذا المستوى يتمكن من الجمع بين الإدراك الواعى للسياسات القومية وأهدافها وما يواجهها من تحديات ومعوقات من ناحية والمعرفة الواقعية للظروف والاحتياجات المحلية الحقيقية من ناحية أخرى . ومن ثم يمكن أن يضم خططه بصورة أقرب تسهل إدماجها ، واتساقها بفاعلية مع خطط التنمية القومية .

أهمية التخطيط الاقليمى :

أ- يسهل تنظيم وتنمية مختلف القطاعات داخل إطار أكثر تجانساً يتفق مع طبيعة الإقليم وإمكاناته وثرواته المحلية متسقاً مع السياسة العامة وأهداف الخطة القومية .

ب- يسهل توجيه الخطة والتحكم فى تنفيذها ومتابعتها إذ أن الخطة الإقليمية تعطى أنسب إطار يمكن فى حدوده تحقيق أعلى معدلات التنمية .

ج- يمكن تحديد المشكلات والحاجات البيئية المحلية تحديداً أكثر واقعية ودقة مما يتيح استخداماً واستثماراً أمثل للموارد المحلية مما يساعد على خفض النفقات .

د- يمكن تحقيق أكبر قدر من التكامل بين مختلف الأنشطة والقطاعات .

هـ- يتسع نطاق المشاركة الشعبية الفعلية بصورة ديمقراطية سليمة .

و- يمكن ممارسة الحكم المحلى بفعالية مع تأكيده وتدعيمه حيث أن التخطيط الاقليمى هو الأسلوب الأمثل للحكم المحلى .

ز- تكون التنمية القومية فى سباق أكثر فاعلية للتحكم فيه وبسهولة ويسر إدارياً ومالياً .

ح- يتم الربط بفعالية بين المداخل الإدارية والسياسية والاجتماعية للتنمية فى نموذج متكامل .

٣- التخطيط على المستوى المحلى :

التخطيط على المستوى المحلى هو الذى يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات ويرتبط التخطيط المحلى بتنظيمات الإدارة المحلية كمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعى فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية المتوافرة .

وللتخطيط المحلى مزايا عديدة أهمها :

أ- يحقق التخطيط على المستوى المحلى المشاركة الفعلية والديمقراطية السليمة للمواطنين بصورة أوسع من التخطيط القومى .

ب- يمكن أن يكون التخطيط المحلى حقل تجارب يساعد على تجنب الفشل فى الخطة القومية .

ج- يساعد على نشر الوعى التخطيطى وإثارة حماس الناس لأسلوب التخطيط لشعورهم بأنه نابع منهم وليس مفروضاً عليهم .

د- يحدد المشكلات المحلية تحديداً واقعياً وصادقاً بما يضمن مساندة الناس للخطة لأنها تعالج مشاكل حقيقية يلمسونها بأنفسهم وبذلك ينمى الشعور بالمسئولية وعدم إلقاء العبء كاملاً على الحكومة .(٣)

الشروط الواجب توافرها لنجاح عمليات التخطيط :

هناك شروط ومتطلبات يجب أن تتوفر فى عمليات التخطيط الاجتماعى ومراحله لبرامج التنمية الاجتماعية من أهمها :

١- أن تؤدى إلى الوضوح الكامل لوضع الخطة أمام جميع الأجهزة فى مستوياتها المختلفة بحيث ينعكس ذلك على تحديد دور كل جهاز أو منظمة وتحديد مكانها فى العمل وتحديد مسئولياتها .

٢- أن تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج

تفصيلية تكون فى متناول أيدى الأجهزة المنفذة لتحقيق الأهداف المجتمعية

٣- أن ترتبط برامج الخدمات كماً ونوعاً بحدود زمنية محددة وفى حدود التكلفة المقررة لها للخطة المحددة وفى ضوء الإمكانات المتاحة .

٤- يجب أن تصل فلسفة وسياسة العمل التخطيطى إلى جميع العاملين فى كافة المجالات حتى يكون هناك اتصال دائم بين التخطيط والتنفيذ ليتحقق التأثير المتبادل بين الفكر والواقع لتحقيق عمليات التخطيط والنظر إليه فى إطار الخطة القومية الشاملة .

٥- أن يكون التخطيط عمليات مستمرة للتحكم فى مسار الأفعال المستقبلية بحيث يوجه نحو تحقيق الأهداف بالوسائل المتاحة أو التى يمكن إتاحتها .

٦- مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية فى اقتراح ومناقشة عمليات التخطيط على أساس أن يكون الاهتمام بالجوانب الفنية والاجتماعية فى عمليات التخطيط جنباً إلى جنب .

٧- ضرورة توفر الأجهزة المسئولة عن عمليات التخطيط وتوفير الإمكانات لها ومراعاة الترابط رأسياً وأفقياً بين المجالات الوظيفية والأجهزة فى مستوياتها المختلفة فى ضوء لا مركزية الاقتراح ومركزية وضع الخطة ولا مركزية التنفيذ لتحقيق الأهداف .

٨- مراعاة التنسيق بين الموارد والاستثمارات بشرية كانت أم غير بشرية إلى جانب مراعاة التنسيق بين قطاعات الخطة بعد وضعها موضع التنفيذ للربط بين التخصصات المختلفة والجمع بينها فى سبيل تحقيق الأهداف .(٤)

تحديد الاحتياجات التنموية :

من الضروري تحليل المستقبل لتحديد احتياجاته، حيث يعتبر تحديد الاحتياجات التنموية فمن خلال تحديد الاحتياجات من واقع تشخيص الوضع الراهن، يتم اختيار الوسائل اللازمة لمواجهة هذه الاحتياجات تحقيقاً للأهداف المنشودة

ويقصد بالاحتياجات التنموية مجموعة الحاجات الأساسية والحاجات الضرورية التى تهم القطاع العريض من الشعب بجانب الحاجة إلى إحداث تغيير فى مفاهيم المجتمع.

أولا: الحاجات الأساسية:

١- ***الغذاء:*** ويتضمن الحد الأدنى من المواد الغذائية التى تكفل حياة كريمة خالية من الأمراض

٢- **المسكن:** ويتضمن المساحة المعقولة للإيواء، وتوفير مياه نقية جارية وصرف صحي،ومصدر للطاقة.

٣- **مستوى حياة لائق :** ويقاس مستوى الحياة عادة بعدة مؤشرات، مثل متوسط دخل الفرد فى السنة، أو مقدار استهلاك الفرد من الطاقة. وإن كان الاتجاه الغالب حالياً هو عدم الاقتصار على مؤشرات الاستهلاك المادى كمقياس لمستوى الحياة، وضرورة إدخال بعض المؤشرات غير المادية .

ثانيا: الحاجات الضرورية

١- مزيد من السلع المادية لتحسين الحياة فى كل المجالات .

٢- مزيد من السلع الثقافية ووسائل الاتصال الجماهيرى .

٣- تحسين ظروف العمل، والتحول من الاعتماد على الطاقة العضلية للإنسان إلى مصادر أخرى.

٤- تحسين إدارة الموارد، وترشيد استخدامها، خاصة مع كثرة الحديث عن

نضوب الموارد فى العالم، وأن يكون هذا الاستخدام بما يحافظ على البيئة.

٥- تحديد المواصفات القياسية وعدم الحياد عنها.

٦- إسهام الأفراد فى صنع القرار، وهو ما يعطيهم الشعور بالمشاركة، وهذا عامل ضرورى فى ظروف التنمية .

ثالثا: الحاجة إلى إحداث تغير فى مفاهيم المجتمع

يجب العمل بجدية على:

١- المحافظة على القيم الأساسية للمجتمع.

٢- تطوير التعليم باعتبار أن الإنسان هو محور عملية التنمية، ومن ثم فإن الارتقاء بقدراته ومهاراته يحتل مكانة رئيسية.

٣- تحسين البيئة الأساسية (المواصلات والنقل، والاتصالات، وشبكة المياه، وشبكات الصرف والصرف الصحى).

٤- توفير الطاقة وترشيد استهلاكها، والبحث عن مصادر متجددة .

٥- إحكام المحافظة على البيئة .

٦- الإحساس بالزمن وإداراته.

٧- الإنتاج للتصدير لتفادى صغر الحجم الحرج للإنتاج .

٨- عدم تصدير أى خام بدون تصنيع .

٩- فهم التزامن والتعظيم والترشيد والفعالية، واعتبارها قيما ضرورية للتعامل مع جميع الأنشطة والممارسات الاجتماعية .

١٠- توفير الهياكل الأساسية والتشريعات اللازمة لإحداث التغير .

١١- تقييد دخول تكنولوجيا جديدة بدون سبق إعداد الكادر الفنى اللازم للتعامل معها .

١٢- تحميل القطاع العام والخاص بالإسهام فى نفقات التعليم والتدريب.

١٣- توليد فرص للعمل تسهم فى زيادة الإنتاج وتوفر مستوى معيشى مناسب

١٤- إنشاء مراكز تساعد الأفراد على اقتحام ميادين عمل جديدة .

١٥- إعطاء تسهيلات لتمويل المشاريع الصغيرة فى مجالات بعينها .

١٦- إفساح المجال أمام المبادرات الفردية سواء فى التعليم أو الإنتاج .

١٧- تشجيع وتيسير المعرفة العلمية وانسيابها بدعم الكتب والنشرات والمطبوعات.(٥)

تحديد الأولويات وأهميته فى التنمية الاجتماعية:

تعريف تحديد الأولويات :

المقصود بتحديد الأولويات هو عملية تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية لبرنامج أو مشروع معين على باقى البرامج والمشروعات لمقابلة أو إشباع حاجة أو لمواجهة وحل مشكلة فى ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة .

أو أن تحديد الأولويات هو :

عملية ترتيب برامج مشروعات الخطة حسب درجة أهميتها فى ضوء محكات ومعايير تفضيل يتفق عليها مسبقاً .

الاعتبارات والأسس الهامة بالنسبة لعملية تحديد الأولويات :

أ- عملية جماعية يجب أن يشترك فيها أكبر عدد ممكن من المواطنين وقياداتهم المؤثرة .

ب- تجسيد عملى للتعاون الذى يجب أن يقوم به المواطنين أصحاب المشكلة من ناحية وبين الخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين من ناحية أخرى

ج- فرصة عملية لتدريب وتنمية قدرات المواطنين على استخدام الأسلوب العلمى عند مواجهة وحل مشكلاتهم .

د- تحقيق التوازن الديناميكى بين الحاجات والمشكلات من ناحية وبين الإمكانيات والموارد من ناحية أخرى .

هـ- التوصل إلى أكفأ خطة لإشباع حاجات المجتمع ومواجهة وحل مشكلاته

و- عند تحديد الأولويات على مستوى المجتمع الأصغر أو على مستوى المجتمع المحلى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الأهداف القومية بما يؤدى إلى تحقيق

التكامل بين البرامج والمشروعات على المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والقومية .

ز- أن يسبق عملية تحديد الأولويات إجراء الدراسات والبحوث اللازمة .

ح- أن يتم تحديد الأولويات على أساس توافر فيض مستمر من البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة وأن يتوافر لعملية تحديد الأولويات نظام معلومات كفء .

الجوانب والأبعاد الرئيسية التى تتضمنها عملية تحديد الأولويات :

تتضمن عملية تحديد الأولويات تحقيق موائمة مستمرة بين عدة جوانب وأبعاد رئيسية هى :

أ. الحاجات والمشكلات من حيث :

- مدى إلحاح الحاجات .
- مدى خطورة وأهمية المشكلات .

بـ الإمكانيات والموارد المتاحة من حيث :

- مدى إتاحتها .
- مدى كفايتها .
- مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها .
- مدى إمكانية الحصول عليها .

ج. الجدول الزمنى أو التوقيت الزمنى المقترح للخطة من حيث مدى مناسبة التوقيت الزمنى إلى :

- مدى طموح الأهداف .
- درجة إلحاح الحاجات .
- درجة خطورة وأهمية المشكلات .
- مدى توافر أو وجود الإمكانيات والموارد اللازمة .
- مدى كفاية هذه الإمكانيات والموارد .
- مدى إمكانية استخدام هذه الإمكانيات والموارد فى تحقيق أهداف الخطة .

د- الأجهزة التخطيطية الموجودة من حيث :

- مدى فعالية هذه الأجهزة .
- مدى كفاءة الأجهزة التخطيطية .

أهمية تحديد الأولويات بالنسبة للتنمية الاجتماعية :

أ- تحقيق التوازن المستمر بين الحاجات والمشكلات المجتمعية من ناحية وبين الإمكانيات والموارد المتاحة من ناحية أخرى .

ب- تحقيق التكامل والترابط بين برامج ومشروعات التنمية على المستوى المحلى وبرامج ومشروعات التنمية على المستوى الاقليمى والمستوى القومى .

ج- زيادة كفاءة وفاعلية العملية التخطيطية بالنسبة لتحقيق الأهداف المجتمعية

د- تحقيق أمثل استخدام للإمكانيات والموارد المتاحة عند إشباع الحاجات ومواجهة حل المشكلات .

هـ- تساعد على التوصل لخطط واقعية تراعى الظروف المتغيرة باستمرار فى المجتمع وهذا يتطلب فى نفس الوقت توافراً على قدر من المرونة والدينامية لعملية تحديد الأولويات ذاتها .

الخطوات الإجرائية العملية التى تتضمنها عملية تحديد الأولويات :

أ- إجراء الدراسات والبحوث الضرورية لقياس وتقدير حاجات المجتمع .

ب- تحديد الحاجات والرغبات والمطالب المجتمعية .

ج- وضع المحكات التى تستخدم عند تحديد درجة الأهمية أو درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية بالنسبة للبرامج أو المواجهة فإشباع الحاجات وحل المشكلات وذلك بالنسبة إلى :

فئات السكان :

(طفولة – شباب – عاملون – منتجون – شيوخ) .

طبيعة ونوع المجتمع :

(مجتمع ريفى– مجتمع صناعى – مجتمع حضرى – مجتمع صحراوى).

تكلفة البرامج والمشروعات :

وترتبط المحكات الخاصة بتكلفة البرامج والمشروعات بالعائد المتوقع منها سواء كان عائداً اقتصادياً أو عائداً اجتماعياً ويستخدم فى ذلك أسلوب دراسة تحليل التكاليف بالمقارنة بالعائد وفى جميع الأحوال يجب أن يكون :

إجمالى العائد / إجمالى التكاليف = أكبر من الواحد الصحيح .

د- تحديد المعايير التفضيلية فمثلاً بالنسبة إلى :

فئات السن :

تكون المعايير هى : محتاجة جداً – محتاجة – محتاجة إلى حد ما – غير محتاجة – غير محتاج مطلقاً .

طبيعة ونوع المجتمع :

تكون المعايير هى : متخلف جداً – متخلف – متوسط – متقدم – متقدم جداً .

تكلفة البرنامج أو المشروع : عائد أعلى بدرجة كبيرة جداً – عائد كبير – عائد متوسط – بالنسبة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة .

عوامل تحديد الأولويات :

تتعدد العوامل أو المحكات أو الاتجاهات فى تحديد الأولويات وسوف نوردها تباعاً ثم نعلق عليها بعد ذلك **والعوامل هى** :

- **عوامل سياسية** :

تصدر القرارات التخطيطية الخاصة بتحديد أولويات مشروعات على أخرى على أساس مدى تحقيقها للأهداف السياسية العامة للدولة وفى إطار سياستها الداخلية والخارجية .

وأهمية العوامل السياسية ترجع إلى أن القرارات الخاصة بتحديد أولويات المشروعات قد تتخذ نتيجة للضغط الذى يمارسه السياسيين تلك القرارات التى يجب أن تكون نابعة من القواعد الشعبية ولكن القدرة على تقريرها فى يد السلطة السياسية العليا فى المجتمع .

إن تحديد الأولويات فى هذا المجال لابد أن يتميز بالدقة وأن تكون هناك جهود جماعية وآراء ولابد من القيام بالدراسات الواقعية التى تبين التاريخ الاقتصادى والسياسى للدولة ومختلف التيارات السائدة فى المجتمع وكذلك معرفة التحولات الاقتصادية وهذا من شأنه حماية البلاد من مشروعات قد تضر بصالحها العام وأن تؤدى إلى أضرار اقتصادية .

إن العامل السياسى يؤكد بوضوح الآن إعطاء الأولوية لمشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً وفى وقت واحد وبطريقة توازن بينها حتى نستطيع تحقيق الأهداف العظيمة للمجتمع .

- **عوامل سكانية (ديموجرافية)** :

تحديد الأولويات يرتبط بالسياسة العامة للدولة واتجاهات النظام القائم وأهدافه وقيمه ومعاييره ولكنه يرتبط كذلك بالعوامل السكانية وهى تتحدد على أساس عدد السكان ونوعهم وتحركاتهم وأعمارهم ومقدار الزيادة الحقيقية فيهم ومعدلات مواليدهم ووفياتهم .

كما يتحدد أيضاً على أساس الهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان على الريف والحضر وكذلك كفاءتهم وعدد الذكور والإناث المشتغلين . وكذلك عدد الأطفال وعدد العاملين منهم وعدد القوى المنتجة فى الزراعة والصناعة على مدى توفر العنصر البشرى من حيث الكفاءة والمهارة والعدد وإن تحديد الأولويات يجب أن يرتبط بذلك كله وإلا فلا يمكننا أن نحدد الأولويات سواء على مستوى الخطط أو البرامج أو المشروعات .

- **عوامل اقتصادية** :

يتم تحديد الأولويات على أساس عديد من المعايير ذات الوجه الاقتصادى ويمكن إجمالها فى الآتى :

أ- التكاليف .

ب- الزمن .

ج- مدى توفر العملة الحرة .

د- قدرة المشروع على استخدام الموارد المحلية .

هـ- الحاجة إلى الفنيين .

و- مدى المتاح من الوسائل التكنولوجية .

ز- الاستعانة بأطر البرامج الخطية .[٦]

الصعوبات التي تواجه عملية تحديد الأولويات :

أ- تعددية الحاجات ومحدودية الموارد وذلك يتضح بجلاء فى البلاد المتخلفة حيث تبدو الاحتياجات غير محدودة ومتشعبة والمشكلات متشابكة والأوضاع الاجتماعية متدنية فى المقابل تجد هناك ندرة فى الموارد ونقص شديد فى الإمكانيات . وذلك يجعل المخطط فى حيرة من أمره حول ما يمكن أن يكون أولوية وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأجيل مشكلات أخرى والوفاء باحتياجات تأتى فى مرتبة متأخرة .

ب- عدم دقة البيانات والمعلومات الأساسية وهذه تعتبر من أهم مشكلات العالم الثالث حيث لا توجد نظم دقيقة لتوفير المعلومات والبيانات التى يحتاجها المخطط أو صانع القرار ولذلك كثيراً ما تصدر قرارات لا تعبر عن الواقع ومتغيراته لأنها اتخذت على أساس من المعلومات غير الدقيقة أو أنها صدرت بدون اعتمادها على أية معلومات أو بيانات .

ج- صعوبة القياس الكمى لفاعلية المشروعات الاجتماعية حيث أن بؤرة هذه المشروعات هو الإنسان والإنسان بصفة قياس الظواهر لا يمكن قياس آراؤه ومعتقداته قياساً كمياً لتبين فاعلية مشروع ما فمثلاً يصعب قياس فيما إذا كانت برامج التوعية الاجتماعية فى التليفزيون تؤثر فى اتجاهاته أم لا ... وهو ما صنع صعوبة أمام المخطط فى تحديد الأولويات حيث أن المشروعات يجب قياس فعاليتها لتحديد أولوية هذه المشروعات حسب ما تؤثر به فى المجتمع.[٧]

خطة التنمية القومية ٢٠٠٢/١٩٩٧ واستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ فى مصر:

لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلع إليها مصر ، حددت المرتكزات والمحاور الرئيسية لخطة التنمية ٢٠٠٢/٩٧ والبرامج والمشروعات فى قطاع الخدمات الاجتماعية **وفقاً لما يلى**:

- المرتكزات والمحاور الرئيسية .
- الأهداف العامة .
- البرامج والمشروعات فى قطاع الخدمات الاجتماعية .
- برامج ومشروعات خطة التنمية الشاملة على مستوى الدولة ومستوى كل إقليم.

وفيما يلى عرضاً لتلك النقاط :

١- المرتكزات والمحاور الرئيسية للخطة :

إن استمرار تحسين أوضاع المواطن المصرى من خلال الارتفاع المضطرد فى مستويات معيشته وتوفير الإمكانيات العالية لإتاحة فرص التعليم والعلاج والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية لترتفع قدرته على العطاء ولتقوى انتمائه للمجتمع هو التحدى الرئيسى أمام خطة التنمية (٢٠٠٢/٩٧) .

ويعتمد تحقيق تلك الأهداف على عدد من الركائز تتلخص فيما يلى :

١- زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى نحو ثلاثة أمثال معدل نمو السكان .

٢- الارتفاع بالإنتاج والإنتاجية وبمستويات الدخول من أجل الاستمرار فى الارتفاع الحقيقى بمستوى معيشة الإنسان المصرى باعتباره الهدف الرئيسى للتنمية .

٣- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد القومى مع بذل الجهد فى مجالات تحسين استغلال الطاقات المادية والبشرية للارتفاع بحجم الإنتاج المصنف فى

مراتب الجودة العالية لتنمية الصادرات السلعيةومواجهة الاحتياجات المحلية المتزايدة.

٤- تضييق فجوة العجز فى الميزان التجارى مع العالم الخارجى بتعظيم حجم الصادرات السلعية بمعدلات تفوق حجم الزيادة في الواردات السلعية وهو ما يتطلب التركيز على زيادة الإنتاج بمواصفات تتفق مع المواصفات القياسية وبتكلفة وسعر مناسبين .

٥- ضغط الإنفاق العام التجارى بحيث يقتصر إلى النفقات الحتمية ، والإنفاق الاستثمارى بحيث يقتصر على المشروعات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للحكومة والقطاع العام .

٦- العمل المستمر على تحديث القواعد الإنتاجية وتطوير البحث العلمى وربطه بقواعد الإنتاج وتطوير التكنولوجيا فى المجالات التى يتوفر فيها لمصر قدرات إنتاجية وموارد محلية متوفرة .

٧- توسيع قاعدة الملكية لشركات قطاع الأعمال العام وزيادة دور القطاع الخاص والتعاونى من خلال توفير المناخ المناسب والملائم لذلك ليس بالاستمرار فى تطوير وتدعيم البنية الأساسية للمجتمع فحسب وإنما باتخاذ وتطبيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المناسبة لإيجاد أفضل مناخ للإبداع والاستثمار ولكى يؤدى القطاع الخاص دوره المنشود فى مجال التنمية .

٨- السير فى علاج البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية والتشجيع على التوسع فى الاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية مكثفة العمالة ومن بينها الصناعات الصغيرة والحرفية بمراعاة التكنولوجيات المتقدمة والمناسبة ، فضلاً عن تكثيف العمل فى المشروعات التى ينفذها الصندوق الاجتماعى .

٩- الوصول بكهرباء الريف إلى ما تبقى من التوابع التى تقل عن ألف نسمة

ودفع عجلة التنفيذ فى مشروعات مياه الشرب وتوفير خدمات الصرف الصحى والتنقية لحماية البيئة من التلوث .

١٠- الاستمرار فى تنفيذ مشروعات تطوير التعليم والنهوض بالجامعات والبحث العلمى وربطه باحتياجات التنمية والتطورات العلمية العالمية ، فضلاً عن الاهتمام بقضايا محو الأمية .

١١- التركيز على الصحة الوقائية والارتفاع بمستوى الخدمات الصحية باستكمال المستشفيات الجارى تنفيذها والاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة بالمستشفيات الحالية وزيادة اعتمادات الدواء والمستلزمات الطبية فضلاً عن توسيع مظلة التأمين الصحى لتشمل شرائح جديدة من المجتمع .

١٢- الاستمرار فى العمل على أن تحقق التنمية التوازن المادى والسكانى والمكانى بين المحافظات المختلفة والارتقاء بالمناطق العشوائية والارتفاع بمستواها وإصلاح أوضاعها .

١٣- الاستمرار فى إتباع السياسة السكانية التى تقوم على حفز الأسر للتنظيم والانتشار فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

١٤- رعاية الأمومة والطفولة وحمايتها من أمراض سوء التغذية وخاصة فى الريف والأمراض المعدية المتوطنة وضمان تحقيق أمومة آمنة بتوفير مقومات حمل ووضع وفترة رضاعة آمنة .

١٥- الاهتمام بمشروعات حماية البيئة وصون الطبيعة والموارد الطبيعية وحماية التراث الحضارى من عوامل التدهور .

١٦- دعم دور المحليات فى عملية التنمية والارتفاع بمستوى الخدمات وتعظيم دور الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية فى إحداث النمو المستهدف .

٢- الأهداف العامة للخطة واستراتيجية التنمية :

تأسيساً على المحاور والمرتكزات الأساسية وصولاً إلى التنمية الشاملة للمجتمع والاقتصاد المصرى بما يمكن لمصر أن تواكب ركب التقدم فإن استراتيجية التنمية **تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية يمكن إيجازها فيما يأتى :**

الهدف الأول :

تعظيم الإنتاج – كماً ونوعاً – من خلال تحقيق كفاءة الإدارة وترشيد التكاليف وتعميق إمكانيات التطوير والتحديث ، والارتفاع بالكفاية الإنتاجية ، بما يؤدى إلى الارتفاع بمستوى المعيشة وزيادة متوسط دخل الفرد وتحقيق أفضل الأوضاع لميزان التعاون مع الخارج .

وإذا كانت الزيادة السكانية تمثل ضغوطاً أمام التنمية فإنه للحد من ذلك يسعى المجتمع إلى :

- الاستمرار فى بذل الجهود للانخفاض بمعدلات نمو السكان ، بحيث ينخفض هذا المعدل من نحو ٩٤% حالياً ليصل إلى نحو ١,٢% فى عام ٢٠١٧ .
- اطراد تزايد معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بحيث يرتفع من نحو ٤,٨% وهو معدل النمو الحقيقى الذى ساد فى المتوسط سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة السابقة وبلغ فى عام ٩٦ / ١٩٩٧ نحو ٥,٤% ليصل إلى نحو ٦,٩% سنوياً خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧-٢٠٠٢) ، ثم يرتفع إلى أكثر من ٧,٦% سنوياً فى المتوسط خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧ .

ويعتمد فى تحقيق هذه التنمية التى تتمثل فى نهضة قومية شاملة على القطاعات السلعية وفى مقدمتها القطاع الصناعى ، إذ يتوقع لمجموع هذه القطاعات أن تنمو بمعدل يصل متوسطه السنوى خلال السنوات العشرين

القادمة إلى نحو ٨% .

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية وهى التى تضطلع بتوفير البنية الأساسية المساندة والدافعة لتحقيق النمو فيستهدف لها أن يصل متوسط معدل نموها السنوى خلال ذات المدة نحو ٧,٥% ثم تأتى بعد ذلك أنشطة التنمية الاجتماعية ويقدر أن تنمو بمتوسط معدل نمو سنوى يدور حول ٤,٧% .

هذا وتركز الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها على القطاعات الرائدة الأساسية المتمثلة فى الزراعة والصناعة والسياحة ، وتولى القطاع الصناعى أهمية نسبية لإمكان تحقيق المعدل الدافع للتنمية ويقدر له أن ينمو بمتوسط معدل سنوى يدور حول ١١% أو يزيد خلال السنوات العشرين القادمة ، ذلك أن الصناعة تعد العمود الفقرى ليس فقط فى إحداث تنمية حقيقية وإنما أيضاً فى الارتفاع بمعدلات هذه التنمية وتسارعها . أن التغيرات السريعة والمتلاحقة فى العالم من حولنا تتطلب سرعة التحرك لمواكبة هذه المتغيرات ، والصمود أمام المنافسة التى تواجه الصناعة بالذات خلال السنوات القادمة .

ويتأتى هذا بالاستمرار فى تطوير هياكل الصناعة المصرية والحرص على وضع التيسيرات الإجرائية وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين ، وإدخال صناعات جديدة ضمن تشكيلات الإنتاج وتحقيق مرونة بما يلاءم الاحتياجات حسب تطورات المؤشرات عن التسويق المحلى والخارجى ، والاستفادة من التقدم العلمى سريع التطور ، والتأكيد على الصناعات الصغيرة التى تعتمد على عنصر العمل والتوسع فيه – والتى توفر فئة تستطيع التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتطور معها وتطويرها .

وإذا كانت الاستراتيجية تعطى الصناعة تلك الأهمية لما تستطيع من التفوق فى معدل التنمية الذى يمكن أن يشد الاقتصاد القومى إلى معدل إجمالى مرتفع فإن الزراعة يعول عليها فى المقام الأول لمد العمران إلى أماكن جديدة يمكن أن تتيح للتوسع الصناعى المكان والموارد التى يعتمد العمل عليها فى

التوسع من الخامات الزراعية والتعدينية ، لذلك فقد أولت الاستراتيجية للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية عناية بالغة بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى ويزيد من الدخول الزراعية ويوفر مزيداً من فرص العمل والتنمية الريفية ويرتفع إلى أقصى حد ممكن من إنتاجية وحدة الأرض والمياه على حد سواء

هذا ويقدر تنمية القطاع الزراعى بمعدل يدور حول ٤,٢% فى المتوسط خلال مراحل الاستراتيجية .

ويأتى دور السياحة باعتبارها دعامة من دعامات التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشعبة الجوانب لإيصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة وتسهم السياحة فى تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة التوظيف ، كذلك مضاعفة مواردها لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية لموقعها المتميز فى قلب العالم ووجود العديد من الموارد السياحية الطبيعية والحضارية التى تميزها عن غيرها من سائر دول العالم.

هذا ويقدر لناتج القطاع السياحى أن ينمو بمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ١٢% خلال السنوات العشرين القادمة .

الهدف الثانى :

ويترتب على تخفيض معدل النمو السكانى ، ومضاعفة الناتج المحلى الإجمالى أكثر من مرة أن يقترب معدل نمو الناتج فى نهاية السنوات العشرين القادمة من نحو سبعة أمثال معدل النمو السكانى ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل فى عام ٢٠١١ إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه الآن أى يرتفع من ٤٢٧٠ جنيه مقابل ١٢٥٠ دولار إلى ١٣٧٥٠ جنيه مقابل ٤١٠٠ دولار .

ويوضح هذا ما تستهدفه الاستراتيجية من الارتفاع المتواصل بمستوى معيشة المواطن وتحقيق الرفاهية له .

الهدف الثالث :

وإذا كان نصيب الفرد من مختلف السلع والخدمات لإشباع حاجاته المادية والمعنوية هو الأكثر تعبيراً عن مدى ما يتمتع به المواطن من ارتفاع حصته فى مستوى المعيشة ، فإن الاستراتيجية تقدر أن يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك العائلى بمتوسط معدل نمو سنوى يصل إلى نحو ٤,٧% خلال السنوات العشرين القادمة . وهو ما يعنى أن يتضاعف نصيب الفرد من الاستهلاك العائلى فى نهاية الفترة نحو مرتين ونصف مما هو عليه الآن .

هذا بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومى والمتمثل فى مختلف الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين .

الهدف الرابع :

توفير فرص العمل للقوى العاملة المطردة التزايد التى ينتظر دخولها إلى سوق العمل خلال الفترة القادمة ، فضلاً عن امتصاص البطالة المتراكمة حالياً ، وذلك بتشغيل نحو (١١) مليون عامل خلال السنوات العشرين القادمة

وبهذا ينخفض هامش البطالة ما بين ٢% ، ٣% وهو الحد الذى يمثل العمالة الكاملة ، إذ أن هذه النسبة تمثل التغيرات الحادثة فى سوق العمل بالنسبة للتخصصات المختلفة والانتقال وبين عمل وآخر .

هذا ويستهدف أن يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية ، فضلاً عن فرص العمل التى سوف تترتب على توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين ، وعلى تنفيذ برامج التنمية الإقليمية وامتدادها العمرانى فى مختلف مناطق الجمهورية من خلال مشاريع التنمية الكبرى مثل تنمية القناة وسيناء وتنمية جنوب مصر ، وتنمية غرب الدلتا وتنمية وسط وشرق الدلتا ... الخ ، وغيرها من المشروعات التى تعتبر فى حد ذاتها مشروعات قومية بحسب طبيعتها كالمشروع القومى للتنمية الريفية .

الهدف الخامس :

إن تحقيق التنمية المتسارعة ذات التوجه التصديرى التى تهدف إليها

الاستراتيجية سوف يسمح بمعالجة العجز فى الميزان التجارى بحيث يتلاشى هذا العجز فى عام ٢٠١٢/١١ بمعنى أن تصبح الصادرات السلعية قادرة على تمويل الواردات السلعية بالكامل بعد أن كانت قاصرة على تغطية حوالى ٣٤% منها فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، ثم يبدأ الميزان التجارى فى تحقيق فائض يتزايد سنة بعد أخرى لترتفع نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى حوالى ١٢٠% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كذلك فإن ما تستهدفه استراتيجية التجارة الخارجية من التوجه للتصدير يتوقع أن يسفر عن عدد من المؤشرات الدالة على أهداف استراتيجية التعامل مع الخارج وأهمها أن ترتفع نسبة الصادرات من السلع الزراعية إلى الناتج الزراعى من نحو ٤% عام ١٩٩٧/٩٦ إلى نحو ١٠% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وأن ترتفع نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الناتج الصناعى من نحو ١٦% إلى ٣٥% ، وأن تنخفض درجة الاعتماد على الاستيراد من الخارج وتمثلها نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠% إلى نحو ١٢% وأن تنخفض نسبة المكون الأجنبى للاستثمار إلى الاستثمار الثابت من نحو ٢٦% إلى ١٢% .

الهدف السادس :

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف استثمار ما يقرب من نحو ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى سنوياً فى المتوسط خلال السنوات العشرين القادمة وهو يمثل نحو ١٠٠ مليار جنيه سنوياً فى المتوسط ، هذا وسوف ترتفع المدخرات المحلية إلى حدود تغطى الاستثمار فى السنوات الأخيرة من الخطة الخمسية وتتزايد باستمرار بما يلائم التطورات المستقبلية مع إمكانات التزايد فى المدخرات لمواجهة الاحتياجات المحلية والعلاقات على المستوى الدولى خلال المرحلة التى تتطلبها الاستراتيجية إلى حدود تغطى الاستثمار فى السنوات الأخيرة ، وطبيعى أن المرحلة الأولى قد يتطلب الأمر سد الفجوة بين

المدخرات المحلية والاستثمار ولعل جذب الاقتصاد القومى وموقعه عالمياً جعل الإقبال تاماً على توجيه المدخرات الخارجية لمصر للاستفادة من الظروف المواتية .

الهدف السابع :

ومن هنا فإن التوجه الاستراتيجى إنما يسعى إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية بما يحقق لها الأمان والاستقرار مع العمل على الاستخدام الأمثل لهذه الاستثمارات بما يؤدى إلى زيادة إسهامها بالتعاون مع رأس المال المحلى فى جهود التنمية بجوانبها المختلفة والاستفادة مما تتيحه من تكنولوجيا حديثة تعمل على تسارع الانطلاقة فى التنمية وتحقيق الأهداف المنشودة .

إن المرحلة القادمة هى مرحلة الانطلاق الاستثمارى والإنتاجى والاستقرار الاقتصادى للإسراع بمعدلات التنمية ، وبالتالى فهى مرحلة فتح أبواب الاستثمار على ارض مصر بعد تبسيط الإجراءات وتيسير التعامل مع المستثمر ، وتحقيق أفضل مناخ للاستثمار من خلال التطوير المستمر للقواعد التى تحكم العمل فى مجال الاستثمار والمستثمرين بما يتفق مع التغيرات والمستحدثات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية ومخاطبة العالم الخارجى بلغة العصر التى تتناسب والتطورات الحادثة على ساحته .

٣- البرامج والمشروعات فى قطاع الخدمات الاجتماعية فى خطة التنمية ٢٠٠٢/٩٧م وتركز المشروعات والبرامج فى هذا القطاع على ما يلى :

- زيادة الاهتمام بمشروعات الأسرة والطفولة .
- زيادة الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية .
- التركيز على توجيه مزيد من الاهتمام لحماية ورعاية وتأهيل وإعداد الفئات التى تحتاج لرعاية خاصة بإنشاء المراكز الشاملة للتأهيل الاجتماعى ومكاتب التأهيل وحضانات المعوقين ومراكز العلاج الطبيعى ومصانع الأجهزة التعويضية ومؤسسات ذوى العاهات المختلفة ونشرها

في المحافظات المتعددة .

- تحقيق مجتمع المنتجين بدعم وتطوير مشروع الأسرة المنتجة .
- تطوير المناطق العشوائية والمستحدثة .
- الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بالظواهر الاجتماعية السائدة فى المجتمع التى تؤثر عليه بالسلب والإيجاب .
- إعطاء مزيد من الاهتمام بالمشروعات التى تهدف إلى تنمية القناة وسيناء وجنوب مصر والقاهرة الكبرى مع التوسع فى إعدادها .
- وتقدر الاستثمارات المستهدف تنفيذها لتنمية منطقة غرب الدلتا بنحو ٥٧,٦ مليار جنيه .

٤- برامج ومشروعات الخطة الخمسية (٩٧/٢٠٠٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) للتنمية الشاملة على مستوى الدولة وعلى مستوى كل إقليم من أقاليمها :

يلاحظ على برامج ومشروعات الخطة ما يلى :

- بالنظر للبرامج والمشروعات المدرجة فى هذه الخطة نجد أنها تركز على تحقيق التنمية بشقيها الاجتماعى والاقتصادى وإن كان هناك اهتمام بالنواحى الاقتصادية أكبر لإعطاء دفعة تنموية للمجتمع من خلال عائد الإنفاق على أوجه النشاط الاقتصادى فى القطاعات المختلفة .
- يتعاظم فى هذه الخطة الدور الذى يلعبه القطاع الخاص بالنسبة لبرامج ومشروعات الخطة حيث يقع عليه العبء الأكبر فى الاستثمارات لمشروعات تلك الخطة .
- للمستثمرين العرب والأجانب دور واضح فى مشروعات الخطة الأخيرة وهناك مشروعات تهدف لجذب هؤلاء المستثمرين فى قطاعات معينة حتى يمكن الاستفادة من عائد هذه الاستثمارات بما يخدم التنمية المستهدفة لمجتمعنا .
- لجنوب مصر والوادى الجديد نصيب كبير من البرامج والمشروعات المتضمنة فى تلك الخطة هناك اهتمام كبير من جانب الدولة بتحقيق أقصى

استثمارات ممكنة فى ذلك الإقليم .

- أن شبه جزيرة سيناء والمناطق السياحية فى المجتمع لها نصيب من البرامج والمشروعات الموجودة بالخطة الحالية من أجل استثمارها بصورة طيبة .
- هناك اهتمام بمشروعات استصلاح واستزراع ذلك الجزء من ارض الوطن (جنوب مصر – الوادى الجديد) واهتمام خاص بتوشكى وترعة السلام التى ستزيد من مساحة الأراضى الزراعية بالوطن .
- إذا نظرنا لبرامج ومشروعات تلك الخطة على مستوى الدولة لوجدنا إنها تتميز بالشمول فهناك برامج ومشروعات خاصة بكل قطاع على حدة وبكل إقليم أى أن هناك شمول قطاعى وإقليمى فى برامج ومشروعات الخطة .
- تهتم الخطة الحالية بأن ترتكز فى برامجها ومشروعاتها على استثمار الموارد الطبيعية فى المجتمع وأن تحقق الاكتفاء الذاتى فى بعض الصناعات .
- هناك اهتمام واضح فى الخطة الحالية بمشروعات البنية الأساسية فى المجتمع وإعطائها أهمية خاصة فى الاستثمارات المخصصة لها .
- بالرغم من شمولية الخطة لكل القطاعات إلا أن البرامج والمشروعات الموضوعة لتنمية كل إقليم من أقاليم الدولة تعكس خصوصية وطبيعة كل إقليم من هذه الأقاليم .
- هناك اهتمام أيضاً – تعكسه برامج ومشروعات الخطة – بالصناعات الصغيرة ومشروعات تشغيل الأيدى العاملة بإمكانات بسيطة .
- هناك اهتمام كبير بإنشاء مراكز للمعلومات والبحث العلمى للاستفادة منها فى إعداد البرامج والمشروعات فى القطاعات المختلفة .
- هناك الكثير من البرامج والمشروعات فى تلك الخطة تستهدف تطوير وتجديد وإضافة بعض المنشآت والأبنية فى الدولة لخدمة العملية التنموية بها .[٨]

أجهزة التنمية المحلية

تكثر الحكومات التى تهتم بالتنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلى) من الأجهزة التى تخدم المجتمعات المحلية لتوفير برامج تنموية لها. **ويمكن أن تصنف الأجهزة الحكومية العاملة فى مجال التنمية المحلية إلى:**

١) **أجهزة داخل المجتمع المحلى** :

وهى تتعامل مباشرة مع الجماعات القاعدية للمجتمع المحلى مثل الأسرة والجيرة والجماعات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى جماعات المصلحة التى تتواجد عادة فى المجتمعات الإنسانية.

ويفضل أن تكون أهداف هذه الأجهزة عامة غير نوعية وإن كانت تتمركز حول القضايا التنموية-فهناك أجهزة نوعية تخدم هدفا معينا يساهم فى إحداث التنمية المحلية مثل مراكز الرعاية الصحية ، المدارس، مركز الإرشاد الزراعى- بيد أن جهاز تنمية المجتمع.. يجب أن يهدف إلى تحقيق التنمية المحلية بشتى مجالاتها ومن ثم فلا يجب أن تكون أهدافه نوعية بل تكون عامة.

بمعنى آخر يجب أن يكون جهاز تنمية المجتمع الحكومى متعدد الأغراض بحيث تصب هذه الأغراض جميعها فى مجالات التنمية المحلية المختلفة.

٢) **أجهزة خارج المجتمع المحلى** :

وهى تمثل أجهزة رأسية بالنسبة للأجهزة القاعدية التى تعمل من داخل المجتمع المحلى، فهى بمثابة أجهزة إشرافية يتعامل الواحد منها مع عدة أجهزة قاعدية تعمل فى عدد من المجتمعات المحلية. كما أنها تقوم بعملية التنسيق بين الأجهزة بالمعلومات الضرورية وبمطالب التنمية المحلية، وفى المقابل تزويدها هى بالقرارات المساندة والإمكانيات المطلوبة فهى فى ذات الوقت بيت الخبرة للأجهزة القاعدية على القيام بمشروعات تنمية مشتركة تتسم بقدر من الطموح وفى هذه الحالة يعتبر الجهاز الرأسى مركز اتخاذ القرارات المركزية المتعلقة بتلك المشروعات .

٣) **أجهزة التنمية المحلية الشعبية** :

وهى تلك الأجهزة التى ينشئها الناس بأنفسهم لخدمة مجتمعهم سواء أكانت المبادأة منهم أو بتأثير خارجى، ولكن تبقى سيطرة إدارة تلك الأجهزة لسكان المجتمع نفسه، وفى المجتمعات الحضرية حيث تتسم المجتمعات المحلية بكبر الحجم نسبياً وكثافة السكان فيمكن تقسيم المجتمع المحلى إلى مناطق أصغر تسمى الجيرة ومن ثم فإن أجهزة التنمية المحلية المستحدثة قد تكون على مستوى الجيرة أو على مستوى المجتمع المحلى ككل.

والجيرة تعتبر أصغر وحده فى المجتمع المحلى، بل قد تكون أصغر وحده محلية ينصح بوجودها .

٤) **أجهزة شعبية على مستوى المجتمع ككل** :

تعتبر جمعيات تنمية المجتمع المحلى خير مثال لها فهى جهاز شعبى يعبر عن ممارسة سكان المجتمع للديمقراطية فى إطار مشروع أهلى مكون من الأهالى أنفسهم تدعمه خبرة العاملين من الموظفين فى المجتمع.

والجمعية كمنظمة اجتماعية هى بناء اجتماعى محدد يتضمن عدداً من المكانات والمراكز والأدوار التى يمثلها الأفراد داخل هذه المنظمة ويقومون بوظائف معينة داخلها. كذلك فإن المنظمة تتضمن عدداً من العمليات التى تقوم لتحقيق الأهداف التى قامت من أجلها مثل عملية الاتصال واتخاذ القرارات. ولضمان تنظيم إدارة الجمعية فقد تحدد لها مجموعة من المعايير التى تحدد علاقتها بالأهالى والمنظمات الأخرى الموجودة بالمجتمع وتسمى وفقاً للقانون باللائحة الأساسية للجمعية، حيث تتضمن تعريف لها وميدان نشاطها وأغراضها وتشكيل مجلس إدارتها وكيفية التصرف فى أموالها وعلاقتها بوزارة الشئون الاجتماعية.

العلاقة بين أجهزة التنمية المحلية الشعبية والحكومية

هناك تداخل بين أجهزة التنمية المحلية الحكومية والشعبية، فبعض

الأجهزة الحكومية ينشأ باشتراك شعبى كالمراكز الاجتماعية الريفية، كما أن هناك أجهزة حكومية يديرها السكان كالمجالس الشعبية ومن ناحية أخرى فإن بعض أجهزة التنمية المحلية الشعبية تخضع لإشراف حكومى مثل جمعيات تنمية المجتمع. لذلك من الخطأ النظر إلى تنمية المجتمع المحلى كعملية شعبية مستقلة عن الالتزامات الحكومية بل هى عملية مشتركة ومتكاملة .(٩)

المنظمات الدولية لتمويل التنمية :

١- البنك الدولى للتعمير والتنمية :

يقدم هذا البنك القروض بأسعار فائدة محدودة إلى حكومات الدول النامية ، لتنمية المشروعات الاقتصادية والاجتماعية . وقد أنشأ هذا البنك عام ١٩٦٠ ، وتتكون موارد البنك من حصص الدول الأعضاء .

٢- مؤسسة التمويل الدولية :

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٥٦ بهدف تشجيع الاستثمار الخاص فى البلاد المتخلفة اقتصادياً عن طريق توفير التمويل اللازم لمشروعات ، حيث تقدم القروض للمشروعات الخاصة دون الحاجة إلى ضمان الحكومة . وقد قدمت المؤسسة أول قرض من هذا النوع لقارة أفريقيا عام ١٩٦٠ حين قامت بانقراض شركة لإنتاج السكر فى تنجانيقا مبلغ ٢,٨ مليون دولار . وتتكون موارد المؤسسة من حصص الدول الأعضاء فيها .

٣- مؤسسة التنمية الدولية :

تعتبر قروض هذه المؤسسة مرنة من حيث سعر الفائدة ومن حيث الضمان ومن حيث القروض وشروط السداد . فالقروض بفائدة بسيطة جداً ، وقد تكون بدون فائدة وقد يشترط الضمان الحكومى أو لا يشترط . وقد تصل مدة القرض إلى ٥٠ سنة ، والسداد بالعملة الأجنبية أو الوطنية . ومؤسسة التنمية الدولية تمنح قروضاً للهيئات العامة والخاصة . ولا يشترط أن يكون المشروع منتجاً أو مدراً للربح بشكل مباشر كما فى البنك الدولى . وتتكون موارد المؤسسة من حصص الدول الأعضاء فيها .

٤- صندوق التنمية الخاص :

بدء الصندوق عمله عام ١٩٥٩ وموارده لا تتكون من حصص الدول الأعضاء كما فى المنظمات السابقة ، ولكن من اشتراكات حكومية اختيارية وينحصر نشاط الصندوق الرئيسى فى عمليات منح الموارد والأبحاث التطبيقية والتدريب المهنى والمشروعات النموذجية . ولا يعتبر الصندوق مؤسسة إقراض أو مؤسسة استثمار . وقد حصلت الدول الأفريقية من الصندوق على حوالى ٧,٥ مليون دولار لعمليات البحوث فى المجالات المختلفة .

٥- البرنامج الموسع للمعونة الفنية للأمم المتحدة :

بدأ هذا البرنامج عام ١٩٥٠ كإضافة للبرامج العادية وفى هذا البرنامج الموسع تكون أنشطة الوكالات المتخصصة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنك الدولى وبصندوق النقد الدولى . وعلى عكس البرنامج العادى فإن اشتراكات الدول فى البرنامج الموسع ذات طابع اختيارى .

٦- المعونة الفنية للأمم المتحدة :

تدار المعونة الفنية عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وتمول عن طريق اشتراكات محددة للدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .

٧- صندوق الأمم المتحدة لإعانة الأطفال :

أنشئ هذا الصندوق فى الأصل عام ١٩٤٦ لإعانة الأطفال الذين شردتهم الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٥٠ بدأ يهتم بصحة الأطفال بصفة عامة . واشتراكات الصندوق تقوم على أساس اختيارى . ويقدر ما أنفقه الصندوق على أفريقيا ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠ مبلغ ١٧ مليون دولار .(١٠)

مراجع الفصل الرابع

١) سميرة كامل محمد : التخطيط من أجل التنمية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

٢) يحى حسن درويش : المقدمة فى التخطيط الاجتماعى ، القاهرة ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ص ص ٦٠ : ٦١ .

٣) حمدى عبد الحارس البخشونجى : التخطيط الاجتماعى ، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ص ص ٢٨ : ٣٧ .

٤) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، الكتاب السادس، الفيوم ، مكتبة الصفوة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٦ : ٧٧ .

٥) على على حبيش: مرجع سابق ص ص ٢٨١: ٢٨٩

٦) حمدى عبد الحارس البخشونجى : التخطيط الاجتماعى ، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ١٩٩٨ ، ص ص ١٢٠ : ١٣٢ .

٧) حمدى عبد الحارس البخشونجى : مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ : ١٤٨

٨) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، الكتاب السادس ، الفيوم ، مكتبة الصفوة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢١ : ١٣١ .

٩) محمد سيد فهمى. تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ص ١٧٦-١٧٨.

١٠) أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، الإسكندرية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١١٤ : ١١٦ .

الفصل الخامس

التنمية البشرية والتكنولوجية

مقدمة:

بعد نجاح مرحلة التثبيت الاقتصادي قاعدة الانطلاق الحقيقية للاقتصاد المصري لم يكن من المتصور أن تتجه البلاد إلي إقامة اقتصاد تصديري يعمل وفق قواعد السوق الحر دون أن تتمكن من إحراز قدر معقول من التقدم في تفكيك البنية القديمة إداريا وتشريعيا لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي وإصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلي في إطار ثلاث خطط خمسية متوالية على مدي خمس عشرة سنة وأن تتبلور طموحات كانت بالأمس القريب محض أمنيات ومن ذلك توليد فرص عمل تستوعب الوافدين إلي سوق العمل لتخفيض البطالة وإيجاد قنوات اتصال وتفاعل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي وإقامة علاقة مشاركة قائمة علي التفاهم والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص وتوفير منتج مصري يخضع لقواعد الجودة العالمية ويفتح لنفسه مسلك إلي أسواق غير تقليدية في إطار منافسة قوية بل وحصول الاقتصاد المصري علي شهادات عالمية بالملائمة وامتياز بيئة الاستثمار ودخول مصر (عالم الأعمال) بعد إزالة العديد من المعوقات من هنا يوجد اهتمام بتنمية الموارد البشرية والتنمية التكنولوجية اللذان يمثلان فى القرن الحادى والعشرين محور جوهرى للتنمية البشرية .

التنمية البشرية:

الجذور التاريخية للتنمية البشرية:

إن الاهتمام بالإنسان ليس جديداً على الفكر التنموى. فثمة إشارات قيمة حول علاقة الإنسان بالتنمية فى كتابات الرواد الذين اقتحموا هذا الميدان منذ أواخر الأربعينات. كما أن الاهتمام بالإنسان تصاعد فى أواخر الخمسينات وفى الستينات فى سياق الحديث عن الاستثمار البشرى وأهمية تنمية الموارد البشرية. ثم تجدد الاهتمام بالإنسان فى سياق معاودة النظر فى الفكر التنموى منذ أواخر الستينات ويمكن تفسير كثير من الإسهامات التى قدمت حول "إعادة التوزيع مع النمو" وحول "إشباع الحاجات الأساسية" وحول "مفهوم الاعتماد على الذات أو التنمية المستقلة" على أنها من قبيل رد الاعتبار إلى الإنسان فى إطار السعى لتحقيق التنمية، وإعادة التأكيد على كون الإنسان وسيلة التنمية، والهدف منها فى مقابل الاهتمام بالنمو الاقتصادى الذى طغى على التيار السائد فى الفكر التنموى فى الخمسينات وجانب من الستينات.

الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية ليس جديداً، وكذلك الشواغل المتعلقة بالاستدانة والعودة المتأخرة اليوم إلى التنمية البشرية معناها المطالبة من جديد بتراث قديم وثابت وليس استيراد أو زرع تحول جديد، وكثيراً ما يمكن اكتشاف أن جذور مفهوم التنمية البشرية ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنسانى، ويمكن العثور عليها فى كثير من الثقافات والديانات والنظرية الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية، فقد كتب أرسطو أن "الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذى نسعى إليه، لأنها مفيدة فحسب ومن أجل شئ آخر". وكان هناك اجتهاد مماثل انعكس فى كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمى (ويليام بيتى، وغريفورى كنغ، وفرانسواكيستى، وانطوان لافوارييه، وجوزيف لاغرانغ)، وفى أعمال رواد الاقتصاد السياسى (آدم سميث، وروبرت مالتوس، وكارل ماركس، وجون ستيوارت ميل).

وطيلة هذه الفترة المبكرة، عامل مفهوم التنمية الدخل ونموه كوسيلة،

ووجه الاهتمام إلى شاغل حقيقى للناس-فى فرديتهم وجماعيتهم، فى توحدهم وتنوعهم. وأصبح الشاغل الرئيسى للتنمية هو نوعية حياة الناس-ما هم قادرون على القيام به وما يقومون به فعلاً، وضروب التمييز التى يواجهونها، وضروب النضال التى يخوضونها والاختيارات المتسعة التى يتمتعون بها.

وهذا لم يشمل الاختيارات الاقتصادية فقط، بل شمل أيضاً الاختيارات فى كل ميدان يمكنهم من مد نطاق سيطرتهم على حياتهم. وكان السعى إلى الرفاهية المادية واحداً من هذه الاختيارات، ولكنه لم يكن قد أصبح بعد الفكرة الوحيدة المستحوذة على الأذهان. (١)

العلامة العربى ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التى تعكس إسهاماته فى تعظيم أهمية الإنسان، واهتمامه بالعديد من القضايا والأبعاد التى تعد الآن-ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين مكونات أساسية فى التنمية البشرية حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة فى مقدمته للبحث "فى المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع" وركز الفصل الأول من هذا الباب على البحث فى حقيقة الرزق والكسب مركزاً وموضحاً أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، وأن الإنسان غاية جميع ما فى الطبيعة وكل ما فى الطبيعة مسخر له يقول الله سبحانه أنه خلق جميع ما فى العالم للإنسان، وامتن عليه فى غير ما آية من كتابه فقال الله تعالى "وسخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض جميعاً منه... وسخر لكم الشمس والقمر... الله الذى سخر لكم البحر... وسخر لكم الأنهار "كما أن أيدي البشر تنتشر وتشترك فى السيطرة على موارد الطبيعة(٢)

يعتبر آدم سميث من الاقتصاديين الذين أولوا الإنسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماماً بالغاً فى فهمه وتفسيره للفعل الاقتصادى، حيث استهل كتابه الشهير "تحقيق فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" بإعلانه أن "إجمالي

العائد القومى منتج من العمل". ويتضح من الكتاب فى مجموعه أن المؤلف لم يخطر بباله ما عرف بعد ذلك بنظرية قيمة العمل التى أثارت فى القرن الماضى جدلاً واسعاً محوره المقارنة بينها وبين نظرية قيمة المنفعة التى وضعت بعد كتاب سميث بقرابة مائة عام، وإنما كان يقصد فى الأساس أمرين هامين شغلا كتاب العلم الاقتصادي لفترة طويلة أو قصيرة فهو بهذا التأكيد المبدئى يعلن التصفية النهائية لوهم "التجاريين" المتمثل فى أن امتلاك الذهب والفضة هو ثروة الأمم وبلغة عصرية نقول أنه يميز تمييزاً قاطعاً بين "التكاثر المالى" بمعنى امتلاك الأصول النقدية والمالية وبين "التراكم الرأسمالى" للأصول الإنتاجية المادية اللازمة لزيادة إنتاج المجتمع.

وقد خصص سميث الكتاب الخامس من مؤلفه لتفنيد مفصل لأقوال التجاريين ومن ناحية أخرى يسجل تجاوزه لزعم " أن العمل الزراعى هو القطاع المنتج الوحيد، ويبدو عند سميث معرفة بقانون المادة: "المادة لا تفنى ولا تستحدث، وبالتالى كل إنتاج ليس إلا توليفاً وتشكيلاً وتحويراً لما يجده الإنسان فى الطبيعة (أو البيئة بلغة اليوم)، والإنسان وحده بعمله الذهنى والمادى يقوم بإعداد ما يحتاج إليه فى حياته وفى الارتقاء بالحياة وما دام الأمر كذلك، كان لابد أن يتصدى المؤلف لما نسميه اليوم إنتاجية العمل. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن سميث اهتم بالعمل واعتبره المصدر الوحيد للقيمة، حيث تعتبر كمية العمل التى تتجسد فى كل سلعة مقياساً لقيمتها الفعلية.

كما سعى آدم سميث إلى تحليل طبيعة السلوك الإنسانى موضحاً بأنه يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل وحس النفس، وتحقيق الثراء والرغبة فى الحرية والإحساس بالتوافق والعمل، والميل إلى المقايضة وتبادل الأشياء، واعتبر تلك العوامل أساساً ومصادر للسلوك البشرى. فالإنسان يعتبر أول الأفراد الذين يحكمون بصورة أفضل أين تكمن مصلحتهم، ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصالح وإعطاء الحرية لها لأنها ستؤدى إلى زيادة وعمومية الخير للمجتمع ككل، يضاف إلى ذلك أن الدوافع السابقة هى التى

توجه الأفراد إلى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت.

يجسد الفكر الاشتراكى اهتمامً بالإنسان الذى هو محور التنمية البشرية، فنجد مثلاً كارل ماركش يؤكد أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسى للحيلة المادية فى المجتمع، فمن خلاله-أي العمل والنشاط الانتاجى يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة، وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى..الخ. أي أن هذا النشاط الإنتاجى يمثل شرطاً أساسياً لوجود المجتمع. وقد عبر-إنجاز-عن ذلك بقوله "يتعين على الإنسان قبل كل شئ أن يأكل ويشرب ويجد مأوى وملبس، قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين......الخ

هذا فضلاً عن أن الفكر الاشتراكى هو أول من اهتم وعبر عما يؤدى إليه النظام الرأسمالى الصناعى من استلاب لإنسانية الإنسان Dehumanization واغترب العمل البشرى Alienation of Labour ففى رأى ماركس، لاسيما فى كتاباته المبكرة أن العمل هو فى الأصل فعل خلاق يعبر به الإنسان عن ذاته، ويتصل من خلاله بالطبيعة وبالمجتمع، ويتجاوز الوظائف الحيوانية المحضة من أكل ونوم وإنجاب، إلى نشاط يعيد من خلاله تشكيل العالم. لكن علاقات الإنتاج فى المجتمع النامى الرأسمالى تنتهى بالفصل الكامل بين العامل ونتاج عمله، وتحول عمله بالذات من تعبير عن ذاته الإنسانية إلى سلعة تباع فى السوق. ويفقد الإنسان فى خضم تسويقها إنسانيته ويتحول كدحه من كونه نشاطاً يقوم به من منطلق حاجاته الإنسانية إلى أن يكون فعالاً وخلاقاً. ليصبح وسيلة يضطر إليها لكى يبقى على قيد الحياة. وتنتهى علاقات الإنتاج فى المجتمع الصناعى الرأسمالى إلى أنه كلما زاد تراكم السلع من نتاج العمل البشرى وزادت قيمتهن كلما انخفضت قيمة الإنسان وزادت الغربة بين الإنسان ونتاج عمله.

تجسد النظرية السيكولوجية أو السلوكية فى التنمية اهتماماً بالغاً بالإنسان،

باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، دراسة امبيريقية فى عام ١٩٥٠ على سبعة مجتمعات انتقالية هى تركيا واليونان ومصر ولبنان والأردن وسوريا وإيران بهدف التعرف قدر الإمكان على مدى تعرض الأفراد فى هذه المجتمعات للوسائل الإعلامية واتجاهاتهم المختلفة إزاء برامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة فى بلادهم، والوقوف على أهم التغيرات التى أحدثتها التنمية أو التحديث فى هذه البلدان، يؤكد أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليدى إلى النمط الحديث، يتم من خلال الفرد والبيئة معا، وبعبارة أخرى فإن معدل التغير الاجتماعى والتحديث فى كل مكان هو نتاج لعدد الأفراد الذين يمثلون نمط أو فئة الانتقاليين، فكلما كان هناك عدد أكبر من الأفراد الذين يحاولون جاهدين الأخذ بما هو حديث فى بلد ما، كلما كانت مستويات الأداء ومؤشرات الحداثة عالية، وتتمثل الحداثة فى المشاركة فى الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ) تلك المشاركة التى يكتسبها الأفراد عن طريق التعليم والقدرة على التقمص العاطفى. وبذلك يتناول ليرنر التنمية أو التحديث فى ضوء اكتساب خصائص سلوكية أو سيكولوجية معينة، تلك الخصائص التى يكتسبها الأفراد من خلال القنوات التى يقدمها المجتمع بقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدى إلى أسلوب حياة يتسم بالحداثة.

كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية (الغربية) الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات -قاصرًا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلغ وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٠ عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. كيف يمكن قياسها؟ وما هي التحديات التي تواجه دولنا في القرن القادم لتحقيق التنمية البشرية؟ ما مقومات هذه المفهوم؟

ونظرًا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدمًا حتى أطلق عليها النمور الآسيوية، وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية.

تطور مفهوم التنمية البشرية :

وبإخضاع تجربة "النمور الآسيوية" للفحوصات التنموية بمعمل تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية، ذلك المفهوم الذي اكتسب ذيوعًا بحلول عام ١٩٩٠ عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء.

ويقوم هذا المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر".

فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛ بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المساهمة

الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظرًا لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهًا إنسانيًا للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية.

وبالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أكثر اتساعًا وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة أعقاب الحرب العالمية (الغربية) الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات؛ والتي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته؛ وبالتالي زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية. إلا أنه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر؛ وليس حياتهم فحسب. وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث ناقشت عددًا من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري]والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين[، والمساواة بين الجنسين، والأمن البشرى ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة؛ بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي. (٣)

كما شهدت السبعينات والثمانينات تطوراً أسهم فيه الاقتصاديون الأكاديميون الذين ينتمون فى أصولهم وفى اهتماماتهم بدرجات متفاوتة إلى

العالم الثالث. ويعزى إلى عدد من هؤلاء الفضل في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أهمهم الأستاذ أمارتياسن Amartyasen الذى ركز العديد من إسهاماته الفكرية فى العقد الماضى على تطوير المفهوم الاقتصادى للعلاقة بين السلع المنتجة والإنسان، **وعلى نقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية تشخيص التنمية بأنها:**

١- التوسع فى إنتاج البضائع والخدمات .

٢- أو بأنها الازدياد فى المنافع Utilities .

٣- وبأنها تلبية الحاجات الأساسية Basic Needs .

وفى مقابل تلك المفاهيم يطرح سن مفهوم الاستحقاقات entitlements ومفهوم القدرات capabilities ففى نهاية المطاف ينبغى أن تعنى عملية التنمية بما يستطيع الناس أن يفعلوه أو أن يمتنعوا عن فعله، مثل أن يعيشوا لمدة أطول، وأن ينجوا من المرض، وأن يتمكنوا من القراءة والكتابة والتواصل والمشاركة فى الأنشطة الأدبية والعلمية...الخ، وبعبارات كارل ماركس: أن يتم استبدال سيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان، بسيطرة الإنسان على الحظوظ والظروف.

يتبين لنا أن مفهوم التنمية البشرية، ليس وليد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى صدر لأول مرة فى عام ١٩٩٠، ولكنه موضوع قديم حيث عالج الفلاسفة وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع قضية الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها، وأنه ينبغى أن تتجه الجهود والبرامج الإنمائية إلى الارتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتنمية قدراته وتوظيف هذه القدرات.(٤)

ومن ثم فان التنمية الشاملة لمصر علي مدي السنوات العشرين القادمة حتى عام ٢٠١٧ م والتي تتلاحق خطاها علي مدار أربعة خطط خمسية قادمة قد استلمت أدواتها وتسعي إلي تحقيق (حزمة) من الأهداف عن طريق استراتيجية تنموية ومكانية حتى عام ٢٠١٧م تترجم وتضع في اعتبارها

مختلف المعايير الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية والتنظيمية وتهدف إلي التنسيق بين عناصر التنمية المكانية لمراعاة الموارد الممكنة في المناطق الواعدة علي أرض مصر بهدف الاستغلال الأمثل بهذه الموارد كما تهدف إلي إيجاد عوامل جذب من أجل إعادة توزيع هذه الموارد بما يتفق وعناصر النمو المتوقعة .

ومن هنا بدأت الدولة تهتم بالتنمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل رأس المال الحقيقي والجوهري لإحداث التغير المطلوب.

مفهوم التنمية البشرية :

التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية فحسب بل وأنها بالإضافة إلى ذلك تعنى انتفاع البشر بقدراتهم والتحسينات فيها سواء فى مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ .[٥]

ويعتبر مفهوم التنمية البشرية أحد المفاهيم الحديثة فى العلوم الاجتماعية فبعد أن ظهر مفهوم التنمية البشرية فى النصف الثانى من هذا القرن وذاع استخدامه كانت التنمية تقاس فى ضوء النمو الاقتصادى الذى تحققه دولة أو مجتمع ما وبعد ذلك ظهر أن المنجزات الاقتصادية لا تعبر عن تنمية حقيقية أو متواصلة وإن كانت المؤشرات الاقتصادية ذات أهمية فى تقدير ما حققه المجتمع من إنجازات فى المجتمعات الإنسانية على أن التنمية البشرية هى الهدف النهائى الذى تسعى إليه أى جهود تنموية .[٦] يبدو أن الاهتمام بالإنسان لكونه فرداً فاعلاً، قد انتقل خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية من كونه أحد أهم عناصر مدخلات التنمية الاقتصادية كرأس للمال إلى وجوب اضطلاعه بثمار عملية التنمية على صعيدها الاجتماعي والثقافي والمعرفي والسياسي. فمصطلح التنمية البشرية قد خرج من الأدبيات الخاصة بإدارة الأفراد. حيث يشير هذا المصطلح، أي إدارة الأفراد، أو الأخر تنمية الموارد البشرية، إلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية في جميع المستويات داخل

المشروع للمساعدة في تحقيق أهدافه" .

(١.) إلا أن المفهوم ذاته قد يأخذ بعداً أخر يلبي حاجات محددة في المشروع العام أو الخاص.. وهي حاجات فنية بحتة تختلف وتتغاير من مرحلة لأخرى. فهي قد تكون لدا البعض حاجات معرفية أو حاجات فنية أو حاجات متعلقة بقدرات مثل الاتصال بالآخرين، أو قدرات تسويقية متعلقة بالشكل لا بالمضمون. وبشكل عام فأن الأدبيات المختصة تشير إلى تلك الحاجات على أنها تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات مرتبطة (بالتطور) والتعقيد التكنولوجي الذي تتميز به الحياة المعاصرة، وبالتعقيد الذي يتسم به التنظيم الاجتماعي الحديث.

(٢) أي بمعنى آخر أن جل اهتمام المفهوم يتجه نحو تلبية حاجات التنظيم لاحاجات الإنسان. أي أن يكون الاهتمام بالإنسان مدخلاً لتعظيم عملية التنمية، لا أن تكون عملية التنمية مدخلاً لرفاه وسعادة الإنسان. وقد يقول قائل، أن جل عمليات التنمية في العالم، كان الانسان فيها مدخلاً لتعظيم عوائدها لا أن تكون هي مدخلاً لرفاهه وسعادته...

لذا فأن البعض يعتبر مصطلح الأمم المتحدة، التنمية البشرية Human Development نقلة نوعية في الأدبيات الفكرية المعنية بالتنمية، ***حيث يعرف التقرير الأول للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ التنمية البشرية"*** على أنها عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس"

ويحدد التقرير هذه الخيارات أو أهم هذه الخيارات في:

(أ) تحقيق حياة طويلة للإنسان خالية من العلل والإمراض، تتم هذه من خلال التطور النوعي في الخدمات الصحية، كما هو في شمولها لكل الناس وفي وصولها لكل التجمعات الجغرافية أو الجهوية في القطر.

(ب) اكتساب المعرفة، ويتاح ذلك من خلال توفير التعليم الأساسي المجاني لكل أفراد المجتمع، وحرية الفرد/ الأفراد في الوصل إلى مصادر المعرفة.

(حـ) والتمتع بحياة معيشية كريمة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع في مستويات الدخل كنتيجة لارتفاع حقيقي في معدلات النمو الاقتصادي... على أن هذا التعريف لم يشمل خيارات أخرى مثل تحقيق الحرية السياسية والديمقراطية، والمجتمع المدني وضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته التي تم تضمينها فيما بعد في تقرير التنمية البشرية... ومن المهم الإشارة إلى أن التعريف السابق لا يتضمن فقط، توسعة للخيارات المتاحة، وإنما يعني كذلك الارتقاء بما حققه الإنسان من رفاهية واستمرارها.. هذه الديمومية التي لا يمكن أن تحقق دون شرط النمو الاقتصادي متمفصلاً أو بالا حرى مستقراً على قاعدة من الاستقرار السياسي المبني على قيم الشفافية والمحاسبة ودولة القانون والمؤسسية، أكثر منه على القوة العسكرية والأمنية للنظام . ورغم أن البعض يرى في التعريف الأول للأمم المتحدة تعريفاً ناقصاً للتنمية البشرية، إلا أن تقاريرها الآخرى اللاحقة، توسع من خياراتها الاقتصادية والاجتماعية لتشمل في ذلك جوانب آخر سياسية وبيئية ومعرفية.. حيث تحدد هذه التقارير الخيارات، لتكون قائمة على الديمقراطية والمشاركة السياسية وأن يتاح للإفراد جميعاً وبالتساوي فرصاً للمشاركة الكاملة في صناعة القرار المحلي وإن يتمتعوا بالحريات المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي حصول الفرد / الأفراد على دخل يغطي تكاليف المعيشة بالإضافة لتوفر فرصاً للعمل والتعليم والصحة والعيش في بيئة طبيعية مأمونة. وتتعزز هذه الخيارات من خلال اكتساب وإكساب الأفراد للقدرات التي يتاح لهم فرص توظيفها أو أختبارها، في الواقع المعاش، سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً.

ويستند تعريف الأمم المتحدة إلى أربعة عناصر تشكل المكّون الرئيسي لهذا المفهوم وهي المساواة والإنتاجية الاستدامة والتمكين.

أ- المساواة Equality

وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة. ويتطلب ذلك مفهوماً جديداً للتنمية يتجاوز في ذلك المفاهيم القديمة أو تلك المستحدثة في الانتماء والتابعية والتي لا تنظر للفرد/ المواطن في ضوء انتماءه الوطني بقدر ما هو انتمائه ألاثني : الديني والعرقي والنوعي Gender، ولتحقيق ذلك، فأن تغيراً هيكلياً لابد أن يحدث في فكر الدولة ومصفوفة قوانينها المكتوبة وأعرافها وإجراءاتها وكذا تغيراً في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته الأهلية، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع. أي بمعنى آخر، أن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغيراً أساسيا في هيكل علاقات القوة في المجتمع لصالح كل أفراده وليس بعضهم... وهي رغبة أو هدف لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها وأنما من خلال العمل المضني والجاد على صعيد الدولة كما هو على صعيد المجتمع وأفراده..

ب – الإنتاجية Productivity

لا يشير هذا المفهوم فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصادي. وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة.. أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ومستوى وطرائق معيشتهم وأمانهم الاجتماعي والسياسي وانعكاس كل ذلك علي ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع.

جـ الاستدامة Sustainability

ولا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها و معدلاتها الاقتصادية وأنما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع من

حيث النوع والكم وطرائق الإشباع ، في ظرفها الآني المعاصر وكذلك في منظورها المستقبلي.

د - التمكين Empowerment

ويعني ذلك وبشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم.. وتتحقق عملية التمكين من خلال تحقيق شرط/ الديمقراطية، والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون.. كوسائط من خلالها يتمكن الناس كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه .

مفاهيم أخرى للأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية :

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وضع مقياسًا جديدًا للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كُوِّنَ لهذا الغرض وأصدر تقريرًا بهذا الخصوص في ١٩٩٠م، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، حيث يُرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن المقياس معايير اقتصادية وأخرى مثل: التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية، الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية.

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية " Basic Needs " غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية. (٧)

من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية:

رغم أن مصطلح التنمية البشرية في أصله الإنجليزي Human Development يعني التنمية الانسانية إلا أن التقرير العربي الصادر عن

برنامج الأمم المحتدة الإنمائي قد فضل التعبير الإنساني لمصطلح Human عن البشري اعتقادا من أن الأول يحمل دلالات أعمق من مصطلح البشرية.

ويعرف القائمون على التقرير العربي؛ *التنمية الإنسانية العربية*، "بأنها عملية توسيع للخيارات ". ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي والأخر اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. وحيث أن الإنسان محور تركيز جهود التنمية، فأنه لابد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات الإنسان كل إنسان. فهي بهذا تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع خيارات الإنسان والنتائج التي تم تعزيزها **وينطوي هذا التعريف على دلالات عدة قد يكون من أهمها** :

أ – أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الفرد القدرات وتتاح له الفرص.

ب– لابد من النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة وليس هدفاً مطلقاً لعملية التنمية. فأرتفاع مستويات الدخل، يساهم وبشكل كبير في خلق الرفاه الإنساني بمفهومه الواسع، إذا ما استطاع الإنسان أن يحول ذلك النمو لحياة أفضل، إلا أن ارتفاع مستويات الدخل ليست هي بالغاية في حد ذاتها. فالطريقة أو الرؤية التي يوظف فيها أو من خلالها الدخل يمكن أن يخلق السعادة أو التعاسة للإنسان.

ينزع المفهوم في تركيزه على الخيارات إلى الإيحاء ضمناً إلى أن الطريقة والمدى الذي يستطيع فيه الإنسان أن يؤثر في القرارات والعمليات المحيطة والمتعلقة به، يؤثر في الشكل أو النموذج الذي تتشكل فيه حياته. بمعنى آخر أن انتزاع الإنسان لحقه في المشاركة في مختلف عمليات التنمية ومستوياتها كما هي مشاركته في صناعة القرار ومراقبته وتعديله لقراراتها، يفرض أو بالا حرى يساهم في تعزيز مسار التنمية وتحسين نتائجها وتجويدها.

وبهذا فأن القائمين على التقرير، يجدون في مفهوم التنمية الإنسانية، مفهوماً أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى، حتى تلك التي تركز على الإنسان.

فالتنمية البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتتعامل مع الإنسان بكونه أحد مداخل التنمية وليس المنتفع الرئيسي منها. في حين يركز نهج الحاجات الأساسية على تحقيق حاجات الإنسان الرعائية وليس على تحقيق أو توسيع خياراته. وهو في ذلك كمنهج الرفاه الإنساني، والذي ينظر إلى الإنسان/ الناس كمنتفعين وليس كمشاركين فاعلين في العمليات التي تشكل حياتهم ومساره. أما مفهوم التنمية الإنسانية، فأنه في اشتماله لكل هذه الجوانب يمثل مدخلاً أكثر شمولية لاتجاه عملية التنمية ويوظف مفهوم التنمية مصفوفة من المؤشرات الأساسية، تجمع بين تلك المؤشرات المأخوذ بها في تقرير التنمية البشرية وأخرى ***استحدثها التقرير العربي للتنمية الإنسانية من أهمها الآتي***:

أ - العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في عمومها.

ب - التحصيل التعليمي كما يعرفه أو يأخذ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية.

ج - مقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية والسياسية ويعكس قصور حضور قضية الحريات بأنواعها ومستوياتها في المنطقة العربية، مأزق الحكم العربي أو بالآحرى أحد المأزق الكثيرة للدولة العربية في تعاملها مع المجتمع العربي.

د - مقياس تمكين النوع Gender، ويعكس هذا حجم ومدى تمكين النساء في المجتمع العربي كما يعكس كذلك قصور هذا التمكين على المستوي الاقتصادي والسياسي والحقوقي والثقافي. فالمرأة في المنظور الاجتماعي العربي هي رمزاً للمتعة والتكاثر وليست حقاً في المشاركة وأتخاذ والقرار.

هـ - الاتصال بشبكة الانترنت مقاساً بعدد حواسب الانترنت الأساسية Internet hosts للسكان، وذلك للتعبير عن حجم التواصل مع شبكة المعلومات الدولية كأحد الفرص والآليات التي تنتجها عمليات العولمة.

و - حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) وحجم الأضرار التي يمكن أن يحدثها هذا الانبعاث وتأثيره على البيئة في المنطقة العربية.

وفي محاولة لمقاربة هذا المقياس للحالة العربية، فإن التقرير العربي للتنمية الإنسانية قد أعطى ثقلاً واضحاً لعنصري النوع والحريات المدنية والسياسية. وهو الموضوع الذي أثار قدراً من النقد والمدح منذ إصدار التقرير في منتصف العام الماضي ٢٠٠٢. ومما زاد من حجم النقد، أن هذا التقرير قد اعتبر من قبل الكثير من الدوائر الغربية الأكاديمية والسياسية، صك إدانة على تخلف المنطقة العربية وسكونيتها. مقابل حركية مواقع كثيرة في العالم الثالث كشرق أسيا وربما جنوبها ومنظومة دول أمريكا اللاتينية وشرق أوربا و تركيا.

ويتفاوت حضور أو بالأحرى الموقع النوعي الكيفي للدول العربية على مقياس التنمية البشرية بين البلدان العربية الأربعة عشر التي شملها التقرير العربي. أربعة منها وهي سوريا والسودان وموريتانيا والعراق، تقع بين أقل عشرة على دليل التنمية. مقابل الأردن والكويت ولبنان والأمارات العربية المتحدة في رأس قائمة الدول العربية على دليل التنمية البشرية. وتأتي بعدهم على التوالي المغرب وجزر القمر ومصر وتونس كدول ذات مستوى متوسط على دليل التنمية البشرية ويعكس هذا التفاوت بين البلاد العربية تفاوت حجم وطبيعة الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة

أو بالاحرى يعكس هذا، الاختفاء الكلي أو الجزئي للسياسات الاجتماعية وبرامجها في المنطقة العربية. فتصدر المجموعة الأولى يعكسه تقدم حجم ومستوى الخدمات الاجتماعية والرعائية المقدمة من قبل الدول وكذا تنوعها، كما يعكس المساحة النسبية الأكبر للحريات الاجتماعية وربما السياسية المتاحة، كما يعكس ذلك التطور النوعي لموقع المرأة العربية ودورها في هذه المجتمعات، في حين يعكس المستوى المتوسط والضعيف على دليل التنمية

تخلف هذه الخدمات واختصار كلي أو جزئي للحريات السياسية والمدنية والاجتماعية وقد يشمل في ذلك الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة. ومن المهم الإشارة أن هذه المؤشرات هي نسبية من حيث موقعها على سلم المقياس كما هي قد تختلف من حيث ثقلها وأهميتها أومن حيث تصدرها أو ضمورها في هذه الدول. فموقع المرأة في لبنان والأردن يبقى متقدماً عن ذلك في الكويت والأمارات العربية المتحدة... كما أن الحريات السياسية في لبنان والكويت ومستوى تحقق حقوق الإنسان- على سبيل المثال- تبقى متصدره بعض الشيء عن مثيلاتها في الأردن والتي تعيش حالة من حالات الحريات السياسية المقيدة أو بالأحرى المؤجلة. [٨]

كما يعرف مفهوم التنمية البشرية على أنه المستوى الذى تصل إليه حالة الإنسان فى كينونته فى فترة زمنية محددة من حيث قدراته وطاقاته الإنسانية المتعددة والمركبة ومن خلال إشباع احتياجات البقاء والتطور والتواصل والمشاركة والتحرر والحرية والانتماء والكرامة فى مجتمع من المجتمعات.[٩]

ومن وجهة نظر أخرى ترى:

التنمية البشرية على أنها عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة فى العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة فى حالة الإنسان وفى سياقه المجتمعي. [١٠]

وهناك وجهات نظر مختلفة للتنمية البشرية ومنها

تعرف التنمية البشرية على أنها توفير التعليم والصحة والمسكن اللائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذى يوفر له احتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح المجدى وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية وهى وسيلة وغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.[١١]

ومن وجهة نظر أخرى تنظر على أنها:

هى العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحويلات فى البناء الاقتصادي والاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتية تؤدى إلى تحقيق

زيادة منظمة فى متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعبر على أنها سياسة تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاج وتوفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقيقي فى المشاركة وتعمق متطلبات معينة على المدى الطويل. (١٢)

وتعرف التنمية البشرية أيضاً فى عدة مواضع :

تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم فى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

أو أنها تعرف بأنها ليست مجرد تغير فى قدرات الناس عن طريق الصحة والتعليم والتغذية فحسب بالإضافة إلى ذلك تعنى انتفاع الناس بقدراتهم والتحسينات فيها سواء فى مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. (١٣)

ويعتبر مفهوم التنمية البشرية مرادفاً لمفهوم الموارد البشرية وإن كان يفضل استخدام مفهوم التنمية البشرية وذلك لما يحمله هذا المفهوم من مضمون أعمق وأشمل مما يتضمنه عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية.(١٤)

التعريف الإجرائي للتنمية البشرية :

١- هى عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وأهم هذه الخيارات هى تحقيق حياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة (١٥).

٢- هى إحدى المدخلات الرئيسية لإحداث التنمية فالإنسان هو المحرك الأول لعناصر العمل والإنتاج والإنسان هو محور التنمية الاقتصادية وهو صانع التقدم.(١٦)

٣- إن أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية استثمار الأمثل مع تضافر الجهود الحكومية .(١٧)

٤- إن الإنسان هو المستهدف فى عملية التنمية البشرية .

٥- التنمية البشرية وسيلة وغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.

الأبعاد النظرية للتنمية البشرية:

ستحاول الفقرة هذه تحديد ستة أبعاد نظرية حول التنمية، والآثار التي يحدثه كل بعد من تلك الأبعاد في مجال التنمية البشرية. ومن وجهة نظر الدراسة هذه فإنّ كل بعد من تلك الأبعاد كان له التأثير الفعّال بحيث أنه لم يشكّل فقط طريقة التفكير بالتنمية بشكل عام، ولكن أيضاً تم اعتماده – بشكل ضمني أو علني – من قبل المثقفين والمتخصصين الذين أسهموا نظرياً في تطوير الفكر التنموي الاجتماعي. وسنعرض لتلك الأبعاد بايجاز سريع علّنا بذلك نرسم إطاراً لما يمكن أن تكون عليه أُسس التنمية الاجتماعية.

١- نظرية التحديث:

تُعرّف نظريةُ التحديث التنمية الاجتماعية على أنها إجراءُ تقارب على المؤسسات التابعة للمجتمعات الغربية المتطورة. وبناءً على هذه النظرة فإن المجتمعات غير المتطورة والمتخلفة عن النمو، أو التي في طور النامية، هي مسبّبة ومنعكسة في النظرة التقليدية معاً على أنها متناقضة مع المؤسسات الحديثة. ذلك أن المؤسسات الحديثة المحددة هي الأسواق الحرّة، ودولة الرفاه البيروقراطية، ونظام انتخابي متعدد الأحزاب والتيارات، واحترام وصيانة الحقوق المدنية والسياسية. هذا الفهم للتنمية الذي يعود أساسه الى كتابات (Max Weber)، يتضمن ميداناً واسعاً من المؤسسات القانونية، بما فيها قانون الملكية، والقانون التجاري، وقوانين حقوق الانسان، والقوانين الادارية، والقوانين الدولية. وهذا يتضمن أيضاً أنه من الأهمية أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وكفوءة لإعمال حكم القانون. وبشكل عام، فان البعد هذا يعني أن إجراء التنمية الاجتماعية يمكن تسريعه عن طريق نقل وزرع تلك المؤسسات القانونية من الدول المتطورة، الى تلك الأقل تطوراً، وتلك النامية.

٢- نظرية التبعية:

عن طريق ردة الفعل لمنظري الحداثة والتحديث، رفض منظروا التبعية المفهوم الذي نادى به منظروا الحداثة، من أن الدول المتخلفة يجب أن تمر بأشكال التجارب المماثلة في التنمية والتطور. بالمقابل فهم يرون أن التنمية في الكثير من الدول الأقل تطوراً هي من دون شك محكومة ومتأثرة بالحقيقة انها تحدث في محتوى اقتصادي معقّد تواجهه تلك الدول النامية، ومحكومة ومتأثرة أيضاً بالعلاقات السياسية والثقافية مع الدول المتقدمة.

وبالتالي، فإن علماء اجتماع التنمية المتأثرين بنظرية التبعية يميلون إلى أن يكونوا أقرب إلى الشك فيما يتعلق بالحسنات الناتجة عن الإتكال على المؤسسات الإدارية والقانونية المأخوذة من الدول المتقدمة والمزروعة في الدول النامية لاستحداث عملية التنمية فيها. وفي الواقع، فان الكثير من المتخصصين المتأثرين بهذه النظرة ينظرون بنظر الشك إلى جدوى عملية الإصلاح الإداري والقانوني في ظل غياب الإصلاح السياسي والإجتماعي الجذري. ولا يرون فوائد حقيقية تُذكر على مجالات التنمية الإجتماعية المستدامة. إلا أنه إلى المدى الذي يُنظر إلى القانون كأداة للتغيير السياسي والإجتماعي، فان منظري التبعية يؤكدون على طاقة القانون والإدارة السليمة في تأسيس الأرضية الصالحة للتغيير، وإحداث التوزيع وإعادة التوزيع العادل للثروة. خاصة وأن الكثير من منظري التبعية تبنوا فكرة الأنظمة الرأسمالية للتنمية الأقرب إلى الإشتراكية. ذلك أن برامج عمل الإصلاح الإقتصادي- الإجتماعي تؤكد على أهمية إعادة توزيع الملكية غير المنقولة وخاصة الأراضي، وإعادة إصلاح نظم تملك العقارات والأراضي، وتسهيل تملّك العمال للأراضي، وتشجيع قيام المؤسسات التجارية والشركات الخاصة، وبالتالي إشاعة وتطوير الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مثل حق التعلم،

والحق بالخدمات الصحيةوالحق بالحصول على الطعام، والمأوى، والوظيفة، والعمل، والدخل.

٣-النماء الإقتصادي:

وهو من أهم الأبعاد الحيوية المعاصرة والمؤثرة على التنمية بشكل كبير ويُعرّف بتركيزه على السياسات التي تؤدي وتشجّع على تكتل النماء الإقتصادي. وضمن هذه الفئة الواسعة من النظريات هناك تنوّع هام يتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة، ومؤسساتها القانونية والإدارية. إن أوائل منظري التطور والتنمية تبنوا وجهة النظر القائلة إن إخفاقات السوق كانت نتيجة علل كامنة داخل تركيبة الدول النامية، وأعطوا أهمية قصوى لدور الدولة للقيام بتحويل البنية الإقتصادية لتلك الإقتصادات النامية. ومن وقت قريب فان نظريات الكلاسيكية المحدثة (Neoclassical) أو ما يطلق عليها الليبرالية المحدثة (Neoliberal) للنماء الإقتصادي تبنّت فكرة التقليص الأساسي لدور الدولة، وإعطاء الثقل الأكبر لدور الأسواق. وهناك موقف وسط تبناه مؤيدوا ما يُسمّى بالاقتصادات المؤسساتية الحديثة (New Institutional Economics) والتي ترى الدولة والمؤسسات التابعة لها كأمور أساسيّة ولا مفر منها في إجراءات التنمية. وترى أيضاً دور تصميم وعمل المؤسسات كمحددات حيوية في مشاريع التنمية للدولة والإجماع الحاصل اليوم أن هناك بعض المؤسسات القانونية هي بشكل أخص لها الدور الحاسم في النماء الإقتصادي، وتحديداً حقوق الملكية الخاصة المحدّدة بوضوح والمفصّلة بدقة؛ نظام رسمي وواضح من قانون العقود يسهل عمليات العقود بين الأفراد؛ نظام قانوني للشركات المالية يسهل عمليات الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية؛ نظام قانوني للتفليسات الذي يسهل عمليات خروج الشركات غير الكفوءة، وإعادة تشغيل أموالهم وممتلكاتهم، وبسرعة، في استثمارات أكثر فائدة وملائمة، ونظام ضرائبي غير عقابي وسليم وغير منحاز

ولا بد من وجود نظام قضائي جنائي فعّال للاسهام في إجراءات التنمية والنماء الإقتصادي. ذلك أن ارتفاع معدلات الإجرام يؤدي إلى تقلّص عمليات الاستثمار المحلي والخارجي، ويؤدي إلى الإخلال بالرأسمال الإنساني (Human Capital) والإخلال أيضاً بالإدعاء الحكومي وفاعليته. ففي دراسة أُجريت في كولومبيا مثلاً، أظهرت أن ارتفاع معدلات الإجرام فيها منذ الثمانينات من القرن المنصرم أدى إلى تراجع في الناتج القومي المحلي الكولومبي إلى حوالي نقطتين مئويتين سنوياً .ذلك أن تلك السياسات الموصوفة هنا، لها من الأهمية في نتائجها المترتبة عليها من حيث طريقة تطبيق القانون، كما من حيث مضمونه ومحتواه. وأنه شبه المتفق عليه بالإجماع أن تسهيل عمليات الإستثمارات الخاصة المحلية والعالمية، وتسريع عمليات إنسياب الأموال وتدفقها عبر الأوطان يستلزم بالضرورة وجود قوانين صارمة تضمن الحماية والأمان والثقة. وأن تلك القوانين يجب أن ترعاها دولة تلتزم بواجباتها وعقودها. وأن القوانين هذه يجب أن تُطَبّق بطريقة واضحة وشفّافة ومتوقعة، وفي الوقت المناسب والمكان المناسب وبأقل كلفة ممكنة.

٤- الرفاهية:

إن أبعاد الرفاهية على التنمية تتحدى أُسس نظريات التنمية المتعلقة بالنماء الإقتصادي، القائلة أن المقاييس التقليدية للنماء الإقتصادي تشمل كل النواحي الهامة لراحة الإنسان ورفاهيته وخيره. وبالتحديد، فإن مؤيدي الرفاهية يدّعون أن مقاييس (GDP) الناتج المحلي العام و (GNP) الناتج القومي العام لا تشمل اللامساواة الحاصلة في توزيع الثروة بشكل عام، أو حتى أكثر تحديداً، تلك اللامساواة الخاصة الحاصلة عند النساء مثلاً أو عند الاقليات الإثنية والجماعات المهمّشة. إن المقاييس الإجمالية والكلية للدخل أو الثروة، تفشل أيضاً في قياس الأبعاد الوسيلية وغير الوسيلية لرفاهية الإنسان وصالحه، مثل المستوى الصحي والتربوي، ومستوى الحريات السياسية والاقتصادية. أما

النتائج القانونية المترتبة على هذا البعد فهي لم تدرس بعد بالتفاصيل والدقة المطلوبة. وبالتالي، فانه واضح منطقياً أنّ تبنّي بعداً كهذا، أي بعد الرفاهية، يعني إعطاء الأولوية لمناحي متعددة ذات أهمية في النماء الاقتصادي والرفاه، ومنها اعتماد سياسة الضرائب التصاعدية، وتطبيق أنظمة ضرائب على إعادة توزيع الملكية، والقيام بسياسة الرفاه الإجتماعي، وتأمين الحقوق السياسية والإقتصادية.

ومن وجهة نظر بُعد الرفاهية، فان الإصلاحات المؤسساتية والإدارية والتي من شأنها تخفيف مستويات الجرائم العنيفة، أمر يستحق العناية والتخطيط والتنفيذ لما له من انعكاسات على صعيد النماء الإقتصادي، كما ذكرنا سابقاً، ولما له من انعكاسات على صعيد الرفاه الإجتماعي، ولما يحدثه اللاأمان والخوف من العنف من اختلالات في البناء الاجتماعي، ولنوعية الحياة، والتي لا تشملها متغيرات المقاييس الإقتصادية

٥- حقوق المرأة:

إن آثار حقوق المرأة على التنمية ارتقت وتراكمت على مر الوقت. في الأساس كان التركيز على التأكيد أن النساء اللواتي يقمن ويزاولن أعمالهن التقليدية وواجباتهن المتفق عليها في المجتمعات النامية يجب أن يحصلن على الخدمات العامة المناسبة كالعناية الصحية، وتأمين المأوى الملائم والغذاء الصحي. ثم في المرحلة التالية من ارتقاء فكرة حقوق المرأة في ما يتعلق بالفكر التنموي كانت في التأكيد والتركيز على السياسات التي تُسرّع وتُسهّل عملية تكامل النساء في النظام الإقتصادي، مثلاً عن طريق مكافحة ومجابهة التمييز المبني على الجنس في العمل والحقوق والأجور والمكافآت. وهناك آراء مختلفة لمؤيدي الاتجاه هذا تضع درجات مختلفة من الأهمية في ما يتعلق باستعمال التكامل الإقتصادي لتسهيل إجراءات إزالة الفقر، وإزالة اللامساواة، ولتسريع عملية النماء الإقتصادي. وفي الآونة الأخيرة، أعطى مؤيدوا حقوق

المرأة اهتمامهم للعوامل التي تؤثر بشكل عام على خير المرأة ورفاهيتها، معتمدين على الخبرات التي حصلتها المرأة في المجالات الحكومية وغير الحكومية والخاصة، وعلى الحاجات المدركة والمتزايدة لأدوار المرأة في مجالات التنظيم الاجتماعي، والبناء الاجتماعي؛ وبالتالي في عمليات التنمية المستدامة. ويسعى مؤيدوا حقوق المرأة حالياً إلى التركيز على الإعلاء من قدرات المرأة الذاتية، وعلى التأكيد على أن تحسين أحوالها ينبع من قناعاتها هي بأهمية الدور المتوقع منها في المجتمع وفي التنمية، وفي قدراتها الكامنة على الارتقاء بمستوياتها وادوارها الى الأفضل والأحسن، لا أن تُدفع دفعاً إلى تحسين مستوياتها ويُفرض عليها تطوير قدراتها فرضاً .

في الدول النامية والأقل تطوراً (LDCs : Less Developed Countries) لعبت جمعيات حقوق المرأة، وقام مؤيدوا حقوق المرأة بتركيز انتباههم على مواضيع حيوية تتعلق بالمرأة مثل قانون العائلة، وقانون الملكية، وقانون العمل، والقانون الجنائي، وقانون حقوق الإنسان. وكان التركيز على قانون العائلة مشتقاً من الاهتمام بتحسين وضع المرأة المعنوي والنوعي في مجال حياتها الخاصة كما في مجال حياتها العامة، وذلك عن طريق زيادة حقوقهن الاقتصادية، كإعالة أزواجهن مثلاً، وكحق النفقة من الزوج عليها في حال حدوث الطلاق مثلاً آخراً. أما في ما يتعلق بقانون الملكية، فإن مؤيدي حقوق المرأة مهتمون أساساً في معالجة القوانين المنتشرة هنا وهناك والتي تحدّ من حرية تملك المرأة للأراضي والعقارات وحتى حق وراثتها وتوريثها. وفي ما يتعلق بقوانين العمل والتوظيف فهذا يحتاج إلى إعادة نظر جوهرية إلى الدرجة التي يُلغى فيها التمييز الجنسي ضد المرأة في العمل والتوظيف والأجور. كذلك في ما يتعلق بالتحرش الجنسي من قبل زملائها في العمل ورؤسائها.

ولا بد من تأمين حقها في رعايتها لمولودها، وتسهيل ذلك عملياً، وإعطائها الحق في إجازات الامومة والرضاعة وغيرها، كما إتاحة المجال أمامها أن تعمل جزئياً أثناء فترة النفاس والرضاعة حتى تجمع بين واجباتها في الأُمومة معاً وواجباتها في قوة العمل. ويمكن للنظام الجنائي القانوني أن يساهم كثيراً في خفض أشكال العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف المنزلي، والإغتصاب، والمتاجرة بالنساء. ذلك أن حوالي ربع إلى نصف سكان العالم من النساء عانين أو يعانين من العنف الجسدي من قبل شريك

وتجدر الإشارة إلى أن توسعة حقوق المرأة لتشمل المساواة مع حقوق الرجل في ما يتعلق بقوانين الحقوق الإنسانية يمكن أن تخدم في تأمين القاعدة القانونية التي تتحدى كل أنواع السياسات العامة التي تهضم حقوق المرأة، ولا تعدل معها في ما يتعلق بخيرها ورفاهيتها بما في ذلك حق الإنجاب. وأخيراً، وبشكل عام جداً، فان الغاية المأمولة من إعطاء القوة للمرأة تتطلب أيضاً إعطائها أدواراً هامة في الإجراءات والنظم الإدارية والقضائية، والمدنية والسياسية. وهذا ما يساعد جداً على تحقيق التنمية المستدامة.

٦- التنمية المستدامة والبيئة والقانون:

إن الفهم السائد حول التنمية المستدامة يؤكد على العلاقة السببية القائمة ما بين نوعية البيئة وخير وصلاح الأجيال الحالية وتلك المقبلة للجنس البشري، ولموارد البيئة واستمرارها. هناك علاقة خاصة قائمة ما بين البيئة والمستوى الصحي، وقد ثبت ذلك، كما أن هناك علاقات قائمة ما بين إزالة الفقر والعوز وتقدم نوعية البيئة.

إن خبراء البيئة أثاروا الانتباه إلى أن الطرق التي من خلالها تُؤَخِّر مشاكل العمل الجمعية والمتراكمة بالإضافة إلى عدم الوضوح والدقة العلمية، أنّ ذلك قد يؤدي إلى تعطيل إجراءات التنمية المستدامة.)

إن الإهتمام بالتنمية المستدامة يملي ضرورة اعتماد المبادىء القانونية ونظمها والتي تساعد على الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والحث على المحافظة على المواد وإعادة استعمالها. أكثر من هذا، ومن أجل تخفيف حدة مشاكل العمل المتراكمة، فان التنمية المستدامة تتبنى اعتماد المؤسسات القانونية التي تؤكد على أن مصالح كل شرائح المجتمع وفئاته وطبقاته هي مؤمنة ومُصانة، خاصة في ما يتعلق بسلامة البيئة وحماية مواردها. بالإضافة، وفي بعض الحالات المناسبة، فان اهتماماً خاصاً يجب أن يُعطى لآراء الناس، وأفكارهم ووجهات نظرهم، خاصة وأن خيرهم ورفاههم مرتبط تماماً بنظام البيئة وسلامتها.

وبالنتيجة، فإن التنمية المستدامة لها الانعكاسات الهامة على القانون الدولي العام وعلى القانون الدستوري، وعلى القانون الإداري، وعلى الاجراءات المدنية وعلى قانون الملكية، خاصة وأن تلك القوانين في أشكالها التقليدية يمكن أن تُعطي القوة بالتصرف وأخذ المبادرة ويمكن أن لا يكون لها أي مفعول. ولكن إذا ارتبطت القوانين بالتنمية المستدامة، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وأصبحت الاساس في التنمية البشرية، والتربية، وحقوق النساء، فان أثرها يكون فعّالاً، ويصبح أمر تنفيذها قوة فاعلة في سبيل البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي للدولة

أهداف التنمية البشرية :

١- الارتقاء بمستوى البشر لتحقيق مزيد من السعادة .

٢- تحسين نوعية وجودة الإنتاج والكفاءة والفاعلية للموارد.

٣- رفع مستوى الجودة الشاملة لكافة الأنشطة البشرية.

٤- سرعة الاستجابة والتكيف مع المتغيرات والتجديد.

٥- إعطاء العاملين حق الاختيار وتفويض الصلاحيات.

٦- التركيز على فرص العمل وتشجيع روح الفريق ودمج الوظائف إلى وظيفة واحدة.

وهناك أهداف من وجهة نظر أخرى :

١- محو الأمية وتدعيم وتحفيز التعليم والتدريب المهنى والعام على جميع المستويات وتوفير التسهيلات فى التعليم والثقافة لجميع القطاعات .

٢- ضمان حق لكل مواطن فى العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمل فى كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة والقائمة للعمل.

٣- النهوض بمستويات الصحة وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان.

٤- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

٥- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض.

٦- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة مناسب لجميع السكان.

٧- القضاء على الظروف التى تؤدى إلى الجريمة وانحراف الأحداث .

٨- تشجيع التوسع السريع فى ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك فى مشكلات والقضاء على العقبات التى تعوق التنمية الاجتماعية.

٩- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم المتغيرة .[١٨]

وهنا أهداف التنمية البشرية من وجهة نظر ثالثة :

١- تفعيل دور المنظمات الأهلية والثقافية والحكومية فى التنمية البشرية.

٢- تفعيل دور الإعلام المقروء والمسموع للتعريف بمجالات التنمية البشرية

٣- تحضير بيولوغرافيا وقواعد ومعلومات حول التنمية البشرية .

٤- القيام بتحضير بعض الدراسات المختارة حول التنمية البشرية فى المجتمع الذى يعد نفسه فى الأخذ باستراتيجية التنمية البشرية.

٥- إحداث تغيير فى البناء الاجتماعى للمجتمع ووظائفه.

٦- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المباشرة.

٧- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقراءات التى تساعدهم على تحسين مستوى المعيشة.

٨- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

٩- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعالة. [١٩]

أهداف التنمية البشرية من وجهة نظر رابعة

١- تنمية المشاعر الإيجابية ومشاعر الانتماء لدى الأفراد نحو الوظيفة ونحو العمل ونحو المنظمة من خلال تصميم العمل ونظام الأجور والحوافز والترقي الوظيفى ومن خلال مختلف الخبرات التى تولدها الوظيفة للفرد.

٢- تنمية الأداء والإنتاجية من خلال تنمية طاقات وقدرات الأفراد ومن خلال توفير الظروف التى تمكن من استثماره دافعيتهم وطاقاتهم النفسية على الأداء وبذل الجهد والإجادة. [٢٠]

٣- توفير الحياة الكريمة للمواطنين وكفالة الخير والرفاهية الاجتماعية لهم جميعاً.

٤- رفع مستوى معيشة الفرد والارتقاء بأنماط سلوكه وتنمية حسه وعواطفه ووجدانه وشعوره وقدراته ومعارفه ومهاراته .

٥- إتاحة الفرصة لحصول الأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وحماية .[٢١]

٦- رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كماً وكيفاً وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية فى المجتمع.

٧- توسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلال تحريرهم من العبودية والتبعية بصفة خاصة تجاه قوى

الفقر والجهل والبؤس الإنساني.[٢٢]

مقياس التنمية البشرية:

وعلى الرغم من الثراء اللامتناهي لمفهوم التنمية البشرية -كما ذكرنا- إلا أن محاولات تأليف مقياس للتنمية البشرية قد اتسمت بالضعف والقصور، حيث أسفرت عن مقياس يجمع بين ثلاثة مؤشرات لا تعبر عن المفهوم بكفاءة، وتتمثل هذه المؤشرات في: توقع الحياة عند الميلاد، معدل أمية البالغين، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . حيث كان أبرز الانتقادات على هذا المقياس هو بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهة الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظرًا لإغفاله عددًا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهة الإنسانية، هذا فضلاً عن السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث، فمثلا مؤشر توقع الحياة عند الميلاد -الذي يقصد به متوسط سنين عمر الإنسان- قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، أما معدل أمية البالغين فإنه لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل. [٢٣]

أبعاد التنمية البشرية:

ويشكل مفهوم التنمية البشرية أبعاد متعددة منها :

١) **بعد التمكين** :

ويعني ذلك العمل على توسيع قدرات الناس توسيعاً ينطوى على زيادة الخيارات ومن ثم ينطوى على زيادة الحرية ويحمل التمكين فى طياته أن يكون باستطاعة الناس فى أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا فيه أو يؤيدوا صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم فلا ينبغى أن يكون الناس مستفيدين سلبيين من عملية ينظمها لهم آخرون بل ينبغى أن يكونوا فاعلين نشطين فى التنمية الخاصة بهم.

٢) **بعد التعاون** Co-Operation

أى يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التى تبدأ من الأسرة وتصل إلى الدولة وتبدأ من جماعات الجهد الذاتى المحلية وتصل إلى الشركات المتعددة والجنسيات فالإحساس بالانتماء مصدر مهم من مصادر الوفاء فهو يضفى على المرء إحساساً بوجود هدف وبوجود معنى الحياة مما يشعره بالمتعة وترتبط التنمية البشرية بالضرورة بثقافة المجتمع وقيمة فالمعتقدات المشتركة هى التى تشكل إلى حد كبير التنمية البشرية الفردية فالتنمية لا تهتم بالناس كأفراد فقطك بل تهتم أيضاً بكيفية تفاعلهم وتعاونهم فى المجتمعات المحلية.

٣) **بعد الإنصاف أو العدالة** :

وهو السعى لتحقيق العدالة فى فرض التعليم لأبناء المجتمع وتوفير الرعاية الصحية الفعالة .

٤) **بعد الاستدامة** :

وهى أن تلبى التنمية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر.

٥) **بعد الأمن** :

وهو فى ألا يتعرض الناس للخطر والجريمة والعنف وهو مصدر لانعدام الأمن.(٢٤)

أبعاد التنمية البشرية من وجهة نظر ثانية :

أولا البعد الاقتصادي :

تجدر الإشارة إلى أن اهتمامات الفكر الاقتصادي بالتخطيط التنموى كان موضع اعتبار الاقتصاديين مذ وقت مبكر نظراً للطفرة الملموسة التى تشهدها المجتمعات من وراء أى تحسن إقتصادى مادى على مستوى معيشة الفرد والجماعة .

وكان من نتيجة ذلك الاهتمام بتنفيذ أى سياسة اقتصادية تدر عائداً مجزياً

من الناتج القومى هذا فى الوقت الذى اعتبرت فيه كافة مشروعات التنمية الاجتماعية شكل من أشكال الخدمات التى ينبغى أن تأتى فى المرحلة التالية لمشروعات الإنتاج الاقتصادي جرى هذا التفكير فى غياب الفهم السوسيولوجى لعملية الإنتاج .

ثانياً البعد البيئى :

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة فى سلم الاهتمامات القومية ويرجع ذلك إلى استنزاف البيئة وإهدارها يؤدى إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية ومن هنا على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط بل والأجيال والمستقبل أيضاً ويمكن القول أنه يتوقف تحقيق التنمية البيئية أو المستدامة على أمرين هما :

أ- السكـــان ب- التكنولوجيـــا

وهى مجمـــوعـــة المعـــارف والمهـــارات والأدوات والمعـــدات التى تمكـــن المجتمـــع من إنتاج السلع والخدمـــات. (٢٥)

ويتضمن جانبين :

١- أحدهما معرفى ويتمثل فى المعلومـــات والمعـــارف المتاحـــة والأدوات والمعـــدات.

٢- الآخر بشرى ويتضمن المهارة.

ثالثا البعد السياسى :

تظهر أهمية البعد السياسي فى الحد من المشكلات البيئية فى قضية على جانب من الأهمية وهى قضية " الأمن البيئي " الذى نحتاج إلى فهمها إذا ما أردنا تحقيق فهم أفضل لطبيعة التهديدات السياسية التى تؤثر على هذا الأمن والواقع أن المشاركة التى تحتاجها إستراتيجية التنمية المستدامة لا تعنى تدخل كل شخص كما أنها ليست إرادة عليا ولكنها تتضمن بناءات تنظيمية يشارك

فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقيمتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم .

رابعا البعد الاجتماعي :

ويركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية رغم اختلاف إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية من بلد إلى آخر إلا أن معظم دول العالم النامي تواجه تحديات متماثلة والواقع أن الاهتمام بالنواحي الصحية يلعب دور لا يستهان به في تنمية الموارد البشرية .(٢٦)

عناصر تنمية الموارد البشرية :

ترتكز تنمية الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متداخلة ولا تنفصل أحداها عن الأخريات ، تلك هى التعليم ، الصحة والتغذية ، تحسين البيئة ، والعمل ، والحرية السياسية والاقتصادية .

وفيما يلي تفصيلاً لهذه العناصر :

١- التعليم :

التعليم هو أساس التنمية بأكملها ، فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة ، وفى الأربعين سنة الأخيرة تضاعفت معدلات محو أمية الكبار فى البلاد النامية حيث زادت من ٣٠% إلى ٦٠% هذا هو البيان الذى يدعو إلى السرور أما الأمر الذى يدعو إلى الحزن فهو أن نسبة الـ ٤٠% المتبقية ستكون اشد أجزاء الأمية صعوبة فى القضاء عليها وما يدعو إلى مزيد من الحزن أن التعليم العام تضاءلت مدته حيث أن البلاد ذات الدخل المنخفض تناضل على مستوى غاية فى الانخفاض لإجراء إصلاحات فى اقتصادها المثقل بالديون .

فى حين أن بعض الدولارات التى تنفق فى صنع سفينة فضائية أو إقامة ميناء واحد يمكن أن يعود بمردود استثمارى كبير فى المعلمين والمدرسين ، وهناك إحساس لدى المختصين بالحاجة الملحة إلى التركيز – فى المدى البعيد – على تقييم عائد التعليم.

٢- الصحة والتغذية :

الصحة الجيدة مطلب آخر من مطالب تنمية الموارد البشرية وهنا يمكن القول بأن متوسط الأعمار فى البلاد النامية تتزايد لكنها لا تزال أقل بكثير من متوسطات الأعمار بين المواطنين فى المجتمعات الصناعية والتى تقدر بـ٧٦ عاماً ، وبالمثل تناقصت تدريجياً معدلات وفيات الأطفال فى البلاد ذات الدخول المنخفضة ، حيث وصلت فى عام ١٩٨٦ إلى ٦,٩% لكنها تظل حتى الآن أبعد بكثير عن نسبة الـ١% المسجلة فى البلاد الصناعية .

إن سوء التغذية المؤدى إلى تدهور الصحة يعد تهديداً دائماً لصحة الملايين من البشر فى بلاد العالم النامى . ففى أفريقيا التى ابتليت بالقحط لا يزيد نمو الإنتاج الزراعى سنوياً على ١% بينما يتصاعد معدل الزيادة السكانية ليصل إلى ٣% كل عام .

وبجانب الغذاء يعد الماء النقى والمرافق الصحية ضرورتان للصحة وفى السنوات الثمانية منذ بدأ العقد الدولى لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية تم إحراز النجاح فى تزويد مياه آمنة للشرب لأكثر من نصف بليون من الناس ، كما توافرت تسهيلات المرافق الصحية لما يزيد على ربع مليون نسمة ، ومع ذلك فلا يزال ١,٢ بليون من الأفراد يعانون من عدم وجود مياه آمنة للشرب وحوالى ٢ بليون آخرون يتهدد صحتهم نقص المرافق الصحية .

ومن البشر من لا يمكنهم اكتشاف الثروة الإنسانية الكامنة فيهم إلا عندما يتحررون من سوء التغذية والأمراض التى تؤدى بهم إلى العجز .

٣- البيئة :

إن البيئة الجيدة أساس آخر من أسس متطلبات تنمية الموارد البشرية ، وهى تتضمن إسكان صحى مناسب وبيئة طبيعية تتحمل سكان العالم ، واليوم نجد ما يقرب من ثلث مسطحات الأراضى فى العالم مهددة بنوع من أنواع التصحر وفى بعض مناطق (الساحل) تطغى الصحارى على المزارع والقرى بمعدل عشرة أميال فى كل عام لتحول الأراضى الخضراء إلى أراضى قاحلة

. كذلك فإن حياة البشر وصحتهم مهددة بتناقص طبقة الأوزون وبالهواء الفاسد والماء الملوث ، وربما كان من العسير إيجاد حل لمشكلة توفير أحوال معيشية طيبة فهي مشكلة اشد إيلاماً في بلاد العالم النامي . فمن الأحياء الفقيرة ببعض الدول إلى الأكواخ في دول أخرى والتي تمثل صوراً مفزعة توضح أحوال عالمنا المعاصر . ومع نهاية السنوات الأثنى عشر القادمة من المتوقع أن يصل تعداد السكان في المناطق الحضارية بالعالم النامي إلى نحو ٧٥٠ مليون نسمة ، ومع نهاية القرن الحالي ستصل بعض المدن في البلاد النامية إلى أحجام مذهلة .

٤- العمل :

العمل المناسب هو العنصر الرابع من عناصر تنمية الموارد البشرية لكن – مرة أخرى – يهدد التصاعد المتنامي لأعداد السكان في المدن وفي المناطق الريفية على حد سواء بالبطالة على نطاق واسع . ففي كينيا وهي إحدى أعلى دول العالم في معدل الزيادة السكانية تقدر احتياجاتها من فرص العمل سنوياً نحو ٣٣٠,٠٠٠ فرصة عمل لابد من إيجادها للوصول إلى وضع مستقر في مجال العمل.

وفوق كل ذلك تقدر احتياجات البلاد النامية من فرص العمل على مدى العقدين القادمين نحو ٧٠٠ مليون فرصة عمل لابد لهذه الدول من إيجادها لمقابلة عدد مساو لها من الأفراد ، وهذا العدد يمثل أكثر من الاحتياجات الحالية للعالم الصناعي بأسره ، وبغير العمل سيظل الناس مفتقرين إلى وسائل الحصول على حاجاتهم الضرورية للحياة أو تدبير مستقبلهم أو مستقبل أطفالهم

ولعل العمل أكثر من أن يكون وسيلة للعيش فهو – فوق ذلك – وسيلة لتنمية مواهب البشر وطاقاتهم على الوجه الأكمل وللتفاعل مع المجتمع والتعاون مع أفراده ولاكتشاف قدراتهم الذاتية بالكامل .

٥- **الحرية السياسية والاقتصادية :**

لابد أن يكون للناس صوت ديمقراطى فى التنمية ، وأحياناً ما تتبنى الخطط الوطنية أهدافاً جديرة بالثناء للتنمية البشرية غير أن هذه الخطط تصاب بالإحباط بطبيعة الحال عندما يحرم المستفيدون منها من إبداء آرائهم فى التخطيط الحقيقى وفى التطبيق .

وكما ينبغى أن يحظى الناس بحرية سياسية يجب أيضاً أن يحظوا بالحرية الاقتصادية ليسهموا فى التنمية تلك الحرية التى تسمح لهم بإدارة أعمالهم بأنفسهم ، ويعد القطاع الخاص أداة قوية للتنمية فهو قادر على بث الحرية والقدرة الخلاقة والموهبة لدى الأفراد فى كل مكان فى العالم .

من المهم إذن لتحقيق استفادة أفضل من الموارد البشرية توفير الحوافز كى يقدموا مزيد من الإنتاج ، وتتضمن هذه الحوافز أشياء مختلفة منها الأسعار القائمة على السوق ومرونة النظم الضريبية وتخفيف قيود التصدير والاستيراد وسوف تكون النتيجة نشاطات زراعية وتجارية وصناعية تنتج المزيد من السلع والخدمات للمجتمع .(٢٧)

أبعاد التنمية البشرية كما تحددها تقارير التنمية البشرية:

أبعاد التنمية	محتوياتها	متطلباتها
التنمية بالناس	وضع استراتيجيات ملائمة	المشاركة في إدارتها
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من اجل الناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع

مكونات التنمية البشرية :

هي تنمية الناس من خلال تنمية الموارد البشرية ليحققوا تنمية اقتصادية واجتماعية توصف من أجل الناس إذا استوفت شرط عدالة التوزيع وحتى يحدث ذلك لابد من أن تكون التنمية بالناس فيشاركوا في وضع استراتيجيتها

وإدارتها .

أ- تنمية الناس :

يجب أن تكون علي كل مجتمع أن يستثمر قدرات أفراده سواء بالتعلم أو الصحة و التغذية أو تحسين المستوي الاجتماعي كما يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلادهم ومع زيادة الاهتمام في الوقت الحاضر بقوة السوق والتقدم التكنولوجي فيكون لتنمية الناس وثقل مهاراتهم دور متزايد الأهمية في تمكينهم من أن يقوموا بجهد منتج خلاق.

ب- التنمية من أجل الناس:

فهم المستفيدون بالتنمية ولا تكون التنمية تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت احتياجات كل فرد وأتاحت الفرصة للجميع وهو ما يتطلب توزيع ناتج النمو الاقتصادي والاجتماعي توزيعا عادلا يعم الجميع.

ج- التنمية بواسطة الناس:

يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجيات فرص كافية لنمو الدخل والعمالة، كي يمكن تحقيق الاستفادة الملائمة من القدرات البشرية وإتاحة الفرص للتعبير الكامل

الصندوق الاجتماعى للتنمية كنموذج للتنمية البشرية:

الأهداف:

الصندوق الاجتماعي منذ إنشاءه عام ١٩٩١ ويلعب دورا رائدا في مجال التنمية في مصر وقد صمم الصندوق في بداية الأمر ليعمل كشبكة للأمان الاجتماعي مرتبطة بقيام الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ولذا كان إنشاء الصندوق أمرا ضروريا لإنجاح هذا

البرنامج. وباعتبار الصندوق من المؤسسات الرائدة في مجال التمكين الاقتصادي وتوفير الموارد البشرية التي تتمتع بكفاءة عالية والبيئة الملائمة للتنمية البشرية نجح في أن يتحول إلى مؤسسة تنموية متكاملة ذات توجه جديد تضطلع بالعديد من المهام منها: خلق الآليات التي من شأنها استيعاب مردود العولمة، وتعبئة الجهود للتخفيف من مخاطر العزلة الاجتماعية، والمساعدة على التخفيف من حدة الفقر ومواجهة البطالة. ومن هنا يقوم الصندوق بخلق المزيد من فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية.

يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى :

١- خلق فرص عمل للخريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل و محدودى الدخل

٢- توجيه المزيد من الاستثمارات العامة نحو الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية

٣- إيجاد آليات من شأنها حماية الفئات المتضررة وتشمل المرآة والطفل وكبار السن وتحسين مستوياتها المعيشية

٤- إشراك الجمعيات الأهلية والتطوعية الخاصة في تنفيذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة

٥- تقوية الشراكة مع الجهات الحكومية وكل الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية صنع القرار

٦- العمل على تكرار نموذج الصندوق الاجتماعي بمختلف أنحاء العالم

قنوات التنفيذ:

تقوم الوكالات الكفيلة والوسيطة والمنفذة بتنفيذ المشروعات. وتضم تلك الوكالات الوزارات والمحافظات والبنوك والمؤسسات المالية والجمعيات

الأهلية والتطوعية الخاصة ومؤسسات القطاع العام والخاص ووكالات تنمية المجتمع المحلى. وتعرض الوكالات الكفيلة مقترحات المشروعات على الصندوق الاجتماعي ليتم تقييمها وفقا لمجموعة من المعايير وضعت بعناية لمراعاة المردود الاجتماعي والاقتصادي كلما اقتضت الضرورة ذلك. ويساعد الصندوق هذه الوكالات على وضع مقترحات المشروعات مع التركيز بصفة خاصة على تحديد الفئات المتضررة بشكل دقيق. وتوضح الاتفاقات الموقعة بين الصندوق الاجتماعي والوكالات الكفيلة الجداول الزمنية لتنفيذ المشروعات التي تتم الموافقة عليها وشروط التمويل ومتطلبات المساعدة الفنية وكذلك مساهمات الوكالة المعنية.

الفئات المستهدفة:

١- المرأة

٢- الخريجون الجدد

٣- الشباب المتعطل

٤- الشباب الذي يرغب في القيام بمشروعات صغيرة

أسس الاستهداف :

تراعى عمليات الاستهداف مبادئ الإنصاف والكفاءة وانخفاض التكلفة، وصممت البرامج المستهدفة لضمان وصول الخدمات والمنافع إلى الفئات المستحقة لها والتي يتم تحديدها وفقا لمعايير تراعى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي. ويخاطب الصندوق محدودي الدخل والفقراء بالمناطق الريفية والحضرية المحرومة من الخدمات، وتقوم خريطة الاستهداف الخاصة بالصندوق الاجتماعي على مساعدة الفقراء والشباب المتعطل عن العمل وكذلك الفئات المهمشة على مستوى المحافظات وفقا للتصنيف الريفي والحضري. (٢٨)

مجموعات الصندوق:

- مجموعة الشئون المالية والإدارية
- مجموعة التنمية المجتمعية و البشرية
- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة
- مجموعة التسويق والإدارة
- مجموعة التعاون الدولى
- مجموعة التدقيق والمراجعة الداخلية
- مجموعة التخطيط والمتابعة
- قطاع الإعلام والعلاقات العامة

▪ مجموعة الشئون المالية والإدارية

تهدف مجموعة الشئون المالية والإدارية إلى تحقيق أقصى كفاءة وفاعلية لاستخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة للصندوق الاجتماعى للتنمية وتقديم خدمات متميزة لعملاء الصندوق من خلال شبكة من المكاتب الإقليمية المنتشرة فى جميع محافظات مصر باستخدام نظام معلومات متميز.

وتضم المجموعة أربعه قطاعات رئيسية بالمهام التالية :

١- قطاع الشئون المالية والعمليات:

- وضع سياسات ونظم الشئون المالية بما يتفق مع اللوائح الداخلية للصندوق ومتطلبات الجهات الحكومية والدولية والمؤسسات التى يتعامل معها مع الإلتزام بالشفافية ومعايير المحاسبة الدولية وإصدار التقارير المالية الدورية والحسابات الختامية.
- تدعيم الثقة مع الجهات المانحة عن طريق الالتزام بواجبات الصندوق التعاقدية وإعداد التقارير الرقابية لمتابعة التنفيذ الفعلى لمتطلبات الجهات المانحة.
- تنفيذ ومتابعة استخدام أموال الصندوق مع البنوك المختلفة والجهات الوسيطة طبقاً للسياسات المعتمدة لاستثمار هذه الأموال ومتابعة تحصيل

مستحقات الصندوق لدى الجهات الوسيطة.

- تنظيم ومتابعة الإجراءات التعاقدية للمشتريات والخدمات لكافة المشروعات التي تمول من الصندوق بما يتمشى مع شروط الجهات المانحة وإبرام عقود الخدمات العامة وإدارة أنشطة المشتريات الداخلية.
- إدارة نظام معلومات متكامل عام للصندوق على أحدث مستوى قابل للتطوير بما يغطى احتياجات ومتطلبات الصندوق من خلال شبكة اتصالات وقاعدة بيانات وأجهزة حاسب آلي وبرامج مختلفة تغطى كافة أنشطة الصندوق.

٢- قطاع شئون الخزينة:

- تحقيق أعلى عائد اقتصادى على استخدام أموال الصندوق داخل إطار الدور الاجتماعى للصندوق وتقليل المخاطر المالية.
- تحقيق التوازن بين نوع وقيمة كل من مصادر أموال الصندوق واستخدامات تلك الأموال.
- تطوير وابتكار أساليب تدبير التمويل المناسب لأنشطة الصندوق.
- استثمار الفوائض النقدية فى المجالات التى تتصف بأقل المخاطر.

٣- قطاع الموارد البشرية:

تحقيق مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية فى إدارة الموارد البشرية عن طريق :

- إعداد الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفى للوظائف المختلفة بالصندوق بما يتيح سرعة الإنجاز.
- استخدام أفضل الكفاءات لشغل الوظائف المختلفة بالصندوق باستخدام الوسائل التى تعطى الفرصة العادلة لكل ذى كفاءة من المساهمة الفعالة فى تحقيق أهداف الصندوق.
- عمل البرامج والأنظمة الفعالة لرفع كفاءة وتحفيز القوى البشرية لتحقيق أهداف الصندوق.
- إعداد وتطوير نظام عادل لقياس كفاءة أداء العاملين يضمن عدالة وشفافية

التقييم بصفة دورية

٤- قطاع المكاتب الإقليمية:

- إدارة شبكة من المكاتب الإقليمية مكونة من ٢٧ مكتب على مستوى جميع المحافظات و مدينة الأقصر وتنسيق كافة الأنشطة الرئيسية بينها وبين المؤسسات الفنية والإدارات المساندة بالصندوق بما يحقق أهداف الصندوق والوصول إلى الفئات المستهدفة داخل النطاق الجغرافي لكل منها ومتابعة تنفيذ كافة الأنشطة التى يمولها الصندوق داخل المحافظات المختلفة.
- إنشاء وتشغيل مجمعات خدمات المنشآت الصغيرة والإشراف عليها بمحافظات الجمهورية تطبيقا للمادة ٣ من قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية والتنسيق بين تلك المجمعات والمؤسسات والهيئات الحكومية لتذليل أية عقبات تعترض تفعيل القانون ولائحته التنفيذية وتيسير كافة الإجراءات للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

- **مجموعة التنمية المجتمعية و البشرية**

تنقسم المجموعة إلى القطاعات والإدارات التالية :

- قطاع تنمية الموارد البشرية
- قطاع البنية الأساسية المجتمعية
- قطاع الإقراض المتناهى فى الصغر
- قطاع تنمية الموارد البشرية

المهام:

١- التنسيق مع الجهات المختصة لاعداد البرامج التدريبية لإمداد الخريجين الجدد بالمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل

٢- تطوير نظم التدريب من خلال إيجاد نظام قومى لمستويات المهارة وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتحديد معايير المهارة التى ينبغى أن يتقنها كل عامل

٣- تحسين خدمات مكاتب التوظيف عن طريق توفير الأجهزة والمعدات

الحديثة ورفع قدرات العاملين بها خاصة فى مجالات الإدارة والإرشاد الوظيفى باستخدام التوصيف المهني وذلك بهدف تحقيق المواءمة بين العرض والطلب بسوق العمل

٤- تنفيذ برامج (نوادي إيجاد العمل) لرفع مهارات الشباب وخاصة المرأة في مجال البحث عن وظيفة

٥- تدريب صغار المستثمرين على إقامة المشروعات الصغيرة وإداراتها، واستخدام النظم المحاسبية المناسبة ، وإعداد دراسات الجدوى، وتسويق المنتجات

٦- تقديم خدمات هيكلة العمالة الزائدة بالشركات ومساعدتها فى إيجاد فرص بديلة.

▪ **قطاع البنية الأساسية المجتمعية**

ويضم إدارة الصحة المجتمعية و التعليم وإدارة البنية الأساسية المجتمعية

▪ ***إدارة الصحة المجتمعية و التعليم:***

المهام:

- المساهمة فى دعم البرامج القومية للتنمية المجتمعية
- المساهمة فى تحسين مستويات المعيشة وتسهيل فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية للفئات الفقيرة.
- مساندة وزارة الصحة والسكان فى تنفيذ البرامج الصحية، ومنها على سبيل المثال تنظيم الأسرة والأمومة الآمنة وصحة الطفل، ودعم دور منظمات المجتمع المدنى المحلى فى التغلب على المعوقات التى قد تواجهها فى تقديم خدمات الرعاية الصحية .
- المشاركة فى الأنشطة التعليمية من خلال فتح فصول محو الأمية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى، والتصدى لمشكلة تسرب الإناث من التعليم عن طريق تمويل مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع

- تقديم الدعم الفنى والإدارى للجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات تضم كافة الجمعيات العاملة فى مجالات التنمية المجتمعية لتسهيل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها.
- خلق إدراك لقضايا ومفاهيم النوع الاجتماعى وتوضيح كيفية تطبيقها على مستوى الأنشطة التنموية المختلفة.

▪ **إدارة البنية الأساسية المجتمعية:**

المهام:

- تنفيذ مشروعات بنية أساسية خاصة فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة من الخدمات، وتضم المشروعات رصف الطرق، وإمداد شبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحى، وإنشاء خزانات المياه، بالإضافة إلى المشروعات البيئية مثل تغطية القنوات المائية وإدارة المخلفات الصلبة.
- تكوين مجموعات صغار المقاولين وتدريبهم وتنفيذ المشروعات بأسلوب العمالة المكثفة لتوفير أكبر قدر من فرص العمل.
- توفير نظام فعال لأنشطة التشغيل والصيانة لمشروعات البنية الأساسية بمشاركة المستفيدين والمنظمات غير الحكومية.
- بناء القدرات الفنية والمالية والإدارية للجهات المختلفة المسئولة عن التنفيذ والمتابعة.
- إدماج البعد البيئى والاشتراطات البيئية فى المشروعات الممولة من الإدارة.

وتتبنى الإدارة حاليا برنامجا للتحول إلى أسلوب التنمية المحلية المتكاملة، بالتعاون مع مصادر التمويل الأخرى مثل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأهلية، لتنمية واستهداف الفقراء فى المناطق الأكثر احتياجا وترتيب أولويات المناطق الجغرافية وتحديد احتياجاتها.

وتقدم خدمات التنمية المحلية المتكاملة بناء على خريطة الفقر التى يتم

إعدادها باستخدام مؤشرات التنمية البشرية، وتتمثل الخدمات فيما يلي:

- تمويل برنامج للتشغيل العام والذى يستهدف الفئات الأكثر فقرا
- إتاحة الفرصة للمستفيدين لمد الوصلات المنزلية لمياه الشرب والصرف الصحى من خلال توفير القروض للفئات الفقيرة والمنح للفئات الأكثر فقرا.
- توفير البنية الأساسية الاجتماعية عن طريق إنشاء وترميم الوحدات الصحية والمدارس، وتوفير مياه الشرب النقية ومد شبكات الصرف الصحى.

- ***قطاع الإقراض المتناهى فى الصغر:***

المهام:

يعتبر التمويل المتناهى فى الصغر أحد الآليات الرئيسية لمحاربة الفقر خاصة بالنسبة لشريحة الفقراء النشطين اقتصاديا حيث أنها تساعدهم علي زيادة دخولهم مما يمنعهم من الخروج من شبكة الأمان والانضمام إلي شريحة أفقر الفقراء.

ويدعم الصندوق الاجتماعى للتنمية المشروعات متناهية الصغر من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية بهدف رفع مستوى الدخول وتحسين المستويات المعيشية للأسر الفقيرة خاصة التي تعولها المرأة وتوفير فرص عمل لشباب الخريجين من الجنسين.

الخدمات المالية : توفير قروض متناهية في الصغر .

الخدمات غير المالية: وتشمل تدريب المستفيدين، وإعداد دراسات جدوى مبسطة للمشروعات، والمساهمة في إقامة معارض لتسويق المنتجات، بالإضافة إلى المساهمة فى رفع كفاءة الجهات الشريكة فى تنفيذ مشروعات الإقراض.

ويعتمد الإقراض المتناهى فى الصغر على العناصر الأساسية التالية :

- توفير التمويل اللازم من أجل تقديم القروض الدوارة مما يسهم فى رفع مستوى دخول الأسر الفقيرة و خاصة التى تعولها المرأة.
- توفير فرص العمل وتحسين المستويات المعيشية.

- وجود انتشار جغرافى مناسب للأجهزة المختلفة القائمة علي الإقراض بحيث تصل إلي عمق المناطق الفقيرة بقدر الإمكان (الصندوق الاجتماعى للتنمية – الجمعيات الأهلية – البنوك بأفرعها المختلفة).
- تقديم الخدمات غير المالية ورفع مستوى الجمعيات الأهلية ومسئولى الإقراض العاملين فى هذا المجال
- إتاحة الفرص لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر لتسويق منتجاتهم

٢- آليات عمل المجموعة لتحقيق أداء متميز لخدمة المجتمعات المستهدفة

خريطة الفقر :

تعتبر خريطة الفقر هى الآلية الرئيسية للإستهداف وتحديد المناطق الفقيرة والأكثر فقراً، حيث يمكن من خلالها تحديد نسب الفقر والمتغيرات الأخرى التى تشمل الظروف المعيشية لهذه المجتمعات من بنية أساسية وتعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية مما يسهم فى تحديد نوع وحجم التدخل المطلوب لتنمية هذه المجتمعات. ويمكن تحديث البيانات المتاحة بهذه الخريطة بشكل مستمر وتطويرها تبعاً لمخرجات تعداد السكان وبيانات الدخل والإنفاق للأسرة المصرية والتى يقوم بتحديثها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

ويمكن كذلك من خلال خريطة الفقر، قياس مردود مشروعات الصندوق المُنفذة بالمناطق المستهدفة، عن طريق مقارنة تأثيرها على هذه المجتمعات وتحديد مدى التغيير فى نسب ومستويات الفقر بها قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات.

دليل إجراءات المتابعة والتقييم :

يتم استعمال هذا الدليل فى تطبيق نظام فعال للمتابعة والتقييم للمشروعات فى كافة مراحل التخطيط والاختيار والتصميم والتنفيذ، وكذلك لقياس مردود نتائج المشروعات على المدى المتوسط والبعيد .

دراسة تقييم مردود مشروعات الصندوق

تشمل هذه الدراسة تقييم مردود مشروعات الصندوق التى نفذت خلال السنوات الماضية على الجهات المستفيدة فيما يخص مشروعات المياه

والصرف الصحى ورصف الطرق وتحسين البيئة والتعليم والصحة والإقراض متناهى الصغر.

وتشمل هذه الدراسة قياس "المردود الكيفى" لهذه المشروعات، وقياس "المردود الكمى" بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومعهد البنك الدولى.

دراسات تشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية المجتمعية

وتشمل برنامج تجريبى لتشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية فى محافظتى الفيوم والشرقية بهدف إعداد نظام مستدام لتشغيل وصيانة كل مشروعات البنية الأساسية مستقبلاً مما يحقق الاستمرارية والنجاح لمشروعات الصندوق على المدى البعيد. وسيتم تطبيق النظام والنتائج التى تسفر عنها هذه التجربة فى باقى المحافظات من خلال إعداد أدلة إرشادية لتخطيط وتنفيذ أنشطة التشغيل والصيانة لمختلف أنواع المشروعات.

إنشاء شركة (تمويل متناهى الصغر)

يجرى حالياً الإعداد لإنشاء شركة "تمويل متناهى الصغر" تقدم حزمة متكاملة من الخدمات تتضمن:

- الإقراض متناهى الصغر: يتم توفير قروض متناهية الصغر للشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة وللفقراء النشطين اقتصاديا، وذلك بتطبيق نظام أفضل الممارسات العالمية وسعر الفائدة السائد فى السوق المحلى للوصول إلى الاستدامة المالية والتشغيلية على المدى البعيد وخدمة أكبر عدد من هذه المجتمعات على مستوى كافة المحافظات.
- الادخار متناهى الصغر: تقديم خدمات الادخار متناهى الصغر للفقراء، لتغطية مصاريف المدارس والعلاج الصحى وخلافه.
- التأمين متناهى الصغر: ويشمل الخدمات التأمينية متناهية الصغر للفقراء، مثل
- التأمين الصحى، التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحريق، والتأمين على

الحيوانات بالريف مثل نفوق المواشى.

- **جهاز تنمية المشروعات الصغيرة**

يهدف الجهاز إلي المساهمة فى تلبية متطلبات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال منظومة متكاملة لإتاحة التمويل والإقراض الميسر ويخصص الصندوق الاجتماعى فى سبيل ذلك ما يقرب من ٥٠% من موارده. ويعمل الجهاز على ابتكار آليات متنوعة للتمويل وتصميم أنظمة متطورة للمساندة الفنية والتكنولوجية

المهام:

- تحقيق الأهداف الأساسية للجهاز من حجم التمويل وعدد المشروعات الممولة وعدد فرص العمل المحققة.
- تمويل المشروعات الصغيرة والعمل على تنميتها وتطويرها لإتاحة فرص عمل دائمة ومستقرة
- تصميم وتشغيل برامج لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وتوفير الدعم الفنى لها
- تدريب الشباب وتأهيلهم لإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة
- اقتراح الإجراءات القانونية والتنظيمية والاقتصادية والفنية اللازمة لتطوير هذه المشروعات
- المساهمة فى إقامة شبكة معلومات المشروعات الصغيرة وإداراتها بالتعاون مع مجموعة التسويق والإدارة
- توفير حزم إئتمانية متنوعة وتطوير آليات للتمويل والتوسع فى نظام النوافذ المتخصصة للإقراض
- استخدام أدوات متطورة لضمان مخاطر الائتمان وتيسير الضمانات ومتابعة أداء القروض واقتراح السياسات اللازمة لتطوير أدائها وإقالة التعثر.
- التقييم الفنى لمحفظة الإقراض والعقود الثلاثية القائمة

- إقامة حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية التى تحوى مشروعات غير تقليدية وأفكار إبتكارية وتشغيلها وتوفير المساعدة المالية لها
- تصميم حزم مشروعات ناجحة قابلة للتكرار لتطوير وتنويع قاعدة المشروعات الممولة
- إقامة مراكز تنمية الأعمال فى مختلف المحافظات.

▪ **مجموعة التسويق والإدارة**

توفر مجموعة التسويق والإدارة حزمة متكاملة من الخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة فى جميع القطاعات وذلك للمساهمة فى زيادة قدراتها التنافسية فى الأسواق المحلية والدولية. وتقدم المجموعة خدماتها من خلال قطاعين رئيسيين هما قطاع التسويق والمعارض وقطاع الدعم الفنى.

أولا: *التسويق والمعارض*:

***المهام*:**

- إقامة المعارض الداخلية والخارجية لمنتجات المشروعات الصغيرة
- فتح منافذ تسويقية دائمة فى مختلف محافظات الجمهورية، منها المعرض الدائم بأرض المعارض بالقاهرة.ومعرض أخر بمدينة شرم الشيخ
- عقد الدورات التدريبية لرواد الأعمال فى مجالات التسويق
- البحث عن أفضل فرص الاستثمار المتوفرة بمختلف المحافظات
- إجراء الدراسات التسويقية لتحديد مدى الطلب على المنتجات محليا وخارجيا
- إتاحة الفرص التصديرية للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات المختصة، وتوفير البيانات اللازمة عن الأسواق الواعدة فى البلاد العربية والأفريقية
- التعاون مع الوزارات والجهات المختلفة لإقامة مشروعات تسويقية، وتخصيص نسبة ١٠% من المشتروات الحكومية لمنتجات المشروعات

الصغيرة

- إدارة المعرض الإليكترونى لتسويق منتجات المشروعات الممولة من الصندوق وتحديثه بصفة مستمرة

ثانيا : قطاع الدعم الفنى :

المهام:

- تدريب الشباب فنيا وإداريا لزيادة قدراتهم على تشغيل مشروعاتهم بنجاح
- توفير الخدمات الفنية المتخصصة فى بعض القطاعات ومنها صناعة الجلود والأثاث
- مساعدة المشروعات الصغيرة فى تحسين جودة منتجاتها وحل المشاكل الفنية التى قد تواجهها
- تطوير أنظمة الدعم التكنولوجى ونقل التكنولوجيا الملائمة للمشروعات الصغيرة
- دعم الأفكار الابتكارية القابلة للتطبيق فى المشروعات الصغيرة
- تنميط المشروعات الناجحة والقابلة للتكرار، وإعداد دراسات الجدوى لنماذج المشروعات القابلة للتطبيق
- إقامة الحاضنات التى توفر البيئة المناسبة لدعم المشروعات المبتكرة وغير التقليدية
- التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية للربط بين الأبحاث والتطبيق الفعلى

مركز الدعم التكنولوجى :

أنشئ مركز الدعم التكنولوجى التابع لمجموعة التسويق والإدارة عام ١٩٩٩ لتقديم المساندة الفنية والدعم التكنولوجى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق

الأهداف

- دعم الأفكار الابتكارية القابلة للتطبيق كمشروعات صغيرة
- نقل التكنولوجيات المتطورة والمناسبة للمشروعات الصغيرة
- إنشاء قاعدة بيانات توفر كافة المعلومات المالية والفنية والإدارية اللازمة

للمشروعات الصغيرة.

- الاتصال بالجهات والشبكات الدولية المعنية.

خدمات المركز:

إعداد نماذج المشروعات:

يمثل إعداد نماذج المشروعات أهم الخدمات التى يقدمها المركز. ويتكون نموذج المشروع من دراسة اقتصادية وفنية متكاملة توضح إمكانية تنفيذه باستخدام التقنيات المناسبة، وتحتوى الدراسة على عدة عناصر أساسية منها: المساحة اللازمة لإقامة المشروع، واحتياجاته من الخامات، والرسم التوضيحى لمراحل التصنيع، وبيانات حول المعدات اللازمة ومواصفاتها الفنية.

وقد قام المركز حتى الآن بإعداد ١٥٨ نموذج مشروع متوافرة من خلال مكاتب الصندوق بالمحافظات.

تمويل النماذج الأولية للمشروعات:

يمول الصندوق تنفيذ العينة الأولية لبعض المشروعات ذات الأفكار الابتكارية بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

المراجعة الفنية للمشروعات:

يقوم المركز بالمراجعة الفنية للمشروعات الصغيرة بهدف تقييمها وتقديم المساندة الفنية التى تحتاجها

التدريب:

ينظم المركز العديد من الدورات التدريبية وورش العمل فى مجالات نظم الجودة، وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، والشروط البيئية والصحية الواجب مراعاتها عند تنفيذ المشروعات

توفير المعلومات والاستشارات الفنية:

يوفر المركز بالتعاون مع الجهات البحثية والعلمية المعلومات فى مجالات الأعمال والتكنولوجيا والاستثمار لمستفيدى الصندوق، كما يقدم الاستشارات

الفنية للمشروعات فى مختلف المجالات

مركز الدعم التكنولوجى:

العنوان : ٢١ شارع ناصر الثورة، مدكور، الجيزة.

تليفون : ٧٨١٢٠٨٢/٧٨١٢٠٨٣

فاكس : ٥٨٧٠٩٢١

البريد الإلكترونى : tsc@sfdegypt.org

مركز خدمة صناعة الأحذية والجلود (فليسك) :

مركز خدمة صناعة الأحذية والجلود هو مشروع تموله الحكومة السويسرية والصندوق لاجتماعى للتنمية بمصر، ويديره الصندوق بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) منذ نهاية عام ٢٠٠٠. ويسعى المركز إلى تقديم كافة الخدمات التى تسهم فى رفع القدرة التنافسية لمصانع وورش عمل صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال ما يملكه من أحدث برامج الكمبيوتر والمعدات والماكينات الخاصة بتصميم الأحذية والشنط

الأهداف:

- إتاحة التكنولوجيات المتقدمة فى تصميم الأحذية والمنتجات الجلدية
- تقديم مستوى عالمى ومتطور من الخدمات الإدارية والتدريب، بالإضافة إلى الإرشادات والاستشارات الفنية للورش والوحدات.
- إنشاء تجمعات صناعية من الورش الصغيرة العاملة فى مجال صناعة الأحذية وتوفير المعدات النمطية اللازمة لهذه الورش.
- التعاون مع المنظمات والهيئات العاملة فى مجال الصناعات الجلدية

خدمات المركز:

- تصميم الباترونات للأحذية والمنتجات الجلدية وتدريج مقاسات الأحذية باستخدام برامج كمبيوتر ومعدات متخصصة، وتقديم التكنولوجيات الحديثة المستخدمة للورش الصغيرة والمتوسطة.
- توفير أحدث كتالوجات ومجلات الموضة والتصميمات المبتكرة لمنتجى

الأحذية والمنتجات الجلدية.

- اختبار وقياس جودة الخامات المستخدمة فى الصناعة للتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية والمصرية بمعمل اختبارات عالى التجهيز بالمركز.
- تنظيم الندوات والدورات التدريبية المتخصصة للتغلب على المشكلات الفنية والتقنية التى تواجه هذه الصناعة ورفع مهارات العاملين بها.
- البحث عن فرص تسويقية داخليا وخارجيا لمنتجى الأحذية والمنتجات الجلدية بالاشتراك فى المعارض المحلية والدولية والعمل على زيادة وعى المنتجين بالأسواق العالمية.
- توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية والخامات والماكينات ومصنعيها فى مجال المنتجات الجلدية من خلال ربط المركز بشبكات المعلومات العالمية والمراكز المشابهة

العنوان: ٣ ش عثمان بن عفان متفرع من ش جزيرة العرب – المهندسين – الجيزة–

تليفون: ٢٠٢ ٣٠٤٩١٤٤

فاكس: ٢٠٢ ٣٠٤٩٠٧٤

البريد الاليكترونى : flisc@sfdegypt.org

- **مجموعة التعاون الدولى**

قطاع التعاون الدولى و مهامه:

- إبرام الاتفاقات الدولية مع الدول والجهات المانحة وتنفيذ مشروعات التعاون الدولى على نحو فعال.
- تنسيق أنشطة التعاون الفنى والاقتصادى مع المنظمات والجهات الدولية الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف والترويج لخبرات الصندوق الاجتماعى للتنمية بين مختلف الدول الراغبة فى تبنى تجربته.
- تعظيم أنشطة جذب الأموال إلى الصندوق، والتعرف على الجهات المانحة الحالية والمستقبلية، وبدء التفاوض مع الهيئات المماثلة المحلية منها والدولية لتحليل مردودها وتقديم التوصيات ذات الصلة، وكذلك إقامة

الروابط وعلاقات الشراكة مع المنظمات الدولية العاملة فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة.

- التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمشاركة فى الاجتماعات التى تعقدها مصر مع حكومات الدول المانحة والتنسيق مع مجلسى الشعب والشورى لمتابعة الاتفاقات المطروحة للتصديق عليها.
- إقامة علاقات الشراكة مع المنظمات الدولية العاملة فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.
- إتمام الاتفاقات المرتقبة، وتفعيل الاتفاقات المقررة، ومراقبة تنفيذ المشروعات التى تمولها الدول والجهات المانحة بالتعاون مع إدارات الصندوق المعنية.
- إنشاء بنك للمعلومات حول الدول والجهات المانحة يتضمن تفصيلا بالتزامات الدول المانحة وتواريخ صرف الأموال لمتابعة ما تم تلقيه وصرفه من هذه الأموال، وإعداد تقارير عن سير العمل وموقف المشروعات للجهات المانحة بناء على طلبها.

- **مجموعة التدقيق والمراجعة الداخلية ومهامها**

تقييم ومراجعة كافة أنشطة الصندوق من خلال عدة قطاعات متخصصة ارتكازا على محورين أساسيين هما: التدقيق والمراجعة الداخلية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة:

- يختص هذا القطاع برقابة وتقييم الأداء لكل أنشطة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والوقوف على مدى وصول القروض للمستفيدين حسب المعايير المتفق عليها ومدى دقة وكفاءة تنفيذ كافة أطراف التعاقد لبنود العقود المبرمة وذلك على مستوى الجمهورية .
- يختص هذا القطاع برقابة وتقييم الأداء لمجموعة التنمية المجتمعية والبشرية من حيث مواكبة أساليب طرح العقود لمعايير البنك الدولي وكذلك من حيث مطابقة تلك المشروعات للخطط الاستراتيجية للصندوق

ومدى كفاءة تنفيذ تلك الخطط وذلك على مستوى الجمهورية.

- قطاع التدقيق والمراجعة الداخلية للأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية: رقابة وتقييم أداء الإدارة المركزية للأمانة العامة للصندوق وذلك للتحقق من شفافية وسلامة الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة داخليا بما يتماشى مع النظم واللوائح الداخلية للصندوق بالإضافة إلى استيفاء أية ملاحظات للجهات الرقابية للدولة.

▪ **مجموعة التخطيط والمتابعة**

- وضع إستراتيجية الصندوق الإجتماعى للتنمية وخطط عمله ومتابعة تنفيذها.
- وضع نظام متكامل لمتابعة مشروعات الصندوق وتقييمها لتطوير مستوى الأداء وإتخاذ أفضل القرارات
- تطوير نظام للضبط الداخلى يتسم بالمرونة ويحقق التوازن بين احتياجات الصندوق وطموحاته
- إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط التشغيلية للجهات المانحة
- إعداد البحوث والدراسات للصندوق والتقارير التى تقدم للجهات الحكومية والجهات المانحة ومجلس الإدارة وأمين عام الصندوق.
- دعم المكاتب الاقليمية من حيث تحسين دورة المشروعات وتحديد الاحتياجات.
- تدعيم القدرة المؤسسية للصندوق والأطراف المعنية وتمكينهم من تحقيق الأهداف المرجوة من خلال إدارة المنح الموجهة إلى أنشطة التنمية المؤسسية.

▪ **قطاع السياسات البيئية و الإجتماعية.**

- خطة الإدارة البيئية و الإجتماعية بمركز معلومات البنك الدولى.(أضغط للتحميل)

▪ **قطاع الإعلام والعلاقات العامة**

المهام:

- وضع الخطة الإعلامية للصندوق الاجتماعى وإدارتها وتنفيذها.
- إنتاج البرامج والأفلام الوثائقية الموجهة لوسائل الإعلام المختلفة وكذلك إعداد وتوزيع النشرات والكتيبات والإعلام عن كافة الأنشطة التى ينفذها الصندوق بصفة دورية بالاضافة إلى تنظيم بُرامج مستديمة تعرض على شاشات التليفزيون لتوضيح الدور الحقيقى للصندوق.
- توفير البيانات والمعلومات لأعضاء مجلسى الشعب والشورى وموافاتهم بالأنشطة والإنجازات التى يحققها الصندوق
- إعداد قوائم بمجموعات الكتب والمجلات والدوريات والبحوث وإعداد قائمة مرجعية عامة وتزويد الباحثين بالمواد العلمية المنشورة فى مجال تخصصاتهم.
- إستقبال المستفيدين المتعثرين والتعرف على مشاكلهم لعرضها على لجنة متابعة وتطوير أداء القروض والمكتب الاقليمى المختص ويتابعها حتى يتم البت فيها وحلها٢٩

تقرير سنوي للصندوق الاجتماعي عام ٢٠٠٠م

الجزء الاول: تغيير خريطة محدودي الدخل

القسم الاول: تحقيق رؤية لتخفيف حدة الفقر وخفض البطالة

القسم الثاني: الوحدات الخاصة بالصندوق الاجتماعي

القسم الاول: تحقيق رؤية لتخفيف حدة الفقر وخفض البطالة

أكد الصندوق الاجتماعي للتنمية، من خلال برامجه، المساندة المطلوبة لبناء القدرات عند توفير الخدمات، وتعبئة الموارد، والتمويل والاشراف الشامل. وقد تناول أصعب القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع المصري، وهي مكافحة الفقر والإسهام في خفض البطالة.

وفي إطار جهود حكومة مصر العربية في دعم التنمية وتحسين الأحوال

المعيشية للفئات الضعيفة، شارك الصندوق الاجتماعي في رسم خريطة للفقر في مصر. وتحتوي الخريطة علي بيانات يمكن استخدامها كآلية مرجعية ومساندة للتعرف علي الفئات منخفضة الدخل واستهدافها. كما أنها تغطي عددا من المؤشرات ومختلف برامج المساعدة والخدمات التي تستهدف الفئات منخفضة الدخل، ولا سيما النساء المعيلات لأسر معيشية.

وقد كان أحد اسباب البطالة في مصر الزيادة السريعة في القوي العاملة، وما صاحب ذلك من نقص في الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل انتاجية جديدة لاستيعاب القوي العاملة المتزايدة. ويمكن ادراك التزام الصندوق الاجتماعي بتناول البطالة بين الشباب من مدي عمل جميع برامجه الرئيسية فى توفير الحد الاقصي من فرص العمل الجديدة. كما أن الصندوق الاجتماعي راعي أيضا البطالة بين النساء. ذلك ان مشاركة النساء في قوة العمل قد ارتفع في السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ. ويتأكد الصندوق الاجتماعي عند توفير فرص العمل، من أن برامجه تضع هذه الحقائق في الاعتبار، وتضمن توجيهها الي فئات السكان المستهدفة المعنية. وقد استطاع الصندوق الاجتماعى بشكل متكرر تعبئة موارد اضافية لمساندة محدودى الدخل في المجتمع. فمثلا، نجح جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، بسبب الثقة التي تولدت عبر السنين، ان يحفز الجهات المالية الوسيطة لتقديم قروض لبدء مشروعات صغيرة ومتوسطة، وتمكينها من التوسع في عملياتها. ومن خلال هذا التوسع، تم توفير فرص عمل أتاحت سبلا لتوظيف الفقراء والعاطلين.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه القروض متناهية الصغر أداة فعالة لمساعدة الفقراء علي الهروب من الدائرة المفرغة للفقر، فإن توفير القروض متناهية الصغر في حد ذاتها غير كاف. وللتوصل الي تحقيق هذا الهدف، فإنه من المحتم تحسين المهارات واثارة الوعي ومحو الامية والرعاية الصحية، وغير ذلك من الخدمات الأساسية. ومن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تنمية المجتمع بالصندوق الاجتماعي تحسين الأحوال المعيشية للفقراء وتسهيل حصولهم علي

السلع والخدمات والفرص. وقد تحققت أهداف هامة للتخفيف من حدة الفقر من خلال تقوية المؤسسات، مع مشاركة فعالة من جانب المجتمعات المحلية وتقويتها هي نفسها.

وقد حرص الصندوق الاجتماعي - من خلال برامجه - على العمل بالمؤشرات ومقاييس الانجاز والأداء لضمان الخضوع للمساءلة، أمام الشعب أولا واخيرا، وكذلك امام المجتمع الدولي. ومن خلال برامجه، عمل الصندوق الاجتماعي علي مساندة سياسات الحكومة ومبادراتها التي تسهم في بث الشعور بالأمل واحترام الذات في نفوس الفئات الفقيرة.

***القسم الثاني*: *الوحدات الخاصة بالصندوق الاجتماعي*:**

وحدة دراسات تحسين المستويات المعيشية :

خلال عام ٢٠٠٠ عملت وحدة دراسات تحسين المستويات المعيشية علي مساندة الصندوق الاجتماعى - باعتباره منظمة تنموية - لتحقيق أهدافه الرئيسية في تخفيف حدة الفقر وتوليد العمالة وتنمية المشروعات. وقد نظمت الوحدة سلسلة من ورش العمل، والدورات التدريبية، والمؤتمرات لموظفي الصندوق الاجتماعي والرواد الميدانيين والعاملين في بعض الهيئات المهتمة بتخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات معيشة الفقراء. والهدف من هذه الانشطة التدريبية إتاحة الفرصة للمشاركين لتعلم مهارات جديدة تعزز من قدراتهم في التعامل مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مما يؤدي بالتالي إلي تحسين مستويات معيشة الفئات محدودة الدخل من السكان. كما عملت الوحدة علي إعداد دليل لتقييم المردود ليستخدمه الممارسون في الصندوق الاجتماعي كمرشد مع الجهات الشركاء في القيام بعمليات التقييم

وحـدة النـوع الاجتماعـى :

سعت وحدة النوع الاجتماعى الي زيادة وصول برامجها إلي كل من الرجال والنساء. وتم استخدام تداخلات محددة خاصة بالنوع الاجتماعي (الجندر) لدعم إدماج النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية مع تركيز علي

الأسر المعيشية التي تعولها سيدات، وعلي تشغيل النساء. وتمثل التحدي الاساسي في الإلتزام بسد فجوة النوع الاجتماعي في مصر باستخدام مدخل التحفيز في تنسيق ومساندة السياسات والبرامج والمشروعات الخاصة بالصندوق الاجتماعي. وكانت المشاركة والديموقراطية واللامركزية والإقليمية والتمكين من المداخل الرئيسية التي استخدمتها الوحدة، وتتضمن أعمالا خاصة بالنساء وتكامل النوع الاجتماعي. وقد تم وضع استراتيجية لتمكين ومساندة سيدات الأعمال للاستفادة من قروض جهاز تنمية المشروعات الصغيرة وما يقدمه من تسهيلات، مع الزيادة المطردة لنسبة المستفيدات من محفظة القروض.

وقد حاولت وحدة النوع الاجتماعى أن تضمن قضايا النوع الاجتماعي في أنشطة الصندوق الاجتماعي الحالية. ويؤدي العمل مع مناطق قطاعية لتوليد العمالة، والتخفيف من حدة الفقر، والسكان، والتعليم، والصحة الي ادماج النساء والفتيات الفقيرات بصورة أفضل وتقديم الخدمات لهن. وقد ساعدت خريطة الفقر علي التعرف علي النساء الفقيرات وبوجه خاص المعيلات لأسر معيشية.

وحدة البيئة والتنمية :

خلال عام ٢٠٠٠، عملت وحدة البيئة والتنمية علي ترجمة مفاهيم البيئة والتنمية إلي مداخلات عملية علي مستوي العمليات. واستمر التدريب يمثل حجر الزاوية، ويهدف إلي بناء قدرات العاملين بالصندوق الاجتماعي والجهات الكفيلة العاملة في مجال البيئة من خلال ندوات تدريب وورش عمل في كافة المحافظات. كما أن وحدة البيئة والتنمية قد شاركت بفاعلية في الارتقاء بنظام المتابعة. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولي للنظام، وسيتم تطبيقه خلال الشهور الاولي لعام ٢٠٠١. وسيؤدي تضمين المؤشرات البيئية في المرحلة الثانية إلي ضمان أن كل المشروعات قد تمت متابعتها وتقييمها

بيئيا.

وقد بقي التزام المشروعات للشروط البيئية علي جانب كبير من الأهمية. وبالاضافة الي ذلك، فان ندوات التدريب قد اعدت بحيث تتناول مشكلات بيئية ذات أولوية عالية في مختلف المحافظات طبقا لما حدده مديرو المكاتب الاقليمية للصندوق. ٣٠

الجزء الثاني: البرامج

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة

برنامج الاشغال العامة

برنامج تنمية المجتمع

برنامج تنمية الموارد البشرية

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة :

مهمة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة هى خلق فرص عمل علي جميع مستويات المهارة من خلال تنمية ونمو المشروعات الجديدة والقائمة. ويمول جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ويساند المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تشجع مشاركة النساء، كما يشجع بوجه خاص المشروعات التى تمتلك قدرات تصديرية لمنتجاتها النهائية. وتشمل خدمات جهاز تنمية المشروعات تلك الخدمات التي تتناول القيود القانونية والتنظيمية وتلك الخاصة بالسياسات، وكذلك المشكلات التي تتعلق بالعرض والطلب. والمشروعات الصغيرة الواعدة اقتصاديا، والتي يمكن أن تخلق فرص عمل بتكاليف رشيدة للعاطلين، تكون مؤهلة للحصول علي مساندة الاعمال والخدمات المالية. والخدمات التي تقدم الي المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصمم بشكل خاص لتسهم مباشرة في نموها واستدامتها لأمد طويل.

ويستخدم جهاز تنمية المشروعات تقييم المردود ليؤكد نجاح تحقيق أهدافه. وتتم انشطة المتابعة الميدانية بواسطة الرواد الميدانيين والجهات المنفذة، مع

إرسال تقارير دورية الي الادارات الرئيسية بالجهاز.

وكان عام ٢٠٠٠ عاما مفصليا ومميزا في تطوير جهاز تنمية المشروعات الصغيرة في وضعه التنظيمي الجديد. وقد اسهمت مداخل الجهاز القائمة علي آلية السوق والشراكة الاستراتيجية مع الجهات المالية والمنظمات غير الحكومية إلي زيادة مقدار حجم القروض الذى يصرف للفئات المستهدفة بحوالى ١٠٠%، حيث زادت من ٣٦٥ مليون جنيه مصري عام ١٩٩٩ الي ٧١٣ مليون جنيه مصرى عام ٢٠٠٠.

ويعمل جهاز تنمية المشروعات علي تحقيق هدفين متوازيين هما الاستمرار في خلق فرص عمل جديدة، والإسهام في النمو الاقتصادي للقطاع الخاص للمشروعات الصغيرة. كما أن الجهاز سيستمر في مساندة وتشجيع القطاع المالي للاستجابة لاحتياجات المشروعات الصغيرة. ولا تزال استدامة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة هدفا محوريا. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالاستعادة الرشيدة للتكاليف لمحفظة الجهاز المتطورة وذات الجودة العالية والخاصة بالخدمات المالية والتكنولوجية وخدمات الاعمال التي تقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج الأشغال العامة :

هيأ برنامج الاشغال العامة أوضاعه لوضع مستويات لتنمية بنية أساسية عامة وشاملة في مصر. ويسعي برنامج الاشغال العامة للمساعدة في استئصال الفقر وتحسين نوعية الحياة بتقديم خدمات اقتصادية واجتماعية للبنية التحتية الاساسية، عن طريق تنفيذ مشروعات تستخدم وسائل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل للفئات التي يستهدفها. وقد وضع برنامج الأشغال العامة تقريرا عن أولويات الاستهداف للمساعدة في وضع أولويات لفئاته المستهدفة ووضع تعريف افضل للمستفيدين من خدماته. وتهدف أنواع المشروعات المختارة الي توفير خدمات أساسية لأفقر الفقراء في مختلف المناطق في الريف المصري.

ولضمان زيادة خلق فرص عمل، طبق برنامج الاشغال العامة إلغاء استخدام المعدات والالات للقيام بالأشغال مع الاحتفاظ بنفس الجودة المطلوبة لمشروعات مشابهة. وقد بذل البرنامج جهودا كبيرة لنقل التكنولوجيات المناسبة، والدعوة إلي استخدام طرق ووسائل تنفيذية قائمة علي استخدام العمالة المكثفة، وذلك عن طريق عقد ندوات توجيهية للمسئولين المحليين والمستفيدين. وهذه الخطوط الإرشادية والجهود الأولية لها أهمية كبيرة في تحقيق فرص العمل المستهدفة. ويستفيد العاطلون – من الشباب والخريجين الجدد – بشكل مباشر من فرص العمل التي توفرها المشروعات. وتسهم الأجور التي تعطي للعاملين الذين يقطنون في اماكن العمل في تحسين وضعهم المالي وتعتبر هذه الاجور مبالغ تضخ إلي الاقتصاد المحلي.

برنامج تنمية المجتمع :

خلال عام ٢٠٠٠ انتهي برنامج تنمية المجتمع من تنفيذ ٤٥ مشروع مع منظمات غير حكومية وهيئات حكومية بإجمالي ميزانية ٥٦,٤ مليون جنيه مصري، خصص منها ٦١,٣ في المائة للقروض والمشاريع متناهية الصغر، بينما الباقي وقدره ٣٩,٧ في المائة خصص للخدمات الاجتماعية. وكان متوسط حجم كل مشروع حوالي ١,٢٥ مليون جنيه مصري مقابل مليوني جنيه مصري عام ١٩٩٩. وهذا التخفيض في متوسط حجم التمويل للقرض يرجع الي ان العدد الاكبر من المشروعات ذهب إلى المنظمات غير الحكومية.

ويسعي برنامج تنمية المجتمع إلي تلبية احتياجات المجتمع باستخدام مدخلين أساسيين. الأول هو تحويل تدريجي للتمويل يعتمد بشكل متزايد علي المنظمات غير الحكومية التي تعتبر أقدر علي تطبيق أساليب مشاركة المجتمع. أما المدخل الآخر فيركز علي زيادة دور التدريب المهني والتمويل متناهي الصغر كجزء لا يتجزء من خلق فرص العمل. وسيعمل البرنامج علي

التوسع في تمويل المستفيدين اصحاب المشروعات متناهية الصغر مع التأكيد علي النساء المعيلات لأسر معيشية، في محاولة للتخفيف من حدة الفقر.

برنامج تنمية الموارد البشرية :

يستجيب برنامج تنمية الموارد البشرية لاحتياجات الداخلين الجدد في سوق العمل وذلك بزيادة المعرفة وتنمية المهارات لدي العاطلين أو الذين يمكن أن يصبحوا عاطلين. وتقوم الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج تنمية الموارد البشرية علي تشجيع الإستثمارات المحلية والدولية في مصر حتي يمكن خلق مزيد من فرص العمل، في الداخل والخارج. ويولي البرنامج أولوية لفئات من العمالة الموفرة وهم العمال الذين استغنت عنهم مشروعات قطاع الاعمال العام وكذلك الشباب المتعطل.

وحتي يمكن للشباب المتعطل أن يحصل علي فرص عمل، يستخدم البرنامج أسلوبين. الأول هو أسلوب التدريب التعاقدي الذي يقوم علي توفيرتدريب خاص لمن سيعملون في مشروع معين او مجموعة من المشروعات التي تسعي لاستخدام عاملين جدد. والأسلوب الثاني يقوم علي إعداد منظمة التدريب لبرنامج تدريبي من المتوقع أن يزيد من إمكانية توظيف الشباب المتعطل في سوق العمل.

ولضمان تنفيذ سياسة لتنمية الموارد البشرية تم انشاء المجلس الأعلي لتنمية الموارد البشرية عام ١٩٨٢، لوضع سياسة قومية وتنسيق العمل بالنسبة لتنمية الموارد البشرية. وقد تم تكليف برنامج تنمية الموارد البشرية بالصندوق الاجتماعي للتنمية باستضافة الأمانة العامة للمجلس الأعلي لتنمية الموارد البشرية. ويضمن هذا الاجراء تكامل الخطط القومية والبرامج الاخري التي تمولها الجهات المناحة فى هذا القطاع .

التنمية.. مِنَ الكَمِّ إلى الإنسان

لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يُعَرِّفُون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين ٥% إلى ٧% أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

وخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات انغمرت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت – بعضها – أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقًا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورًا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، ممَّا أثر سلبًا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية والمخزية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها.

إعادة تعريف التنمية في السبعينيات :

وخلال منتصف السبعينيات تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ، وصار تعبير "إعادة التوزيع من النمو" شعارًا عامًّا ومألوفًا، ولقد حاول البروفسور دودلي سيزر أن يصيغ سؤالاً مهمًّا حول معنى التنمية بقوله: "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟! إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين. وفي هذا السياق يضيف البروفسور إدغار أوبينس: "إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع، إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة، بل أيضًا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء".

تحسين نوعية الحياة أساس التنمية :

حتى البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمِّي منذ الثمانينيات كهدف رئيس للتنمية الاقتصادية يُعلِن في تقريره عن التنمية لعام ١٩٩١م: "إن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، إن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليمًا جيدًا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقرًا أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة "ثقافية غنية".

مفاهيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية :

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وضع مقياسًا جديدًا للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كُوِّنَ لهذا الغرض وأصدر تقريرًا بهذا الخصوص في ١٩٩٠م، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، حيث يُرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن المقياس معايير اقتصادية وأخرى مثل: التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية، الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية.

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية " Basic Needs " غطًى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية.

جوانب متعددة للتنمية :

الاقتصادي الضليع "مايكل تودارو" مؤلف كتاب "التنمية الاقتصادية في العالم الثالث" يرى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديًا ومعنويًا.

ثلاث قيم تحدد اتجاه التنمية

إن الاتجاه الجديد في تعريف عملية التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث

قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات.

ويمكن تحديدها في التالي:

١- توفير قوت المعيشة: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

٢- تقدير الذات : وتعني أن يكون الشخص إنسانًا مكرمًا، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً أساسيًا في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.

٣- التحرر من العبودية: ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادرًا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من ربقة الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضًا لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.

ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الاختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضًا الحريات الأساسية "السياسية

والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

المدخل الإنساني مدخل إسلامي أصيل :

وخلاصة القول في المدخل الإنساني للتنمية الاقتصادية وسعيها نحو الرشد أنها تتجه نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وهو مفهوم يُعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يُمكنها من أداء دورها الاستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية الكريمة من سورة الإسراء في بيان ذلك، فهي أوضح بيان وأكده: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" الآية ٧٠.

لقد استطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي الضليع البروفسور خورشيد أحمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والإدراك الواعيين لطبيعة البشر، وما جلبوا عليه من الطبائع والفطر والسنن الإلهية.

ويقول الأستاذ خورشيد: "إن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية؛ لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم".

عناصر المفهوم الإسلامي للتنمية :

ويحدد الأستاذ خورشيد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي:

١- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معًا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.

٢- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجة للإنسان ولترقية

حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

٣- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

٤- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي.

٥- الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديًا وروحيًا وأخلاقيًا، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما تقدم يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية بناءً على المفهوم الإسلامي، بما يصلح أساسًا علميًا للتنمية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي والنامي معاً، وهي كالآتي:

١- زيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها، بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم.

٢- توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات.

٣- تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسِّلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.

والدولة الإسلامية على وجه الخصوص في حاجة إلى سياسة تنموية قائمة على ركيزتين أساسيتين:

١- نفي الظُّلم الاجتماعي.

٢- إزالة الاستبداد السياسي.

وعندما تُحقَّق هاتان الركيزتان سينطلق العالم الإسلامي بموارده البشرية والطبيعية الغنية نحو إرساء دعائم نظام دولي جديد أساسه العدل والسلم، وستتجه موارد العالم إلى التعليم والتوعية بدلاً عن الأمن والسلاح، وإلى الاستثمار في المنافع الحيوية بدلاً عن الاستهلاك البذخي والسفه وإلى الصحة والعلاج عوضًا عن الترف واللهو، وعندها لا تكون ثَمَّة مشكلة اقتصادية اسمها "النُدْرَة"؛ لأن الاستخدام الأنفع والأرشد يحكم تخصيص الموارد الاقتصادية. (٣١)

تحديات ومعوقات التنمية البشرية :

بتصنيف سكان الكوكب الأرضي وفقا لمقاييس التنمية البشرية -لدى الأمم المتحدة- سوف نرصد أربع حالات: الأولى: عالم متقدم اقتصاديًا وبشريًا، والثانية: متقدم بشريًا ومتخلف اقتصاديًا، والثالث: متقدم بشريًا وفى سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي، والأخيرة: متخلف اقتصاديًا وبشريًا. وإذا استثنينا الحالتين الثانية والثالثة نظرًا لاندراجهما تحت مقياس متقدم للتنمية البشرية فإنه يتبقى لدينا حالتان الأولى لعالم متقدم كمًا وكيفًا، والثانية لعالم متخلف تنمية ونموًا.

فيما يتعلق بالعالم المتقدم الذي يمتلك مقاليد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، لا شك أنه سينفق كل غالٍ ونفيس من أجل الحفاظ على استمرار ريادته وتقدمه، سواء كان ذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبه أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية من كل حدب وصوب إن لزم الأمر. ولعل ذلك سيكون منبعه يقين تلك البلدان بأن سر التقدم والرقى يكمن فيما تمتلكه من

عقول قادرة على الإبداع والابتكار المستمر وسرعة الاستجابة للاحتياجات المتجددة التي تفرزها البيئة الدولية.

أما بالنسبة للعالم المتخلف أو النامي -كما يُطلق عليه تجاوزًا- فإن مسيرته نحو معدلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم تعترضها العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة، **وتتمثل أهمها فيما يلي**:

١ - الفقر:

يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو ١,٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

٢ - الأمية:

وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائدًا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع!!

٣ - التلوث البيئي:

الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار

الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنًا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

٤ - **شروط التجارة العالمية**:

غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية، حيث تؤدى الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها أحد المنظمات الأمريكية غير الحكومية تُدعى " أوكسفام انترناشيونال " بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار تقريبا في العام؛ أي ما يعادل ١٤ مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية!! من جانب آخر فقد أثبت فشل مفاوضات "سياتل" إلى تناقضات العولمة، وعدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والنامية، وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين في "سياتل" والذي تمثل في "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة".

٥ - **أعباء التقدم التكنولوجي**:

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحديًا وأعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية، حيث جعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي؛ مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، حيث إن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعًا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية. فعلى سبيل المثال: إذا استحدث مصنع نمطًا إنتاجيًا حديثًا باستيراد بعض الماكينات المتطورة، فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير المتوائمة. في النهاية تبقى حقيقة أنه مع مضي إعصار العولمة

قدماً وما يحمله في طياته من إرساء معيار البقاء للأصلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقه. لذا فإنه يتطلب من الدول النامية أن تصحو من غفوتها واعتقادها بأن محاكاتها للمظاهر المادية لحياة أهل الغرب من الكوكاكولا إلى المحمول يعنى أنها تعيش حياة بشرية ناعمة!! ولكن عليها أن تؤمن بأن إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي مشروط بقدرتها على خلق إرادة وطنية واعية وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد (العولمة). فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلاً مرتهن بقدرة أجيالها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية، وهذا لن يكون إلا باعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره [٣٢]

حيث يعتبر الإنسان هو غاية أى برنامج للتنمية وهو فى نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية كما أن كثيراً من الصعوبات والمعوقات التى تقف فى سبيل التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه والمقصود بالمعوقات العوامل التى تؤدى إلى الانحراف عن النموذج المثالى للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التى يسعى إليها فالمعوقات تعنى اتجاهاً سلوكياً سلبياً . والعوامل التى تعوق التنمية وتقف عقبة فى سبيل تحقيقها لأهدافها تتفاعل **وتتساند بعضها مع بعض إلا أنه يمكن تصنيفها إلى :**

(١) ***العوامل الديموجرافية*** :

يمثل العامل الديموجرافى أهم العوائق الأساسية التي تقف فى طريق خطط التنمية حيث يعتبر السكان معوق من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التى تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الإنتاجية. [٣٣]

(٢) ***العوامل الاجتماعية:***

يتوقف قبول التجديد والتغيير فى المجتمع على أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والتى تكون النظم الاجتماعية ومن أهم العوامل الاجتماعية التى تعوق التنمية البشرية النظم الاجتماعية السائدة والقيم والعادات

والمكانة الاجتماعية.

(٣) **المعوقات الثقافية** :

جعل بارسونز الثقافة أساساً مكوناً لنسق الفعل أى أساساً للتفاعل الاجتماعي فالثقافة عنده مرتبطة بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر فالفرد يتشرب ثقافة مجتمعه فى مراحل نمو شخصية التى تتوقف بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع.

ويمكن اكتشاف المعوقات الثقافية من خلال تطبيقات أساليب الإحلال والتكيف على الدراسات التقليدية فإن أى مستحدث سوف يواجه دائماً وقد يكون مصيره الرفض من الثقافة المحلية السائدة ويمثل النسق الديني فى المجتمع نسقاً حيوياً فى التفاعل الاجتماعى وتوحيد الأنماط السلوكية فالدين ضابط اجتماعي هام للسلوك الاجتماعى ويمثل تجاهل المخططين لأهميته عقبة فى إنجاز الأهداف المرجوة من مشروعاتهم ويوجد العديد من المعوقات للتنمية الاجتماعية.

وإذا كان لنا أن نتخذ من مجتمعنا المصرى مجالاً للتوضيح فإننا نجد الكثير من التراث الاجتماعى الذى يتمثل فى العادات والأعراف والأمثال برواسب ثقافية وحضارية قديمة تعوق السياسة الإنمائية عن تحقيق أهدافها وتحتاج المواجهة المستمرة لهذه المعوقات الثقافية إلى وضع إطار تصويرى للتخطيط الأخلاقي لتقويم وإعادة ترتيب مدرجات السلم القيمى بهدف الإحساس بأهمية القوى الأخلاقية وتعميق الإحساس بأهمية القوى الأخلاقية والاجتماعية ونجاح العمليات الإنمائية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية. (٣٤)

(٤) **المعوقات الإدارية** :

١) قصور النواحى الإدارية فى تحقيق التوازن والتنسيق بين الأجهزة المشتركة فى التنمية حتى تتمكن من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية وبسبب فى هذا القصور.

أ- تداخل وتضارب وازدواج اختصاصات الأجهزة.

ب-الافتقار إلى نظام جدى سليم للحوافز.

جـ- عدم تطوير مرونة التشريعات الخاصة بالعاملين.

٢) عدم جدية المتابعة والتقويم لخطط وبرامج التنمية للتأكد من سلامة تحقيق الأهداف فى مراحل مبكرة ثم إعادة تقدير الموقف التنفيذى بصفة مستمرة للإعداد.

٣) عدم توافر الكفاءات والخبرات الإدارية اللازمة لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ولقياس الجوانب المادية وغير المادية للتغيير.

٤) قيود البيروقراطية والإسراف فى النفقات والتسيب فى العمل.

(٥) معوقات سياسية :

هى معوقات تتصل بنظام الحكم فى المجتمع ومدى تفويض السلطات على المستويات المختلفة ونوع القيادة وأسلوبها ونوع الايدولوجية السائدة وشكل العلاقات بين السلطات العامة " التشريعية والقضائية والأزمات الدولية على الأوضاع الداخلية والظروف الاستعمارية وانعكاس آثارها على جوانب المجتمع. [٣٥]

(٦) معوقات متصلة بالتخطيط :

١- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه والتأثير به.

٢- عدم الدقة فى اختيار الوسيلة المحققة للهدف.

٣- عدم القدرة على التحكم فى الموقف الذى يخطط له .

٤- عدم توفير الأجهزة المسئولية عن الدراسات والبحوث والإحصائيات .

٥- عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجالات التخطيط المختلفة. [٣٦]

ومن معوقات التنمية البشرية:

١- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية

٢- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.

٣- انخفاض المستوى الصحى مع سوء التغذية بالمجتمع.

٤- الافتقاد إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

٥- سوء استغلال وقت الفراغ.

٦- التنوع اللغوى للأفراد . [٣٧]

٧- اختلال التوازن فى عمليات التنمية. .

٨- وجود اتجاهات سلبية نحو البرنامج. [٣٨]

٩- سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت فى الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق الأيكولوجى أى سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية .

١٠- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الاتفاق الاستهلاكي .

١١- سوء استغلال وقت الفراغ . [٣٩]

١٢- تركيز إدارة الموارد البشرية فى المؤسسات الاجتماعية على الجوانب الروتينية اللائحية أى على الجانب الإجرائى المتعلق بالتعيينات والاستحقاقات والجزاءات والترقيات والتنقلات وإهمال الجوانب الاستراتيجية.

١٣- عدم الاهتمام الكافى بتخطيط القوى العاملة كوظيفة حيوية. وذلك بسبب الاهتمام الكبير بالجوانب الفنية والتشغيلية على حساب البشرية.

١٤- ضعف التكامل بين أنشطة الموارد البشرية حيث تسود الفردية فى أداء كل نشاط على حدة مع ضعف التنسيق والتكامل بين النشطة الأخرى.

١٥- ضعف تكامل الموارد البشرية واستراتيجيات الأعمال الأخرى .

١٦- قصور نظم الحوافز المطبقة فى كثير من الشركات وقيامها على أسس تقليدية وأحياناً عشوائية لا ترتبط بالأداء .[٤٠]

التنمية التكنولوجية

تعريف التكنولوجيا:

التكنولوجيا بصفة عامة هى الوسائل الديناميكية المتطورة، لتحقيق الأهداف والغايات، سواء كان ذلك بآلات وأدوات بسيطة أو متطورة، أو مجموعة من الطرق أو الوصفات والمعارف، التى يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة المتداخلة التى تشكل الإطار الحياتى للإنسان. ومن ذلك كله، عرفت التكنولوجيا على أنها دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية اللازمة لإنتاجه. وتشمل التكنولوجيا كذلك دراسة الوسائل التى صنعها الإنسان طبقاً لطرق عملية واعتماداً على معارفه وخبراته ومهاراته وسخرها لخدمته. ولا يقتصر تعريف التكنولوجيا على الدراسات السابقة. بل تفرض المعرفة اللازمة لتطويرها وتغييرها وابتكار ما يتطلبه العمل منها. ومن ثم فإن هناك أربعة عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل التكنولوجيا وهى: الأدوات وطرق العمل، والعلم وقدرة الابتكار. ويمكن تعريف التكنولوجيا بشكل مبسط. بأنها مجموعة المعارف المستخدمة فى إنتاج السلع والخدمات وفى خلق سلع جديدة[٤١]

تعريف التكنولوجيا:

١- وسائل ديناميكية متطورة تعتمد على الفلسفة والدين والتنظيم الاجتماعى والسياسى والتفوق العلمى .

٢- تطبيق المعرفة والتطبيق العملى للاكتشافات العلمية

٣- المهارات الفنية التى يتطلبها تطوير الإنتاج طبقا للقواعد الاقتصادية

٤- مجموعة المعارف والخبرات والممارسات المتاحة والمتراكمة من أجل خدمة أغراض محددة للإنسان

٥- التكنولوجيا هى محصلة التفاعل بين العلم والمجتمع يكون الإنسان محوره الأصلى والموقع الأساسى فيه .

٦- ظاهرة اجتماعية تقتضى مشاركة مجموعة من الناس فيها حتى تستجيب التقنية لحاجات المجتمع

٧- هى مزيج من الموجودات المادية والمعرفة البشرية والقدرة التنظيمية لتوليد التكنولوجيا

محاور التنمية التكنولوجية

تشمل التنمية التكنولوجية العديد من العناصر منها: تحديد الأهداف التكنولوجيا العاجلة ومتوسطة وبعيدة المدى، التعامل مع المعلومات، التخطيط المرحلى والبعيد المدى، تقييم واختيار التكنولوجيا، التطبيق والتطويع، المحاكاة والابتكار، البحث والابتكار، التأهيل والتدريب والتنظيم والإدارة، دراسات الجدوى، تخطيط وتصميم المشروعات، التصميم الصناعى والتنفيذ، التعاقد والمفاوضة، الاستيعاب والانتشار، المتابعة والتقييم، التسويق، الآثار الاجتماعية والبيئية.

لذلك فإن عملية تنمية وبناء القاعدة التكنولوجية تقوم أساسا على المحاور الآتية:

- تنمية القدرات الذاتية
- ترشيد نقل التكنولوجيا من الخارج.
- الاهتمام بتوليد التكنولوجيا المحلية.
- تحديد المزيج الأمثل من التكنولوجيا المستوردة والتكنولوجيا المحلية
- ضمان انتشار التكنولوجيا المستوعبة وتطويرها.
- الآخذ بإعطاء أولويات للقطاعات الاقتصادية الرائدة.
- الاستفادة القصوى من التعاون الدولى.
- امتلاك وتوفير واستخدام المعلومات العلمية والتكنولوجية.
- تطوير الممارسات الإدارية لمواكبة التطوير التكنولوجى[٤٢]

أسس إستراتيجية التنمية التكنولوجية :

أ-الابتكار.

ب-المحاكاة والتقليد ، الهندسة العكسية.

ج-تراخيص التصنيع.

د-التطويع فى ضوء البندين ب، ج.

هـ-تغيير عناصر العملية الإنتاجية.

وبناء على ما تقدم فإنه يتعين على أجهزة التخطيط أن تمارس الوظائف الآتية:

- استيعاب وتطويع التكنولوجيا القائمة.
- تحديد مجموعة من الهداف التكنولوجية لسد الفجوة التكنولوجية وتخطيها وملاحقة التطورات التكنولوجية العالمية.
- تحديد أهداف تكنولوجية متجددة فى ضوء التطورات المرتقبة والثورات التكنولوجية المتوقعة.

مستلزمات التنمية التكنولوجية

التنمية التكنولوجية بمفهومها الكامل تقتضى الربط بين إدخال السلعة أو الخدمة مما يستلزم:

أولا: التكامل بين إدخال السلعة أو الخدمة واستخدامها طبقا للتكنولوجيا التى تم اختيارها.

ثانيا: زيادة قدرة الجهاز الصناعى المحلى على إنتاج المكونات والمستلزمات اللازمة لهذه التكنولوجيا، حتى يمكن مع الوقت زيادة إسهام التكنولوجيا المحلية من خلال إحداث التغير التكنولوجى.

وترتكز التنمية التكنولوجية بطبيعتها على حلقات متصلة ومتشابكة، ولا تتوقف كفاءة التكنولوجيا فى عملية التنمية على كفاءة كل حلقة، بقدر ما تتوقف على اتصال وتكامل هذه الحلقات، فى ضوء ارتباطها بالحلقات السابقة عليها والتالية لها، بدءاً من التعليم بمراحله، إلى التدريب والتأهيل، إلى البحث العلمى الأساسى والتطبيقى، إلى التنمية التكنولوجية، إلى التخطيط، وإلى إدارة التكنولوجيا، إلى التنفيذ والتطويع والمحاكاة والابتكار.

٢-معوقات التنمية التكنولوجية

أغلب الدول العربية، التى تسعى إلى تحقيق التنمية التكنولوجية القائمة

على العلم، يعرقلها العديد من المعوقات المختلفة، ومما لا شك فيه أن تحديد مثل هذه المعوقات، والتخلص منها، يصبح أمرا ضرورياً عند الحاجة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وهى القدرات التى تخدم وتلبى احتياجات التنمية فى الوطن العربى. **ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة هى:**

١- معوقات تمنع أو تعوق الاختيار أو الحصول على العلم والتكنولوجيا الملائمين لعمليات التنمية.

٢- معوقات تحول دون تنمية وجود بنية أساسية ودائمة للعلم والتكنولوجيا.

٣- معوقات تعوق وضع سياسات علمية وتكنولوجيا على المستوى الوطنى والإقليمى، والتى بدونها لا تتم أو تتعطل الاختيارات الصحيحة لمجالات العلم والتكنولوجيا.

وهذه المعوقات تتواجد أيضاً على ثلاثة مستويات: وطنية، وإقليمية، ودولية.

أولا: معوقات على المستوى الوطنى:

وتتجسد هذه المعوقات فى المجالات التالية:

١- عدم تواجد سياسة وطنية للبحوث العلمية والتكنولوجية كجزء لا يتجزأ من سياسة الدولة للتنمية.

٢- النقص فى توافر البنية الأساسية الملائمة للعلم والتكنولوجيا.

٣- قلة الموارد المالية المخصصة للبحوث والتطوير إذا ما قورن بالمجموعات الدولية الأخرى.

٤- ضعف التشريعات الخاصة بتنظيم اختيار ونقل ومواءمة التكنولوجيا.

٥- النقص الشديد فى القوى البشرية المدرسية فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وعدم انسجام بعض النظم التعليمية مع متطلبات المهارات المطلوبة .

٦- العجز فى نظم المعلومات.

ثانيا: معوقات على المستوى الإقليمى العربى:

وتتجسد فى المجالات التالية:

١- ضعف الرؤية فى تحديد المشكلات ذات الاهتمام العام.

٢- القصور فى النظام القائمة للتعليم والتعاون العلمى والتكنولوجى.

٣- معوقات تنفيذ اتفاقيات التعاون العلمى والتكنولوجى بين الدول الأعضاء.

٤- غياب الاستثمار المشترك فى برامج البحوث والتطورات ذات الاهتمام العام.

٥- عدم بلورة الرغبة السياسية الصادقة وبصورة قوية لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات فى مجال التنمية التكنولوجية العلمية.

٦- عزوف الاستثمارات العربية عن المخاطر فى المشروعات التكنولوجية ذات الصبغة الوطنية والقومية.

ثالثا: معوقات على المستوى الدولى:

وتتجسد فى المجالات التالية:

١- مدى ملاءمة برامج التعليم والتدريب فى الدول المتقدمة للأفراد المبعوثين من الدول العربية.

٢- هجرة الكفاءات والمهارات للدول المتقدمة سعيا وراء الكسب المادى

٣- نقص الموارد المالية ودور المؤسسات المالية الدولية، وطبيعة المعونات المالية المقدمة للدول العربية.

٤- مدى الاهتمام بالتكنولوجيا المنقولة وتأثيرها السلبى على القدرات المحلية للعلم والتكنولوجيا.

٥- مدى ملاءمة نظم المعلومات العلمية والتكنولوجية.[٤٣]

مراجع الفصل الخامس

١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

٢) محمد ياسر الخواجه، علم الاجتماع الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، الطبعة الولى، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ١٩٨٨، ص٢٧.

٣) سيد عبد العزيز : التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع ؛

٤) كمال التابعى: التنمية البشرية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص ص ١٩: ٢٧

٥) إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ .

٦) محمود محمود عرفان ، قوت القلوب محمد فريد : الأساليب المعاصرة فى التخطيط للتنمية ، عالم الفكر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨

7) http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp

٨)د. باقر سلمان النجار التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي المفهوم والنؤشرات الدولية .

٩) حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (مقالات فى التنمية البشرية العربية) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٤٨.

١٠) حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠.

١١) أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية (الأطر النظرية ونموذج المشاركة)، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٥ ،ص٤.

١٢) فاروق شوقى : التخطيط التعليمى ، دار القبـاء للطباعـة والنـشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص١٤٩.
١٣) إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير مرجع سابق ذكره .
١٤) هناء حافظ بدوى : التنمية الاجتماعية " رؤية واقعيـة مـن منظـور الخدمة الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ،٢٠٠٠، ص ١٩٩.
١٥) عبد الغنى عبود : التعليم والتنمية الشاملة ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٣٨.
١٦) محمد ثابت هاشم : التنمية الاقتصادية فى المجتمع المعاصر ، المكتبة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٥٥.
١٧) هناء حافظ بدوى : التنمية الاجتماعية " رؤية واقعيـة مـن منظـور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ذكره.
١٨) محى الدين صابر : التنمية الاجتماعية فى البلاد العربيـة ، جامعـة الدول العربية والأمانة العامة إدارة الشئون الاجتماعية، المؤتمر الحادى عشر للشئون الاجتماعية ،١٩٩٦، ص٦٠١.
١٩) فاروق شوقى اليوهى : التخطيط التعليمى ، " عملياته ومداخله ، التنمية البشرية ، تطوير أداء المعلم" دار القباء للطباعة والنـشر والتوزيـع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٠١.
٢٠) أحمد صقر عاشور : إدارة الموارد البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص١٦.
٢١) عبد الرحمن محمد العيسوى : دراسات نفسية حديثة ومعاصـرة فـى البيئة والصناعة والمهنى والأعمال والتدريب والتـسويق والإدارة ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص٢٧.

٢٢) رمزى على إبراهيم سلامة : اقتصاديات التنميـــة ، مؤســسة شـــباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ،ص١٣٠.
٢٣) سيد عبد العزيز : التنميـــــة البشريـــة من ثراء المفهوم إلـــى فقــر الواقـــــــــــــــــــــــــــــــع ؛ http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-/morajaat.as
٢٤) محمود محمد محمود وآخرون : إدارة التنميـــة " مــشكلات وقــضايا الصفوة للنشر والتوزيع " ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ص٤٢.
٢٥) إسماعيل حين عبد البارى : إبعاد التنمية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٥.
٢٦) مريم احمد صطفى ، إحسان حفظى : قضايا التنمية فى الدول النامية ، دار المعرفة الجاهلية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ،ص١٨٧-٢٠٨.
٢٧) حسن بن طلال : تنمية شاملة لعقد التسعينات ، فى التنميـــة للبــشر (أهداف واستراتيجيات لعام ٢٠٠٠) إعداد إقبال الأميــر الــسمالوطى ، بحوث ندوة عمان عن التنمية للبشر ٣ - ٥ ســبتمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٢٧ - ٣٣ .
٢٨) الصندوق الاجتماعى للتنمية :
http://www.sfdegypt.org/about_a.asp
29) http://www.sfdegypt.org/groups_a.asp#3 ٢٠٠١
٣٠) الصندوق الاجتماعى للتنمية :
http://www.sfdegypt.org/annual_part1_a.html
31) www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa16-4-00/morajaat.asp

٣٢) سيد عبد العزيز : التنميـــة البشريـــة من ثراء المفهوم إلـــى فقـــر الواقـــــــــــــــــع ؛ http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.as

٣٣) أحمد مصطفى خاطر ، سميرة كامل محمد على : التنمية الاجتماعيـــة الأطر النظرية ونمـــوذج المـــشاركة ، المكتـــب الجـــامعى الحـــديث ، الإسكندرية : ١٩٩٣،ص٧٣.

٣٤) جابر عوض سيد : تنمية المجتمعات المحلية ، المكتبـــة الجامعيـــة ، الإسكندرية ، ٢٠٠١، ص٣٥.

٣٥) أنور عطيه العدل : التخطيط للتقدم الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص١٩٣،١٩٢.

٣٦) عبد الهادى الجوهرى : دراسات فـــى التنميـــة الاجتماعيـــة ، د.ن ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٨٢.

٣٧) محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٠ ص٤٩.

٣٨) على الكاشف : التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا ، عالم الكتـــب ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٧١.

٣٩) محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعى الحديث ، الإســـكندرية ، د/ت ، ص٤٧، ٦٠.

٤٠) جابر عوض سيد ، أبو الحسن عبد الموجود ، الإدارة المعاصرة فـــى المنظمات الاجتماعية ، المكتبـــة الجامعيـــة ، الإســـكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٧٥.

٤١) على على حبيش: استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، وزارة البحث العلمى، البحث العلمى والتكنولوجيا القاهرة. ص ١٩٩٢، ص ص ٤٠: ٤١.

٤٢) على على حبيش: مرجع سابق، ص:٤٤

٤٣) على حبيش: مرجع سابق، ص ص ٢٠٢: ٢٠٤.

الفصل السادس

مؤشرات فاعلية تجربة
تطوير برامج التنمية البشرية (١)

(1) ابوالحسن عبد الموجود : مؤشرات فاعلية تجربة تطوير برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية ، دراسة ميدانية بمدينة قنا، المؤتمر العلمى السابع عشر ، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ،٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٤

مقدمة و مشكلة الدراسة :

إن المتغيرات الهائلة التى يشهدها العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً هى متغيرات تاريخية ، لأن العالم بعدها، لن يكون كما كان قبلها ، والاتجاه الذى تسير فيه هذه المتغيرات ، ونحن فى بداية الألفية الثالثة ، هو إعلاء قيمة الإنسان وتحقيق الأمن سواء على المستوى الوطنى أو المستوى العالمى .

فالإنسان المصرى هدف التنمية ووسيلتها ، والاهتمام به يمثل الخطوة الأولى على طريق تقدم المجتمع، والتعامل مع الإنسان يبدأ من الطفولة ، فآمالنا معقودة على فرد يتمتع بجسم قوى سليم ، وعقل راجح مستنير، قادر على التعلم والتحصيل ، والمبادرة والابتكار ، يستطيع مواجهة تحديات الحاضر ، والتحسب للمستقبل ، مستخدماً الأسلوب العلمى فى التفكير ، قادر على التعامل مع الآخرين بنجاح ، محترماً لمشاعرهم وأفكارهم واختلافاتهم ، تترسخ لديه قيم الديمقراطية ، والمشاركة الايجابية ، وتحمل المسئولية واحترام حقوق الآخرين ، يحركه شعور قوى بالانتماء لوطنه والاعتزاز به ، ورغبة عميقة فى خدمته ، وحرص كبير على النهوض به ، ولن يتحقق ذلك بدون رؤية واضحة تحدد معالم الطريق ، وفلسفة محددة ترسم ملامح المستقبل.(١) فعلى هذا يمثل الإنسان محوراً للتنمية لذلك فمن الضرورى الاهتمام بالبشر بإعطائهم أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم مع ضرورة إشراكهم فى صنع القرارات فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها .(٢) فالتقدم الاجتماعى مهما توافرت له الإمكانيات الاقتصادية والمادية ، فإنه لا يمكن أن يتم بشكل من الأشكال دون تغيير فى نفوس المنتفعين بالإصلاح والتطور ، فالإصلاح يتم أولاً فى العقول حتى يصبح تلقائياً ، وبمعنى آخر أننا إذا زودنا القرى والمدن بالكهرباء ، وبنينا المنازل الصحية لجميع السكان، وأقمنا الكبارى والسدود ، ونشرنا الجمعيات التعاونية بينهم ، فإن ذلك كله يضيع سدى إذا لم يصاحبه فهم وتعليم وتدريب وممارسة لهذه الأشياء الجديدة ، بقصد إكساب الأفراد المهارات الضرورية ، والمفاهيم والاتجاهات السليمة فى كيفية حسن استخدام تلك الإمكانات .(٣) فعملية الاستثمار فى

رأس المال البشرى والإنفاق على المجالات التى تساهم فى بناء الإنسان بدنياً وعقلياً ومهارياً عن طريق الإنفاق على الصحة والتغذية والتدريب والتعليم .[٤] وبناء على ذلك فإن تحقيق طموحات المجتمعات النامية فى اللحاق بالمجتمعات المتقدمة والتصدى للتخلف والتبعية لابد وأن يبدأ من المواطن نفسه ، لأنه وسيلة المجتمع لتخطى هذا التخلف والانطلاق نحو تحقيق الآمال .[٥] وعلى هذا فإن تنمية المجتمعات المحلية تتطلب تطوير مستويات الحياة بصورة أفضل من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية مع التركيز على استثارة جهود الأهالي .[٦] فالتنمية لم تعد مجرد مشروعات وبرامج تؤثر فى حياة الإنسان ولكن أصبحت عملية أساسية للتطوير الاجتماعي للبيئات على اختلاف أنواعها تتضامن فيها الجهود الأهلية والحكومية ، فالتنمية فى المجتمعات المحلية تقوم على أبعاد اجتماعية تتدرج فى مزيداً من الحرية للمواطن الفرد وإطلاقاً لقدراته وابتكاراته دون تضارب بين مصلحته ومصلحة المجتمع بالإضافة إلى قبول مبدأ التنافس الفردى والجماعى دون تصارع فى إطار من التعاون باعتباره دافع أساسى للنمو والتطور [٧] وعلى هذا فالتنمية البشرية المتواصلة فى المجتمعات المحلية تعتمد على تنمية المعارف والقدرات الذاتية للإنسان والقيام بالإصلاح البيئى والتنمية الصحية والعمل على توظيف القدرات البشرية وترسيخ الحريات وحقوق الإنسان[٨] فعناصر التنمية البشرية من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفصيل فتوفير الغذاء الكافى والملبس المناسب والمسكن اللائق والرعاية الصحية الأساسية وفتح أبواب اكتساب المعارف والمهارات أمور لابد منها قبل أى حديث عن الارتفاع بإنتاجية العمل.[٩] فالتعامل مع التنمية المحلية بوصفها مشروعاً قومياً أساسياً نكرس له الجهود من خلال استراتيجية تشارك فيها كافة القطاعات والهيئات والمنظمات المعنية بالتنمية . [١٠] وعلى هذا فالتنمية البشرية تهتم ببناء قدرات الفرد واستخدامها فى أنشطة إنتاجية تضمن استمرارها والتوزيع العادل لثمارها ، أى تكامل مؤشرات العمر المتوقع ومستوى التحصيل ومتوسط نصيب الفرد من الدخل .[١١]

وهناك العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع فأوضحت إحدى الدراسات أن التنمية البشرية هى عملية تهدف إلى تحقيق التمتع الفعلى بالحقوق التى يمتلكها الأشخاص وأن التمتع بهذه الحقوق هو الغاية الأساسية والوسيلة الرئيسية للتنمية البشرية ولأن حقوق الإنسان والتنمية البشرية يعتمد كلا منها على الآخر وأننا نعيش فى عالم متداخل من المفترض أن يلبى الحاجات الإنسانية الأساسية وهو ما يطلق عليه الحق الجماعى للتنمية البشرية .[١٢]

كما استنتجت إحدى الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين فعالية البرامج والخدمات المقدمة فى برامج التكوين المهنى حيث توجد برامج ثقافية وتعليمية وخدمات تساهم فى تنمية خبرات ومهارات المتدربين فكلما زادت فاعلية البرامج كلما زادت استفادة المتدربين والعمل على تنمية مهاراتهم .[١٣]

كما أبرزت إحدى الدراسات أن تأثير الإصلاح والتطوير بعيد المدى على التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والخصوبة وأن عملية الإصلاح الاقتصادى التى تعتمد على نماذج نظرية وعملية تؤثر على معايير التنمية البشرية تأثيراً إيجابياً .[١٤]

وأشارت دراسة ثالثة إلى أن هناك علاقات بين بعض مجالات التكنولوجيا والتقنية الرقمية العالمية والتنمية البشرية خلال العقد السابق مستخدماً إطاراً تحليلياً والذى يحوى بعض العوامل التى تؤثر على التنمية البشرية المحلية حيث أن التكنولوجيا التقنية تزيد الدوائر الاتصالية والمساهمة فى الاقتباس وإيجاد المعلومات والمعرفة والاتصالات التبادلية لتحقيق التقدم الديموغرافى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى على المستوى المحلى وهذا يتطلب تطوير التكنولوجيا المعلوماتية المحلية لتحقيق التقدم فى التنمية البشرية المحلية فى المستقبل القريب وهذا يبين وجود علاقة ايجابية قوية بين شبكة الحاسوب المحلية والتقدم فى التنمية البشرية المحلية للبلدان النامية. [١٥]

وتركز دراسة أخرى على تحديد إسهامات المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية البشرية المستدامة فأبرزت نتائجها أن هناك ضرورة للنمو الاقتصادى والتوزيع المتساوى لفوائده ، كما يجب أن يتوفر النظام السياسى الديموقراطى الذى يحترم حقوق

وحرية الإنسان والمساواة فى النوع وحقوق شرائح الشعب الأخرى المهمشة فى المجتمع ،وهذا يعتمد على المجتمع المدنى الصحى الفعال.

كما أظهر احد البحوث أن إسهامات المنظمات غير الحكومية ما زال مهمشاً ومحدود وذلك بسبب تحديات المنظمات الداخلية بمعنى نقص التمويل ، عدم الالتزام ، ونقص الموارد البشرية المحترفة ومحدودية دور المرأة كتحديات أساسية تواجه المساهمة فى التنمية البشرية.(١٦)

واستنتجت دراسة أخرى أن التنمية البشرية يتم تدريسها وتدريب الطلاب على ممارستها عن طريق الفصول الدراسية العادية بالإضافة إلى استخدام الانترنت وأبرزت الدراسة أن التكنولوجيا تساهم فى تلبية حاجات الطلاب وأن التنمية البشرية تعتمد على المشاركة المباشرة واستخدام التعليم عبر الانترنت .(١٧)

وقدمت إحدى الدراسات نموذج للتنمية البشرية الذى يفرض أن النمو الطبيعى يحدث فى نموذج متواصل ومتداخل يتطور نتيجة للتوازن فى النواحى البدنية ، والعقلية ، والعاطفية والروحية للنفس البشرية وهذا النموذج يتكون من سبع مستويات .(١٨)

وأوضحت نتائج إحدى الدراسات أن هناك عدة عوامل تؤثر على عملية صنع القرارات داخل المجلس المحلى فهناك كثير من القرارات التى تتخذ نتيجة للضغوط من قبل الأجهزة التنفيذية أو من أصحاب القوة والنفوذ فى المجتمع المحلى والذين يحتلون مواقع هامة مما قد يؤدى إلى ضعف المشاركة ومركزية القرار وبالتالى عدم تعبيره عن مصالح القاعدة الشعبية و أن هناك قصوراً من جانب هيئة المجلس فى القيام بأحد أدوارها وهى متبعة سير المشروعات حيث أن هناك الكثير من القرارات لا تدخل إلى حيز التنفيذ وأن هناك تغافلاً لمراحل هامة وهى إمكانية التوسع فى بعض المشروعات مستقبلاً .(١٩)

وأوصت إحدى الدراسات أن للقيادات الشعبية دوراً فى برامج التنمية يظهر عن طريق المساهمة فى تحديد احتياجات سكان المجتمع و الأولويات المرتبطة بها والقيام بالمشاركة فى وضع خطة لتنمية المجتمع وتنفيذ ومتابعة وتقويم مشروعات الخطة .(٢٠)

وأكدت إحدى الدراسات المتصلة بمشروعات التنمية المحلية التى يشارك فيها الشباب الحزبى ومجالاتها يتضح أن الأنشطة التى يشارك فيها الشباب الحزبى تترتب تبعاً للأولويات النشاط الثقافى – الدينى – الاجتماعى – الرياضى –الفنى أما بالنسبة للمشروعات فى التنمية المحلية هى مشروعات محو الأمية – التشجير – النظافة العامة – الخدمة العامة – فصول التقوية – تمهيد الطرق – رعاية المسنين – ردم البرك – المساهمة فى حل مشكلات التطرف الدينى –أصدقاء المرور – التدريب على الميكنة الزراعية – مكافحة البلهارسيا – زيادة الإنتاج الزراعى – رفع مستوى المرأة الريفية.(٢١)

كما أكدت إحدى الدراسات على أنه يمكن للخدمة الاجتماعية من خلال إحدى طرق الممارسة المهنية وبخاصة طريقة تنظيم المجتمع فى مساعدة المواطنين والقيادات على إيقاظ الرغبة فى التغيير من خلال إجراء المقابلات وعقد اللقاءات المنتظمة مع القيادات لمناقشة مشكلة التلوث البيئى بالإضافة إلى عقد الندوات والاجتماعات لمتابعة تنفيذ القرارات.(٢٢)

وأشارت دراسة أخرى بأن برنامج التدخل المهنى باستخدام طريقة تنظيم المجتمع يسهم فى رفع الوعى التنموى لسكان المجتمعات الحضرية حيث يزيد من إدراك واقع المجتمع ويسهم فى زيادة معدل الإنتماء والمشاركة لدى السكان.(٢٣)

واستخلصت إحدى الدراسات أن مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من أجل التخطيط للتنمية تتأثر نتيجة لضعف قنوات الاتصال بين المراكز وأجهزة التنمية المحلية ومن الضرورى التكامل والتعاون بين المسئولين لتوفير المعلومات التى تساهم فى الحد من التكاليف والجهود المبذولة فى برامج التنمية .(٢٤)

وأثبتت دراسة أخرى إلى أن التدخل المهنى لاخصائى تنظيم المجتمع يسهم فى مساعدة المنظمات الرسمية فى التنسيق مع الجماعات الأولية وتقوية علاقتها بجماعات المجتمع الطبيعية عن طريق فتح قنوات الاتصال فيما بينهم .(٢٥)

وإذا نظرنا إلى ممارسات الخدمة الاجتماعية التى توجه نحو تحقيق أهداف عملية

التنمية البشرية باعتبارها مهنة إنسانية تسعى إلى مساعدة سكان المجتمعات المختلفة على القيام بتنظيم أنفسهم لاكتساب المزيد من القوة والقدرة على القيام بالتغيير المنشود معتمدين فى ذلك على أنفسهم من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية وتنمية شعورهم بالمسئولية الإجتماعية والإنتماء والولاء لمجتمعهم وتنمية القيم الأساسية فى المجتمع ككل وتسهيل المشاركة فى المجالات السياسية والاجتماعية [٢٦]

وتعتبر الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن ارتباطاً بالإنسان وبيئته فتعمل على إيجاد أنسب أشكال التوازن بين الإنسان فى مختلف صوره -كفرد- كعضو فى جماعة- كعضو فى مجتمع – وبين بيئته ومهاراته الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والمحافظة عليها وتعميق قيم المشاركة البيئية لديه، كما تسعى الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة السكان على القيام بتنظيم أنفسهم لاكتساب مزيداً من القوى على القيام بالتغيير المنشود معتمدين فى ذلك على أنفسهم[٢٧]ويتمثل الدور الأساسى للأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى مجال تنمية المجتمعات المحلية فى المساهمة فى النمو الكيفى للأفراد والجماعات والمجتمعات والمساهمة فى تغيير البناءات والتنظيمات والتوصل إلى الموارد بهدف الإستجابة لاحتياجات الناس والتى يمكن من خلالها التفاوض مع نظم القيم الجديدة التى قد تكون غير ملائمة وتقف عائقاً أمام التنمية المجتمعية[٢٨]

فمنظورنا كأخصائيين اجتماعيين لعملية التنمية يتبلور فى اعتبارها عملية اجتماعية شاملة تتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية، الأمر الذى يتطلب ضرورة التعامل مع كل هذه التغيرات على أن نقطة البدء فى إحداث التنمية هو الإنسان فى مستويات تواجده المختلفة سواء كفرد أو عضو فى جماعة أو مواطن فى مجتمع، وهو أيضاً الغاية لأى جهود تنموية بحيث تحقق التنمية تغيراً فى قدرات الأفراد وإمكانياتهم ومشاركتهم والحفاظ على حقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية[٢٩].

وإذا نظرنا إلى محافظة قنا كإحدى المجتمعات المحلية نجدها من المحافظات الكبيرة حيث يبلغ طولها حوالى ٢٤٠كم، ويبلغ عرضها حوالى ٢٤٠ كم، فهى من

أطول محافظات الجمهورية. ويبلغ عدد السكان بها حوالى ٢,٨ مليون نسمة. وهى فى ذات الوقت محافظة فقيرة تعتمد على قصب السكر كمورد أساسى لها حيث يبلغ إنتاجها حوالى ٦٠% من إنتاج جمهورية مصر العربية من السكر وتعتبر قنا من أفقر محافظات مصر تعانى من مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى **وتبدو صورتها قبل بداية التجربة التنموية الحالية على النحو التالى**:

بنية أساسية متهالكة – نشاط اقتصادى محدود يتركز فى ٤ مصانع تقليدية للسكر ومصنع الالومنيوم فى نجع حمادى – تزايد معدل البطالة –قسوة المناخ والطبيعة الزراعية للمحافظة –كثرة العشوائيات والتعديات على المواقع العامة –تراكم المخلفات – سيطرة القبلية والعصبية .

كما افتقدت المحافظة لنصيبها من الحركة السياحية العابرة إذ تمر بها قوافل السائحين من وإلى أسوان والأقصر والبحر الأحمر دون أن يجدوا فيها ما يغرى بالتوقف رغم ما بها من آثار فرعونية أهمها معبد دندرة بمدينة قنا ومعبد إسنا بمدينة إسنا ، ومزارات إسلامية منها مسجد العارف بالله عبد الرحيم القناوى بمدينة قنا والمسجد العامرى بمدينة قوص ، وكذا دير مارى جرجس بالرزيقات بأرمنت وأديرة فى نقادة واسنا .

وبشكل عام ، إن قنا قبل بداية تجربة التنمية المخططة الشاملة منذ ما يقرب من ٤ سنوات كانت مثالاً لكل ما نشكو منه فى مصر ونسعى للتخلص منه من خلال نموذج إدارى ومنهج فكرى متطور وقيادة عصرية واعية ، هذا وقد تركزت خطة التحديث والتطوير **حول عدة محاور**:

١- تجديد شامل للبنية الأساسية من شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات ، والتى تم تغييرها بالكامل وعلى مستوى المدينة كلها فى وقت قياسى ودفعة واحدة حتى لا يتكرر حفر الشوارع فى كل مرة يتقرر استكمال أو تجديد جزء من الشبكة .

٢- رصف جميع شوارع المدينة بطريقة بديعة روعيت فيها متطلبات الجودة ودقة

التنفيذ ، بل أن الرصف شمل الطرق السريعة المؤدية إلى المحافظة مثل الطريق الواصل بين الأقصر وقنا والذى تستخدمه قوافل السيارات السياحية القادمة من الغردقة .

٣- رصف جميع الطرق الجانبية والأزقة والحوارى المتفرعة من الشوارع الرئيسية
٤- تجديد كامل للأرصفة بجميع الشوارع وتبليطها بطريقة متميزة ومستويات موحدة ، واستخدام حواف أسمنتية للأرصفة (بردورات) غاية فى الانتظام والتناسق .
٥- تجميل الشوارع بالأشجار فى الجزر الوسطى وعلى جانبى الطرق ، وتهيئة مواقع لمساحات خضراء فى كل مكان وجدت به مساحة خالية غير مستغلة .
٦- إزالة جميع الأكشاك والإشغالات من الطرق ومن على الأرصفة وإلزام أصحاب العقارات والمتاجر وغيرها بالامتناع تماما عن شغل مساحات من الأرصفة .
٧- إنارة الشوارع والميادين بشكل متميز وموالاة أعمدة الإنارة والمصابيح بالصيانة المستمرة بحيث يندر أن يجد المرء مصباحاً تالفاً فى أى مكان بالمدينة .
٨- تجميل مداخل المدينة وتطوير المناطق المحيطة بها وتحويلها إلى مزارات سياحية تزينها الجداريات التى تعكس ملامح الثقافة المحلية.
٩- إنشاء كورنيش على النيل بفكر حضارى متميز تحيطه مساحة خضراء واسعة أصبحت متنفساً رائعاً لمواطنى قنا.
١٠-تطوير شامل للمواقع السياحية والتاريخية فى المدينة .
١١-وقد شمل التطوير والتحديث منطقة معبد دندرة لما به من عناصر أثرية متميزة .
١٢-تم تطوير منظومة لعمليات النظافة تقوم على أساس تشغيل شباب المحافظة فى جمع القمامة من المنازل مباشرة وتوظيف أعداد منهم لتنظيف الشوارع والمناطق العامة بشكل متصل على مدار الساعة .
١٣-تم إخلاء مدينة قنا من الورش والصناعات الحرفية ونقلها إلى المناطق الصناعية التى أنشئ منها منطقتان واحدة فى مركز قفط والثانية فى مركز نجع حمادى وعلى مساحة ٦٠٠ فدان لكل منهما ، كما أنشئ مجمع للصناعات الصغيرة

بمنطقة الصالحية .

١٤- تتوجه المحافظة إلى أحياء الطاقات الزراعية الكامنة خاصة فى منطقتى وادى اللقيطة بين القصير والبحر الأحمر ،ووادى قنا حيث يتوقع وجود نصف مليون فدان قابلة للزراعة بالاستفادة من خزان المياه الجوفية الجارى تقدير حجمه وإمكاناته بالتعاون مع جامعة جنوب الوادى .

١٥- إقامة مناطق صناعية والعمل على جذب المستثمرين من أبناء المحافظة وغيرهم لإقامة مصانع بدأ بعضها مرحلة الإنتاج فعلاً ، مما يسهم فى تنمية اقتصاديات المحافظة وتوفير فرص العمل للآلاف من شبابها الباحثين عن عمل .

١٦- الالتحام الواضح بين المحافظة وبين جامعة جنوب الوادى واستثمار الطاقات العلمية لأعضاء هيئة التدريس فى إجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات تنمية المحافظة .[٣٠]

١٧- تنظيم لقاء مفتوح مع المواطنين شهرياً يحضره من ٦٠٠-١٠٠٠ مواطن لمناقشة بعض القضايا وعرض بعض المشاكل.[٣١] وعلى هذا من الضرورى القيام بتقويم فاعلية تجربة التنمية البشرية فى محافظة قنا كطريقة منظمة تساهم فى قياس مدى نجاح البرامج والمشروعات التى تم تنفيذها ومازالت والوقوف على التغيرات التى حدثت بالنسبة للمستفيدين والبيئة المحيطة .

أهمية الدراسة:

١-تعتبر قضية تطوير وتحديث مصر إحدى الموضوعات الرئيسية الهامة فى الوقت الراهن لكونهما مطلباً أساسياً لمواصلة برامج التنمية البشرية لمواكبة كافة المتغيرات العالمية والإقليمية المتلاحقة ومجابهة المخاطر والتحديات .

٢-أن التنمية البشرية تهتم بتحسين نوعية حياة البشر والارتقاء بجودتها عن طريق إشباع الاحتياجات الإنسانية فى الصحة والتعليم والمعرفة وحسن استخدام الموارد المتاحة بما يمكن من النهوض بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذى يدعم ويطور ثقافة المشاركة على الصعيدين الفردى والجماعى لنجاح التنمية وتواصلها

واستمرارها .

٣ -تعتبر محافظة قنا من المحافظات التى افتقدت كثير من نصيبها فى عملية التنمية فى الفترة السابقة وحتى عام ١٩٩٩ مع تولى القيادة الإدارية التجربة التنموية الحالية والتى تمثل فكراً إدارياً متطوراً حيث حولت المحافظة إلى عنصر جذب للاستثمار كنموذج لإدارة التنمية .

٤- يمكن للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع التخصصات الأخرى أن تساهم فى تنمية القدرات البشرية وتدعيم صور وآليات المشاركة الاجتماعية والوقوف على فاعلية نظم إدارة التنمية ومحاولة توفير أساليب تطويرها عن طريق منظمات التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية .

أهداف الدراسة:

١- تحديد مدى قدرة برامج التنمية البشرية التى تم تنفيذها فى إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات فى المجتمعات المحلية الحضرية.

٢- تحديد مدى قدرة برامج التنمية البشرية التى تم تنفيذها فى إحداث تغيير فى أنماط سلوك وتعديل اتجاهات المواطنين فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٣- تحديد مدى قدرة برامج التنمية البشرية التى تم تنفيذها فى إحداث تعديل أو تغيير فى الظروف البيئية فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٤- تحديد مدى قدرة برامج التنمية البشرية فى تبسيط الإجراءات والتوافق مع توقعات المواطنين فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٥- محاولة التوصل للعوامل التي تساهم فى استمرارية تجربة تطوير برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية .

فروض الدراسة :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إحداث تغيير فى أنماط سلوك وتعديل اتجاهات المواطنين وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إحداث تعديل أو تغيير فى الظروف البيئية وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية .

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تبسيط الإجراءات والتوافق مع توقعات المواطنين وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية .

الأساس النظرى للدراسة :

مفهوم المؤشرات :

يرجع الاهتمام بصياغة المؤشرات الاجتماعية إلى النصف الثانى من الستينيات . ويؤرخ البعض لميلاد حركة المؤشرات الاجتماعية بظهور كتاب باور : المؤشرات الاجتماعية ، فى عام ١٩٦٦ . ذلك أنه لم تكد تمضى سوى سنوات قلائل حتى استقطب موضوع المؤشرات الاجتماعية اهتمام جمهور واسع من علماء الاقتصاد والاجتماع والإحصائيين وغيرهم من المتخصصين .

والمؤشرات الاجتماعية هى مقاييس مختارة لأحوال وظروف واتجاهات الرفاهة فى المجتمع ، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الإحصاءات الاجتماعية ، وذلك بعد تنظيمها فى إطار متكامل . ونقطة الانطلاق فى تحديد هذا الإطار المتكامل هى تعيين مجموعة من الهموم الاجتماعية التى تعبر عن القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تمس حياة الأفراد أو الأسر ، والتى يهتم أو يجب أن يهتم بها صناع السياسات . وهذه القضايا والمشكلات لا تقتصر على الغايات التى يطمع الناس فى تحقيقها ، بل هى تتسع لتشمل الظروف والأحوال اللازمة لتحقيق هذه الغايات . وهذه المؤشرات تستخدم لأغراض الاستطلاع والمتابعة ، أى وصف أوضاع الناس الاجتماعية ، والفهم لهذه الأوضاع وتحليلها ، واتخاذ القرارات بشأن تحسينها .[٣٢]

الفاعلية Effectiveness :

تشير الفاعلية إلى مدى تحقيق الأهداف لمرحلة من مراحل البرنامج أو المشروع مع الاهتمام بالجوانب الايجابية والسلبية نتيجة للإنجاز الذى تم فى تلك المرحلة ، وإذا كانت الفاعلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنجاز إلا أنه يجب معرفة أوجه الاختلاف بينهما (معدل الإنجاز فى ضوء أولويات مشكلات المجتمع وكثافته السكانية) وإذا كانت البيانات الكمية تكون مفيدة لقياس مدى الفاعلية إلا أن الأهمية القصوى تتحقق من خلال البيانات الوصفية أو الكيفية مع توفير قواعد (حجم العملاء فى ضوء عدد من الأخصائيين الاجتماعيين أو عدد المرضى فى ضوء عدد من الأطباء) وأية بيانات تجمع من المشروع يتم تقويمها فى ضوء المستويات المهنية المتعارف عليها فى ضوء الممارسة .[٣٣] كما أن الفاعلية عبارة عن الدرجة التى تم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع .[٣٤]

ويمكن تحديد الفاعلية فى إطار هذه الدراسة :

١- قياس إنجازات برامج التنمية البشرية المقدمة والنتيجة المقصودة طبقا لمعايير محددة من وجهة نظر المستفيدين .

٢- الوقوف على إسهامات تنفيذ برامج التنمية البشرية فى إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات .

٣- مدى قدرة برامج التنمية التى تم تنفيذها فى تعديل اتجاهات وأنماط السلوك لدى المستفيدين .

٤- مدى قدرة برامج التنمية التى تم تنفيذها فى تعديل وتحسين الظروف البيئية والتوافق مع توقعات المستفيدين .

تحديث وتطوير برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية:

التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية فحسب بل وأنها بالإضافة إلى ذلك تعنى انتفاع البشر بقدراتهم والتحسينات فيها سواء فى مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ.[٣٥]

ويعتبر مفهوم التنمية البشرية أحد المفاهيم الحديثة فى العلوم الاجتماعية فبعد أن

ظهر مفهوم التنمية البشرية فى النصف الثانى من هذا القرن وذاع استخدامه كانت التنمية تقاس فى ضوء النمو الاقتصادي الذى تحققه دولة أو مجتمع ما وبعد ذلك ظهر أن المنجزات الاقتصادية لا تعبر عن تنمية حقيقية أو متواصلة وإن كانت المؤشرات الاقتصادية ذات أهمية فى تقدير ما حققه المجتمع من إنجازات فى المجتمعات الإنسانية على أن التنمية البشرية هى الهدف النهائى الذى تسعى إليه أى جهود تنموية .[٣٦] كما أن التنمية البشرية عبارة عن المستوى الذى تصل إليه حالة الإنسان فى كينونته فى فترة زمنية محددة من حيث قدراته وطاقاته الإنسانية المتعددة والمركبة ومن خلال إشباع احتياجات البقاء والتطور والتواصل والمشاركة والتحرر والحرية والانتماء والكرامة فى مجتمع من المجتمعات .[٣٧]

وينظر إليها على أنها عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة فى حالة الإنسان وفى سياقه المجتمعي. [٣٨]تعتبر الموارد البشرية أهم الموارد الاقتصادية قاطبة ويرجع ذلك لكون الإنسان هو المنتج وهو المستهلك والإنسان بذكائه وقدراته الخاصة يستطيع أن يكتشف المزيد من الموارد الطبيعية ويكتشف استخدامات ومنافع جديدة لها ويبتدع فنوناً إنتاجية تطيل من عمر هذه المواد وترفع من إنتاجيتها فاكتشاف البوليستر والمخلفات الصناعية Syntheticst أدى إلى إحداث توفير فى استخدام القطن والكتان والصوف وترتب على ذلك تحويل مساحات كبيرة من الأرض الزراعية إلى زراعة الغلات الغذائية ،وكلما ارتفع المستوى المهارى والفنى للموارد البشرية فى بلد من البلدان كلما عوضها ذلك عن بعض الموارد الطبيعية وزاد حجم إنتاجها القومى ولعل خير مثال على ذلك اليابان . ولقد أدرك البنك الدولى أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى فعدل من سياساته الإقراضية بحيث أصبح يوجه موارد أكثر للاستثمارات البشرية سواء فى مجال التعليم أو الصحة أو التغذية[٣٩] ويمثل التحديث والتطوير فى مجتمعنا ضرورة لتحقيق الرفاهية ويتطلب البحث عن أساليب وسياسات جديدة مع التركيز على تنمية الكوادر البشرية وإصلاح القيم **ولا يمكن أن تتم برامج ومشروعات التحديث دون الاهتمام بالجوانب التالية :**

١- **السكان** : فمصر تعانى منذ القرن الماضى من الانفجار السكانى حيث يبلغ عدد

سكان مصر حالياً أكثر من ٧٠ مليون فبرلمج التنمية فى أى دولة نامية يتطلب التوازن لأن هذه الظاهرة تؤدى إلى تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل ... الخ .

٢- **الحاجات الإنسانية** : لا يمكن أن تتم التنمية إلا من خلال إشباع متنام كماً وكيفاً للحاجات الإنسانية ومن ثم تحسين مستوى المعيشة وهذا يتطلب :

- استثمار الموارد الطبيعية .
- ترشيد الإنفاق .
- إعداد القوى العاملة .
- تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية
- الاعتماد على الأساليب التكنولوجية .
- الحفاظ على سلامة البيئة .
- التثقيف والتوعية.

٣- **البرامج والمشروعات التنموية** : تمثل البرامج النشاط الذى يهدف إلى إحداث جو من البساطة ومزيد من التفاعلات تحت التوجيه المهنى والذى يهدف إلى إشباع الاحتياجات وزيادة مشاركة الأعضاء .[٤٠] كما أنها مجموعة من الآليات التى تم وضعها بهدف تحسين الأداء الاجتماعى لعينة من الأفراد وإمكانية التحقق من العائد النهائى لها مع إمكانية تعميم نتاجها على الاتجاهات المماثلة.[٤١] وتتضمن البرامج الإجراءات والخطوات المحددة والآليات التى تشمل النواحى التربوية والتعليمية والتدريبية والتثقيفية ... وتسير هذه الخطوات وفقاً لبرنامج زمنى وخطة يتم تنفيذها من خلال الأنشطة القائمة والإنجاز الفعلى للأهداف المحددة سلفاً .[٤٢]

وهناك اعتبارات ومؤشرات تساعد على نجاح البرامج والمشروعات الاجتماعية منها:

- أن يوفر البرنامج أو المشروع عائد اجتماعى واقتصادى للمستفيدين منه .
- أن يساهم المشروع أو البرنامج فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات التى يتضمنها وتقدم لأفراد المجتمع.
- أن يساعد المشروع أو البرنامج على تحقيق العمل المشترك المنظم بين أفراد المجتمع للقيام بمشروعات وبرامج تعاونية جديدة .
- أن يلقى المشروع أو البرنامج دعماً متزايداً من أفراد المجتمع سواء بالاستفادة من

الخدمات التى يتضمنها أو من خلال تقديم الدعم الجماهيرى لتلك المشروعات والبرامج وزيادة صور المشاركة بالرأى والجهد والوقت والمال .

- أن يساهم البرنامج أو المشروع فى مساعدة سكان المجتمع على إشباع حاجة ملحة بالنسبة لهم أو مواجهة مشكلة تؤثر على حياتهم أو زيادة قدراتهم الذاتية فى تغيير الواقع الذى يعيشونه .
- تغطية الخدمات التى يتضمنها البرنامج أو المشروع لأكبر عدد ممكن من المستفيدين لهذه الخدمات وانتشاره ليمتد إلى كافة المناطق الجغرافية المستهدفة من تنفيذه .
- أن تتحقق الأهداف المخطط لتحقيقها من البرنامج أو المشروع فى الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ ويعنى ذلك ارتباط الخدمات .
- أن يتحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية فى إطار تخطيط وتنفيذ وتقويم البرنامج أو المشروع الاجتماعى وتوجيه تلك الموارد وصيانتها .
- أن يتحول البرنامج أو المشروع فى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية إلى أنشطة تفصيلية تكون فى متناول الأجهزة المنفذة .
- أن يؤدى البرنامج أو المشروع لضمان حقوق الإنسان فى المجتمع وعدم انتهاك حرياته ، وتحقيق الارتقاء بمستوى بناء ووظيفة التنظيمات المجتمعية وتنفيذها بما يسهم فى تحقيق الترابط والتكامل بين المواطنين لتحقيق التطوير السريع أو التغير التدريجى فى المجتمع .[٤٣]
- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض والأساليب ومتصلة بكل فئات السكان.
- يجب ترتيب الأولوية فى تخطيط برامج التنمية الاجتماعية البشرية **على النحو التالى** :

أ- الاحتياجات التى يشعر أفراد المجتمع بأنها احتياجات أساسية يجب البدء فى إشباعها بشرط التمييز بين الأهداف والوسائل .

ب- البدء بالمشاريع التى لا تتعارض بأى حال مع التقاليد والعادات الموجودة فى

المجتمع والتى يوجد إجماع على قبولها .

ج- أن تبدأ برامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الشاملة فى المجتمع حتى تعتبر هذه البرامج مكملة ومساندة للسياسة العامة فى الدولة .[٤٤]

وتتعدد نماذج البرامج والمشروعات التنموية فى المجتمعات المحلية والتى منها :

- البرامج والمشروعات الصحية (مستشفيات عامة – وحدات صحية – مراكز رعاية ...الخ) .
- البرامج والمشروعات التعليمية (مدارس – مجموعات تقوية – مواجهة التسرب) .
- البرامج والمشروعات الثقافية (ندوات – مكتبات – مجلات) .
- البرامج والمشروعات الترويحية (أندية – رحلات – احتفالات) .
- البرامج والمشروعات العمرانية (مساكن صحية – خدمات عامة – مرافق – أراضى للشباب – رصف طرق) .
- البرامج والمشروعات الاجتماعية (أسر منتجة – خدمة البيئة – جمعيات تنمية – فض المنازعات – تدعيم العلاقات...) .

٤- **الموارد** : تتطلب برامج التنمية البشرية توفير موارد متعددة امبريقيا وبخاصة المورد الاقتصادية لتحقيق التقدم فالموارد الطبيعية التى تمتلكها مصر متعددة من تربة زراعية وصحراء غنية بالمعادن ومياه عزبة وشواطئ وبحيرات عالية فى الإنتاج السمكى وما تحتها من ثروات معدنية .[٤٥]

٥- **حسن الاستخدام** : من الضرورى حسن استخدام الموارد الطبيعية والاتجاه إلى التصنيع المحلى وفقاً لأساليب تكنولوجية مع مرونة القوانين كما يجب استثمار الموارد البشرية وتوظيف طاقاتها وفقا للأسلوب العلمى للمساهمة فى تفعيل وتحسين برامج التنمية فى المجتمعات المحلية .

٦- **الإدارة** : فالإدارة يجب أن تعتمد على الأنماط والأساليب الإدارية المعاصرة وليس التقليدية والنمطية والبيروقراطية فالتحديث يتطلب إدارة خاصة بالتحديث تعتمد على التقنيات العلمية للوصول بالمنتج ليس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات ولكن ايضا للقدرة التنافسية والوصول إلى الجودة الشاملة.

٧- **مجتمع المعرفة** : يجب التركيز فى العملية التعليمية ليس على التلقين إنما نظام التعليم يحتاج إلى تطوير عن طريق الخبراء والدراسات العلمية والاستفادة من النماذج والبلاد المتقدمة ،كما أنه تتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية لذلك يتطلب إقامة مجتمع يقوم على المعرفة ووضع استراتيجيات تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم والتدريب وطلب سوق العمل فى القطاعين وإيجاد صلة بين المبدعين والباحثين ومحللى السياسة مع المنتجين وصانعى القرار وتتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة تغييراً فى المواقف والقيم والحوافز المجتمعية على جميع مستويات المجتمع فمن الضرورى تشجيع الإبداع والابتكار واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهية للإنسان .(٤٦) فإدارة المعرفة تهتم بوضع المعارف والخبرات والمهارات المكتسبة فى أيدى العاملين فى الوقت والشكل المناسب والسهولة الممكنة للاستفادة منها.(٤٧)

٨- **المشاركة** : إن إشراك أفراد المجتمع فى أى عمل مجتمعى بعد استشارتهم وتنظيم جهودهم وتدريبهم يعتبر من الأسس الضرورية لنجاح هذا العمل – فى نفس الوقت يعتبر وسيلة تربوية يكتسب من خلالها أفراد المجتمع وقياداته العديد من المهارات والخبرات ويتعمق لديهم الشعور بالانتماء فالمشاركة تهدف إلى الربط بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية بغرض تحقيق التكامل بين كل منها وعلى اعتبار أن الجهود الأهلية هى التى تمثل القطاع العريض من جموع الشعب فى إحداث التغيير . (٤٨)وعلى هذا تتضمن المشاركة المجتمعية : المشاركة الشعبية من جانب الجماهير والمشاركة الفنية من جانب الخبراء المتخصصين وكلما ضعفت هذه المشاركة كلما قلت فرص نجاح خطط التنمية .(٤٩) ضرورة المشاركة فى برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية وقد تأخذ صور المشاركة جوانب متعددة منها:

- المشاركة فى دراسة المشكلات التى يعانى منها المجتمع .
- المشاركة فى وضع الخطط لمواجهة المشكلات .
- المشاركة فى اتخاذ القرارات المتصلة بحاجات المجتمع .
- المشاركة فى تنفيذ الحلول التى تم التوصل إليها .
- المشاركة فى عمليات التقويم والمتابعة لما تم التوصل إليه من حلول .
- المشاركة فى عمليات المطالبة والدفاع عن حقوق أفراد المجتمع .
- المشاركة السلبية (السكوت) وعدم إثارة المشاكل .[٥٠]

المشاركة بين المواطنين والحكومة ، ويطلق عليها مشاركة تعاقدية ، وهى أكثر أنواع المشاركة تأثيراً على التنمية ، وأكثرها مواجهة للمشكلات .[٥١] فيجب توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية المنظمة على مستويات ثلاثة : مستوى صناعة واتخاذ القرار ، مستوى التنفيذ لمهمات التنمية ومشروعاتها ، وأخيراً مستوى توزيع ثمرات التنمية توزيعاً عادلاً .

الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتطوير برامج التنمية البشرية :

١- لا يوجد اتفاق حول وضع تعريف محدد للممارسة العامة فمن خلال عمليات التدخل المهنى نجد أن هناك مجالات للخدمة الاجتماعية إلى طرق للممارسة (خدمة فرد - خدمة جماعة - تنظيم مجتمع ...) ونلاحظ أن هناك أنساقاً قرابية تعتبر بمثابة أسس نظرية يراعى فيها تحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث التغيير المقصود من خلال تطبيق مهارات الممارسة . ونرى أن هناك فرق بين التخصص العام والممارسة العامة فالتخصص العام يتمثل فى الدور الذى يمارسه الاخصائى الاجتماعى المتخصص فى مجال ما **وهناك خمسة خصائص تميز الممارسة العامة تتمثل فى:**

أ- التفاعل المشترك بين وحدة الممارسة والبيئة .

ب- تحديد المشكلة بدقة .

ج- القدرة على العمل مع المستويات المتعددة للأنساق المتفاعلة .

د- المهارات المتخصصة .

هـ- الطريقة العامة لتوضيح المشكلة والتى تبنى على أسس معرفية ومهارات تطبق من خلال العمل .

٢-و لقد حددت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأهداف الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية فى التنمية البشرية فيما يلى :

١- تدعيم قدرة الأفراد على حل المشكلات والتغلب على الصعوبات وقدرتهم على التطور .

٢- ربط الأفراد بالأنساق التى تزودهم بالخدمات والمصادر والفرص المختلفة .

٣- تعزيز فعالية الأنساق التى تمد الأفراد بالخدمات والمصادر المختلفة .

٤- تطوير وتحسين السياسة الاجتماعية .

٥- تمكين الجماعات المعرضة للخطر وتدعيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

٦- تطوير المعارف والمهارات المهنية للخدمة الاجتماعية واختبارها .[٥٢]

٢- ويمكن أن نحدد مراحل الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية والتى يمكن من خلالها العمل فى المنظمات الحكومية والمجتمع المدنى لتفعيل برامج التنمية البشرية وفقا لمراحل نموذج (ماك ماهين) :

- الارتباط والتلازم . - جمع البيانات والدراسة . - التقدير .

- التدخل . - التقييم . - الانتهاء .

٣- المهارات المهنية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية :

أ- تحديد المواقف والمشكلات والموارد المتاحة .

ب- جمع وتقدير البيانات .

ج- وضع الخطة و تطوير العمل .

د- تنوع اختيار وتحديد الأساليب المناسبة فى العمل .

هـ - استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة .

- استخدام الحاسب الآلى .

- استخدام البحث .

و - استخدام الملاحظة لتحسين عملية الممارسة .

ز - استخدام مهارة الاتصال .

ح - إعداد القادة .(٥٣)

٤- ويمكن أن نبرز دور الممارسة العامة فى تطوير برامج التنمية البشرية على النحو التالى:

-من الضرورى أن تقوم الخدمة الاجتماعية بالمساهمة فى برامج التنمية البشرية عن طريق إعداد القوى البشرية اللازمة من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الدافعة للمشاركة عن طريق استراتيجيات التعليم من خلال اللقاءات والندوات وورش العمل.

-يجب أن تقوم الخدمة الاجتماعية بالعمل مع المواطنين عن طريق البرامج المتصلة بالتربية والتثقيف لإنكاء وتنمية الوعى الاجتماعى من خلال ورش العمل والمشروع الجمعى والندوات المختلفة .

- يجب أن تعتمد الخدمة الاجتماعية على استراتيجيات تتفق وتطوير برامج التنمية البشرية كاستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات وتتجه هذه الاستراتيجية نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد وهى الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم .

-تسعى الممارسة نحو تدعيم المشاركة الشعبية والاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة مع الوضع فى الاعتبار الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة وإثارة الوعى لدى الأفراد والدافع نحو الإنجاز والاهتمام بتحقيق توازن أيكولوجى والحفاظ على الموارد من الاستنزاف والعمل على إعطاء الأولوية لعلاقات الجوار من أجل تحقيق أساس للتعاون .(٥٤)

-المساهمة فى عملية اختيار وتصميم منهج عقلانى للعمل الجماعى لتحقيق وضع مستقبلى لمسألة اجتماعية ما وتشمل الإمداد التنموى والتعاونى بين الخدمات

الاجتماعية والسياسات الاجتماعية على المستوى المحلى والمجتمع ككل .[٥٥]

- إن العمل داخل المجتمعات يتطلب العمل المباشر مع الجماعات الموجودة فى المجتمع والعمل على المستوى التخطيطى و التنظيمى والذى يهتم بجعل أعضاء المجتمع يعملون معاً لكى يتغلبوا على المشكلات وتنمية المشاعر المشتركة بينهم والتماسك والتنافس أيضاً داخل المجتمع عن طريق العمل المباشر مع الجماعات والمنظمات داخل المجتمع المحلى وتشجيع إقامة تلك الجماعات والمنظمات . لكن العمل داخل المجتمع يتبنى أشكالاً من التخطيط والتأثير فى السياسات . [٥٦] ولكى نقوم بالتغيير أو نؤثر فيه فإن العمل يجب أن يشتمل على:تنمية المجتمع المحلى واقامة علاقة متبادلة بين منظمات المجتمع المدنى و الجمعيات والمؤسسات الموجودة والقيام بالبحث والتنمية فى جميع جوانب الرعاية الاجتماعية .[٥٧]

بعض نماذج تقويم البرامج والمشروعات التنموية :

١- تتعدد صور ونماذج التقويم والتى تمثل احدى ادوار الخدمة الاجتماعية لما لها من اهمية فى تحديد التغييرات التى تحدث نتيجة لبرامج التطوير **نعرض منها :**

- **تقويم تمهيدى Initial** : أى قبل البدء فى تنفيذ المشروع للحصول على معلومات أساسية حول أهم العناصر التى يمكن أن يحتوى عليها المشروع ومدى ملائمة الإجراءات المنهجية المستخدمة للواقع وغالباً ما يؤدى النجاح فى هذه المرحلة إلى نجاح فى المراحل التالية .
- **تقويم أثناء المشروع Formative Evaluation** وتعنى كلمة Formative. E التقويم التكوينى وهى كلمة قد تكون غامضة أى أن الأساس فيها هو ملاحظة المشروع أو البرنامج أثناء تنفيذه والتأكد من مدى تحقيق الأهداف أثناء التنفيذ وقبل الوصول إلى الأهداف النهائية وذلك حتى يمكن إدخال بعض التعديلات على المشروع فى مراحله التالية .
- **التقويم النهائى Summative Evaluation** ومن خلاله يتم تقويم البرنامج ككل والتعرف على الايجابيات والسلبيات في البرنامج ومدى ما حققه من نجاح أو ما صادفه من مشكلات وبالتالى لتخاذ القرارات المناسبة لاستمراره أو توقفه .[٥٨]

٢- تقوم الدراسات والبحوث التقويمية على تقدير مدى التغير وتأثيره ويستلزم ذلك بالضرورة وجود معايير لازمة لتقدير النجاح و الفشل للبرامج والمشروعات الخاصة بالتنمية وتتمثل هذه المعايير فى : الجهد Effort – الأداء Performance – الملائمة Adequacy – الكفاية Efficiency – العملية Process.

٣- لقد طرح د. ماهر أبو المعاطى فى كتابه تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية **بعض نماذج تقويم البرامج منها :**

- **نموذج سوشمان Suchman** : يتضمن نموذج سوشمان لتقويم البرامج الاجتماعية خمسة معايير يتضمن كل معيار بعض المؤشرات كما حدد الأدوات المنهجية والإجراءات ونوعية المقاييس التى تستخدم فى تحديد مدى توفر كل معيار من المعايير أو عدم توفره بالنسبة للبرنامج موضع التقويم .
- **نموذج ميشيل أوستن Michael j. Austin** : لقد حدد ميشيل أوستن عدة معايير لتقييم البرامج الاجتماعية كأساس لتحسين تلك البرامج بحيث تكون أكثر استجابة لإشباع احتياجات أفراد المجتمع ومواجهة مشكلاته ، مع ضرورة أن يشترك فى التقييم كل من العاملين فى البرنامج من الفنيين والتخصصات المتعددة إلى جانب الإداريين والمشرفين على البرنامج والمهتمين به مع عدم إهمال رأى المستفيدين من الخدمات التى يوفرها البرنامج باعتبارهم أكثر من يستطيع التعبير عن مدى الاستفادة من البرنامج لمقابلة احتياجاتهم الفعلية .
- **نموذج ستافلبيم Stuflebeam** : ويعرف هذا النموذج بنموذج(CIPP) والذى يؤكد على الاهتمام بتقويم البرامج الاجتماعية من خلال التركيز على تقويم أربعة جوانب رئيسية هى :
  - C : وترمز إلى (Context) : ويقصد به تقييم السياق أو المحتوى .
  - I : وترمز إلى (Input) : ويقصد به الاهتمام بتقييم المدخلات .
  - P : وترمز إلى (Process) : ويقصد بها تقييم العملية .

P : وترمز إلى (Product) : ويقصد بها تقييم نتائج تنفيذ الاستراتيجيات .

- **نموذج ريتشارد جرينيل Richard M.Grinnel** : لقد حدد هذا النموذج أن تقويم البرامج والمشروعات ينبغي أن يركز على تقييم خمسة متغيرات أو عناصر أساسية **وهذا المتغيرات هي:**

المتغير الأول : تقييم مدى وضوح أهداف البرنامج .

المتغير الثاني : تقييم أساليب تقدير احتياجات المستفيدين من البرنامج .

المتغير الثالث : تقييم العملية المرتبطة بمستوى وطريقة تقديم الأنشطة التي يتضمنها البرنامج للعملاء .

المتغير الرابع : تقييم العائد الاجتماعي للبرنامج .

المتغير الخامس : تقييم العائد الاقتصادي للبرنامج .[٥٩]

٤- كما أن هناك نماذج أخرى تناولها د. عبد العزيز مختار من وجهة نظر (رينو باتي) Rino . J . Patti : والذي يتضمن كفاءة وفعالية الخدمات التي تتضمنها البرامج من خلال متغيرات تقيس كفاءة البرنامج ومتغيرات تقيس فعالية البرنامج والباحث يكتفي بعرض بعض المؤشرات التي تقيس الفاعلية حيث ان دراسته تتفق مع هذا النموذج ومع وجهة نظر د . ماهر أبو المعاطي في النموذج المقترح الذي صاغه في مؤلفه وبخاصة المعيار السابع والذي يحتوي على تقييم مخرجات البرنامج أي إنجازاته والتغيرات التي حدثت نتيجة لتنفيذه ويمكن ذكر أهم هذه المتغيرات **والتي اعتمد الباحث على البعض منها ومؤشرات الفاعلية تتمثل في** :

- قدرة الخدمة على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين .
- مدى قدرة الخدمة على تنمية وإثراء معارف المستفيدين من الخدمة .
- قدرة الخدمة على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين .
- مدى قدرة الخدمة على إكساب المستفيدين خبرات وإتقان مهارات جديدة .
- مدى قدرة الخدمة على إحداث تغير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين من الخدمة .

- قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغيير فى الظروف البيئية .
- مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية للناس
- قدرة الخدمة من الناحية الفنية على إشباع الحاجات ومواجهة وحل مشكلة .
- سهولة وبساطة إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة .
- الحصول الفورى على الخدمة أو فى أقل وقت ممكن .
- توافق الخدمة مع توقعات المستفيدين منها .
- مدى إتاحة الخدمة للمستفيدين الحقيقيين لها ووضع ضوابط ومحددات تكفل تحقيق ذلك .
- مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند تقديم الخدمة لمستحقيها .
- مدى مراعاة الخدمة لأخلاقيات ومبادئ المهنة عند تقديمها لمستحقيها .(٦٠)

المعالجة المنهجية للدراسة :

أ- نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التقويمية حيث تهتم بتقييم فاعلية مخرجات برامج التنمية البشرية ومعدل تحقيق كل هدف لان التقويم يمثل طريقة منظمة لتحديد وقياس مدى نجاح برنامج معين فى تحقيق الأهداف التى تم تصميمها من أجله سواء بصورة كلية أو جزئية وعلى هذا فالدراسة الراهنة تهتم بتحديد مؤشرات فاعلية برامج التنمية التى تم تنفيذها بمدينة قنا من وجهة نظر المستفيدين ومدى قدرتها على تحقيق أهدافهم .

ب- المنهج المستخدم :

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بطريقة العينة العشوائية كاستراتيجية بحثية مناسبة نظرا لأنه يسمح بالحصول على البيانات المرتبطة بالمتغيرات المختلفة بموضوع الدراسة بطريقة تتسم بالمرونة .

ج- أدوات الدراسة :

أ- مقياس فاعلية برامج التنمية البشرية وتم تطبيقه على المستفيدين من برامج التنمية البشرية .

ب – مقابلات مع الخبراء والمختصين والقيادات العاملة والشعبية بمحافظة قنا .

د- مجالات الدراسة :

المجال المكانى : تحدد المجال المكانى للدراسة بمدينة قنا حيث تم اختيار المؤسسات التالية :

أ- المؤسسات التعليمية . ب- المؤسسات الطبية . ج- المؤسسات الشبابية .

د- المؤسسات الأهلية .

ويرجع اختيار هذه المؤسسات لوجود أشخاص مستفيدين من تجربة التحديث والتطوير ومن المتعلمين والمعاصرين لتجربة التطوير والتحديث .

المجال البشرى و عينة الدراسة :

أ- قام الباحث باختيار العينة الاستطلاعية للدراسة وقوامها ٣٠ فرداً من المجتمع الأصلى وذلك لإجراء تعيين مقياس الدراسة من حيث الصدق والثبات .

أ- عينة عشوائية من المواطنين بقنا وعددهم ٣٠٠ مفردة من المتعلمين كما هو موضح فى الجدول :

المؤسسات	عينة الدراسة
المؤسسات التعليمية	١١٥
المؤسسات الطبية	٦٥
المؤسسات الشبابية	٩٠
المؤسسات الأهلية	٣٠
المجموع	٣٠٠

ب-عينة عشوائية من الخبراء والمختصين وعددهم ٢١ مفردة من أساتذة الجامعات والخبراء العاملين فى المجال التنموى حيث قام الباحث بمقابلة عدد منهم فى اللقاءات وورش العمل والندوات والمؤتمرات التى عقدت بالمحافظة عن تجربة التحديث والتطوير

المجال الزمنى : من بداية شهر أغسطس ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠٠٣

خطوات إعداد المقياس :

- قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات مع المواطنين المستفيدين من البرامج والمشروعات التنموية بمدينة قنا وتم المناقشة معهم عن البرامج والمشروعات التى تمت من قبل ثلاث سنوات حتى وقتنا الراهن .
- تم إجراء مقابلات مع العديد من القيادات الشعبية والتنفيذية وحضور غالبية الندوات والمؤتمرات وورش العمل التى انعقدت بقنا منذ ثلاث سنوات .
- قام الباحث بحضور اللقاءات الجماهيرية والعلمية التي تجمع بين السيد المحافظ والمواطنين والقيادات والأساتذة الزائرين للمحافظة .
- قام الباحث بالإطلاع النظرى والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وكذلك على بعض المقاييس وبناء على ذلك **استقر الباحث على الأبعاد التالية** :

١- الحاجات والمشكلات .

٢-تعديل اتجاهات وانماط السلوك

٣-تعديل وتحسين الظروف البيئية

٤- التوافق مع التوقعات وتبسيط الاجراءات .

- قام الباحث بعرض المقياس على عدد ١٤ محكماً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادى والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان وبعض الخبراء بقنا وذلك بهدف اختبار الصدق الظاهرى للمقياس وللتأكد من صياغة عبارات المقياس ومناسبتها مع التأكد من ارتباط عبارات المقياس بالمؤشرات والأبعاد الرئيسية التى تم تحديدها .
- بناء على الصدق الظاهرى قام الباحث باستبعاد العبارات التى لم يتفق عليها ٧٥% من المحكمين كما تم تعديل بعض العبارات التى أشار المحكمون إلى ضرورة تعديلها وأصبح المقياس فى صورته النهائية يحتوى على (٦٤) عبارة .
- قام الباحث بحساب ثبات المقياس وصدقه وذلك بتطبيقه على عدد ٣٠ من المستفيدين من برامج التنمية البشرية ثم قام الباحث بإعادة تطبيقه عليهم مرة أخرى وتم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين وتم بناء على ذلك حساب الصدق الذاتى للمقياس .

جدول (١)

يوضح ثبات وصدق المقياس

المؤشر	الثبات	الصدق	الدلالة
الحاجات والمشكلات	٠٧٨.	٠,٨٨	٠,٠١
تعديل اتجاهات وأنماط السلوك	٠,٨١	٠,٩٠	٠,٠١
تعديل وتحسين الظروف البيئية	٠,٧٧	٠,٨٨	٠,٠١
التوافق مع التوقعات وتبسيط الإجراءات	٠٨٤	٠,٩١	٠,٠١
المقياس ككل	٠,٨٢	٠,٨٩	٠,٠١

ومن العرض السابق يتبين أن المقياس على درجة عالية من الثبات والصدق وأعطى المقياس تدرجاً (نعم –إلى حد ما – لا) ثم وضع المقياس فى صورته النهائية وأصبح متضمناً (٤) مؤشرات وأبعاد ومجموع عباراته (٦٤) عبارة .

نتائج الدراسة الميدانية :

جدول (٢)

يوضح نوعية المواطنين عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
أ	ذكر	١٨٣	%٦١
ب	أنثى	١١٧	%٣٩
	المجموع	٣٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق والذى يبين نوع المواطنين بمدينة قنا أن غالبيتهم من الذكور بنسبة ٦١% بينما تمثل النساء ٣٩% من المبحوثين وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث كما أن الذكور اكثر تفاعلا مع التجربة التنموية .

جدول (٣)

يوضح الفئة العمرية للمواطنين

م	المتغير	ك	%
أ	٢٠	٩٦	٣٢%
ب	٢٥	٧٨	٢٦%
جـ	٣٠	٥٤	١٨%
د	٣٥	٣٦	١٢%
هـ	٤٠ فأكثر	٣٦	١٢%
	المجموع	٣٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق والذى يبرز الفئة العمرية فالذين تتراوح أعمارهم مابين ٢٠-٢٥ نسبتهم ٣٢% كأعلى نسبة تليها الفئة العمرية ٢٥ -٣٠ بنسبة ٢٦% تليها الفئة العمرية ٣٠ -٣٥ بنسبة ١٨% وأتت الفئة العمرية ٣٥ -٤٠ فأكثر جاءت كل منهما بنسبة ١٢% ، وهذا يشير إلى أن نسبة الشباب أكثر من الفئات الأخرى وهؤلاء يمكن الاستفادة منهم فى عملية التنمية واستثارتهم للمشركة الفعالة فى تنمية مجتمعهم.

جدول (٤)

يوضح الحالة التعليمية للمواطنين عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
أ	مؤهل متوسط	٦٣	٢١%
ب	مؤهل فوق متوسط	٥٤	١٨%
جـ	مؤهل عال	١٦٥	٥٥%
ء	دراسات عليا	١٨	٦%
	المجموع	٣٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق والذى يمثل الحالة التعليمية للمواطنين أن من يحملون مؤهل عال جاءت نسبتهم ٥٥% اما المؤهل المتوسط بنسبة ٢١% يليها مؤهل فوق

المتوسط بنسبة ١٨% وجاءت دراسات عليا بنسبة ٦% ، وهذا يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمى حيث ان غالبية المبحوثين من الحاصلين على مؤهلات عليا بما يمكن من المساعدة والمشاركة فى عملية التنمية.

جدول (٥)

يوضح للحالة الاجتماعية للمواطنين

م	المتغير	ك	%
أ	أعزب	١٧١	%٥٧
ب	متزوج	١٢٦	%٤٢
جـ	أرمل	٣	%١
	المجموع	٣٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق والذى يمثل الحالة الاجتماعية للمواطنين وتأتى الحالة الاجتماعية (أعزب) بنسبة ٥٧% اما المتزوجون ٤٢% وجاءت نسبة الأرامل ١%، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة غير المتزوجين لان غالبيتهم من الشباب وهذا يدل على وجود بعض المشكلات التى تعوقهم.

جدول (٦)

يوضح نوعية عمل المواطنين

م	المتغير	ك	%
أ	بدون	٩٩	%٣١
ب	عمل حكومى	١٤٤	%٤٨
جـ	قطاع خاص	١٨	%٨
ء	أعمال حرة	٣٩	%١٣
	المجموع	٣٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق والذى يوضح طبيعة عمل المواطنين جاءت نسبة المواطنين الذين يعملون وظيفة حكومية بنسبة ٤٨% وهى أعلى نسبة تليها النسبة ٣١% بدون عمل على الرغم من حصولهم على مؤهلات دراسية اما ١٣% من المواطنين يعملون فى أعمال حرة اما العاملون فى القطاع الخاص فنسبتهم ٨% وهى

أقل نسبة وهذا يشير إلى أن العمل الحكومى هو الذى يهم الأغلبية من الناس ويفضلونه عن الأعمال الحرة والقطاع الخاص والذين جاءوا بنسبة أقل.

جدول (٧)

يوضح مواكبة المواطنين لعملية التنمية فى قنا منذ بدايتها

م	المتغير	ك	%
أ	نعم	٢٨٥	%٩٥
ب	لا	١٥	%٥
	المجموع	٣٠٠	%١٠٠

يبرز الجدول السابق والذى يتضمن مدى مواكبة المواطنين لعملية التنمية أن نسبة ٩٥% كانوا من المقيمين مع بداية التجربة وأن نسبة محدودة ٥% كانوا غير متواجدين مع بداية تجربة التطوير مما يشير إلى أن غالبية السكان مما لديهم معرفة بكل مراحل عملية التنمية بالمحافظة .

نتائج الفرض الأول :

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية) ولإثبات صحة الفرد قام الباحث بإيجاد معامل (كا٢) بين استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارات المكونة للبعد الأول .

جدول (٨)

يوضح الفروق فى استجابات عينة الدراسة حول إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات وبرامج التنمية البشرية

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	كا٢
١	أرى أن الخدمات التى تقدمها برامج التنمية كافية للمواطنين	١٧٧	٣٢	٩١	١٠٦,٣٤
٢	نعانى من عدم الشعور بالأمن والاطمئنان فى المدينة	٢٨	٣٩	٢٣٣	٢٦٥,٩٤
٣	تتوفر السلع الغذائية للمواطنين بصفة مستمرة	١٥٦	٣٤	١١٠	٧٥,٩٢
٤	اعتقد أنه تم التغلب على مشكلات الصرف الصحى	٢٧٩	٤١	٢٠	٤٩٩,٢٢
٥	تقدم خدمات صحية لجميع المواطنين مجاناً	١٦٣	٣١	١٠٦	٨٧,٦٦
٦	تتقطع الكهرباء فى منطقة اقامتى بصفة مستمرة	٨٨	٢٤	١٨٨	١٣٦,٦٤
٧	نعانى من إشغالات الطرق داخل المدينة	١٠١	٨٠	١١٩	٧,٦٢
٨	توجد وسائل للترفيه والتسلية لكل أفراد الأسرة	١٨١	٢٨	٩١	١١٨,٢٦
٩	تعمل المدارس بنظام الفترتين بالمدينة	١٢١	١١	١٦٨	١٢٩,٨٦
١٠	أرى أن برامج التنمية قد حدت من مشكلة البطالة	١٦١	١٩	١٢٠	١٠٦,٨٢
١١	يوجد اهتمام بالمساحات الخضراء داخل المدينة	٢٢٠	٣٠	٥٠	٢١٨
١٢	أرى أنه لا يوجد اهتمام ببرامج رعاية الأمومة والطفولة	١١١	١٨	١٧١	١١٨,٨٦
١٣	تتوفر شبكة مواصلات مناسبة للمواطنين	٢٣٤	١٩	٤٧	٢٧٣,٢٦
١٤	يوجد اهتمام برصف الحوارى والأزقة بالمدينة	٢٣١	٢٣	٤٦	٢٦٠,٠٦
١٥	ينتشر بكثرة الانحراف والجريمة بين أفراد المجتمع	٤١	٥	٢٥٤	٣٦٢,٢٢
١٦	تتوفر وسائل توعية وتثقيف للمواطنين	١٢٦	٧٣	١٠١	١٤,٠٦
١٧	نعانى من مشكلات عديدة وإهمال داخل المدينة	١٠٥	٢١	١٧٤	١١٧,٤٢

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (١) لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر

أن الخدمات التى تقدم للمواطنين كافية .

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (٢) لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى ما جاء بمنطق هذه العبارة أى أنهم يقرون بأن برامج التنمية أدت إلى شعورهم بالأمن والطمأنينة .

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (٣) لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية أدت إلى توفير السلع الغذائية .

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (٤) لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية أدت إلى التغلب على مشكلات الصرف الصحى.

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (٥) لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية تقدم خدمات صحية للمواطنين بالمجان .

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارة رقم (٦) لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى ما جاء بمنطوق هذه العبارة وتقر بأن الكهرباء لم تنقطع بالمنطقة .

٧- لا توجد فروق دلالة إحصائياً فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة ... أى أن العينة لم تقر بالنفى أو الإيجاب على أن برامج التنمية أدت إلى إشغال الطرق.

٨- توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية وفرت وسائل الترفية والتسلية للأسر .

٩- توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى ما جاء بمضمون هذه العبارة على أن المدارس تعمل بنظام الفترتين .

١٠-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج

التنمية أدت إلى الحد من مشكلة البطالة بين الشباب نظراً لما توفره من فرص عمل لكثير من الشباب .

١١-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية أدت إلى الاهتمام بالمساحات الخضراء .

١٢-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى بأن برامج التنمية أهملت رعاية الأمومة والطفولة .

١٣-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية قد وفرت شبكة مواصلات مناسبة للمواطنين .

١٤-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة تقر بأن برامج التنمية اهتمت بالطرق داخل الحوارى والأزقة .

١٥-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى وجود انحرافات وجرائم بكثرة بين أفراد المجتمع .

١٦-لا توجد فروق دلالة إحصائيا فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (نعم) أى أن عينة الدراسة لا تقر بالنفى أو الإيجاب بتوافر وسائل لتوعية وتثقيف المواطنين .

١٧-توجد فروق دلالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ فى استجابات عينة الدراسة حول مضمون هذه العبارة لصالح الاستجابة (لا) أى أن عينة الدراسة تنفى وجود مشكلات وإهمال داخل المدينة وهذا يشير إلى أن برامج التنمية تهتم بإحداث تغييرات مؤثرة إيجابياً فى الظروف البيئية والعمل على مواجهة مشكلاتها على أساس مخطط .

نتائج الفرض الثانى :

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إحداث تغيير فى أنماط سلوك وتعديل اتجاهات المواطنين وبرامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية) ولإثبات صحة الفرد قام الباحث بإيجاد معامل ($كا^2$) بين استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارات المكونة للبعد الثانى .

جدول (٩)

يوضح الفروق فى استجابات عينة الدراسة حول تغيير اتجاهات وأنماط السلوك وبرامج التنمية البشرية

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	$كا^2$
١	اعتمد على الآخرين فى الحصول إلى الخدمات	٢٥١	١٢	٣٧	٣٤٥,١٤
٢	احافظ على نظافة الشوارع دون رقابة من المسئولين	١٩١	١٧	٩٢	١٥٢,٣٤
٣	أرى أن القيادات المسئولة ليست على المستوى المطلوب	٤٦	٢٤	٢٣٠	٢٥٥,٩٢
٤	اشارك فى البرامج التنموية التى تتم حالياً	١١٠	٣٨	١٥٢	٦٦,٤٨
٥	لدى اقتناع بتوقيع الغرامات على المخالفين	١٩٥	٥٧	٤٨	١٣٥,٧٨
٦	أوجه سلوك المواطنين للمحافظة على المشروعات الخدمية	٢٤١	٣١	٢٨	٢٩٨,٢٦
٧	الوضح الاثار السلبية للمواطنين من إلقاء الفضلات فى الطرقات	٢٣١	٢٢	٤٧	٢٦٠,٥٤
٨	اهتم بالمحافظة على المساحات الخضراء الحالية	٢٧١	١٥	١٤	٤٣٨,٦٢
٩	أرفض العادات والتقاليد السلبية	٢٨٢	٩	٩	٤٩٦,٨٦
١٠	أحافظ دائماً على الممتلكات العامة	٢٦٣	١٣	٢٤	٣٩٩,١٤
١١	اقتراح البرامج التنموية يمثل إهدار للوقت والجهد	٨١	٧٨	١٤١	٢٥,٢٦
١٢	برامج التنمية أدت إلى زيادة الحقد والكراهية بين الناس	٤٠	٥٢	٢٠٨	١٧٥,٦٨
١٣	اقوم بأى عمل يوكل إلى لخدمة مشروعات التنمية	٦١	١٠٨	١٣١	٢٥,٤٦
١٤	المشاركة فى فض المنازعات مضيعة للوقت	١٣١	٢٧	١٤٢	٨٠,٥٤
١٥	كثير من المواطنين يضعون العراقيل أمام خطط التنمية	٧٠	٤٦	١٨٤	١٠٨,٧٢
١٦	برامج التنمية أدت إلى زيادة حدة التعصب	٨٢	٢٧	١٩١	١٣٩,٣٤
١٨	برامج التنمية أدت إلى تغير سلوك الناس للأفضل	١٧١	٩	١٢٠	١٣٧,٢٢

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن ما يتم من برامج

ومشروعات من أجل مصلحتنا وهذا يبرز زيادة الوعى الاجتماعى لديهم بأن ما يتم من إنجازات هدفها الارتقاء بمستوى المواطن .

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٢) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها تحافظ على نظافة الشوارع دون رقابة من المسئولين ، وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بقيمة التغيير وبالتالى المحافظة عليه بأنفسهم وزيادة وعى الأهالى بمشكلاتهم .

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٣) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن القيادات المسئولة ليست على المستوى المطلوب ، وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بأن التغيير والبرامج التى تتم راجعة لتدخل وكفاءة القيادات نظراً لمعاناتهم من الحرمان والإهمال فترات طويلة والقيادات الحالية تمثل قدوة ايجابية ونموذج للعمل الإيجابى .

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٤) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها تشارك فى البرامج التنموية التى تتم حالياً وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بالتغيير البناء كما أن لديهم الاستعداد والدافعية للمشاركة فى برامج التنمية .

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٥) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها لديها اقتناع بتوقيع الغرامات على المخالفين وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بقيمة التغيير وبضرورة الحفاظ عليه وتقبل الثواب والعقاب وذلك نتيجة لتغيير الفكر وتحويله إلى فكر إيجابى لدى المواطنين بهدف الحفاظ على التنمية والتطوير .

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٦) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت أنه يتم توجيه سلوك المواطنين للمحافظة على المشروعات التنموية ، نتيجة تحول المواطن من الدور السلبى إلى الدور الإيجابى حيث أصبح البعض يقوم بالإرشاد والتوجيه وذلك نابع من إحساسهم بقيمة التغيير والمحافظة عليه .

٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم

(٧) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة توضح للمواطنين الاثار السلبية من إلقاء الفضلات فى الطرقات ، وهذا يبين ان العمل نابع من المواطنين أنفسهم ومن داخل مجتمعهم وبالتالى فإنهم يتولوا عملية الإرشاد والتوجيه للمواطنين الآخرين.

٨- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٨) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها تهتم بالمحافظة على المساحات الخضراء الحالية وقد يرجع سبب ذلك إلى تتغيير سلوك المواطنين وسعيهم الى المحافظة على مساحتها الخضراء وكل المناظر الجميلة بها

٩- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٩) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها ترفض العادات والتقاليد السلبية وذلك راجع إلى التغير الايجابى فى السلوك لدى المواطنين وذلك نتيجة للتطور البيئى والتنموى فى المدينة .

١٠-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٠) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأنها تحافظ دائماً على الممتلكات العامة وذلك راجع إلى تغيير النظرة السلبية التى كانت لدى أفراد المجتمع وتحولها إلى نظرة ايجابية وبالتالى فإن المواطنين أصبحوا أكثر إحساساً وتأثراً بمجتمعهم ويشعرون بمسئوليتهم عن هذا المجتمع وبضرورة الحفاظ على ممتلكاتهم وممتلكات مجتمعهم .

١١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١١) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن اقتراح البرامج يمثل إهدار للوقت والجهد وهذا يشير إلى أن القيادات المسئولة ترحب بالمشاركة وكل فكر جديد يساعد فى تنفيذ برامج التنمية بالمدينة .

١٢-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٢) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن برامج التنمية أدت إلى قلة الحقد والكراهية بين الناس وقد يرجع سبب ذلك إلى حب الناس للتطوير والتنمية والتغيير جعلهم يحافظوا عليه وذلك من خلال زيادة التعاون بينهم حيث

أن البرامج والمشروعات المادية الملموسة ساهمت فى تغيير بعض الأنماط السلبية لديهم .

١٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٣) لصالح الاستجابة (لا) والمتمثلة فى – اقوم بأى عمل يوكل إلى لخدمة مشروعات التنمية – حيث انهم لم يقرون مدى الترحيب بالعمل التطوعى المفروض عليهم وانما يجب ان تكون المشاركة نابعة منهم.

١٤-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٤) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن المشاركة فى فض المنازعات من الاشياء التى تسهل تنفيذ برامج ومشروعات التنمية وتساهم فى تحقيق التقارب والتواصل بين المواطنين او يرحبون بالعمل فى لجان فض المنازعات حتى لا تؤثر بالسلب فى حالة استمرارها على التنمية .

١٥-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٥) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن كثير من المواطنين لا يضعون العراقيل أمام خطط التنمية ويرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بأهمية العائد الاقتصادى والاجتماعى عليهم وعلى مجتمعهم وبالتالى يولد لديهم القدرة على التعاون الإيجابى .

١٦-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٦) لصالح الاستجابة (لا) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن برامج التنمية لم تؤدى إلى زيادة حدة التعصب وذلك نتيجة طبيعية لقيمة التغيير لدى المواطنين وبالتالى تغيير السلوكيات والاتجاهات السلبية لدى المواطنين من خلال الحد من التعصب والسلبية فالمواطنين أكثر تعاوناً من ذى قبل وأصبحت المصلحة عامة .

١٧-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٧) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أن عينة الدراسة أقرت بأن برامج التنمية أدت إلى تغيير سلوك الناس للأفضل ، وذلك نتيجة ايجابية ترجع إلى الذكاء المهنى لدى القيادات حيث بدأوا بالتغيير وبتحقيق أهداف ملموسة كافة المواطنين فى حاجة إليها والتى خلقت الرغبة الايجابية لدى المواطنين فى التغيير .

نتائج الفرض الثالث :

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية وبرامج التنمية البشرية في المجتمعات المحلية الحضرية) ولإثبات صحة الفرد قام الباحث بإيجاد معامل (كا²) بين استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارات المكونة للبعد الثالث .

جدول (١٠)

يوضح الفروق واستجابات عينة الدراسة حول تعديل وتحسين الظروف البيئية وبرامج التنمية البشرية

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	كا²
١	تتوفر فرص عمل للمتعطلين من الشباب	١٥١	٩	١٤٠	١٢٤,٨٢
٢	توجد رقابة دائمة على المحلات التجارية من جانب المسئولين	١٧١	٣٨	٩١	٨٩,٦٦
٣	يتم التركيز على المشروعات البيئية وحدها	١٧٧	٢١	١٠٢	١٢١,٧٤
٤	تنتشر الأوبئة والامراض المعدية بين الموطنين	٦٥	٣٢	٢٠٣	١٦٤,٥٨
٥	تطوير برامج الصحة الى الى تحسن صحة الناس	١٥١	٤٣	١٠٦	٥٨,٨٦
٦	أرى أن ما يحدث أخذ دعاية أكبر من الحقيقة	١٦٣	١٢٠	١٧	١١٢,٥٨
٧	أصبحت جميع الخدمات متوفرة عن ذى قبل	١٧١	٢٧	١٠٢	١٠٣,٧٤
٨	أشجع جيرانى على العمل التطوعى	٧٧	٧٣	١٥٠	٣٧,٥٨
٩	أشعر بالفخر عندما يحضر زائرين إلينا	١٩١	٥٩	٥٠	١٢٤,٦٢
١٠	استمتع بالتحسينات التى تمت عن طريق السير فى الشوارع والحدائق	٢٥١	١٢	٣٧	٣٤٥,١٤
١١	التشجيع على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة غير كافى	١٢٠	١٩	١٦١	١٠٦,٨٢

١٢	تروج شائعات عن عدم أهمية برامج التنمية الحالية	٧٦	٥٩	١٦٥	٦٤,٨٢
١٣	يتوفر المناخ لفتح مجالات جديدة للاستثمار	١٩١	١١	٩٨	١٦٢,٠٦

١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١) لصالح الاستجابة (نعم)حيث أقرت العينة بأنه تتوفر فرص عمل للمتعطلين من الشباب وذلك يرجع إلى توافر فرص عمل جديدة واستيعاب جزء من القوى العاملة فى المجتمع القنائى نتيجة للتطوير والتحديث فهناك العديد من المصانع والمنشآت التى استحدثت وأسهمت فى توفير فرص عمل جديدة كما تم تشجيع القطاع الخاص على إقامة العديد من المشروعات والتى تستوعب أعداد من الشباب المتعطلين بالإضافة إلى العمالة المؤقتة فى المشروعات التى أقامتها المحافظة .

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٢) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه توجد رقابة دائمة على المحلات التجارية من جانب المسئولين بما يساعد على توفير الأمن للمواطن فى الوقاية من الأمراض وتوافرها بالأسعار المحددة .

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٣) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه يتم التركيز على المشروعات البيئية وحدها وقد يرجع ذلك إلى ان الاهتمام بالمشروعات البيئية يؤدى الى خلق مناخ قابل للاستثمار التنموى وبذلك يزيد من البرامج والمشروعات التنموية فى المدينة .

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٤) لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه لا تنتشر الأوبئة والأمراض المعدية وهذا يرجع إلى اهتمام لإدارة المحلية بالجوانب الصحية بما يزيد من نسبة الوعى الصحى لدى المواطنين كما أن الخدمات الصحية على المستوى القنائى متوفرة لكافة المواطنين .

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٥) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه تحسنت صحة الناس بعد

برامج الصحة الحالية وقد يرجع ذلك إلى تحسن المستوى الاقتصادى فى المجتمع وارتفاع مستوى معيشة الأفراد نسبياً مقارنة بالفترة السابقة والاهتمام بزيادة البرامج والمشروعات التى تقدمه الإدارة المحلية فى مجال الصحة ونشر الخدمات الصحية للمواطنين .

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٦) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنهم يروا أن ما يحدث أخذ دعاية أكبر من الحقيقة وقد يكون راجع ذلك شعور المواطنين بان البرامج التى تتم حاليا تمثل حق وواجب قومى على المسئولين القيام به .

٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٧) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه أصبحت جميع الخدمات متوفرة عن ذى قبل وقد يرجع ذلك إلى كثرة الخدمات المقدمة نظراً للحرمان والخلل فى البرامج التنموية السابقة .

٨- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٨) لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة فيما يتعلق : أشجع جيرانى على العمل التطوعى ، وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك المواطنين لقيمة العمل التطوعى أو لعدم وجود وقت فراغ لديهم أو لإحساسهم بأن التغيير مرتبط بوجود الإدارة المحلية أو يرجع إلى أن بعض المسولين لا يشجعون المواطنين على المشاركة .

٩- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (٩) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنهم يشعروا بالفخر عندما يحضر زائرين إلى مدينة قنا لأن التحسن فى الجانب البيئى شاملاً من رصف وإنارة ومساحات خضراء .

١٠- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٠) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنها تستمتع بالتحسينات عن طريق السير فى الشوارع والحدائق العامة وقد يرجع ذلك إلى مجموعة التغييرات

الايجابية الحادثة فى المجتمع المحلى سواء فى الطرق أو المواصلات أو البنية الأساسية وهذا يشير إلى تجاوب المواطنين مع حركة التطوير والتحديث التى تتم .

١١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١١) لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه لا يوجد تشجيع على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة وقد يرجع ذلك إلى التشجيع على زيادة المشروعات الشبابية ومساهمة المنظمات العاملة بقنا فى توفيرها للشباب .

١٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٢) لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة : تروج شائعات عن عدم أهمية برامج التنمية الحالية حيث يرجع ذلك إلى اقتناع المواطنين بالخطوات التى تحدث فى برامج التنمية البشرية المحلية حيث تمثل واقعاً اجتماعياً .

١٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة رقم (١٣) لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه يتوفر المناخ لفتح مجالات جديدة للاستثمار ويرجع ذلك إلى قيام الإدارة المحلية بتحويله إلى مجتمع مفتوح لأن به العديد من لموارد الطبيعية التى تحتاج إلى مستثمرين بما يتيح الفرصة لعمل المتعطلين من الشباب .

نتائج الفرض الرابع :

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تبسيط الإجراءات والتوافق مع توقعات المواطنين وبرامج التنمية البشرية في المجتمعات المحلية الحضرية) ولإثبات صحة الفرد قام الباحث بإيجاد معامل (كا^2) بين استجابات عينة الدراسة حول مضمون العبارات المكونة للبعد الرابع .

جدول (١١)

يوضح الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول التوافق مع توقعات المستفيدين وتبسيط الإجراءات وبرامج التنمية البشرية في المجتمعات المحلية

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	كا^2
١	تسيطر الشعارات على برامج التنمية الحالية	٩١	٢٩	١٨٠	١١٥,٢٢
٢	توجد حرية في التعبير عن آمالنا وطموحاتنا	١٠١	٣٩	١٦٠	٧٣,٢٢
٣	ليس لدى اقتناع بأنه توجد إنجازات حقيقية حالياً	٢٠	٥٩	٢٢١	٢٢٧,٢٢
٤	يوجد اهتمام بكل القضايا التى تهتم المواطنين	٢١٧	٤٠	٤٣	٢٠٥,٣٨
٥	يقوم المسئولين بعقد لقاءات دورية لمعرفة مشكلاتنا	١٩٥	٢٧	٧٨	١٤٨,٣٨
٦	لدى اقتناع بأن ما يحدث يمثل إنجازا حقيقياً	٢١١	٢٩	٦٠	١٨٩,٦٢
٧	أشعر بالفخر والارتياح نتيجة للمجهودات التى تتم	٢٤٥	٣٤	٢١	٣١٦,٢٢
٨	زادت ثقتي في القيادات المسئولة بالمحافظة	٢٣٣	٢٧	٤٠	٢٦٦,١٨
٩	يعاملنا المسئولين بعدم تقدير واحترام	٤٠	٤٩	٢١١	٢١٠,٠٢
١٠	تسيطر المحسوبية على تقديم الخدمات المختلفة	٦١	٤٨	١٩١	١٢٥,٠٦
١١	يتوفر لدى الإحساس بالعدالة وتكافؤ الفرص عند تقديم الخدمات	٢٠١	٥٩	٤٠	١٥٤,٨٢
١٢	يشجعنا المسئولين على تقديم مقترحتنا لتطوير البرامج الحالية	١٨١	٤٦	٧٣	١٠٢,٠٦
١٣	يحرص المسئولين على الترحيب بالنقد والعمل به	٢٠٦	٤٣	٥١	١٦٨,٨٦
١٤	يوجد تيسير في حصولنا على الخدمات المختلفة	١٩٧	٢٦	٧٧	١٥٤,١٤
١٥	يتم متابعة الأعمال والمشروعات بصفة دورية من المسئولين	١٩٧	٢٦	٧٧	١٥٤,١٤
١٦	يتم محاسبة المسئولين المقصرين في تقديم الخدمات	١٢١	٢٩	١٥٠	٧٩,٨٢

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه لا تسيطر الشعارات على برامج التنمية المحلية وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بأن الأعمال التى يتم تنفيذها من مشروعات وبرامج هى كلها نابعة من إحساس واقعى وعملى ولا تتبع أى شعارات وأنها حقيقية وواقعية .

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه توجد حرية فى التعبير عن آمالنا وطموحاتنا وقد يرجع هذا إلى أن الإدارة القائمة بالتغيير لا تتأثر بالعواطف إنما تسيطر عليها المصلحة العامة كما أن هناك بعض الفئات تأثرت سلباً من وجهة نظرهم كهدم بعض المنازل وتوقيع الغرامات مما أثر على نظرتهم لبرامج التنمية

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنهم لديهم اقتناع بأنه توجد إنجازات حقيقية حالياً وهذا يشير إلى زيادة الوعى الاجتماعى لدى المواطنين وتقبلهم للبرامج التى تتم حالياً .

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه يوجد اهتمام بكل القضايا التى تهم المواطنين وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بأن جميع القضايا المعروضة يتم مواجهتها بصورة إيجابية ولا تستغرق وقتاً طويلاً يفقد الثقة فى القيادات المسئولة .

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأن القيادات الإدارية تقوم بعقد لقاءات دورية لمعرفة مشكلاتنا حيث يرجع ذلك إلى شعور القيادات الإدارية بأن هناك حقوق للمواطنين يجب أن يحصلوا عليها وبالتالى من الضرورى الاتصال المباشر والدورى لاستمرارية التغيير.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنها لديها اقتناع بأن ما يحدث يمثل إنجازاً حقيقياً وقد يرجع ذلك لأن القيادات المسئولة اهتمت بتنفيذ البرامج الملموسة والتى تجاوب معها المواطنين .

٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنها تشعر بالفخر والارتياح نتيجة للجهود التى تتم وذلك نتيجة للتغيير الايجابى فى برامج التنمية البشرية بما يزيد من الولاء والانتماء لدى المواطنين فهناك بعض المواطنين يرفضون الانتقال إلى مجتمعات حضرية أخرى لشعورهم بالاستقرار.

٨- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنهم زادت ثقتهم فى القيادات المسئولة بالمحافظة وقد يرجع ذلك إلى إحساس المواطنين بأن القيادات لديها رغبة فى التحديث والتطوير لأنها قيادة علمية ومتحمسة بما يتفق مع حاجات المواطنين وتقاليدهم.

٩- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنهم يعاملهم المسئولين بعدم تقدير واحترام وهذا يشير إلى تلبية القيادات لمطالب الجماهير والحرص على التوفيق بين رغباتهم والخطط والبرامج التى يتم تنفيذها .

١٠-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه لا تسيطر المحسوبية على تقديم الخدمات المختلفة حيث تتعامل لإدارة المحلية مع المواطنين بعيداً عن المحسوبية .

١١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه توجد عدالة وتكافؤ الفرص فى حصول المواطنين على حقوقهم والاستفادة من برامج التنمية البشرية .

١٢-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه يلاقى التشجيع من المسئولين على تقديم مقترحاتهم لتطوير برامج التنمية البشرية وذلك بسبب إحساس الأهالى بقيمة عملهم وتعاونهم مع المسئولين وبالتالى فإن تطوير البرامج عملية تكاملية وتعاونية تشترك فيها جميع البناءات الموجودة فى المجتمع المحلى .

١٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه يحرص المسئولين على الترحيب بالنقد والعمل به ، وقد يرجع ذلك إلى إحساس المسئولين بقيمة العمل التعاونى مع الشعبيين لنجاح البرامج التنموية واستمراريتها .

١٤-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة فيما يتعلق بوجود تيسير فى حصولهم على الخدمات المختلفة حيث لم يحدد المستفيدين مدى التيسير أو البطء فى الحصول على الخدمات من جانب الإدارة المحلية .

١٥-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (نعم) حيث أقرت العينة بأنه تتم متابعة البرامج والمشروعات التنموية من جانب القيادات الإدارية المسئولة وهذا يشير إلى ارتفاع الوعى من جانب المواطنين والرغبة لدى القيادات الإدارية فى نجاح واستمرارية المشروعات التنموية حيث أنهم يعملون فى إطار من المسائلة والمحاسبة والمصارحة .

١٦-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حول مضمون العبارة لصالح الاستجابة (لا) حيث أقرت العينة بأنه تتم محاسبة المسئولين المقصرين فى تقديم الخدمات وقد يرجع ذلك إلى عدم معرفتهم بنظم المحاسبية التى تتم داخل الإدارة المحلية.

استخلاصات الدراسة

أولا : توصلت الدراسة إلى بعض مؤشرات فاعلية برامج التنمية البشرية بقنا كما يلى:

أ-قدرة برامج التنمية البشرية على إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات:

- الشعور بكفاية الخدمات التى تقدم للمواطنين .
- التغلب على غالبية مشكلات الصرف الصحى .
- تقديم الخدمات فى المؤسسات الحكومية للمواطنين بصورة مجانية .
- توفير وسائل الترفيه والتسلية .
- قلة انقطاع التيار الكهربائى .
- القضاء على إشغالات الطرق .
- التقليل من نظام الفترتين فى المدارس .
- الحد من مشكلة البطالة التى يعانى منها الشباب .
- العمل على زيادة المساحات الخضراء داخل المدينة .
- الاهتمام ببرامج رعاية الأمومة والطفولة .
- توفير شبكة مواصلات جيدة للمواطنين .
- الاهتمام برصف الحوارى والأزقة .
- التقليل من الانحرافات والجرائم .
- القضاء على كثير من المشكلات الاجتماعية والتعليمية والصحية داخل المدينة .
- ب-قدرة برامج التنمية البشرية على إحداث تغيير فى أنماط السلوك وتعديل اتجاهات المواطنين :
- الارتقاء بسلوك المواطنين وزيادة الوعى الاجتماعى .
- الحفاظ على نظافة الشوارع دون رقابة من المسئولين .
- قيام بعض المواطنين بتوضيح الآثار السلبية الناتجة عن إلقاء الفضلات فى الطرقات
- رفض العادات والسلوكيات السلبية .

- التخفيف من حدة التعصب .
- الحفاظ على الممتلكات العامة .

جـ قدرة برامج التنمية البشرية على إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية :

- العمل على توفير بعض فرص العمل .
- الرقابة على المحلات التجارية من جانب المسئولين .
- التقليل من انتشار الأوبئة والأمراض .
- تطوير برامج الصحة مما يؤدى إلى تحسن صحة الناس
- التشجيع على العمل التطوعى .
- الاستمتاع بالتحسينات التى تمت بالمدرسة .
- التشجيع على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة .
- توفير المناخ لفتح مجالات جديدة للاستثمار .

د- قدرة برامج التنمية البشرية على تبسيط الإجراءات والتوافق مع توقعات المواطنين :

- عدم سيطرة الشعارات على برامج التنمية الحالية .
- توجد حرية فى التعبير عن الآمال والطموحات .
- الاقتناع من جانب الأهالى بوجود إنجازات حقيقية .
- يقوم المسئولين بعقد لقاءات دورية لمعرفة المشكلات .
- الشعور بالفخر والارتياح نتيجة للمجهودات التى تقدم للمواطنين .
- الثقة من جانب المواطنين فى القيادات المسئولة .
- عدم سيطرة المحسوبية على تقديم الخدمات المختلفة .
- التشجيع على تقديم المقترحات لتطوير البرامج من جانب المواطنين .
- وجود تيسيرات فى حصولنا على الخدمات المختلفة .

ثانيا : **مؤشرات تساهم فى استمرارية تحديث وتطوير برامج التنمية البشرية والتى تم التوصل إليها عن طريق مقابلات الخبراء والمختصين فى المجال التنموى كما يلى** :

- يمثل القيادة عنصر محورى والتى تعتمد على الأسلوب العلمى والطموح والرغبة

فى التغيير الانفتاح على الجماهير والتعرف على مشكلاتهم ورغباتهم بصورة مباشرة بالإضافة إلى الثقة والقدرة على قيادة المواقف وتوجيه الإمكانيات والموضوعية والشفافية والمصارحة والمسائلة في معالجة القضايا بالإضافة إلى المتابعة المستمرة .

- تطبيق نظم الإدارة الحديثة مع تبسيط الإجراءات الإدارية فى التعامل مع المواطنين كالإدارة المفتوحة والتى تعتمد على الزيارات الميدانية والإدارة بالمشاركة بالإضافة إلى إدارة التمييز وإدارة الجودة الشاملة فى تقديم برامج التنمية البشرية .
- العمل على ترتيب الأولويات والتخطيط الواقعى مع ضرورة البدء بتحقيق الأهداف المادية الملموسة للمواطنين التى تراعى اهتماماتهم وتشبع احتياجاتهم وتنمى قدراتهم الذاتية .
- المشاركة وتوفير التمويل كضروريات لاستمرارية برامج التنمية البشرية سواء من موازنة الدولة وصندوق الخدمات بالإضافة إلى السعى المستمر لجذب المستثمر وفرض المشاركة بالتمويل على بعض المواطنين .
- العمل على استثمار العلاقات مع أطراف المجتمع والمسئولين فى الحكومة المركزية والاستفادة من إمكانات المراكز البحثية والخبراء وأساتذة الجامعات وربطهما بالعمل التنفيذى للاستفادة من استشاراتهم عند التفكير والتخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج والمشروعات المجتمعية وفقاً لرؤى امبريقية علمية .
- استخدام أساليب التكنولوجيا والمعرفة والعمل على استثمار الموارد الطبيعية ومراعاة العدالة والمساواة بين المواطنين يزيد من رغبة الإنسان فى التحسينات والتغيرات التى تتم.

ثالثا : تصور لدور الممارسة العامة للمشاركة فى تفعيل برامج التنمية البشرية

- العمل على المساهمة فى الوعى التنموى عن طريق توفير المعلومات والمعارف والمفاهيم التنموية للمواطنين من خلال الحوار المتبادل فى اللقاءات المختلفة .
- المساهمة فى إكساب المواطنين المهارات التنموية المطلوبة عن طريق الأنشطة

والبرامج الفعلية في البيئة المحلية.

- التعاون مع التخصصات الأخرى في غرس وتدعيم الاتجاهات والقيم الايجابية مع توضيح نماذج وأمثلة واقعية كما يجب تعريف المواطنين بحقوقهم ومساعدتهم على المطالبة بها
- التعاون فى الدفاع عن البيئات والفئات مهضومة الحقوق التنموية عن طريق التفاوض مع القيادات المسئولة .
- المشاركة فى الندوات واللقاءات والمؤتمرات التى تعقد فى كل منظمات المجتمع المحلى.
- تنظيم المعسكرات الشبابية والطلابية فى البيئات المختلفة مع القيام بالمشاركة فى البحوث الميدانية .
- العمل على استثارة المواطنين للحفاظ على الجهود والبرامج التنموية والمشاركة فى القضايا والمشكلات التى تهم المجتمع .
- العمل على دراسة وحدات الإدارة المحلية للاطلاع على ما تقوم به والاستفادة من تجاربهم كما يجب العمل على تفعيل التعاون بين المنظمات الحكومية والمجتمع المدنى من أجل تحسين برامج التنمية البشرية .

مؤشرات فاعلية تجربة تطوير برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية الحضرية دراسة ميدانية بمدينة قنا

إعداد د. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم مدرس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان.

ملخص الدراسة

مشكلة الدراسة :

تعتبر عملية تحديث وتطوير المجتمعات المحلية في مجتمعنا المصري من أولويات أجندة العمل في الوقت الراهن لكونهما مطلبا أساسيا لنجاح برامج ومشروعات التنمية البشرية وإذا نظرنا إلي محافظة قنا كنموذج للمجتمعات المحلية تجدها قبل بداية التجربة التنموية كانت تعاني من مظاهر الإهمال الاقتصادي والعمراني والاجتماعي فأحدثت عملية التطوير القائمة علي أساس مخطط تقدما في العديد من المجالات وهذا يتطلب الوقوف علي فاعلية برامج التنمية البشرية من منظور الخدمة الاجتماعية وتهدف هذه الدراسة إلي تحديد مدي ضرورة برامج التنمية البشرية في إحداث إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات والعمل علي إحداث تعديل في أنماط السلوك والظروف البيئية مع توافقها مع توقعات المواطنين المستفيدين منها وتعتمد الدراسة علي العديد من الفروض المتصلة بأهدافها وتنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات التقويمية للوقوف علي فاعلية وتأثير البرامج التنموية في المجتمعات المحلية **وتوصلت الدراسة إلي مؤشرات فعالية برامج التنمية البشرية حيث أنها تساهم فى:**

- إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات فى المجتمعات المحلية الحضرية .
- إحداث تغيير فى أنماط سلوك وتعديل اتجاهات المواطنين فى المجتمعات المحلية الحضرية.
- إحداث تعديل أو تغيير فى الظروف البيئية فى المجتمعات المحلية الحضرية
- تبسيط الإجراءات والتوافق مع توقعات المواطنين فى المجتمعات المحلية الحضرية
- كما توصلت الدراسة إلى مؤشرات تساهم فى استمرارية برامج التنمية البشرية فى المجتمعات المحلية من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية .

مراجع الفصل السادس

١) بثينة حسنين عمارة : التنمية البشرية وأساليب تدعيمها ، القاهرة ، دار الأمين للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

٢) إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

٣) إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

٤) عدلى أبو طاحون : إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٣ ، ص ٤١ .

٥) أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، المكتب الجامعى الحديث بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

٦) هناء حافظ بدوى : التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦ .

٧) عدلى سليمان: البعد الاجتماعى للتنمية، المؤتمر العلمى السابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مايو ١٩٩٤، ص٤٧.

٨) فاروق محمود هلال: التنمية البشرية المتواصلة تحدى الدولة للقرن الحادى والعشرين: المؤتمر العلمى السنوى التاسع، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦.

٩) إسماعيل صبرى عبد الله : المفهوم والقياس والدلالة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، ص ٦٣ .

١٠) فاروق التلاوى : الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية ، المؤتمر العلمى الثامن (الفترة من ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٥) ، الفيوم ، دار المروة للطبع والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ٤٨ .

١١) محمد السيد سليم : النموذج الكورى للتنمية ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٢ .

12) Scott – Thomas – Jeffrey : Basic Human Needs , Human Rights , And Human Development , State – University Of New York At Buffalo , Graver – Newton . 2003 . P 217 .

١٣) نصر خليل عمران : تقويم فعالية برامج التكوين المهنى كمؤشرات تخطيطية لتنمية الموارد البشرية ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية – العدد الثامن ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٠ .

14) Abdel Kader Khaled Ibrahim : Three Essays On Economic Reform : Effects On Human Development , Fertility , And Factor Shares , Western Michigan University , Alvi Eskander , 2002 , P 140

15) Trujillo Mendoza Maria Fernanda : The Global Digital Divide : Exploring The Relation Between National Core Computing And Network Capacity And Progress In Human Development Over The Last Decade , Tulane University , Bertrand William . 2001 , P 297 .

16) Debbas Rose Hanne : Advocacy Non Governmental Organizations And Sustainable Human Development In Post War Lebanon , The American University , Farsoun Samih , 2000 , P 330 .

17) Kalsow Susan Christensen : A Comparison Of Student Performance In Human Development Classes Using Three Different Modes Of Delivery : Online , Face To Face , And Combined , Drake University , Romig James , 1999 , P . 126 .

18) Galbreath Harold : Toward A Spiral Model Of Human Development , Prescott College Master Of Arts Program , Gonzales Robert , 1999 , P.85 .

١٩) هناء عبد التواب ربيع : ديناميات صنع القرار فى المجالس الشعبية المحلية ، ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩٦ .

٢٠) بواب شاكر : تقويم تجربة الإدارة المحلية فى تنمية قرى محافظة الفيوم ، دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٤ .

٢١)خليل عبد المقصود عبد الحميد : دور الشباب الحزبى المتوقع والممارس فى التنمية المحلية ، ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩١ .

٢٢) أحمد السنهورى : تنمية الوعى بنظافة البيئة فى المناطق الحضرية المتخلفة باستخدام طريقة تنظيم المجتمع ، المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٣) أحمد سعد محمد خالد : استخدام طريقة تنظيم المجتمع فى رفع مستوى الوعى التنموى لدى سكان مجتمع حضرى متخلف ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان ، ١٩٩٣ .

٢٤) محمد نبيل سالم : دور مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى التخطيط للتنمية ، مج ٢ ، المؤتمر العلمى السابع البعد الاجتماعى فى سياسات التنمية ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩٤ .

٢٥) وفاء محمد هانم : تدخل اخصائى تنظيم المجتمع لمساعدة المنظمات الرسمية فى تقوية علاقتها بجماعات المجتمع الطبيعية ، المؤتمر العلمى العاشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٩- ١١ أبريل ١٩٩٧

٢٦) نصيف فهمي منقريوس: البعد السياسى فى التنمية من منظور الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمى السابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مايو ١٩٩٤، ص٢٣.
٢٧) جمال شحاته: مدخل مجتمعى لتنمية المجتمعات العشوائية، المؤتمر العلمى السابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مايو ١٩٩٤، ص٣٢٥.
٢٨) عبد الهادى الجوهرى وآخرون: المنظور التنموى فى الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ١٩٩٩، ص٣٦.
٢٩) عبد الحميد عبد المحسن : الإنسان محور التنمية ، المؤتمر العلمى السابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مايو ١٩٩٤، ص١٠٢.
٣٠) على السلمى : تجربة محافظة قنا فى التنمية المحلية ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢م .
٣١) مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة : تجربة المشاركة الشعبية فى التنمية فى محافظة قنا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢م .
٣٢) إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، ط١ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٧ .
٣٣) محمد عبد الفتاح محمد : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧ .
٣٤) أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٩ .
٣٥) إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ .

٣٦) محمود محمود عرفان ، قوت القلوب محمد فريد : الأساليب المعاصـــرة فى التخطيط للتنمية ، عالم الفكر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨

٣٧) حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (مقالات فى التنمية البشرية العربية) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٤٨.

٣٨) حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠.

٣٩) عدلى أبو طاحون : إدارة وتنميـــة المـــوارد البـــشرية والطبيعيـــة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٩ .

40) Emerg Stoops : Guidance Services Organization Administration , Mcgrow – Hill Book Company , Inc , London , 2002 , P – 13 .

41) Gone R.Hawes : The Concise Dictionary of Education , Van Nostrand Relnhold Company Inc , London , 1989 , P – 176 .

42) Alan Cowling : Managing Human Resources . Third Edition A member of The Hadder Head Line Group , London . 1998 , P . 64 .

٤٣) ماهر أبو المعاطى : تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعيـــة ، ك ٢٥ ، القاهرة ، زهراء الشرق ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

٤٤) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتمـــاعى ونمـــوذج الـــسياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، مكتبة الصفوة بالفيوم ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

٤٥) محمد أبو شوشة وآخرون : التحديث أمل مصر لتحقيـــق الرفاهيـــة ، تعاونيات ، القاهرة ، الجمعية العلمية للتعاونيين المـــصريين ، ديـــسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص ١٤ – ١٦ .

٤٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنميــة الإنســانية العربيــة ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١٦ .
٤٧) ساهرة غسان الملاك أحمد صالح الأثرى : إدارة المعرفة ودورها فى دعم المهارات التنموية للمنظمات ، مستقبل التربيـــة العربيـــة ، العـــدد السادس والعشرون ، المركز العربى للتعلـيم والتنميـــة ، الإســكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٤ .
٤٨) فاروق التلاوى : الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية ، المؤتمر العلمى الثامن (الفترة من ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٥) ، الفيوم ، دار المروة للطبع والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ٤٥ .
٤٩) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتمـاعى ونمـوذج الـسياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، ط٥ ، مركز نور الإيمان ، حلـوان ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦١ .
٥٠) رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب التخطيط للتنميـــة ، الإســكندرية ، المكتبة الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٩ .
٥١) معهد التخطيط القومى ، برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائى : التنميـة المحلية بالمشاركة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٤ .
52) Charles Zastroal : Introduction To social Work and Social Welfare , Belmont , Wadsworth Publishing Company , 7 Th Edition , 2000 , Pp 58 : 59 .
53) Lambert Maguire : Clinical Social Work , Belmont , Wadsworth , 2001 , P
٥٤) إحسان حفظى : علم اجتمـاع التنميـة ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٣ .

55) William G. Brueggemann : The Practice of Macro Social Work , Belmont , Wadsworth Publishing Company . 2nd Edition , 2000 , P 138 .
56) Veronica Coulshed , Joon Orne : Social Work Practice . An Introduction , London , Macmilor Press Ltd . 3rd Edition , 1998 . P.211 .
57) Veronica Coulshed , Joon Orne : Op.Cit , P.214 .
٥٨) رشاد أحمد عبد اللطيف : تقويم المشروعات الاجتماعيــة ، حلــوان ، مطبعة الإسراء ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١ .
٥٩) ماهر أبو المعاطى : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨٥ .
٦٠) عبد العزيز عبد الله مختار : طرق البحث للخدمــة الاجتماعيــة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

الفصل السابع

التنمية الاجتماعية
والنظام العالمي الجديد

مدخل :

النظام العالمي الجديد اصطلاح في السياسة بدأ استخدامه بشكل واسع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين المنصرم، وبالتحديد مع ظروف تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث اقترن بالعولمة ليعبر عن انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات بين المجتمعات البشرية بحرية ودون قيود. لكنه ومن الناحية العملية يعبر عن اتجاه للهيمنة على مقدرات العالم من طرف واحد (أمريكا) أو ما يسمى بالقطب الواحد.

وهو بوجه العموم مصطلح ظهر على الصعيد الأكاديمي أول مرة بداية الستينات عندما استعمله المحامي الأمريكي المتقاعد كرنفينك كلارك، المستشار الفاعل لعدد من وزراء الخارجية في البيت الأبيض في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، لكنه ورغم الظهور المذكور لم يُدرج تعبيرا عاما في الفكر السياسي إلا بعد ثلاثين سنة على وجه التقريب، وكان أول من استخدمه بمعناه الحالي أواخر الثمانينات غورباتشوف ١٩٨٩، وبوش ١٩٩٠، والأمم المتحدة ١٩٩١ وباختصار يمكن القول أنه مصطلح لا يحمل في طياته أي جديد سوى محاولة الأمريكان لاستغلال انهيار الاتحاد السوفيتي في تعديل ميزان الصراع بينهم وبينه، وكذلك استثمار التخلخل الحاصل في الوضع الدولي آنذاك لإضافة المزيد من معايير القوة في كفة ميزانهم للصراع مع قوى أخرى ما بعد الاتحاد السوفيتي. هذا من وجهة النظر السياسية، أما من وجهة النظر النفسية السياسية فإنه (النظام العالمي الجديد) واقع لم يكن جديدا بتوجهاته وأهدافه، لأنه استمرار لذات الجهود في السيطرة وإدارة الصراع، والجديد فيه يتعلق فقط بالوسائل والأدوات التي اخترعتها أو استثمرت اختراعها أمريكيا لإيجاد قناعات خاصة وتحوير أخرى لصالح توجهاتها الستراتيجية في المجتمعات المستهدفة،[1]

التحولات العالمية الجديدة

معظم التغيرات التي نشهدها الآن حدثت بفعل الثورات التكنولوجية في النقل والاتصال وصناعة المعلومات. إن عملية ضغط الوقت والمكان بهذه الصورة المذهلة – والمفزعة أحيانًا– من خلال الإنترنت أحضرت العالم كله بين مرأى ومشهد إنسان القرن الـ ٢١ ، وقد فتحت له الباب على مصراعيه ليحلم أحلامًا أكثر اتساعًا، ليست محددة بمكان معين بل مخترقة لجميع البنى التحتية سواء أكانت اجتماعية اقتصادية أو سياسية. ومن أجل تحقيق تلك الأحلام "العالمية" يسعى إنسان القرن الـ ٢١ إلى الإعادة التنظيمية لهيكلة المؤسسات العالمية.

ولكنه ينسى أو يتجاهل – في زحمة هذا السعي– النتائج غير المرغوبة والمترتبة عن تلك المساعي. ينسى أنه هناك آثار غير محمودة تتمثل في التلوث البيئي، واتساع الفجوة بين الرواتب، وازدياد الاشتباكات والصدامات الاجتماعية، وأخيرًا ارتفاع الحوادث المتعلقة بعمليات التطهير العرقي والديني. كل هذه الآثار الضارة – والتي تمثل اتجاهات العصر – تعكس مدى التحديات التي نواجهها في يومنا هذا، كما تعكس أكثر الفترات إثارة في تاريخنا الإنساني.

ومن خلال هذه المناقشة القصيرة الموجزة، أستطيع تشخيص بعض الاتجاهات الأساسية العالمية التي كانت سببًا للتغيرات المذهلة التي نلمسها في عصرنا هذا. والحقيقة، إن التغيرات أو التحولات الكبيرة تحدث على ثلاثة مستويات: على مستوى الهيكل، وعلى مستوى المسيرة التاريخية، وأخيرًا، على مستوى طبيعة الفرد. أنا أعتقد أن أهم الاتجاهات العالمية التي تحدث في وقتنا المعاصر تتلخص في الآتي:

١) من السيادة إلى الاستقلال

٢) من الاعتماد على الذات إلى التشابك والاندماج

٣) من العولمة إلى المحلية

٤) من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات

ويلاحظ أن الاتجاهين الأول والثاني يتعلقان بالجزء الهيكلي، بينما يتعلق الاتجاه الثالث بالمسيرة التاريخية. وأخيرًا يختص الاتجاه الرابع بتصاعد أهمية الوكلاء والعملاء والممثلين.

١) من السيادة إلى الاستقلال:

من المعروف، أن نظام الدولة القومية الحديثة يعتمد أساسًا على مبدأ السيادة القومية، ويرى الكثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن نظام الدولة الحديثة يعود إلى اتفاقية ويست فاليا (West Phalia) في عام ١٦٤٨. ومنذ ذلك الحين، ارتبطت كل من السيادة القومية والهوية الوطنية بالصفة الإقليمية. وتم استبدال مبدأ السيادة على الشعوب بمبدأ السيادة الكلية على إقليم مُعين أو منطقة مُعينة. ومن ثم تم ربط السلطة بالمكان، وصار نظام الدولة القومية يشكل كيانًا سياديًا صاحب سيطرة كُلية على حدود مُعترف بها من قبل الدول الأخرى.

وظل الأمر على هذا المنوال، حتى ظهر النشطاء غير الحكوميين، الذين انتشروا في الأنظمة الدولية بسرعة رهيبة مما أدى إلى التقليل من شأن سيادة الدولة الحديثة. وقد ضم هؤلاء النشطاء عدة منظمات ومؤسسات وشركات وحركات واتحادات: ١) الشركات العابرة للقارات والجنسيات، ٢) المنظمات الدولية الحكومية ،٣) المؤسسات غير الحكومية، ٤) الحركات الاجتماعية العابرة للقارات،٥) اتحاد الجرائم الدولية.

ومن الجدير بالذكر، أن جميع هؤلاء النشطاء قد أثبتوا أن الدول القومية ليست هي الأداة الوحيدة أو الوسيلة الوحيدة في إدارة السياسات العالمية. والدليل على ذلك، أن الكثير من هؤلاء النشطاء غير الحكوميين صاروا أكثر قوة وثراء من دول عديدة.

إن تغلغل أولئك الممثلين والوكلاء غير الحكوميين استطاع أن يؤثر بالفعل على سيادة الدولة القومية، الأمر الذي أدى إلى إبعاد مبدأ "السيادة" عن محيط التأثير في النظام الدولي. فلم يعد للدولة تأثير أو سيادة كما كان الأمر من قبل؛ لقد حل الاستقلال – أي استقلال هؤلاء النشطاء – محل السيادة. وصار الأفراد والمؤسسات والحركات يناضلون من أجل نيل حريتهم واستقلالهم من سيادة الدولة؛ صاروا يتنافسون مع الدولة، ويتسابقون معها لاغتنام الفرص. والتنافس هنا ليس فقط بين الأطراف غير الحكومية والدولة، إنما بين الأطراف نفسها وبين بعضها البعض؛ فالكل يريد أن يسبق الآخر في الهيمنة على الموضوعات الساخنة والأمور الدقيقة، ومن ثم إحضارها تحت مسمع ومشهد العالم. ولذا؛ نجد اليوم السياسة العالمية لا ترتكز فقط على سياسات الدول بل تمتد إلى سياسات الأطراف المستقلة عن الحكومة. وتلك الأطراف تسعى حثيثًا وتبذل كل جهدها للحصول على الاستقلالية كوسيلة لتحقيق أهدافها وطموحاتها ورغباتها،وبما أن أهداف تلك الأطراف غير مرتبطة بمكان معين أو إقليم معين، فإن مسألة السيادة "الإقليمية" ليس لها مجال هنا. فأهداف مثل حماية البيئة، أو حماية حقوق الإنسان، أو حماية حرية الدين لا تتطلب سيادة على منطقة معينة، وإنما تتطلب سيادة من نوع آخر: إن تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب سيادة الأطراف على تلك الأهداف، وإبرازها عالميًا.

بمعنى آخر، إن ما يحدث الآن هو افتقاد الدولة لسيادتها تدريجيًا، تلك السيادة التي كانت في يوم من الأيام من امتيازات الدولة القومية. وعلى الوجه الآخر، نجد تضخمًا في سلطات الأطراف غير الحكومية لدرجة أنها صارت طاغية على سلطات الدولة. وتبعًا لذلك، صارت تلك الأطراف تسعى لاستقلالها وحريتها من سيادة الدولة بشتى الطرق المُقنَعة. فمثلاً، نجد الشركات العالمية تسعى في التقليص من دور الرقابة الحكومية تحت مسمى

التجارة الحرة والأسواق الحرة.

مُلخص القول: أن العالم يشهد انتقالاً ملحوظًا من سيادة الدولة إلى استقلالية الأطراف غير الحكومية.

٢) **من الاعتماد على الذات إلى الاندماج والتشابك**

قبل مرحلة العولمة، كانت الدول تؤمن بسياسة الاستقلال الاقتصادي. وتبعًا لذلك، أخذت في انتهاج استراتيجية الـ mercantilism وهي إستراتيجية تعتمد على حماية الداخل من الخارج، أي حماية الصناعة المحلية وبالتالي الأسواق المحلية من الخطر التجاري. ولقد اتبعت اليابان تلك السياسة، وكان هذا سببًا من أسباب نمو اقتصادها وتطوره من الستينات إلى التسعينات. والتفتت معظم دول العالم الثالث إلى اليابان، فسارت على نفس المنهج (الاعتماد على الذات)، ولكنها للأسف باءت بالفشل. لقد فشلت إستراتيجية الـ mercantilism أو حماية الذات في إنقاذ العديد من الدول الفقيرة.

فما زال الفقر والتأخر الصناعي متلازمين وموجودين. وردًا على ذلك، تحولت الكثير من الدول إلى التحرر الاقتصادي. البعض منها كان راغبًا في ذلك، والبعض الآخر كان مضغوطًا من قبل صندوق النقد الدولي. لقد كان للأخير دور كبير في تحويل حكومات كثيرة من الاعتماد على الذات إلى الاندماج والتشابك مع دول أخرى.

إن الاندماج الاقتصادي فيما بين الحكومات نشأ وترعرع في مناخ العولمة. ذلك المناخ الذي فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الخارجية الضخمة التي تصب مباشرة في الاقتصاد المحلي. ذلك المناخ الذي حطم القيود والحدود فيما بين الدول؛ فصارت التجارة غولاً مُكتسحًا للحدود والقيود، وصار الاعتماد على المنابع الخارجية – وما تقدمه من مواد خام وأسواق وخبرات – أمرًا واقعًا. وأخيرًا، صار التعاقد بين الشركات المحلية والخارجية أمرًا سهلاً.

كل هذه العوامل كونت التربة الخصبة لإنبات ما نـراه اليـوم مـن اندماجات اقتصادية بين الحكومات. وقد ساعدت تلك الاندماجات بدورها فـي إيجاد اندماجات وتواصل أخرى، منها السياسي ومنها الاجتماعي. بمعنى آخر، لم تقف الاندماجات بين الدول عند المحور الاقتصادي، بل امتدت إلى محاور أخرى سياسية واجتماعية.

في الحقيقة، إنه من الصعب جدًا أن نتحدث اليوم عن العزلة من أي نوع. فالعزلة صارت أمرًا غير مُعترف به سواء قبلنا أم أبينـا. بـل، إن العزلـة صارت وسيلة من الوسائل – التي يستخدمها المجتمع الدولي – لمعاقبـة تلـك الدول التي تنتهج أيديولوجيات وسياسات "غير مُعترف بها".

ومن الجدير بالذكر أن الاندماجات فيما بين الدول أوجـدت "نوعًـا مـن المسئولية" فيما بين الحكومات. فالكبوات الاقتصادية التي تحدث في بلـد مـا يُمكن أن تؤثر بسهولة في بلد آخر. ومن هنا يستلزم على الـدول أن تـساعد بعضها البعض، حتى لا تتمدد الكبوات في كل مكان. ومعنى المساعدة هنـا، تقديم الإعانات المالية إلى الدول ذات الاقتصاديات المنهارة. وهنـاك أمثلـة عديدة: منها الإعانة المالية إلى إندونيسيا التي بلغت ٨٠ بليون دولار، وأيضًا الإعانة المالية إلى جنوب كوريا والتي بلغت ٨٩ بليون دولار. وهذه الأمثلـة إن دلت على شيء إنما تدل على رغبة الدول الغنية في الابتعاد قدر الإمكـان عن تلك الكبوات ومؤثراتها. ومن الملاحظ انه في فترة "الاستقلال الاقتصادي" – حينما كانت كل دولة معتمدة على ذاتهـا فقـط – كانـت الـدول الثريـة والمؤسسات العالمية أكثر شحًا على الدول الفقيرة.

٣) من العولمة إلى المحلية:

إن العولمة هي عملية تاريخية استطاعت أن تُـشكل وتبلـور أوضـاعنا الحالية. وترتكز العولمة على ثلاثة عوامل أساسية. أما العامل الأول فهو يمثل التحرك العالمي لرأس المال، وتداخل الأسواق مع بعضها البعض لتشكل فـي النهاية سوقًا عالميًا واحدًا. وأما العامل الثاني، فهو يُمثل التقدم التكنولوجي في

الاتصالات والنقل الأمر الذي أدى إلى تحول المسافات بين الدول إلى شيء غير جدير بالذكر. وأخيرًا، يمثل العامل الثالث ظهور المجتمع العالمي الذي يرتكز على التقاء المصالح والرغبات عبر الحدود؛ وتقوم المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بتدعيم ذلك المجتمع .

ملخص القول: إن العالمية (أو العولمة) تعبر أساسًا عن تفوق السوق على الدولة، ورأس المال على الثقافة، والاقتصاد على السياسة.

وبالرغم من ذلك، فإني اعتقد انه بينما تتواجد العولمة بشكل مؤكد في حياتنا الاقتصادية والسياسية، نلمس على الوجه الآخر رد فعل شديد يمكن أن نصفه بالمحلية (Glocalization)). إن الاعتراضات والاحتجاجات ضد العولمة في ازدياد ملحوظ. فالكل يصرخ: تارة باسم الرأس المال المحلي، وتارة باسم الثقافة المحلية، وتارة باسم الهوية المحلية، وتارة باسم العمالة المحلية. وقد نجد أمورا متضاربة ومتناقضة: فبينما نرى اندماج ألمانيا في الاتحاد الأوربي، نرى على الوجه المناقض الانقسامات في روسيا ويوغسلافيا. وبينما نرى الكثير يتحدثون عن المجتمع المدني العالمي، نرى أيضا تصاعدًا في الوعي الإثني والقومي المتشدد، وليس أدل على ذلك من الاحتجاجات الأخيرة التي حدثت في سياتل والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على حجم الانزعاج والتضرر من عمليات العولمة وآثارها. ولذا فلا أجد في النهاية سوى "المحلية" (Glocalization) كأحسن وصف لما نشهده الآن من تحولات عالمية.

٤) **من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات** :

من إحدى التحولات الأساسية التي حدثت في المحيط الاجتماعي السياسي، هو التحول من الوحدة إلى التعدد. لقد صار التعدد – وليست الوحدة- هو الهدف العالمي الجديد. ولم يعد هناك سعي وراء المبادئ ذات التطبيقات والاستعمالات الكونية. لقد صار الاختلاف هو المعترف به؛ أما الوحدة

فيعترف بها فقط من خلال النظر إلى الاختلافات، أو من خلال وضع التمايزات في الاعتبار. والسبب الوحيد في هذا التحول إنما يكمن فيما احتلته الهوية من أهمية متزايدة ومتنامية. وكثيرًا ما نرى الآن الحروب والمعارك والصدامات والحملات التي تقام في سبيل الدفاع عن الهوية. وقلما نرى الحروب والمعارك التي تُخاض في سبيل الدفاع عن مكاسب مادية أو إستراتيجية. إن الدفاع عن الهوية القومية صار يحتل مكانًا في غاية الأهمية، مثله مثل الدفاع عن المصالح القومية. بل، إنه ليس من التهويل أن نقول بأن الهوية صارت عنصرًا هامًا جدًا من عناصر المصالح القومية.

فانظر مثلاً إلى قيمة الديمقراطية ومدى أهميتها في جدول المصالح الأمريكية. إن الديمقراطية هي القيمة الأساسية التي يستخدمها المواطن الأمريكي لتعريف هويته وتحديدها. ومن هذا المنطلق، خاضت الإدارة الأمريكية حروبًا عدة من اجل الحفاظ على هذه "القيمة". ففي سبيل الدفاع عن تلك الهوية – "الديمقراطية" – أرسلت الإدارة الأمريكية قواتها المسلحة عبر البحار، ولم ترسلها مرة أو مرتين بل أرسلتها عدة مرات خاصة في العقد الأخير من القرن الـ ٢٠.

وقد أكد صامويل هانتجتون هذا الكلام، وأشار إلى أن حروب المستقبل ستدار بين الحضارات والهويات ولن تُدار بين الدول القومية: ستخوض الحضارات حربًا ضروس للدفاع عن هوايتها من الهيمنة العالمية. إن عدم وضع الحيز المكاني في الاعتبار وقلة أهميته مع الوقت – نظرًا للثورة التكنولوجية الهائلة كما ذكرنا سالفًا – أدى إلى ازدياد أهمية المساحة الاجتماعية. بمعنى آخر، إن غياب المساحة المكانية واضمحلال قيمتها أدى إلى بزوغ قيمة المساحة الاجتماعية وازدياد أهميتها بشدة. فعندما تعيش الشعوب – مجبورة– مع بعضها البعض في "قرية صغيرة" (قرية العولمة) تضطر إلى بناء وتحديد اختلافات تجريدية فيما بينها؛ وتؤكد الشعوب على تلك

الاختلافات كنوع من الثأر لشخصياتها المذابة. وقد يتراءى لنا هـذا التحـول على المسرح العالمي، من خلال الانتقال من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية. وخير مثال على ذلك ما نراه في استمرار الناتو. فعوامل الجغرافيا – الثقافية هي التي تبرر استمرار هذه المنظمة، أكثر مما تبرره عوامل الجغرافيا – السياسية.(٢)

بعض سمات النظام العالمي الجديد:

في الفترة عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٠ ، ثم من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ زادت عضوية الدول في منظمة الأمم المتحدة من٥٥ دولة إلى ١٤٥ دولة حتى وصل عدد الدول الأعضاء إلى ١٨٩ دولة ، بعد أن حصل عدد كبير منها علي الاستقلال ، وعقب الاستقلال تم تصنيف الدول وفقا لمعايير اقتصادية واجتماعية بدلا من تصنيفها علي أسس واعتبارات أيديولوجية .

والجانب الأعظم من هذه الدول تم تصنيفها علي اعتبار أنها دول نامية أو دول عالم ثالث ، علي الرغم من وجود اختلافات بين علماء الاجتماع حول الأسس التي يتم بناء عليها تصنيف هذه الدول غير أن هناك أتفاق علي أن ظروف هذه الدول تختلف عن ظروف الدول المتقدمة علي الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، هذه الدول تشترك ولو بدرجات مختلفة في عدة خصائص منها انتشار الفقر والحرمان من الموارد الضرورية .

وقد انتشر مصطلح الدول المتخلفة أو الأقل نموا عقب الحرب العالمية الثانية ثم ظهر مصطلح دول العالم الثالث علي يد علماء الاجتماع الفرنسيين في الـــ٧٠ من هذا القرن إشارة للدول التي لم تتحالف بشكل دبلوماسي مع الدول الشيوعية والدول الرأسمالية ، وقد برزت آراء أخري للتمييز داخل مجموعة دول العالم الثالث بين الدول مرتفعة الدخل (دول الأوبك) ودول نصف صناعية (مصر والمغرب علي سبيل المثال)، ورغم هذه التصنيفات

المتعددة فقد فشل علماء الاجتماع في وضع تصنيف دقيق لهذه الدول ،

على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتغيرات التي أصابت هذه الدول، طرحت مقولات ونظريات وكتبت أبحاث ومقالات عديدة في الصحافة الأجنبية والعربية عن نظام عالمي جديد، وعن التناقضات بين الكتل الدولية، والشركات الاحتكارية عابرة للقارات.

وقد أثيرت نقاشات واسعة في العالم حول هذا النظام، بعض الكتاب والمنظرين أبرزوا الجوانب الإيجابية وقللوا من الآثار السلبية لهذا النظام والبعض الأخر أبرز الآثار السلبية الضارة على جماهير العمال والشغيلة في البلدان الرأسمالية بصورة عامة، وخاصة على البلدان النامية.

إن هذا النظام العالمي أو العولمة بتجلياته وإنجازانه الهامة الكبرى قد أثار قضايا عديدة للنقاش والحوار، مثل قضية الديمقراطية واقتصاد السوق، وتحطيم الحدود بين الأقطار، وهل ستسيطر الرأسمالية الدولية العالمية على العالم سياسياً واقتصادياً، وإعلامياً وثقافياً خاصة على البلدان النامية، وماهو دور الدول العربية في هذا الصراع الدائر الآن بين الاحتكارات الدولية والشعوب.

مع أن هذا النظام العالمي الجديد لا يزال في مرحلة المخاض ويحتاج إلى المزيد من الحوار والنقاش لتقييم آثاره ونتائجه الإيجابية والسلبية وكيف ينبغي التعامل معه.

فإن كلمة العولمة، كظاهرة ونظرية ومفهوم، كانت الأكثر تداولاً في السنوات الأخيرة من القرن الماضي .. يدل مفهوم النظام العالمي الجديد على شبكة العلاقات الناظمة للتشكيلة الاجتماعية والذي يدور حوله نقاش الآن، بذوره تكونت منذ أربعمائة سنة وإلى يومنا هذا هو النظام الرأسمالي.

إن الرأسمالية خلال صيرورتها التاريخية تحولت إلى الاستعمار، وبعدها نحو الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وإن أفضل تسمية لها (العولمة) أعلى مراحل الإمبريالية، أو مرحلة من مراحل الإمبريالية العالمية العليا.

إن هذا النظام في علاقاته محكوم بآليته على التطور اللامتكافئ بوصفه ظاهرة تاريخية يكمن في أن أساس الظاهرة الإمبريالية.

وفيما يلي عرض لأهم السمات والخصائص لتطور الرأسمالية العالمية في المرحلة الحالية بجوانبها الايجابية في تطور العلوم والتكنولوجيا والآثار السلبية الضارة لهذا التطور على مصالح الشغيلة وشعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

لقد تطورت الرأسمالية في ظروف المناسبة الحرة وحملت في أحشائها تناقضين أساسيين:

١) التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية والذي يتجلى في القطيعة بين وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون وبين المنتجين الأساسيين المحرومين من كل شيء ما عدا قوة عملهم.

٢) أزمات فيض الإنتاج التي أصبحت تظهر بصورة دورية:

- انفجرت الأزمة الأولى في بريطانيا عام ١٨٢٥.
- انفجرت الأزمة الثانية في العام ١٨٤٧ ــ ١٨٤٨ وأصابت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان أوروبا وكانت أول أزمة اقتصادية عالمية.
- أزمة القرن التاسع عشر عام ١٨٧٣ والتي سجلت بداية مرحلة جديدة بالانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية وتطورت بعد ذلك نحو مرحلتها العليا الإمبريالية وكانت أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ الاقتصادية العالمية أعنف أزمة عرفها القرن العشرين.

إن سيطرة الاحتكارات تؤزم إلى الذروة التناقض الأساسي للرأسمالية بالتناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص لتكمل وسائل الإنتاج، وقد تحولت الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية إلى قوة رجعية تعيق تطور المجتمع، وتفقده طابعه الإنساني.

- السمة الأولى لفيض الإنتاج كأزمة يتجلى في تقلص التجارة، فالأسواق تغرق في كمية البضائع الكاسدة والمصانع والمعامل متوقفة وقسماً من العمال يفقدون عملهم ووسائل عيشهم.
- إن فيض الإنتاج ليس مطلقاً بل نسبي، فيض الإنتاج لا يقوم إلا بالنسبة للطلب المقتدر، لا بالنسبة لحاجات المجتمع الفعلية.

إن حاجات المجتمع في مرحلة الأزمة لا تقل ولكنه يحدث هبوط سريع في القدرة على الشراء عند الجماهير.

ولفهم ظاهرة النظام الدولي الجديد وسماته وآفاق تطوره يقتضي ملاحظة الأمور التالية:

١) تطور النظام الرأسمالي العالمي وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة التي أدت إلى تغيرات نوعية أهمها:

أ. تحول العلم إلى قوة إنتاج أساسية ومباشرة وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية التكنولوجية.

ب. تغير طابع العمل، واحتلال العمل الذهني موقعاً أساسياً ومحدداً في عملية الإنتاج.

ج. تغير التركيب الطبقي في المجتمعات الرأسمالية بظهور فئة جديدة تتسع باستمرار هي فئة المهندسين العاملين في مراكز البحث وفئة التكنو قراط، وفئة العمال المهرة.

د. تحول البطالة إلى ظاهرة سياسية مستعصية الحل.

هـ. تنامي عملية نقل الصناعات التقليدية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ورخيصة ومواد خام وفيرة إلى البلدان المختلفة.

و. إعادة تقسيم العالم على الصعيد الدولي بدلالة هذه المتغيرات وتهديم الحواجز التي تعيق توحيد العالم وتدويل الاقتصاد والثقافة.

إن هذه التطورات العامة للرأسمالية لا يمكن فهمها إلا في ضوء فهم القوانين والتناقضات الأساسية الملازمة لنظام الرأسمالي العالمي.

إن التناقض بين المركز والبلدان التابعة لا ينفصل عن التناقض بين الحرية والعبودية والديمقراطية والاستبداد، أي بين الاشتراكية والرأسمالية.

وفي إطار هذا التطور المتسارع للنظام الرأسمالي العالمي يتطلب منا أن نبحث عن الشكل السياسي للتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب البلدان التابعة والمراكز الرأسمالية الإمبريالية، الأمر الذي يجعل من المسألة القومية أحد أهم المسائل في النظام العالمي الجديد، وهذا يتطلب منا كشعب عربي إعادة بناء وعينا القومي الديمقراطي في مواجهة التحديات التي تفرضها الرأسمالية الدولية ضد إرادة ومصالح الشعوب، وإلى جانب السمات الايجابية التي تحدثنا عنها في النظام العالمي ينبغي التأكيد على الظواهر السلبية العديدة التي ظهرت، منها ظاهرة الحروب الأهلية والطائفية في أكثر من مكان في العالم، وتتجلى أيضاً آثاره السلبية في تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية وزيادة عدوانيته ضد الشعوب والتدخل الوقح في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وتتجلى أيضاً في ظاهرة العنف والإرهاب الدولي الذي تمارسه أساساً الولايات المتحدة وعصابات المافيا العابرة للقارات وانعدام الأمن والاستقرار في داخل أمريكا، فمثلاً في ولاية كاليفورنيا يبلغ حجم الإنفاق على السجون ما يساوي ميزانية التعليم ويوجد ٢٨ مليون أمريكي حصنوا أنفسهم في أحياء سكنية محروسة وينفقون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة.

وتتجلى أيضاً السمات السلبية للنظام جديد في أزمة البطالة التي لم ولن تحل في إطار النظام النظام الرأسمالي بل تزداد عمقاً وتعقيداً، وحسب الإحصاءات الرسمية للمنظمات الدولية والثقافية فإن عدد العمال العاطلين عن العمل كلياً تقدر بـــ (٤٠) مليون عاطل حتى نهاية القرن الماضي (القرن٢٠) وسيزداد هذا العدد مستقبلاً بوتائر سريعة نتيجة التطور التكنولوجي السريع والواسع.

إن الرأسمالية بقدر ما تتطور تعمق أزمتها وتناقضاتها ومشاكلها الداخلية، حتى أصبحت تشمل كامل جوانب الحياة.فمن المعلوم أن تطور النظام الرأسمالي حقق منذ ولادته قفزات نوعية كبرى وقد مر حتى الآن بثلاث ثورات وحقق إنجازات كبرى في المجال الصناعي والتقني والعلوم الفيزيائية والكيميائية، إن هذا التطور الكبير هو قانون موضوعي.

إن التطور التكنولوجي الذي تحقق خاصة في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي له، جوانب إيجابية كبرى وهامة في حياة الشعوب ولا تستطيع أي قوة في العالم إيقاف هذا التطور والقوى الطبيعية الواعية في المجتمع تقف من حيث المبدأ إلى جانب هذا التطور والتقدم الذي حققه المجتمع الإنساني لأنه سيفتح آفاقاً كبرى وسريعة لتقدم الحضارة الإنسانية.

كما أن تطور العلوم والتكنولوجيا ليس له سقف محدد بل هو قانون مطلق ومستمر وهذا جانبه الإيجابي ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا الجوانب السلبية الكبرى لهذا التطور والتقدم التقني الذي يتجلى في الأضرار التي ألحقها ويلحقها بمصالح الشغيلة حيث أدى إلى توسيع عدد العاطلين وإلى زيادة الفقر المطلق وأيضاً إلى إلحاق أضرار كبرى بمصالح شعوب البلدان المتخلفة وافتقارها، بينما يجب أن يؤدي تطور التكنولوجيا إلى تحسين المستوى المعاشي للعمال والشغيلة بصورة عامة.

لقد أدى تطور النظام الرأسمالي العالمي بوتائر سريعة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين إلى بروز قضايا ومشاكل عالمية جديدة تتطلب معالجة دولية للبحث عن حلول لقضايا البيئة والتلوث البيئي وقضية الانفجار السكاني وتتلخص هذه المسألة في أن عدد سكان الكرة الأرضية أصبح الآن ٦ مليار نسمة وأنه سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليار نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.

إن هذا التزايد السكاني يمكن أن يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية والبيئية ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، وخاصة أن العدد الأكبر من الزيادة يتم بين السكان الذين يعيشون حالة من الفقر والبؤس المطلق.

لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية هي قضية الفقر والفقراء في العالم وتحتل حالياً مركز الصدارة في المسائل الدولية ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الكرة الأرضية هي الأعلى في التاريخ، والفقر نفسه أصبح فقراً مطلقاً، ويتضمن كل مقومات الحياة وإن عدد الدول الفقيرة حيث معدل دخل الفرد لا يزيد عن /٤٠٠/ دولار سنوياً بلغ /٨٠/ دولة من أصل /١٩٥/ دولة في العالم من بينها /٨٠/ دولة هي الأكثر فقراً في العالم.

ويزعم أنصار المذهب الاقتصادي "القس الإنكليزي مالتوس /١٧٦٦ – ١٨٣٤/ والذي وضع قانون الطبيعة العظيم" أن عدد سكان العالم ينمو وفقاً لمتوالية هندسية بينما لا يمكن أن تنمو وسائل المعيشة في أحسن الأحوال إلا بمتوالية حسابية واعتبر أن الفقر والعوز هما نتيجة لتكاثر الناس، أن هذه النظرية خاطئة جداً، وقد دحضتها تجربة الحياة والتطور العلمي أن الأرض بقدر ما تنفق عليها، لديها مقدرة لا نهائية لرفع مردودها، وقد تطور الإنتاج خلال الخمسين عاماً التي مضت أكثر من عشرين ضعفاً.

إن السبب الرئيسي للفقر والفقر المطلق ليس زيادة عدد السكان بل النظام الرأسمالي الذي يستغل الشعب والشغيلة استغلالاً بشعاً ويجردهم من أبسط الحقوق فالجوع هو من نتائج وجود النظام الرأسمالي الاستغلالي.

إن الواجب الوطني لأنظمة البلدان النامية ومنها الأنظمة العربية بتطلعاتها تخضع العلاقات السياسية مع الدول الإمبريالية لصالح احتياجات حماية وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز المقدرة الدفاعية للبلاد.

ولهذا فإنه تأتي في هذه المرحلة مهمة كبرى أمام القوى الوطنية والديمقراطية إلزام الأنظمة العربية أن تخضع عملية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية لاحتياجات عملية التنمية الاقتصادية من أجل فك الارتباط من التبعية وليس من أجل احتياجات استقطاب الدول الرأسمالية للتراكم وتعزيز قدرة الاتحادات الاحتكارية على النطاق العالمي.

إن الاستقرار السياسي الحقيقي لأي تطور وتقدم صناعي وعلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في الإطار والمناخ الديمقراطي وعلى أساس إطلاق الحريات

الديمقراطية للشعب.

وحول مفهوم الحقوق الديمقراطية وحق الشعب بامتلاكها والتمتع بها، إن هذا الحق لم يأتي منحة من أحد، من أية دولة في العالم، بل إن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالنضال المستمر والتضحيات الكبرى وقد أشار الدكتور سامي خالد إلى أن أوروبا لم تحصل على الديمقراطية لأن الحاكم أعطاها إياها، فتاريخ الصراع بين الطبقات في أوروبة الحديثة، هو تاريخ طويل اقترن بنضال شعوبها من اجل الديمقراطية، وما كان بالإمكان أن توجد ديمقراطية فرنسية لولا ثورات ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨ وكومونة باريس ١٨٧١.[٣]

واتفقوا ولو بشكل ضمني علي أن الدول العالم الثالث تختلف عن دول أوربا وشمال أمريكا واستراليا التي تتميز بارتفاع متوسط دخول أفردها وبارتفاع مستوي الخدمات الاجتماعية من التعليم وصحة وإسكان وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى ، كما أنها تتميز بالتحديث وارتفاع نسبة التمدن وانخفاض معدلات النمو السكاني ، وإزاء اتساع الفجوة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة **وضع البنك الدولي في السنة المالية ١٩٩٨ جدول أعمال للتنمية يرتكز علي المحاور التالية :**

(أ)- مكافحة الفقر :

١- فقد رأي العاملون في البنك الدولي أهمية التحول من وصف أوضاع الفقر إلى وضع استراتيجيات لخفض أعداد الفقراء بها يمتد لوضع تقرير أفضل للتنمية في العالم عام ٢٠٠٠ .

٢-التحول من مجرد حصر للمشروعات التي تركز علي أوضاع الفقراء إلى تقييم آثارها علي الفقراء من خلال التركيز علي قياس نتائج القروض والمشروعات التي خصصت للفقراء وتقييم آثارها.

٣-الاشتراط علي وضع برامج حكومية لتحسين أوضاع المناطق الفقيرة .

٤- وضع إستراتيجية للمساعدة في تدعيم قدرات البلدان وتهيئتها لاستخدام وتحليل البيانات التي تفسر أسباب الفقر.

(ب)- الاستثمار في البشر :

لا تنفصل التنمية الاجتماعية عن التنمية البشرية ، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية التي اعتمدتها الأسرة الدولية ،فمن الصعب علي أية دولة تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتخفيض أعداد الفقراء دون أن يكون أفراده حاصلين علي التعليم الجيد والتغذية السليمة بما يساعد علي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومد الفقراء بالخدمات الاجتماعية الضرورية ، ويعتبر البنك الدولي أكبر ممول خارجي لبرامج التنمية الاجتماعية (التعليم /الصحة / التغذية .والسكان /الحماية الاجتماعية) في الدول الأعضاء فيه ، حيث زادت مجموعة حافظة قروضه الجارية لأغراض التنمية البشرية بأكثر من ١٣% في السنة المالية ١٩٩٨ وبنهاية عام ١٩٩٨ بلغ حجم القروض المتجمعة التي قدمها البنك الدولي لأغراض التنمية البشرية ٤٩١٨٠ مليون دولار من خلال ٤٤٩ مشروعا في ١١١ بلدا ،كما ظلت مستويات مدفوعات القروض مرتفعة حيث بلغت ٣٨٤٦ مليون دولار.

(ج)- إجراءات الحماية الاجتماعية :

وتعتبر هذه الإجراءات ضرورية حتى تتمكن الحكومات من مساعدة الفقراء علي التغلب علي الصعوبات الاقتصادية والتكيف مع التحولات الهيكلية التي تشهدها دول العالم الثالث . **ولذلك اتخذ البنك الدولي الخطوات التالية** :

١- حماية العاملين من فقدان دخولهم بسبب الشيخوخة أو البطالة
٢- مساعدة العاطلين في الحصول علي وظائف وتوفير برامج التدريب لهم .
٣- ضمان توفير سوق العمل لفرص عمل مقابل أجور مجزية .
٤- تقديم المساعدة الاجتماعية للذين لا يستطيعون العمل أو الذين دون حد الفقر .
٥- شملت المساعدة التي قدمها البنك الدولي في السنة المالية ١٩٩٨

المساعدات الفنية وقروض إصلاح أنظمة المعاشات التقاعدية (العامة والخاصة / الممولة وغير الممولة / والإلزامية والتطوعية) .

٦- تقديم المساعدات الفنية والقروض لإصلاح السياسات في إطار برامج تقديم منافع نقدية أو عينية .

٧- الاهتمام بالصناديق الاجتماعية ، حيث يعاد تقديم قروض البنك في شكل منح لمجموعات محلية لأغراض جهود التنمية الاجتماعية المحلية .

٨- إصلاح سياسات أسواق العمل خلال برامج التدريب المهني وتعويضات البطالة ومدفوعات نهاية الخدمة .

٩- تقديم مساندة خاصة للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم ومساعدات لتحسين قيام سوق العمل بوظائفها ، وتعزيز جانب العرض من العمالة مع إلغاء أشكال العمل السيئة للعمال .

وتتزايد أهمية الحماية الاجتماعية في حافظة قروض البنك الدولي وتشكل أيضا مكونا هاما في مشروعات البنك الأخرى ، حيث خصص البنك عام ١٩٩٨ ثلاثة عشر قرضا بمقدار ١٣١٦٠ مليون دولار لمشروعات الحماية الاجتماعية معظمها لمشروعات إدارة القطاع العام . بالإضافة إلي مكونات حماية اجتماعية بلغت قيمتها ٢٠٤٤ مليون دولار ، وهيمنت علي قروض البنك لأغراض الحماية الاجتماعية في السنة المالية ١٩٩٨ الجهود الراهنة لتخفيف اثار أزمة شرق آسيا المالية علي الفقراء حيث تم تعزيز البنية الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية بمساندة أنظمة المعاشات التقاعدية والصناديق الاجتماعية وقد تشمل ذلك علي تقديم مليار دولار لجمهورية كوريا الجنوبية لمكونات خاصة بالحماية الاجتماعية وتقديم ١٠ ملايين دولار للصندوق الاجتماعي في الفلبين ، كما ساعدت قروض البنك جهود الحماية الاجتماعية في أوربا الشرقية آسيا الوسطي (إصلاح نظام المعاشات في كازاخستان بقرض قيمته ٣٠٠مليون دولار وتقديم قرض قيمته ٢٠ مليون دولار للصندوق الاجتماعي في جورجيا) .

(د)- **العمالة المنتجة والعمل المأمون** :

يدرك البنك الدولي أن أوضاع العمل المأمون والسليمة بيئيا تعتبر عاملا رئيسيا لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان ، ويتعاون البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية علي تخفيف الآثار السلبية علي العاملين نتيجة للتغير في أنماط التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال وذلك عن طريق مساندة التغير في سياسية العمل في إطار الإصلاحات الاقتصادية العامة ففي أثناء إعداد قرض البنك للتكيف الهيكلي لجمهورية كوريا ، أجرى الغاملون في البنك الدولي محادثات مع نقابات العمال وساندوا عددا من الإصلاحات في أسواق العمل وشبكات الأمان الاجتماعي بما في ذلك توسيع نطاق تطبيق معايير العمل القياسية لتشمل كافة العاملين .

وفي هذا السياق تحدث مندوب دولة سنغافورة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية عن العمالة المنتجة وجهود خفض البطالة . خاصة وأن مشكلة البطالة تؤثر علي الاستقرار وترابط المجتمع ، فخلق فرص للعمل المنتج هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم وهو القادر علي مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي ، خاصة وأن العمل المنتج ليس مجرد وسيلة للحصول علي ربح ولكن للشعور بالانتماء إلى المجتمع وتحقيق الذات ، فضلا عن أن هذا العمل يوفر السلع والخدمات لأفراد المجتمع بما يساعد علي زيادة النمو الاقتصادي ويتم خلق فرص للعمل المنتج من خلال تحرير التجارة العالمية .

وجدير بالذكر أن ربط القضايا الاجتماعية أو معايير العمل في منظمة العمل الدولية بالتجارة العالمية يضر بالقيم والعادات في الدول النامية، خاصة وأن جانبا كبيرا من حقوق العامل وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية – لم تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول .لذلك فقد سعت العديد من الدول في مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٤ إلى مطالبة منظمة العمل الدولية بمراجعة المعايير للعمالة المنتجة التى وضعتها ، ويتطلب توفير العمل المنتج خاصة في ظل التغير التكنولوجي السريع وزيادة الاعتماد المتبادل – قدر أكبر من المرونة في سوق العمل .[٤]

قضايا التنمية الاجتماعية فى ظل التحولات العالمية

القضية الأولي : عولمة الفقر

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى العولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية ولاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعارا كثيرا ما قُدّم حلاً يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية للجميع.

لكن شتان ما بين الشعار والواقع، فجميع التقارير تؤكد عكس ذلك. فالعولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا اثني عشر بلدا ناميا استفادوا منها فعلا.

فخلال هذه الفترة، أي منذ بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق المليارين من البشر. وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد الفقراء سنة ٢٠٠١ من ٣٢,٩ مليون فقير إلى ٣٤,٦ أي بزيادة ١,٧ مليون فقير في سنة واحدة.

وقد بينت التجارب أن تحقيق النموّ لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمئة مليون فقير جديد.(٥)

وعلى الرغم من أن مصطلح العولمة ظهر كمفهوم لأول مرة منذ نهاية عقد الستينيات على لسان عالم السوسيولوجيا الكندي (مارشال ماك لوهان) أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، عندما صاغ مفهوم (القرية الكونية).

إلا أن العولمة لدى بعض النخب الفكرية والكوادر العلمية في العالم لا تعتبر أيديولوجية معينة أو مذهباً سياسياً أو معتقداً فكرياً، فتبدو لهم نظرياً وتطبيقياً، ظاهرة تاريخية كبرى كالاستكشافات الجغرافية والثورات التكنولوجية، ومخاطرها لا متناهية، كما يعتبرها جمهور آخر.. خدعة إمبريالية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول واختراق الحصون والقلاع القومية والوطنية فيها، كما تسعى إلى تهجين العالم وتجريده من خصوصياته وفرض النموذج الثقافي الغربي على كافة شعوب الأرض.

هناك معارك كبرى أيديولوجية، وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل للعولمة، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات، باعتبارها (لغة العصر القادم)، متجاهلة السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، كما يرى البعض الآخر أن العولمة ظاهرة تاريخية قوية ستتولد عنها ظواهر أخرى ستواجه الأجيال القادمة، فما هي إلا بداية الخيط المؤدي لنظام عالمي جديد لا ندركه.. ولم تتضح معالمه بعد.. وأن (مصاعب كثيرة ستعيشها دول ومجتمعات عربية وغير عربية في العالم الإسلامي نتيجة العولمة التي ستغرس جذورها عميقاً في القرن الحادي والعشرين..).

فعالمنا العربي يتقدم ببطء شديد وبخطوات خجولة في بعض أجزائه ويتراجع بخطوات أسرع وأكبر في أجزاء أخرى منه.. وعلينا إدراك ما يحدث من متغيرات (جيوستراتيجية) ضمن إطار العولمة وضمن سيرورة المتغيرات العالمية الجديدة وخاصة في بداية هذا القرن الواحد والعشرين.

إذا تناولنا إحدى القضايا الإنسانية المهمة مثل (قضية الفقر) على سبيل المثال، سواء في عالمنا الثالث أو في العالم المتحضر في ظل العولمة.. من رؤية أكاديمية خالصة تعتمد على التقارير والإحصائيات الموثقة والبحوث.. فالنظام العالمي الجديد الذي يدعي دعم مفاهيم الديمقراطية.. وحقوق الإنسان..

ورفع راية (مبدأ التدخل الإنساني) يشهد اتساعاً كبيراً ومتسارعاً لرقعة الفقر في العالم.. مما يطرح السؤال الكبير: ما هي البنود الرئيسية في أجندة النظام العالمي الجديد؟؟

كانت لنهاية الحرب الباردة وانتهاء عصر القطبية الثنائية انعكاساتها في تفاقم مشاكل الفقر في العالم وخاصة العالم النامي.. فلقد شهد العالم انخفاضاً كبيراً في المساعدات التي كانت تقدم للدول النامية وخاصة الدول التي كانت تعد محوراً للصراع بين القطبين استهدافاً لشراء ولائها لأي من تلك القطبين بواسطة المساعدات التي كانت تتدفق إليها.

واليوم في ظل النظام العالمي الجديد وبسط نفوذ العولمة الاقتصادية على العالم وخلق تنافس تجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة والعالم الثالث أجبر دول العالم الثالث على الاستسلام والتبعية لذلك النظام والدول التي تفرضه.

تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ففي عام ١٩٧١م كان عدد الدول الفقيرة (٢٥) دولة، ارتفع إلى (٦٣) دولة حتى عام ٢٠٠٠م. وإن نصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً نحو (٦) بلايين نسمة يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد يومياً، بينما (١,٢) بليون شخص يعيشون على دولار واحد يومياً. وتؤكد إحصاءات المنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً خلال السنوات الأخيرة، فتشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن هناك حوالي (٨٣٠) مليون شخص على مستوى العالم يشكلون نسبة ١٤% من سكان العالم انحدر بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع.. وكما ورد في التقارير فمن المتوقع تضاعف عدد من يقبعون تحت خط الفقر خلال السنوات الـــ ٢٥ القادمة إلى (٤) بلايين نسمة. كما تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالات الإعانة الدولية أن هناك حوالي (١٣) طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت ما زال ملايين الأطفال يعانون

الفقر وسوء الرعاية الصحية والتهميش والدول المتقدمة حالها أفضل من العالم الثالث (بشكل نسبي) لكنها ليست أفضل حالاً (بشكل مطلق).. نظراً لكون الفقر في تلك الدول (فقر نسبي) بينما الفقر في العالم الثالث (فقر مطلق) تتبدى مؤشراته في الجوع والمرض، والجهل فـ٣٠% من سكان الدول النامية أميون.

وأمريكا على سبيل المثال وهي أغنى دول العالم، أدى التفاوت الشديد في توزيع الدخل إلى وقوع ٢٠% من سكانها في خانة الفقر و١٣% من سكانها تحت خط الفقر، كما تحتل بريطانيا المرتبة العشرين ضمن (٢٣) دولة مصنفة في سجل الفقر النسبي ويعيش ٢٠% من سكانها تحت خط الفقر، والوضع في روسيا وهي ضمن قائمة الدولة المتقدمة أكثر مأساوية فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي انهار الاقتصاد الروسي وأصبح حوالي (٥٠) مليون روسي يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي (١٤٧) مليون نسمة.

الإحصائيات بلا شك مفزعة ولا سيما في غياب حلول وسياسات قادرة على الحد من المشكلة حتى لا تتفاقم في المستقبل.

تتهم العولمة بتدمير فرص النهوض الصناعي في الدول النامية، والنظام الاقتصادي الدولي اليوم بدعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، وذلك يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لسنوات عديدة وتسريح ملايين العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي استجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يؤدي إلى عجز كبير في الموازين التجارية داخل الدول النامية وتصاعد قيمة الديون الخارجية عليها، فعلى سبيل المثال كانت مجمل الديون على الدول النامية عام ١٩٨٢م (٧٥٠) بليون دولار، وصلت إلى (١٣٠٠) بليون دولار في عام ١٩٩٨م ثم إلى (١٥٠٠) بليون دولار في عام ٢٠٠٢م.. فنستخلص من هذا المثال أن النظام العالمي الجديد يزيد في إفقار الدول النامية، كما يحول تلك الدول بشكل مفاجئ وغير

منضبط من نظام ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى وأحياناً إلى الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات

وأهم ما نريد أن ننوه عنه هنا كون العالم في ظل النظام الدولي الجديد أصبح بمثابة قرية صغيرة، فالدول المتقدمة عليها أن تقوم بمساعدة دول العالم الثالث كي تستطيع أن تحقق التنمية، وإلا تحولت خطراً عليها في المستقبل، والمطلوب من الدول في العالم الثالث لكي تساعد نفسها، أن تمارس انفتاحاً في نظمها السياسية تحقيقاً للديمقراطية التي تعتبر قضية جوهرية من أجل تحقيق التنمية.[٦]

القضية الثانية : الديمقراطية

إن سيادة النظم الشمولية وافتقاد الحياة الديمقراطية يسهم إلي حد كبير في إهدار الحريات الفردية وغياب سيادة القانون الأمر الذي ينعكس بدون شك علي حرمان من الطاقات الخلاقة المبدعة، والتي لم تكن تفتقر أبدا إلي الوطنية أو حب مصر ، مما ينعكس ذلك سلبيا علي كفاءة الأداء في كافة القطاعات الاقتصاد القومي . وتؤكد حقائق التاريخ أن الديمقراطية والحرية السياسية كانت ولا زالت أفضل النظم التي عرفها الإنسان عبر تاريخه الطويل كأساس لنظام الحكم. ولا شك أن مجتمعنا المصري بدأ يشهد في الآونة الأخيرة قدراً من الحرية والديمقراطية سوف يساعد في توفر أفضل الشروط للتنمية والتقدم والاعتماد علي النفس . **وحتى يمكن تحقيق المزيد من المناخ الديمقراطي الذي يساعد علي دفع عجلة التنمية نرى:**

- الاعتراف بالحق في الاختلاف، فلابد من تعدد الآراء والاتجاهات من أجل تطوير المجتمع وتقدمه .
- احترام رأى الأغلبية دون اضطهاد الأقلية وذلك في إطار الشرعية والحفاظ علي وحدة المجتمع .
- تعود الناس علي الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وممارسة العمل

الجماعي الاختياري .

- تحويل الديمقراطية إلي مطلب شعبي جماهيرى ، وممارسة أساليبها في حياتنا اليومية وعلاقاتنا الاجتماعية .
- تطوير العمل الحزبي ، من خلال برامج عملية مدروسة تهدف إلي تحقيق التنمية المنشودة بدلا من الصراع والانقسام بين فئات المجتمع . وحتى يتحقق ذلك لابد من إتاحة قدر كبير من الديمقراطية يسمح بتداول السلطة في إطار من الشرعية وسيادة القانون .
- إلغاء القوانين المقيدة للحريات .
- دعم العمل النقابي وتشجيعه للمشاركة في قضايا المجتمع ومشكلاته، حيث تزخر التنظيمات النقابية في مصر بالعديد من الخبرات والكفاءات في مختلف المجالات.

إن دعم المناخ الديمقراطي سوف يوفر بدون شك ركيزة أساسية لانطلاقة الاقتصاد القومي في توجهه الجديد نحو الاعتماد علي الحرية الاقتصادية .

القضية الثانية : الخصخصة

لقد بات واضحا في سياسات الدولة الاقتصادية التحول من النظام الاقتصادي الشمولي ، القائم علي هيمنة الدولة علي مقدرات الحياة الاقتصادية ، وإدارة الاقتصاد القومي إلي نظام يعتمد علي فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بجدوى المبادرات الفردية وقوي السوق وآلياته، علي أن توفر الدولة عوامل الاستقرار اقتصادياً وسياسيا واجتماعيا . وهو الأمر الذي أدي إلي إقبال القطاع الخاص والمبادرات الفردية إلي القيام بدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وبمعني آخر بدأ يتضح التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص وهو ما يعرف بالخصخصة .

وكما هو مألوف فإن أى تحول أو تغير يصاحبه العديد من المشكلات تتطلب المواجهة حتى يمكن تحقيق الاستقرار للمجتمع **ويمكن طرح بعض هذه المشكلات علي سبيل المثال:**

- عدم توافر المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار وجذب رأس المال، الأمر الذي يفرض علي الدولة والأفراد التضامن لتحقيق الأمن والاستقرار المشجع لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في مصر .
- صعوبة الإجراءات الادخارية وسيطرة البيروقراطية الحكومية مما يحد من إقبال الأفراد علي الاستثمار داخل الوطن، الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء التعديلات التشريعية والإدارية والتنظيمية
- يتطلب هذا الاتجاه الاستغناء عن سياسات التوظيف الإجبارى ، الأمر الذي قد يزيد من حدة مشكلات البطالة في المجتمع، وذلك يتطلب جهودا منظمة للمواجهة من بينها الاهتمام بالتدريب التحويلي للعمالة الزائدة ، الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة .
- من الأمور الإيجابية في هذا الشأن التشجيع المتواصل للقيادة السياسية للمشروعات الجديدة التي أنشأها القطاع الخاص من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة تؤدي إلي إنتاج نوعي أفضل.

ونرى في هذا الخصوص أن استمرار المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص يعتبر تدعيماً واقعياً لسياسات التحول الاقتصادية التي تنتهجها مصر في الآونة الأخيرة .

القضية الثالثة : تنمية القدرة التنافسية

شهد المجتمع الدولي العديد من المتغيرات الفاعلة والمؤثرة والتي من أهمها زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية : نتيجة تعاظم إتباع سياسات التحرر الاقتصادي والتوجه نحو الخارج بما يعني العمل علي زيادة صادرات الاقتصاد القومي، وحيث أن الأسواق تتسم بالانفتاح فإن ذلك يعني تعرض المنتجات القومية للمنافسة في الأسواق العالمية ، خاصة من حيث نفقة التكلفة والجودة مما يعطي قيمة متزايدة لأهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية ، بالرغم من أهمية باقي عناصر الإنتاج الأرض – رأس المال – التنظيم

وعليه فإنه يمكن أن نحدد مفهومنا للقدرة التنافسية في مدى إمكانية تحقيق زيادة متنامية في الصادرات التي تتعرض للمنافسة في السوق الخارجية. **وحتى يمكن أن نحقق هذه القدرة لمجتمعنا فالأمر يتطلب** :

- ضرورة الاهتمام بتطوير القدرات الإنسانية باعتبارها عملية استثمار في البشر وبالتالي تساعد في تنظيم العائد، وتصون كرامة الإنسان وذلك من خلال :
- تعديل وتطوير نظم التعليم بما يحقق النمو في المهارات والقدرات والمعارف بدلا من الاقتصار علي عملية التلقين والحفظ .
- الاهتمام باستخدام التقنية الحديثة وفقا للمنظور الاجتماعي وليس وفقا للمنظور الفني البحت
- الاهتمام بالتدريب ليس فقط كوسيلة للتعامل مع ما هو كائن ولكن أيضا لتوقع المستقبليات والتعامل معها .
- زيادة حد الإعفاء الضريبي خصوصا لذوى الدخول المحدودة مثل أصحاب المرتبات والأجور والأفراد المحتاجين للمساعدة
- توفير المناخ الاستثمارى الملائم بما يشجع المبادرات الفردية علي الابتكار والإبداع .
- توفير وصيانة البنية الأساسية مثل أنشطة الصحة – المياه الصالحة للشرب الصرف الصحي – الكهرباء – وسائل الاتصال .

ويمكن أن نبرز القضية بشكل أوضح في الفارق في الإنتاجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وهي نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة للإنسان وهي التي تصقل الإنسان بالقدرة وتزوده بالمهارات، ليتحدد بها موقعه من الإنتاج ، وقدراته علي المساهمة فيه ، هذا بالإضافة إلي تحديد موقع الدولة علي الخريطة العالمية .

القضية الرابعة : البطالة

يترتب علي انتهاج سياسات التحرير الاقتصادي الاستغناء عن ذوى الإنتاجية المحدودة مما يؤدي إلي فقدان الكثير لوظائفهم هذا بالإضافة إلي عدم الربط بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل ، مما يسهم في زيادة أعداد حاملي الشهادات الباحثين عن فرص للعمل . وغير ذلك من العوامل منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو اجتماعي يزيد من أعداد الأفراد القادرين علي العمل ولا يجدونه وهذا ما تعني به ظاهرة البطالة ، وإذا كانت الأسباب السابق الإشارة إليها وغيرها تزيد من حدة المشكلة، فإن الأمر يبدو أكثر سوءا إذا ما تناولنا الآثار السلبية المترتبة علي هذه الظاهرة سواء علي مستوى الفرد والمجتمع .

وإذا كانت ظاهرة البطالة قد نالت نصيبا كبيراً من البحث الأكاديمي إلا أننا مطالبون باستمرار في الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يمكن زيادة فرص العمل في ضوء التوجيهات الاقتصادية الحالية ؟

وعموماً فإننا لن نبدأ من فراغ : حيث بدأت الجهود الحكومية بالفعل تبدو أكثر جدية وعملية في هذا المجال مثل:

- تشجيع مشروعات الأسر المنتجة .
- توزيع الأراضي علي شباب الخرجين.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية .

ومن هنا فإننا ندعو إلي دراسة هذه الخبرات وما أحاط بها من سلبيات ومعوقات حالت دون ظهور حلول إيجابية وحاسمة لهذه المشكلة، وما يؤكد ذلك ما تشهده علي الساحة من تطرف بعض الشباب، وتعدد ظواهر الجريمة في المجتمع الأمر الذي يجعل هذه القضية في قائمة الأولويات عند التصدي لعملية التنمية .

القضية الخامسة : المشاركة

لقد صاحب آليات التوجه الاقتصادي الجديد تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلي أهمية تعاظم دور الأفراد في المشاركة . وعليه فإن هذه القضية تحتل مكانا في عملية التنمية أكثر من أى وقت مضي ويعتبر موضوع المشاركة من أكثر الموضوعات التي خصت البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن النتيجة التي تكاد تكون مشتركة فيها تتمثل في انخفاض معدلات المشاركة في النظم الشمولية عنها في النظم الديمقراطية.

وحيث أن نظامنا المصرى يسعى حثيثا نحو دعم الحياة الديمقراطية ، الأمر الذي يتوقع معه زيادة فاعلية المشاركة ليس من الأفراد فحسب ولكن بين الجماعات والمحليات والمؤسسات غير الحكومية(المجتمع المدني) وحالياً تم إلغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤والقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٠٠م بقانون جديد يزيد من فاعلية المشاركة وهو القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م (قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة) .

ويمكن النظر إلي المشاركة بجانب كونها عنصراً فعالاً في زيادة الإنتاجية إلا أنها تضفي المكانة الاجتماعية وتعمق الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع .

القضية السادسة : الثقافة

إذا كان هذا المنظور يرتكز علي أن البشر هم أداة التنمية وهدفها، فمما لا شك فيه أن ثقافة هؤلاء البشر بما تحمله من عادات وتقاليد وقيم وأفكار ومعتقدات تؤثر في تحقيق متطلبات البناء المادى التي يحتاجها المجتمع لتطوير الحياة ورفع مستويات المعيشة .

ومن هنا فإن الثقافة يمكن أن تكون دافعة أو معوقة للتنمية . كما أن عناصرها المختلفة تشكل وعى الإنسان بالأهداف المجتمعية ، كما إنها تحصن

الإنسان ضد المحاكاة والتقليد دون ما اعتبار للقيم السائدة . ونحن هنا لسنا ضد تفاعل وتبادل الثقافات ولكن ما ننشده كيف يمكن أن تكون ثقافتنا مؤثرة في العالم كما نتأثر نحن بالثقافات الأخرى خاصة ونحن أصحاب حضارة عريقة نبتت فيها جذور العلم، الذي نما وتطور خارج أرضنا .(٧)

القضية السابعة : الجريمة والتنمية

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية الجريمة وظلت ملازمة لها حتى وصفها بعض المتخصصين فى علم الاجتماع بأنها ظاهرة طبيعية فبعض الأفراد يسيئون فهم الحرية ومنهم من يسئ استغلالها ليرتكب الجريمة فظاهرة الجريمة مؤرقة للمجتمعات فى استقرارها وفى نموها مما دفع إلى أهمية دراسة هذه الظاهرة من كافة جوانبها من حيث الأسباب والآثار المترتبة والحلول المطروحة وتعتبر الجريمة هى أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية أو المجتمعية . فالجريمة هى أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التى تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعى بالإحباط فى إشباع الحاجات الإنسانية ، ويدفع إلى الجريمة قدرات نفسية لدى الفرد تساعدها ظروف موضوعية اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وترتبط بخصوصية المجتمع .

فتتعدد العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامى والتى منها كما أوضحت الدراسة على النحو التالى :

أولاً : العوامل الشخصية

- الظروف المتصلة بشخص المجرم :
- الوراثة والتكوين العضلى والعقلى .
- التكوين النفسى .
- تعاطى المواد المخدرة كعوامل مكتسبة .

ثانياً : العوامل البيئية

التى تمثل فى الظروف الخاصة المحيطة بالشخص والتى تؤثر فى تكوين

شخصيته وتدفعه إلى الجريمة والتى منها :

- طبيعة المكان من حيث السهولة والوعورة .
- العوامل الحضارية ومدى القابلية للتغيير .
- العوامل الاجتماعية والتى بتمثل فى علاقة الشخص بغيـره مـن النـاس بالإضافة إلى مجموعة العلاقات التى تنشأ بين الشخص وفئات مفيدة مـن الناس كالأسرة والأصدقاء والجيران .
- العوامل الاقتصادية والتى تتمثل فى الظروف الاقتـصادية والتطـورات والتقلبات الاقتصادية ومن ابرز العوامل الاقتصادية الفقر فالحاجة غالباً ما تدفع إلى الجريمة بالإضافة إلى المهنة حيث يرى البعض أن المهنة التـى يمتهنها الإنسان قد تكون عاملاً من العوامل التى تؤدى إلى الجريمة وثمة من يتخذ من الجريمة مهنة ونشاطاً كما أن المسكن السيئ قد يؤدى إلـى الجريمة .
- العوامل الثقافية فيفسر البعض الجريمة بأنه مرتبطـة بالثقافـة الفرعيـة والصراع الثقافى بالإضافة إلى صراع القيم والتخلف الثقافى التى تنـدرج بأن المجتمع لا يلحق بالتغيرات التكنولوجية السريعة .

وعلى هذا يوجد ارتباط محورى بين الجريمة والتنميـة فعـدم مواكبـة المجتمع للتغيرات التكنولوجية وثبات ثقافته وتقاليده وعدم إدخال التحـسينات يؤدى إلى الجريمة وكذلك الجريمة تؤدى إلى خلل وعطل فى عجلة التنمية . من هنا تبذل الدولة جهوداً ملموسة في تلك القضية ، فإنها فى سبيلها إلى ذلك تسعى إلى التركيز على البرامج التنموية وتطوير المنظمات الخدمية وتخطيط برامج التنمية المحلية فى ضوء احتياجات المواطنين وفى هذا الإطار تتعـدد التفسيرات المختلفة لتنمية المجتمع نذكر منها على سبيل المثال :

١- توفير الخدمات الأفضل للناس من حيث (التعليم كماً وكيفاً – الرعايـة الاجتماعية – الرعاية الأمنية – المكتبات – خدمات الترويح) .

٢- التوصل إلى مستويات عالية من التنافس والتعاون بين الناس وإكسابهم سمات شخصية جديدة وجيدة تتلائم مع مرحلة التحول التنموى .

٣- تحقيق التوفيق بين الناس يؤدى إلى زيادة مردود التعاون حيث يتعلم الناس المسئولية الاجتماعية (حقوق - واجبات) .

٤- الضغط على مراكز القوة من أجل الضعفاء مما يكسب هؤلاء الضعفاء مزيداً من الحقوق والواجبات .

٥- إمداد المجتمع بالمنازل والشقق والمتاجر والمدارس والمستشفيات والمياة النقية والصرف الصحى بهدف تحسين نوعية الحياة فى المجتمع .

الجريمة وتأثيرها على برامج التنمية :

تؤثر الجريمة على المجتمع فالسلوك الإجرامى له جوانبه وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخلقية فى المجتمع وبالتالى تظهر تأثيراتها على برامج التنمية على النحو التالى :

أ- تؤدى إلى انتشار أفراد غير أسوياء يثيرون فى المجتمع الكثير من الاضطراب ويهددون الأمن الاجتماعى .

ب- يمثل المجرمون خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين وذلك حينما يسعون إلى القتل والثأر والإرهاب والنصب والبلطجة والسرقة والعنف والاغتصاب أو يمارسون لوناً من الأعمال الخارجة عن القانون .

ج- تتطلب الجريمة مضاعفة عمليات الضبط والمقاومة والمتمثلة فى الإجراءات البوليسية والاجتماعية والقانونية والتى تحتاج إلى تكاليف وتؤدى بهم كنزلاء فى السجون .

د- تمثل الجريمة مشكلة اقتصادية تتمثل فى الخسارة التى يتحملها المجتمع لفقدانه طاقة من هذه العناصر البشرية التى من المفترض أن تسهم فى البناء والتنمية وليس التخريب كما تتمثل الخسارة فى رصد الميزانيات الضخمة لكافة الإجراءات والخدمات العلاجية لهم بالإضافة إلى أنهم

يبددون الموارد الاقتصادية للمجتمع وتأثر السياحة والتي زادت حدتها مؤخراً .

هـ- تؤدى الجريمة إلى اضطراب العلاقات بين المجرم والآخرين بداية من أسرته ومعاناته من القلق والتوتر وبالتالي فقدان الانتماء مما يزيد من العدوانية تجاه المجتمع ويؤثر على استقراره .

وإذا نظرنا إلى محافظة قنا كإحدى محافظات جنوب الوادى فإنها تمر بتجربة تنموية رائدة تستحق الدراسة لمعرفة تأثيراتها المختلفة في نهاية عام ١٩٩٩وحتى٢٠٠٥م والتي تمثل تجربة متكاملة انعكست على البعد الاجتماعى والقيمى للسكان ومن ثمة تسعى الدراسة الراهنة إلى الكشف عن مدى انعكاس هذه التجربة على معدلات الجريمة في المحافظة .

ونخلص من هذا أن هناك تأثيراً وانعكاس لبرامج التنمية على معدلات الجريمة كما تبرز من خلال الدراسةالراهنة التي تمت في عام ٢٠٠٢ونعرض ملخص لها :

أهداف الدراسة :

١- تسعى هذه الدراسة إلى تحديد اثر برامج التنمية المحلية في المحافظة على الحد من ظاهرة الجريمة .
٢- تصور الأهالي للاحتياجات من البرامج والمشروعات التنموية التي تخفف من الجريمة في قنا ..

تساؤلات الدراسة :

١- ما هى احتياجات سكان محافظة قنا من البرامج والمشروعات التنموية ؟
٢- ما هو تأثير التجربة التنموية الحالية على معدلات الجريمة بمحافظة قنا ؟

الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- نوع الدراسة :

تمشياً مع مشكلة الدراسة فإنها تستند إلى الدراسة الوصفية .

٢- المنهج المستخدم :

المسح الاجتماعى بالعينة (من أفراد المجتمع القنائى) .

٣- أدوات الدراسة :

استمارة استبار (حددت فيها أبعاد البرامج التنموية وأثرها على تخفيف الجريمة) .

٤- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكانى :

مدينة قنا والقرى المحيطة بها .

ب- المجال البشرى :

(عينة ممثلة كمن الذكور والإناث من سكان محافظة قنا بشرط أن تكون مدة إقامتهم أكثر من ثلاث سنوات وبالتالى فإجمالى عينة الدراسة ٤٥٠ مفردة)

ج- المجال الزمنى :

من ٧/٥ إلى ٢٠٠٢/٩/١٧م .

ملخص نتائج الدراسة الميدانية :

١- أوضحت الدراسة أن نسبة ٧٣% من عينة الدراسة متزوجين وأعمارهم تتراوح ما بين ٣٥ إلى ٥٩ سنة وأن نسبة ٧٨% منهم متعلمين وحاصلين على مؤهلات مختلفة أما نسبة العاملين فى القطاع الحكومى من عينة الدراسة ٥١% ومدة إقامتهم فى محافظة قنا لا تقل عن ٥ سنوات فأكثر بنسبة ٩٠% أما عن كفاية الدخل فإن نسبة ٥٤% يكفى دخلهم احتياجات ومتطلبات الأسرة.

٢- أوضحت الدراسة أن المواطنين يشعرون بأن الخدمات الصحية التى تسهم فى مواجهة مشكلاتهم تقوم بدورها بنسبة ٨٨% أما الخدمات التعليمية التى تقدم لهم فيشعرون بتحسنها بنسبة ٦٤% أما عن خدمات المواصلات فيعتقدون بأنها لا توجد مشكلات ترتبط بها بنسبة ٨٩% مع ضرورة تحسين وتجويد الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين مستقبلاً .

٣- أبرزت الدراسة أن المحافظة فى حاجة إلى توافر خدمات لرعاية الشباب

بنسبة ٤٠% وان هناك مناطق تحتاج إلى توافر الخدمات الأمنية بنسبة ٦٧% كما أن هناك ضرورة لتوافر خدمات لرعاية الطفولة والأمومة بنسبة ٦٣% كما أن السكان يحتاجون إلى خدمات عامة كرصف الشوارع وغيرها بنسبة ٦٥% .

٤- أبرزت الدراسة أن المحافظة لا تعانى من مشكلات مرتبطة بالتلوث كما أن لديهم اقتناع بالمشروعات التى تتم فى الفترة الحالية بنسبة ٩٤% مقارنة بالأوضاع القديمة .

٥- أوضحت الدراسة بأن هناك رغبة من جانب الأهالى للمشاركة فى الخدمات التنموية التطوعية بنسبة ١٩% من عينة الدراسة .

٦- بينت الدراسة أن محافظة قنا قبل بداية التجربة التنموية الحالية كانت تعانى من العديد من مظاهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتى تنعكس على زيادة معدل الجريمة والتى تتمثل فى :

أ- كثرة العشوائيات وارتفاع نسبة الجهل والتعدى على الأملاك العامة .

ب- نقص مجالات النشاط الاقتصادى وزيادة معدل بطالة الشباب .

جـ- الإهمال البيئى وزيادة المخلفات فى الشوارع والطرقات .

د- انتشار التعصب بين بعض القبائل .

هـ- انتشار الأكشاك وشغل أصحاب المتاجر بالأرصفة .

و- نقص الانتماء للمحافظة .

ح- انخفاض نسبة العمل التطوعى فى المشروعات التنموية .

خ- عدم وجود هوية تميز المحافظة عن غيرها من المحافظات المحيطة بالإضافة إلى المشاركة السياسية من جانب الأقلية لتحقيق المصالح الشخصية .

ز- أوضحت الدراسة بأن انتشار الجريمة يؤدى إلى التأثير السلبى على نسق المساعدة الطبيعية والتعاون بين السكان فالعنف يؤدى إلى ضعف

العلاقات الاجتماعية والتى من وظائفها المساعدة المتبادلة والتماسك الاجتماعى وعدم الشعور بالغربة وتحقيق الضبط الاجتماعى وقدرة المجتمع على التعاون مع المجتمعات الأخرى وهذا ينعكس فى حالة عدم توافره بالسلب على التنمية .

٧- أوضحت الدراسة أن الأهالى لديهم اقتناع بالتجربة التنموية وتخفيفها من الجرائم ويرجع هذا إلى القيادة الواعية المتعاونة والتخطيط السليم بالإضافة إلى تحديد الأولويات وتوفير الإمكانيات التى لم يتم استثمارها من قبل حيث أدت التجربة التنموية الحالية إلى :

أ- زيادة انتماء الأهالى إلى المحافظة من خلال المدافعة والشعور بالفخر والاستمتاع بالمناظر الجمالية .

ب- زيادة الوعى البيئى لدى الأهالى ومشاركتهم فى المشروعات البيئية .

جـ- أثبتت الدراسة أن التجربة التنموية الشاملة حققت جوانب ايجابية يشعر بها الأهالى من خلال تجديد البنية الأساسية لشبكات الكهرباء والصرف الصحى والمياه والاتصالات وتطوير المناطق السياحية وإزالة العشوائيات والتوسع فى الشوارع والطرقات وانتشار المساحات الخضراء وكلها تسهم فى التخفيف من الجريمة .

د- أثبتت الدراسة أن التجربة التنموية الحالية خففت من اتجاه الشباب للعنف والتطرف من خلال إيجاد بعض فرص العمل للشباب ومحاولة شغل أوقات فراغهم من خلال تطوير الأنشطة .

هـ- أثبتت الدراسة أن هناك ارتفاع فى الوعى السياسى بين السكان من خلال تجاوب المواطنين مع حركة التطوير ومشاركتهم فى الانتخابات الحزبية والمحلية بعيداً عن التعصب القبلى .

و- أوضحت الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وبنسبة ٩٢% من وجهة نظر السكان وذلك لصالح

مؤشرات التنمية الحديثة وبرامجها فى قنا والتى أسهمت فى الحد من الإدمان والعنف وأسهمت فى زيادة الوعى الاجتماعى والاتجاه لأخذ الحقوق عن طريق القانون وليس المشاجرات والمشاحنات كما أن التنمية الحديثة زادت من نسبة الوعى وبالتالى يمكن مواجهة المشكلات المرتبطة بالثأر بين بعض العائلات عن طريق المجالس العرفية والشعبية بطريقة أفضل عن الثلاث سنوات السابقة للتجربة الحديثة .

تصور لتفعيل برامج التنمية المحلية فى الحد من الجريمة

١- العمل على تدعيم دور المؤسسات الوسيطة فى التنشئة الاجتماعية (الأسرة – المدرسة – مؤسسات الشباب – الجمعيات الأهلية) لتكون أقدر على إشباع الحاجات والتأهيل الاجتماعى للمشاركة (مع التركيز على تعليم المرأة) .

٢- العمل على توفير فرص العمل للشباب فى الوظائف الحكومية وفى المؤسسات الخاصة بطريقة تساعدهم على الاستقرار النفسى والاجتماعى .

٣- محاولة النظر إلى إعادة تخطيط باقى المناطق العشوائية الموجودة فى أطراف المدينة وكذلك إعطاء الأولوية للقرى والنجوع المحرومة حتى لا تتاح فرص انتشار بؤر الفساد والتى تستقطب الشباب لإيقاعهم فى دائرة الانحراف والجريمة .

٤- من الضرورى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة واستثمار وسائل الإعلام المختلفة للتوعية والمشاركة فى برامج التنمية .

٥- العمل على تنشيط دور الجامعة فى وضع برامج دراسية على أساس علمى للتبصير بأضرار الجريمة بشرط أن تكون برامج التدريس قائمة على الحقائق العلمية وليس النصح والمواعظ .

٦- العمل على مراجعة الفراغ الفكرى والسياسى الذى يعانى منه الشباب

والذى يمثل ضرورة لبناء القيم والأفكار السليمة التى تساهم فى حل مشكلات المجتمع والتى منها الانحراف والجريمة من خلال تعظيم دور مراكز الشباب .

٧- العمل على العودة بالأسرة للاهتمام بالأبناء ومتابعة ومراقبة تصرفات أبنائهم والتى تعتبر من أخطر العوامل التى تؤدى إلى الاغتراب عن المجتمع وفساد الأخلاق .

٨- العمل على إيجاد العلاقة بين المؤسسات التعليمية وأجهزة الشرطة لتوعية الطلبة بأهمية ودور الأمن وضرورة التعاون المتبادل والتركيز على استخدام التكنولوجيا العلمية فى مكافحة الجريمة .

٩- العمل على تعميق الوازع الدينى لدى الفرد وتقوية الضمير لديه ومضاعفة إحساسه بالمسئولية وهذا يتطلب الدعاة القادرين على توصيل الرسالة والعمل على تبصير المواطنين عن أضرار الانحراف والجريمة من خلال الإعلام وإعداد مرشداً للخطباء والأئمة فى المساجد .

١٠-التركيز على الصناعات البيئية للحد من مشكلة البطالة والتى يترتب عليها العديد من المشكلات منها الانحراف والجريمة .

القضية الثامنة : حقوق الإنسان

حقوق الإنسان تهم الدول الأوروبية والولايات المتحدة فقط، بل تشمل المجتمع الدولي بأسره. ولا يشذ العالم الثالث ومنه بلداننا العربية عن هذا التقسيم. وإذا أخذنا بأركان النظام الدولي الجديد بكل ما عليه من سلبيات وهي كثيرة، خصوصاً باختلال ميزان القوى العالمي وانحيازه لصالح الدول الغربية والصناعية المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة وانحساره بالضد من الطرف الأخر للموازنة الدولية، واعني به الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية والبلدان النامية أو ما يسمى العالم الثالث عموماً، رغم أن الغالم اقترب من التقسيم الذي يقول "دول الشمال ودول الجنوب" و"الدول الغنية والدول الفقيرة" و "المدينة العالمية والقرية العالمية". نقول بان أركان هذا التقسيم تستند

على معايير حقوق الإنسان كمفاهيم ومبادىء وقوى قانونية (وإن استخدمت أحياناً لأغراض خاصة) وتأكيد المشاركة السياسية ممارسة للحقوق والواجبات والتعددية الفكرية والسياسية أي إطلاق حق تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية والاجتماعية وتعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته.

وضمن تلك الأطر فان قضية حقوق الإنسان لم تعد اختياراً داخلياً وحسب، وإنما هي التزام دولي وضرورة لا غنى عنها للتكيف مع متطلبات التغير والمستجدات الدولية، وإذا كانت بلدان العالم الثالث تواجه تحديات من قبيل استمرار الإعدام خارج القضاء والتعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء وعدم الإقرار بحرية الفكر والعقيدة والتنظيم وممارسة العزل السياسي والتمييز ضد المرأة وهدر حقوق الأقليات والتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين وهي سمة عامة تكاد تكون مشتركة لأنظمة العالم الثالث، فإن غالبيتها ما يزال يعاني من العوز والحاجة التي تصل أحياناً إلى حد المجاعة، كما تعاني من الاستخدام غير الرشيد للموارد ومن التصحر فضلاً عن نمو بعض مظاهر التطرف وانفلات العنف والانتقام وغيرها.

ولابد هنا من تأكيد أهمية رفع الوعي الحقوقي بقضايا حقوق الإنسان من خلال تدريس مادة حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في الجامعات والمعاهد ومن خلال النشر والإعلام وتأكيد مسألة مشاركة المرأة مساواتها مع الرجل.

إن الكثير من مفاهيم ما زالت تسبح في فضاء حركة حقوق الإنسان وتستضيء بأقمار متنوعة، وهو ما بحاجة إلى أعمال الفكر وإمعان النظر في زواياه المختلفة وتضاريس حقوق الإنسان على خارطة السياسة الدولية الواقعية تستوجب التدقيق في منعطفاتها، فالغذاء والتعليم وفرص العمل والخدمات الصحية والضمانات الاجتماعية لدى المواطنين، تقابل لدى النخبة والمثقفين إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإغلاق صحيفة وتغييب

مفكر وسجن أصحاب الرأي.

القضية التاسعة : الأمية كقضية تنموية

أن التحدى الأكبر الذى يواجه مجتمعنا المصرى هـو تحـول العنـصر البشرى من عنصر يشكل عبئا على التنمية إلى عنصر يكون الـدافع لهـا ، فالإنسان هو الغاية والوسيلة ولعل أهم واخطر ما يواجه مصر فى سعيها نحو التحديث والتقدم والنمو مشكلة الأمية بإبعادها المختلفة فيوجد اهتمام بمكافحـة الأمية والقضاء على جذورها فى الفترة الراهنة أكثر من كل الجهود الـسابقة ففى سبتمبر ١٩٨٩ صدر قرارا جمهوريا باعتبار العقد الأخير مـن القـرن العشرين عقدا لمحو الأمية كما تم التأكيد على ذلك فى المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من خفض نسبة الأمية إلا إنها مازالـت تمثل مشكلة وعلى هذا تم تكليف الحكومة بالقضاء عليها من خلال مـشروع قومى للقضاء على الأمية بنهاية عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٦م نجد ان نسبة الامية فى مصر ١٥ سنة فاكثر ١٠,٦ مليون نـسمة نـسبة الـذكور ٢,٩ مليون نسمة اما الإناث ٧,٧ مليون نسمة وفقا لإ حـصاء الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

مشكلات ومعوقات المرحلة السابقة من الحملة القومية لمواجهة الأمية

أثبتت نتائج تقويم المرحلة السابقة من الحملة القومية تعدد المشكلات والمعوقات والتي أثرت بالسلب علي تحقيق المستهدف من الحملة وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة العديد من هذه المشكلات ولكن يتبقى أمامنا مشكلات رئيسية يجب أن توضع في الاعتبار والبحث عن إجراءات وآليات غير تقليدية لمواجهتها إذا ما كنا نبغي تحقيق تكليفات السيد الرئيس بالقضاء علي الأمية بحلول عام ٢٠٠٧وهي :

١ - عدم قيام الجهات الواردة بالمادة الأولي بالتزاماتها نتيجة لعدم وجود أدوار ومسئوليات محددة يمكن قياسها .

٢- إحجام الدارسين عن الالتحاق بمراكز وفصول محو الأميـة أو التسرب منها.

٣- عدم توفر حصر دقيق للأميين وتوزيعهم علي القطاعات المختلفة .

٤- عدم توفر التمويل اللازم طبقاً للأعداد المستهدفة .

ضمانات النجاح للخطة الجديدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ :

١- القرار السياسي والدعم الغير مسبوق من السيد رئيس الجمهورية.

٢- مراجعة الخطة الجديدة الأدوار والاختصاصات بواسطة اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وإصدار القرارات اللازمة .

٣- تحديد الأدوار والمسئوليات التفصيلية والواضحة لكل طرف من الأطراف المعنية بحل المشكلة.

٤- توفير التمويل اللازم طبقاً للأعداد المستهدفة.

أهداف وأسس الخطة الطموحة :

-إعداد وتأهيل وتدريب ١٠٠٠٠٠من شباب الخرجين تربوياً للعمل كمعلمين لمحو الأمية .

محو أمية ٢,٥مليون أمي سنوياً من الشريحة العمرية (١٥-٤٥) للقضاء علي الأمية بين المواطنين في هذه الشريحة خلال ٤سنوات .

الخطوات الرئيسية للمشروع:

- يتم توزيع شباب الخرجين جغرافياً علي المراكز الإدارية التابعين لها لتقليل التحركات .
- قيام وزارة التنمية المحلية من خلال جهاز شروق بحصر الأميين
- أماكن فتح مراكز وفصول محو الأمية المتيسرة – الراغبين في العمل كمعلمين محو أمية بالشياخة/ القرية باستغلال مراكز المعلومات بالقرى .
- التزام وحدات الإدارة المحلية والعمد والمشايخ بتجميع الدارسين وتوزيعهم

علي مراكز وفصول محو الأمية ومتابعة انتظامهم في الدراسة وعدم التسرب منها.

- الاستفادة من الأماكن الإدارية بالمحافظات (مدارس – نوادي العلوم – مراكز الشباب – قصور الثقافة – الوحدات الصحية – الجمعيات الأهلية) في فتح التدريب وفصول محو الأمية .
- يتم العمل باستراتيجية (الحي / المركز الإداري) المتعلم وتعطي الأولوية للمراكز الأكثر أمية.
- تقوم كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمجمعيات الأهلية الواردة بالمادة الأولي من القانون رقم ٨لسنة ١٩٩١بالأدوار والمسئوليات التفصيلية التي تم إقرارها بواسطة ممثلي هذه الجهات خلال ورش العمل التي عقدت بالجهاز التنفيذي للهيئة .
- يتم تعيين ٣٠ألف خريج منهم في وزارة التربية والتعليم بعد عملهم في محو الأمية واستمرار الأعداد الباقية في محو الأمية أو دعم احتياجات السوق المحلي.
- توزيع الأدوار والمسئوليات علي أساس أن تتولى الهيئة مسئولية وضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية وتوفير الإمكانيات والمستلزمات اللازمة وتتولى المحافظات ووحدات الإدارة المحلية مسئولية التنفيذ.
- تستمر جهود القوات المسلحة والشرطة لمحو أمية المجندين خلال فترة التجنيد.
- تستمر جهود كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات لمحو أمية العاملين بها.

أدوار الوزارات والهيئات العامة :

١- حصر العاملين الأميين بالوزارة والهيئات / الجهات التابعة لها وإبلاغ

الهيئة العامة لمحو الأمية بصورة من كشوف الحصر .

٢- إعداد خطة لمحو أمية العاملين الأميين خلال مدة زمنية لا تتجاوز السنتين الأوليين ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٤/٢٠٠٥

٣- فتح فصول محو أمية العاملين بالوزارة والهيئات / الجهات التابعة لها .

٤- التنسيق مع جهات الاختصاص لتخصيص مبالغ محددة ضمن ميزانية تدريب العاملين لصالح محو أمية العاملين بها.

أدوار المحافظات ووحدات الإدارة المحلية :

١- إعداد الخطة التنفيذية لمحو الأمية طبقاً للمستهدف السنوي للمحافظة .

٢- رسم الخطوات التنفيذية وفقاً للخطة العامة لمحو الأمية بالمحافظات وذلك من خلال :

أ- *قيام المجلس التنفيذي للمحافظة بالآتي :*

(١) حصر الأميين بالاسم والسن والجنس والمهنة من خلال مراكز المعلومات بالقرى (شروق) مع الاستعانة بوحدات الإدارة المحلية بالحي والمدينة / المركز الإداري والوحدة المحلية والقرية .

(٢) تحديد أماكن فتح مراكز وفصول محو الأمية من خلال وحدات الإدارة المحلية بالحي والمدينة / المركز الإداري والوحدة المحلية بالقرية في المدارس/ مراكز الشباب/ دور العبادة / قصور وبيوت الثقافة/ الجمعيات الأهلية / أندية المرأة/ الأندية النسائية / مراكز التنمية الريفية/ المضايف.. الخ

(٣) وضع النظام الذي يكفل لكل جهة في المحافظة المشاركة في محو الأمية وتعليم الكبار والتنسيق بينها ومن خلال الاستفادة بمختلف الإمكانيات المتاحة داخل المحافظة.

(٤) وضع نظام المتابعة تنفيذ خطة محو الأمية وتعليم الكبار

بالمحافظة وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعترض عمليات التنفيذ والعمل علي تقويم مسار الخطة لتحقيق المستهدف منها .

ب-*قيام المجلس التنفيذي لمحو الأمية بالمحافظة بالإشراف علي تنفيذ برنامج محو الأمية بالمحافظة .*

ج- *قيام اللجان الإشرافية العليا والمحلية لمحو الأمية بالمراكز الإدارية للمحافظة بالمتابعة الميدانية لتنفيذ برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في مراكز وفصول محو الأمية .*

د- *تقوم وحدات الإدارة المحلية بمشاركة القيادات الشعبية بتجميع الدارسين الذين تم حصرهم وتصنيفهم وتوزيعهم علي مراكز وفصول محو الأمية مع الإشراف علي سير العملية التعليمية بهذه المراكز والفصول طبقا للمستويات الآتية :*

- الحي : رئيس الحي .
- المدينة / المركز رئيس مجلس المدينة/ المركز .
- الوحدة المحلية : رئيس الوحدة المحلية .
- القرية : العمدة / شيخ البلد.

٣- قيام السيد محافظ الإقليم برفع تقرير ربع سنوى لمجلس الوزراء عما تم من جهود محو الأمية في محافظته متضمناً إعداد ونسب ما تم تنفيذه من المستهدف السنوي بخطة محو الأمية وتعليم الكبار.

أدوار ومهام وزارات الإعلام والدفاع والداخلية :

أولاً : وزارة الإعلام

١-قيام أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ببث برامج وتنويهات في توقيتات مناسبة لتوعية المجتمع بأهمية التعليم وخطورة الأمية علي الفرد والأسرة والمجتمع .

٢- تضمين برامج الدراما اتجاهات إيجابية تدعم أهمية التعليم والتعلم

واستمراريته.

ثانياً : وزارة الدفاع والإنتاج الحربي والداخلية

١- حصر المجندين الأميين ومحو أميتهم خلال فترة تجنيدهم.

٢- حصر العاملين المدنيين الأميين ومحو أميتهم .

٣- إعداد الكوادر (من الضباط وضباط الصف) القادرة علي التدريس لمحو أمية المجندين والعاملين المدنيين داخل الوحدات والإدارات .

٤- وضع نظام لتكريم المتميزين من القائمين علي محو الأمية والمعلمين والدارسين خلال الاحتفالات بأعياد القوات المسلحة أعياد الشرطة ومنحهم حوافز مادية ومعنوية .

أدوار الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار :

١- إعداد الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار طبقاً لتوجيهات الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم .

٢- إعداد برامج محو الأمية في إطار المفهوم الحضاري لمحو الأمية

٣- مراجعة الخطط التنفيذية للمحافظات .

٤- إعداد خطة للدعوة والتوعية والمشاركة في دفع القوافل والمشاركة في دفع القوافل الإعلامية إلي القرى والمناطق النائية .

٥- التعاقد مع المعلمين طبقاً للمعايير والشروط الموضوعية .

٦- اختيار المشرفين والموجهين والتعاقد معهم بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم

٧- عقد دورات للتدريب التربوي لإعداد وتأهيل معلمي محو الأمية ومدربي المعلم والمتابعين .

٨- تدبير الكتب والأدلة ومستلزمات العملية التعليمية .

٩- المتابعة والتوجيه الفني لمراكز وفصول محو الأمية من خلال لجان المتابعة المركزية والمحلية والموجهين التربويين .

١٠- تحديد أساليب وتوقيتات اختبارات قياس المستوي .

١١- قيام أفرع الهيئات بالتنسيق مع المجالس التنفيذية واللجـــان الإشـــرافية ووحدات الحكم المحلي للإشراف علي تنفيذ برامج محو الأمية .

١٢- مراجعة تنفيذ برامج محو الأمية من خلال التقارير الربع سنوية لأفـــرع الهيئة بالمحافظات .

١٣- التخطيط لعقد الدورات الامتحانيـــة والتنـــسيق مـــع المركـــز القـــومي للامتحانات والتقويم التربوي لتنفيذها داخل المحافظات بالتعاون مع إدارة تقييم الأداء .

١٤- إعداد تقرير سنوي عن موقف الأمية في مصر ٣٠/٦من كل عام ورفعه إلي السيد الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم .(٨)

مشاركة معاهد الخدمة الاجتماعية في محو الأمية

يمكن للجامعات والمعاهد العليا المساهمة في الحد من الأمية بصورة فعالة وعلي هذا يمكن لمعاهد الخدمة الاجتماعية القيام بالمسئوليات التالية :

أولاً : أهداف بحثية:

دراسة لحصر عدد المتسربين من التعليم والمرأة المعيلة لأسرة والتعرف علي مشكلة الأطفال بلا مأوى .

ثانياً: أهداف صحية :

١- الكشف الطبي وتوزيع الأدوية المجانية لكافة التخصصات الطبية .

٢- تحويل الحالات الحرجة للمراكز الطبية المتخصصة مجاناً.

٣- نشر الوعي الصحي بين سكان المنطقة .

٤- الدعوة للحملة القومية لشلل الأطفال من ٢٩-٣١مارس .

ثالثاً : توعية ثقافية :

١-عقد ندوة عن مواجهة تسرب الفتيات بمدرسة سوزان مبارك الابتدائية ضمن فعاليات مبادرة تعليم الفتيات .

٢-نحو نشر الوعي الثقافي عن أهمية دور مراكز الشباب للأسرة المصرية وتفعيل دور المرأة .

٣-التوعية بأهمية التعليم وتحفيز الأميين علي محو أميتهم .

رابعا : توعية بيئية وتشجير :

١- نشر الوعي البيئي وتحفيز الأهالي علي الحفاظ علي البيئة .

٢- غرس خمسون شجرة بالمنطقة المستهدفة والمدارس الابتدائية .

٣- توزيع المطبوعات والنشرات لحث المواطنين علي الحفاظ علي بيئاتهم .

٤- توزيع هدايا وحوافز (أدوية – ملابس – أغذية).

نموذج لمشاركة الخدمة الاجتماعية فى قضية تعليم الكبار ومحو الأمية::

دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) الى اعتبار الامية "قضية اجتماعية ذات اولوية مطلقة" في العالم العربي حيث يبلغ معدل الامية ضعف المعدل العالمي وبلغ عدد الاميين دون ال١٥ عاما ٧٠ مليونا في ٢٠٠٥.

ودعت المنظمة التي تتخذ من تونس مقرا والتابعة لجامعة الدول العربية في بيان اصدرته الجمعة لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الامية الى "اعتبار الامية قضية اجتماعية ذات اولوية مطلقة فى السياسات الوطنية وفى المخططات الاقتصادية والاجتماعية" العربية.

وحذرت المنظمة من ان "ظاهرة الامية مشكلة تنموية وقضية امن قومي باعتبار وقوفها حاجزا اساسيا دون التنمية الشاملة فى عصر صارت فيه المعرفة مفتاح التقدم واحد مؤشرات النمو لاقتصادى والاجتماعي".

وتشير بيانات احصائية حول واقع الامية فى البلاد العربية الى ان معدل الامية بلغ ٣٥ بالمئة عام ٢٠٠٥ مقارنة بمعدل الامية فى العالم الذى لا يتجاوز ١٨ بالمئة.

واشار تقرير داخلي للالكسو الى ان الدول العربية اخفقت فى بلوغ الهدف لخفض معدل الامية الى النصف لدى الراشدين فى العام الفين كما كانت

تعهدت فى المؤتمر العالمي الاول حول التربية للجميع فى ١٩٩٠ فى تايلند.

وبحسب التقرير ارتفع عدد الاميين بين الفئات العمرية التى لا تزيد عن ١٥ عاما فى المنطقة العربية من ٥٠ مليونا عام ١٩٧٠ الى ٧٠ مليونا عام ٢٠٠٥.

ويتركز الحجم الكبير للامية فى خمس دول عربية ذات كثافة سكانية مرتفعة وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن التى تضم ٤٨ مليونا اميا بينهم ١٧ مليونا فى مصر وحدها بحسب الوثيقة.

اما الاوفر حظا من الدول العربية ال٢١ الاعضاء فى الالكسو بحسب التقرير فهي "البلدان الصغيرة" التى تتوفر لديها الموارد مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت اضافة الى الفلسطينيين.

وطالبت المنظمة الدول العربية بان تولي "عناية خاصة لتعليم المراة ومحو اميتها باعتبارها من اهم الفئات المستهدفة" وتعاني نصف النساء تقريبا من افة الامية كما تؤكد الوثيقة مستندة الى معطيات حصلت عليها الالكسو من الدول الاعضاء.

الى ذلك جددت الالكسو "التزامها بمحاربة الامية والعمل على توفير تعليم مستمر للجميع وعلى تأصيل تعليم الكبار ونشره حتى يصبح جزء من النظام التعليمي العربي باعتباره تعليم المستقبل والقادر على مواجهة متغيراته".

وكانت المنظمة قد وضعت منذ تأسيسها عام ١٩٧٠ رؤية مستقبلية لمحاربة الامية واثارها السلبية البعيدة منها والقريبة ضمت "اول استراتيجية لمحو الامية فى البلاد العربية عام ١٩٧٢ كما انشات "الصندوق العربي لمحو لامية وتعليم الكبار" عام ١٩٨٠.

وفى العقد الاخير من القرن العشرين وضعت ايضا "استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربي" و"الخطة العربية لتعليم الكبار". وتبلغ ميزانية الالكسو وهي من الهيئات المختصة التابعة للجامعة الدول العربية ١٨ مليون و ٧٠٠ الف دولار.(٩)

تجربة الشراكة فى مشروع تعليم الكبار ومحو الأمية [1]

المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بقنا بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار – فرع قنا

أهداف المشروع :

- العمل على اكتشاف الأميين وتنمية الإقبال على برامج محو الأمية لديهم .
- المساهمة فى الحد من الأمية لكل فئات المجتمع والتى تقدر بـــــ١٥,٠٠٠ أمي.
- تطوير برامج التدريب العملى لطلاب الخدمة الاجتماعية .

جهات التنفيذ :

- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بقنا .
- الهيئة العامة لتعليم الكبار – فرع قنا .

مكونات المشروع :

- الحملة الإعلامية لاستثارة الطلاب للمشاركة .
- قاعدة بيانات الأميين .
- تطوير آليات ونظم الحد من الأمية .
- فصول التعاقد الحر .

أسلوب التنفيذ :

- تكليف طلاب الفرقة الثالثة والرابعة عن طريق تحديد درجات التدريب العملى الخاصة بالمكون .
- التعاقد مع الهيئة العامة لتعليم الكبار طبقاً للإنتاج .

المتطلبات المالية :

---

1) قام د ابوالحسن عبد الموجود بإعداد ورقة عمل عن الأمية الوظيفية فى المجتمعات المحلية فى مؤتمر قنا بلا أمية فى مارس ٢٠٠٥م والتى تضمنت عدة مقترحات لشراكة طلاب الجامعـــات والمعاهد فىتعليم الكبار ومحو الأمية وتم تنفيذالمشروع عن طريق طلاب المعهدالعالى للخدمة الاجتماعية بقنا بنفس العام وتجاوز محو امية اكثر من ٨٠٠ شخص فى نفس العام.

- تقديم حوافز للطلاب المشاركين (الميسر الاجتماعى) من الهيئة والمعهد العالى تقدر بـــ ١٠٠ جنيه عند حصول الدارس على الشهادة .

مراحل المشروع :

أولاً : مرحلة التخطيط

١) التفكير فى تطوير التدريب العملى عن طريق الشراكة مع المجتمع ومنظماته مع التركيز على القضايا والمشكلات المجتمعية وذلك فى عام ٢٠٠٤م (الزيادة السكانية – تنظيم الأسرة – الأمية – أطفال الشوارع – الانحراف ...) .

٢) القيام بإعداد ورقة عمل عن الأمية الوظيفية فى المجتمعات المحلية فى مؤتمر قنا بلا أمية فى مارس ٢٠٠٥م والذى يتضمن عدة مقترحات لشراكة المعهد فى محو الأمية بقنا .

٣) عقد العديد من اللقاءات بين مدير الفرع وأعضاء هيئة التدريس وبصفة خاصة وكيل المعهد للتدريب والبحوث لتحويل المكون إلى برنامج عمل مع بداية شهر أكتوبر ٢٠٠٥م .

٤) تم توقيع بروتوكول المشاركة المجتمعية بين الهيئة – فرع قنا والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية كتعاون مشترك تضمن عشرة بنود والذى اشتمل إحدى بنوده بمشاركة الطالب كجزء من متطلبات النجاح فى مادة التدريب العملى (٢٥درجة) وفقاً لضوابط محددة (البند الثالث) فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م على أن يقوم الطالب بمحو أمية (٣-٥) من المواطنين الأميين.

٥) إقامة لقاءات ومحاضرات تجمع بين مدير الفرع بقنا ووكيل المعهد للتدريب وبعض أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب لغرس الحماس وقيمة العمل التطوعى والاستثارة والرغبة فى المشاركة وتحويلهم إلى ميسرين اجتماعيين وعددهم ٢,٠٠٠ طالب .

٦) تشكيل فريق إدارة المشروع تم تحديده من عميد المعهد وذلك للتغلب على المشاكل التى تظهر فى التطبيق العملى .

٧) تكوين فريق العمل المجتمعى الذى يتكون من الطلاب والطالبات والمشرفين وفقاً للمناطق الجغرافية بمدينة قنا ومراكزها المختلفة (إقامة الطلاب) .
٨) تكليف الطلاب (الميسر الاجتماعى) للقيام بحصر الأميين فى مناطقهم مع متابعة المشرفين لعملية الحصر والمراجعة .
٩) المساهمة فى حصر الأميين الذين ليس لديهم بطاقات أو شهادات الميلاد .
١٠)تجميع البيانات عن الدارسين وفقاً لنموذج تم إعداده ومراجعته مع الهيئة .
١١)القيام بإخطار الجمعيات والمساجد والقيادات المجتمعية عن طريق المشرفين و الميسرين الاجتماعيين للبدء فى تنفيذ المشروع .
١٢)القيام بعمل قائمة بالدارسين لكل طالب تعتمد من العمدة أو الشيخ ومن المنسق العام للمشروع بالمعهد لضمان عدم التكرار .
١٣)تنفيذ دورات تدريبية للمشرفين وتوزيعهم جغرافياً والبدء فى تنفيذ برنامج التدريب للطلاب للعمل التربوى مع الأميين مع تسليمهم دليل التدريب .
١٤)تحديد مدة الدراسة فى فصول التعاقد الحر من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر .

ثانياً : مرحلة التنفيذ

١) توزيع الكتب الدراسية وأدوات العملية التعليمية للدارسين عن طريق الميسر الاجتماعى (الطالب) بعد أن قامت الهيئة بتسليم عدد ١٥,٠٠٠ من لوازم العملية التعليمية .
٢) قيام الميسر الاجتماعى بالعمل مع الدارسين فى المناطق الجغرافية فى فصول التعاقد الحر .
٣) الاتصال الدائم من جانب المنسق بالهيئة لمواجهة المشكلات التى تعترض الميسر الاجتماعى .
٤) عقد اجتماعات مع الميسرين الاجتماعيين والمنسق العام لتحسين وتنشيط الأداء والمتابعة وكتابة تقارير دورية عن سير العمل داخل الفصول الدراسية .
٥) قيام المشرفين بزيارات مفاجئة للتأكد من قيام الميسر والدارسين بالانتظام

فى عملية الدراسة وتقديم الدعم المعنوى .

جدول رقم (١)

يوضح مناطق الإقامة للمعلمين (الميسر الاجتماعى) والدارسين

م	المركز	عدد المعلمين (الطلاب)	عدد الدارسين (المتقدمين)	ملاحظات
١	أبو تشت	٧٩	٣٩٠	
٢	فرشوط	٢٣	٨٧	
٣	نجع حمادى	٧٤	٣١٦	
٤	دشنا	٧٢	٣٠٥	
٥	الوقف	٢٦	١٠٥	
٦	قنا	٢١٩	١٠٦٦	
٧	فقط	٥٥	٢٨٦	.
٨	قوص	٨٧	٤٣٨	
٩	نقادة	٩٧	٥٦٤	
١٠	أرمنت	٤٥	٢٥٥	
١١	إسنا	٤٦	٢٣٤	
	الاجمالى	٨١٧ معلم	٤٠٠٣ دارس	

اجمالى عدد المعلمين " من الطلاب " = ٨١٧ معلم .

اجمالى عدد الدارسين المستفيدين = ٤٠٠٣ دارس .

عقد اجتماعات للميسرين الاجتماعيين من قبل المشرفين لشرح طريقة الامتحان وتحديد موعد اللجان وأيام الامتحانات وأماكن إقامتها .

- عدد المتقدمين للامتحان فى دورة أكتوبر " شهر ١١ " = ٣٩١ دارس .
- عدد المتقدمين للامتحان فى دورة يناير " شهر ٢ " = ١٠٩٦ دارس .
- عدد المتقدمين للامتحان فى دورة يوليو " شهر ٨ " = ٣٦١٦ دارس .
- مساعدة الميسرين الاجتماعيين لتمكين الدارسين الفقراء من الحصول على إعانات مالية من الشئون الاجتماعية واستخراج بعض شهادات

الميلاد والرقم القومى .

- العمل على مواجهة عدم رغبة عدد كبير من الأميين فى الانضمام إلى فصول تعليم الكبار (كسب الثقة والاستثارة للرغبة فى التعليم)..

ثالثاً : مرحلة التقويم

١) كانت نتيجة التحاق الدارسين بامتحانات الهيئة كالتالى :

- عدد الناجحين فى دورة أكتوبر = ٣٥٢ دارس .
- عدد الناجحين فى دورة يناير = ٢٩٠ دارس .
- عدد الناجحين فى دورة يوليو = ١٦٤ دارس .

٢) تم استبعاد عدد كبير من الأميين المتقدمين للامتحان لوجود قرارات تتعلق ببيانات الدارسين كالمطالبة بوجود الرقم القومى قبل الامتحان بعدة ايام .

٣) التركيز الاعلامى من جانب الهيئة على مشاركة طلاب الجامعة وإغفال مشاركة طلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية .

مراجع الفصل السابع

١) سعـــــد العبيـــــدي :الحـــــرب النفسيـــــة في النظام الدولي الجديـــــدد http://www.annabaa.org/nba55/harbnafsia

٢) مقتدر خان "ترجمة شيرين فهمي" : التحولات العالمية.. من الجغرافيـــا الـــسياسية إلـــى سياســـة الهويـــات ، http://hiedge.org/iol-arabic/dowalia/qpolitic-April-2000/qpolitic14.asp

٣) عمـــر قـــشاش: بعـــض ســـمات النظـــام العـــالمي الجديـــد ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=21492

4) Productive Employment & The Reduction of Unemployment , Preparatory Committee For The World Summit For Social Development , N.Y. 22/8/1994 .

نقلاً عن عبد العزيز شادى : مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر رؤية الشباب ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشباب، ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢، ص ص ٧٥ : ٧٩.

٥) محمّد دكير : حقوق الإنسان في الإسلام من التأصل إلى التقنين ، ٢٠٠٤

٦) لبنـــى وجـــدي الطحـــلاوي : عولمـــة الفقـــر، http://www.al-jazirah.com.sa/2005jaz/mar/4/ec2.htm

٧) عبد الحميد عبد المحسن عبد الحميد : الإنسان محور التنمية ، المـــؤتمر العلمى السابع للخدمة الاجتماعية ، جامعـــة القـــاهرة ، كليـــة الخدمـــة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩٤ . ص ص ٩٣ :٩٩ .

٨) عبد الفتاح صالح علي ، (مسار جديد لمحو الأمية في مـــصر ، الخطـــة الطموحة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) في التعلـــيم للجميـــع، العـــدد ٣٠، يوليـــو ٢٠٠٣،ص ص ٨:١١

(٩)http://nwapp.emirates.net.ae/channel/albahhar/arabic/news/article.jsp?newsid=556175&sourceid=5&channelname=

الفصل الثامن

عالميـــة حقوق الإنســـان

نشأت حقوق الإنسان وتطورها :

من الأخطاء التي روج لها الغرب عن عمد أو جهل تأريخهم لنشوء حقوق الإنسان حيث زعموا بانطلاقها من إنجلترا و الولايات المتحدة في القرن السابع عشر و فرنسا في القرن الثامن عشر ولكن الحقيقي أن حقوق الإنسان نشأت بخلق آدم عليه السلام عندما قال له ربه {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ }(البقرة٣٥) إذ أرست هذه الآية الكريمة أولى حقوق الإنسان متمثلة في حق المسكن والمأكل ، كما قررت في المقابل واجباً على أبي البشر آدم وزوجه حواء ألا يقربا هذه الشجرة المحرمة ، ثم أن هناك دليل مكتوب على كفاح الإنسانية لحماية حقوق الضعفاء من التعرض للاستغلال من الأفراد والجماعات أصحاب النفوذ أو من جانب الدولة نفسها وذلك بدأ من المبادئ البابلية لحامور إلى عام ١٧٥٠ قبل الميلاد، وقد ظهرت مفاهيم العدالة في كتابات كونفوشيوس أعوام ٤٧٩-٥٥١ قبل الميلاد واليونانيون القدماء في القرن الرابع قبل الميلاد .

وقد اعترف الرومان بالحاجة إلى حماية الأفراد من الإساءات المتوقعة للسلطة السياسية ، ثم نجد أن الكتب المقدسة اليهودية و المسيحية قد تحدثت عن القيمة و الكرامة المتأصلة للشخص و المساواة أمام القانون ثم جاء الإسلام خاتم الرسالات السماوية في القرن السابع الميلادي وقد عظم من قدسية وحرمة حياة الإنسان والحق في إقامة العدالة ، وكانت الدولة الإسلامية استمرت لقرون عديدة تحافظ على حقوق الإنسان على الرغم مما كانت تعيشه أوروبا في ذلك الوقت عصور الظلام وعدم احترام الإنسان وامتهان الفقراء .

ونستطيع القول أنه خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ازدهرت مفاهيم في حقوق الإنسان مثل الحقوق الطبيعية والتعقد الاجتماعي والتقليل من سلطات الدولة وحقوق الناس في أن يتمردوا لو تم المس بحقوقهم .

والجدير بالذكر أن النظام الإقطاعي في أوروبا وسلطة الكنيسة كانت أحد العوامل التي أدت إلى الثورات والمناداة بالحرية وظهور مفاهيم حقوق الإنسان في أوروبا أما في الشرق الأوسط فكان العكس حيث ازدهرت مفاهيم حقوق الإنسان مع انتشار الدين الإسلامي ، وكلنا لا ننسى ما قاله عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص وهو يقتص منه ومن ابنه في حادثة القبطي الذي آتاه شاكيا إياهما " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " وهذه العبارة قالها لافيت أحد قادة الثورة الفرنسية بعد عمر بن الخطاب باثني عشرة قرناً حيث قال وهو يتلو المادة الأولى من إعلان ميثاق الثورة الفرنسية في حقوق الإنسان الصادر في أغسطس ١٧٨٩ " يولد الرجل حراً ولا يجوز استعباده " وهذا يعني أن إعلان الثورة الفرنسية بإلغاء نظام الإقطاع والمناداة بحرية الإنسان منذ ولادته كان مقتبساً من مقولة عمر التاريخية ، حيث قال لافيت " أنك أنت أيها العربي الذي حققت العدالة كما هي "

ويجدر بنا هنا ملاحظة الاختلاف في التعبير الفرنسي الخاص (بحرية الرجل فقط) في حين أن تعبير عمر بن الخطاب كان بلفظ كلمة الناس الشاملة الذكور والإناث والمنصرفة ، ثانياً إلى جميع الأعراق والأجناس والأوطان ، وهكذا فإن منظور حقوق الإنسان تأصل من خلال العادات الدينية و السياسية والفكرية لعديد من الثقافات ، فبغض النظر عن الاختلافات الثقافية ، فتحدد حقوق الإنسان السمات الجوهرية أو الأساسية في كل مكان والتي يجب تقديرها وحمايتها ، إلا أن الأحداث المروعة التي شهدها القرن العشرين (على سبيل المثال : الحروب الإبادة الجماعية ، التطهير العرقي ، التفرقة العنصرية ، والتهميش الاجتماعي استنادا إلى الجنس والعرق أو الهوية الدينية ، وعدم المساواة بين النوع والعنق والاغتصاب ، ومؤسسات استغلال العمال ، واستخدام الطفل في العمل ، وانتهاك حقوق النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين) كل هذه الأحداث دفعت المجتمعات البشرية إلى النضال والكفاح

من أجل حقوق الإنسان .

وتبلور هذا النضال والكفاح في الجمعيات العامة للأمم المتحدة عندما حاول ممثلي العالم اجمع إيجاد طريقة لمنع تكرار هذه الأحداث المروعة المصاحبة للمحرقة البشرية فى الحرب العالمية الثانية Holocaust فكانت الخطوة الأولى هى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى تم تقديمه فى عام ١٩٤٨ كوثيقة أساسية وكصرح يمكن بناؤه لحماية حقوق الإنسان وأصبحت هذه الوثيقة المرجع القياسي لكل الجهود المبذولة لحقوق الإنسان للأمم المتحدة

وقد أصبحت هذه الحقوق أحكام ثابتة للكرامة والمساواة وغير قابلة للتغيير أو التبديل لكل من الذكور والإناث سواء الأطفال أو البالغين كأعضاء فى الأسرة البشرية .

وقد تم تعريف حقوق الإنسان من البداية لتشتمل على الحق العالمى لمستوى معيشة ملائم لصحة ورفاهية الأفراد وأسرهم .

وتوضح الوثيقة المصادر الأساسية لمقابلة هذا المستوى الملائم من الغذاء والملبس والإسكان والرعاية الطبية ، حيث يدعو الميثاق إلى الحق فى الشعور بالأمن فى حالة حدوث بطالة ، أو مرض أو عجز ، أو ترمل أو شيخوخة أو أى ظروف أخرى خارجة عن نطاق سيطرة الشخص وينادى الميثاق أيضاً بتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية (المادة ٢٥.أ. من ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ - الأمم المتحدة) ويتميز الإعلان من حيث منح العالم ممثلاً فى الأمم المتحدة الحق فى أن يطالب الدولة المستقلة أو الدول المسيطرة بتنفيذ هذا الإعلان والالتزام ببنوده فى شئونها الداخلية .

وبحلول عام ١٩٩٠م أصبح هذا الميثاق قانوناً دولياً ، حتى الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة أو التى لم تصدق عليه تعترف بحقيقة أن العالم لن يتراجع للخلف بالنسبة للاهتمامات الإنسانية والاجتماعية داخل حدودها .

ومنذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حتى الآن تم التصديق على

حوالى ستون وثيقة للأمم المتحدة مرتبطة بحقوق الإنسان تقدم سند قانونى قوى لحماية حقوق الإنسان وإشباع الاحتياجات البشرية **وتتضمن أهم الوثائق العامة والأساسية للأمم المتحدة المرتبطة بحقوق الإنسان ما يلى** -

١- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م.

٢- إعلان العالمية لحقوق الإنسان (١٩٤٨) .

٣- الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان (١٩٦٦) وهما :

(أ) الاتفاقيتان الدولية لحقوق السياسية والمدنية (الحق فى المعيشة ، والحق فى الحرية والأمن والحق فى عدم الخضوع للقوة ، والوحشية أو المعاملة المهنية أو المخذية أو العقاب وتحريم العبودية والحق فى عدم التعرض للإعتقالات التعسفية .

(ب) الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . (الحق فى العمل الحق فى الإحسان بالأمن الاجتماعي والحق فى حماية الأسرة والحق فى الوصول لمستوى معيشة ملائم)

ويوجد أيضاً عدداً من وثائق حقوق الإنسان والتى تواجه احتياجات جماعات معينة من بينهم : الاتفاقية العالمية للقضاء على كل أشكال التميز العنصري ١٩٦٥ ، واتفاقية القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة ١٩٨١ والاتفاقية المضادة لاستخدام أساليب التعذيب وأشكال القوة الأخرى مثل المعاملة المهنية والوحشية أو العقاب ١٩٨٤ ، والاتفاقيات العالمية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ١٩٩٠ ، واتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٦.[١]

وعلى هذا أتضح نطاق حقوق الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، وأيضاً فى ميثاق الحقوق السياسية والمدنية عام ١٩٦٦م ، وأيضاً ميثاق الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عام ١٩٦٦م ، والقضاء على التميز ضد النساء عام ١٩٧٩م ، وميثاق حقوق الطفل عام

١٩٨٩م ، وقد اكتمل ذلك بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضبط التعسفات والمفاسد وفى عام ١٩٩٨م واكتملت عملية إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية هذه المحكمة تتعامل مع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وقد قبلت الحكومات على الأقل نظرياً أن هناك حقوقاً تتجاوز السيادة القومية والتى يزعم الناس أنها حقوقهم كبشر مهما كانت طبيعة الحكومة التى يخضعوا لها وقد صدق على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسية أكثر من ١٤٠ حكومة من بين ١٩٠.

وكما أوضح البعض فى تعليقهم على الميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أن المشكلة الرئيسية فى مواثيق الأمم المتحدة هى أن التحذيرات العديدة تحول الميثاق بدرجة كبيرة إلى بيان من المبادئ والأهداف أو مجموعة من المعايير التى يجب تطويرها ضمن إطار زمنى معين

وقد ازداد نمو المنظمات غير الحكومية المختصة بقضايا حقوق الإنسان بطريقة مثيرة منذ السبعينات من القرن العشرين ، فقد ضمن صورة عالية تجاه عدة قضايا ، ويمكنها أن تحدث ضغطاً قوياً على الحكومات القومية التى قدر أن تخترق مواثيق حقوق الإنسان أو تتلكأ أو تتباطئ فى تنفيذ المعاهدات التى أيدتها أو أقرتها ويصف البعض السجل الشامل للإنجاز على أنه مؤثر .

لكن يظل هناك فجوة واضحة بين التعهد والأداء والتعزيز فى معظم أجزاء العالم والدول تستمر فى الظلم والإساءة فى الحقوق الأساسية للإنسان .

إن أول خطوة أساسية للتقدم لجعل الحقوق صورة حقيقية هى :

أولاً : قبول حق المواطنين فى الاحتكام إلى هيئات متخطية الحدود القومية والتى تتولى مسئولية إبداء الرأى فى شرعية سياسية وأعمال الدولة القومية

ثانياً : قبول الدولة لطبيعة هذه الأحكام الملزمة ، وفى الحاضر قبول أحكام هذه الهيئات المتخطية للحدود القومية متغير فى الدول المتقدمة فى العالم ومحدود فى الدول النامية حيث تميل إلى أن تهمل أو تتجاهل .

وأصبح للمواطنين الأوروبيين الحق فى بعض الحالات ، اتخاذ إجراء قانونى ضد حكومتهم على أساس إساءة الحكومة للحقوق الإنسانية ، ومع هذا ليس للأفراد المواطنين السبيل المباشر للوصول لمحكمة العدل الدولية ، ويلخص لنا تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م الموقف أن الإطار القانوني أو التشريعي الدولي لحقوق الإنسان هو إنجاز عظيم ولكن يتضح نقص آليات التدعيم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٩م). [٢]

مفاهيم حقوق الإنسان :

١ - **الحقوق (الحق) :**

يقصد بالحقوق المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع ، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقوقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع ، والحق من وجهة نظر القانون هو سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون ، ويقسم الحق إلى حق طبيعي وحق وضعي ،والحق الطبيعي هو اللازم عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان ، أما الحق الوضعي فهو الذي تقرره القوانين المكتوبة والعادات المقررة .[٣]

الحق في الفقه الإسلامي يقترب من معناه اللغوي وهو الثبوت والوجوب ، حيث يقول الله تعالى " لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون " ويقول الله تعالى " ليحق الحق ويبطل الباطل " أي يثبت الحق ويزول الباطل ، وقد جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي أن ما يطلق عليه الحق المال والملك والوجود الثابت " ، وجاء في أساس البلاغة للزمخشرى أنه يقال " حق الله الأمر حقاً أي أثبته وأوجبه ، وعرف علماء الفقه الإسلامي الحق بتعريف يناهض معناه اللغوي أي الثبوت والوجوب فيعرفه البعض بأنه مصلحة مستحقة شرعاً ويعرفه البعض الأخر بأنه اختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً وقد جاء

في تبين الحقائق شرح الكنز للزيلعي " أن الحق ما أستحقه الإنسان شــرعاً " والتعريف الراجح للحق في الفقه الإسلامي هو الذي يعرفه بأنه ما يثبت بإقرار الشارع وأضفى عليه حمايته .[٤]

الحق هو تبرير قانوني أو أخلاقي يتيح للفرد القيــام بــسلوك معــين ، أو مطالبة الآخرين بإتباع سلوك محدد يتصل به ، وجــدير بالــذكر أن حقــوق الأفراد أو الجماعة معرضة لإعادة التحديد وللامتداد والتقييد .[٥]

الحقوق هي التزامات المجتمع تجاه كل أعضائه والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عند طلبها ، وتغرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في الحقــوق المدنيــة وحقوق المساواة وحقوق الإنسان .[٦]

مفهوم حقوق الرعاية الاجتماعية :

أما فيما يتصل بحقوق الرعاية الاجتماعية فانه يمكن تقسيمها إلى ثلاثـة أقـسام هي :

القــسم الأول : ويتضمن تلك الحقوق المحددة بدقة في القانون والقابلة للتنفيــذ بقوة القانون ، ويتم الاستفادة منها عن طريــق تفــسير القــانون وليست عن طريق حرية التصرف ، وهذه الحقوق من اختصاص المحاكم والقضاء بالدرجة الأولى وتحتاج إلــى جهــود الخدمــة الاجتماعية في تمكين العميل المحتاج من الوصول بقوة إلى ساحة القضاء عن طريق كفالة التمثيل القانوني المناسب له .

القسم الثاني : ويشتمل من حقوق الرعية الاجتماعية على تلك الحقوق التــي أشار إليها القانون ، ولكنه ترك ما تضمنته مــن فوائــد لحريــة التصرف ، وحرية التصرف قد تقود إلى الظلم والاستبداد ما لــم تحد الرقابة المناسبة من المهنيين الذين أخذوا على عاتقهم واجب الدفاع .

القسم الثالـث : وتتضمن الحقوق هنا تلك الأهداف المعلنة للسياسة والتعهدات السياسية بتقديم الخدمات ، وهي ليست من الحقوق المنــصوص

عليها في القانون ، ولكن الأخصائي المدافع يمكنه من خلال العمليات السياسية أن يستحث السلطات التشريعية لنقل هذه الحقوق إلى حيز التشريع فتصبح حقوقاً قانونية معترف بها .

المفهوم الإجرائي كمفهوم يعبر عن حقوق الرعاية الاجتماعية :

حقوق الرعاية الاجتماعية هي تلك الحقوق التي يجب توفيرها للمواطنين سواءً بالجهود الأهلية أو الحكومية الجماعية أو الفردية **من خلال العمل على إشباع احتياجاتهم الآتية :-**

١- الحق في إشباع الاحتياجات الجسمية متمثلة في :

" التغذية - الراحة -اللعب - النوم "

٢-الاحتياجات العقلية وتتمثل في :

" البحث والاستطلاع - التفكير - التخيل - التجربة - الاستكشاف ".

٣-الاحتياجات النفسية وتضم :

الحب الأمن - الإقدام والمخاطرة - الاعتماد على الذات - البعد عن الانفعالات - السلطة الضابطة .

٤- الاحتياجات الاجتماعية وتشمل :

التقبل - العلاقات الاجتماعية - التقدير الاجتماعي - التفاعل الاجتماعي . [٧]

التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان [٨]

الاهتمام بمجال حقوق الإنسان ليس وليد الآونة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كما لا يمكن أن نرجعه إلى " حقبة زمنية معينة أو مترتبة عن أيديولوجية واحدة، ومحددة، وإنما هي (الحقوق) نتاج تراكمات تاريخية متتالية ومتعاقبة، و " ما خلفته العقائد الدينية من مبادئ تُبجّل الإنسان وتعلي من قيمته وتنبذ العسف والظلم ".

إلاّ أن الاهتمام الغربي المعاصر، بهذا المجال، على مستوى التنظير والممارسة، وصولاً إلى تقنينه في مواثيق وإعلانات عالمية، جعل هذا الاهتمام يأخذ بعداً عالمياً لم يسبق له مثيل من قبل، وكان من نتائجه المهمة، الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨م.

إن التطور الذي عرفه مجال الحقوق الإنسانية، على المستوى النظري بالخصوص، يرجع بالأساس إلى التطور السياسي الذي عرفته أوروبا، ومحاولة عدد من المفكرين والفلاسفة، الوقوف في وجه الاستبداد السياسي للدولة والكنيسة، من دون إغفال الموروث اليوناني والروماني الذي شكل الخلفية الفكرية لهؤلاء المفكرين، وهم يضعون المباحث السياسية ويطورونها. لقد شهدت أوروبا آنذاك صراعات دامية وطويلة من أجل: " إسقاط بعض المفاهيم السياسية التي تؤسس للاستبداد السياسي والديني، وتتكر على الإنسان الفرد كيانه وحقوقه ". كفكرة الحق الإلهي التي كانت الكنيسة تروج لها، أو فكرة العناية الإلهية التي قامت عليها الشرعية السياسية للملوك والأباطرة.

من هنا بدأ الفكر الأوزوبي، بعد صراع سياسي واجتماعي طويل ومضن، يصل إلى بعض النتائج، وكان من أهمها فصل الدين عن السياسة، ومحاولة وجود بدائل وأفكار تؤسس لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، على أساس ديني أو غيبي، ولكن على أسس واضحة وموضوعية، وذلك ليس لتحجيم الاستبداد السياسي فحسب، ولكن لتحرير الإنسان من قوة الدولة وسيطرتها المجحفة والمنتهكة لحقوقه الذاتية والواقعية. ويمكن الحديث هنا عن ثلاث نظريات طورت المجال السياسي الغربي ودفعت به إلى الأمام، ما كان له التأثير الكبير، ليس على مجال حقوق الإنسان بشكل عام فحسب. ولكن على الواقع السياسي الغربي المعاصر الذي شكلت هذه النظريات خلفيته الفلسفية والفكرية.

النظرية الأولى:

فكرة القانون الطبيعي التي عرفها اليونان، وكانت تعني عندهم " وجود قانون ثابت لا يتغير مستمد من الطبيعة، ويتمثل بكشف العقل عن روح المساواة والعدل الكامنة في النفس ". ثم انتقلت الفكرة إلى الرومان، لكنها

ستعرف تطوراً على مستوى المضمون؛ وذلك عبر إضفاء طابع الملائكية عليها، مع فقهاء القرن السابع عشر الميلادي.

النظرية الثانية:

العقد الاجتماعي، وهي كما صاغها لوك (ت ١٧٠٤م) وروسو (ت ١٧٧٠م)، تقوم على مناهضة الحكم المطلق، في محاولة لترسيخ أسس الحكم الديمقراطي، وذلك باعتبارهما العقد الاجتماعي عقداً تبادلياً، يرتب حقوقاً وواجبات إزاء المحكومين والحاكمين، وقد أسهمت هذه النظرية في تطور المذهب الفردي، بإقرار وجود حريات وحقوق طبيعية سابقة على المجتمع المنظم، يجب على السلطة عدم الاعتداء عليها. كما أسهمت في وضع الضمانات الدستورية والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعموماً فقد جاءت الثورة الفرنسية معتمدة على مبادئ المذهب الفردي الحر. فأصدرت وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩م، متضمنة النص على الحرية والمساواة والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم.

النظرية الثالثة

جاء منتسكيو، صاحب كتاب " روح القوانين "، ليعلن أن تحقيق العدل، داخل أي نظام سياسي، رهين بفصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومع هذه التجارب، وما واكبها من بحوث ودراسات فكرية، اهتمت بميدان الحريات العامة وحقوق الإنسان، تبلورت الرؤية الخاصة لدى الغرب (الرأسمالي) في مجال حقوق الإنسان.

استفاد المذهب الليبرالي (الرأسمالي) من الانتقادات التي وجهها له المذهب الاشتراكي الذي بدأ يتبلور تنظيراً وممارسة، ما دفع به نحو التطور والتوسع ليشمل ميادين جديدة، ظهرت أهميتها مع التطور الصناعي، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتعددة للطبقات العاملة، مما أضاف أبعاداً جديدة

لمفاهيم حقوق الإنسان، وأعاد النظر في بعض الحقوق من حيث الأولوية والأهمية. وأدخل حقوقاً جديدة لم تكن معتبرة من قبل وبالتالي فالتطور الفكري والسياسي الذي عرفته أوروبا، بشطريها الرأسمالي والاشتراكي، إضافة إلى التجربة السياسية الأمريكية، قد نجم عنه تراكم هائل على مستوى التجربة والتنظير في مجال حقوق الإنسان. دفع به ـ أي هذا التراكم ـ ليفرض نفسه على المستوى العالمي، لتصبح المطالبة بحقوق الإنسان والدعوة إلى احترامها دعوة عالمية، تتبناها المؤسسات الدولية والوطنية وتسعى لاحترامها وفرضها.

أمامَ هذا التراكم، نجد أن مجال حقوق الإنسان قد عرف تطوراً لا مثيل له من قبل، وأن الوعي أصبح ذا بعد عالمي، يؤثر في جميع المشاريع والتشريعات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تقوم بها الدول في العالم ككل. وهذا مما وسع مجال التحدي أمام الفكر الإسلامي، الذي وجد نفسه مضطراً للدخول في معالجات وسجالات متعددة المناحي والأوجه، سنطلع على بعض ملامحها بعد قليل.

أما في العالم الإسلامي، وعلاوة على أصالة الحقوق الإنسانية في الإسلام، فهذه الحقوق محل إجماع عدد لا بأس به من المفكرين المسلمين والعرب، كما أن الدعوة للاهتمام بالحقوق الإنسانية كانت قد واكبت عمليات التحرر السياسي، حيث كان شعار الدفاع عن الحقوق الإنسانية، من أهم الشعارات التي رفعتها الحركات التحررية في وجه الاستعمار. وبعيد الاستقلال، عرفت هذه المطالب نوعاً من التوسع، وفجرت مشاكل وقضايا جديدة. وأصبحت قضية حقوق الإنسان داخلية وطنية تهدف لضمان عدم استبداد الحكام، وقيام أنظمة ديمقراطية ذات شرعية حقيقية "إلاّ أن الاهتمام بحقوق الإنسان في العالم الإسلامي، سواء على المستوى التنظيري أم على مستوى الممارسة، لم تتضح معالمه إلاّ خلال العقدين الأخيرين، وذلك مع انتشار موجه التأليف والتأصيل وتوسعها في هذا الميدان من جهة، وظهور

منظمات وهيئات محلية تختص بالدفاع عن حقوق الإنسان من جهة أخـرى. إضافة إلى تطور التشريعات القانونية المعمول بها. وحجم الضغوط الدوليـة التي كان من آثارها مصادقة عدد كبير من الدول الإسـلامية علـى بعـض المواثيق الحقوقية الدولية، وإدخال بنودها ضمن التشريعات والقوانين المحلية المعتبرة عند التطبيق.

لكن ما يلاحظ، وخصوصاً بالنسبة للعالم العربي، أن الاهتمام بهذا الميدان، وما أنتج، من مواثيق محلية، ومنظمات حقوقية، جـاء مـن طـرف بعـض الشخصيات العلمية والأكاديمية، من حقوقيين ومفكرين. ولم يكـن للدولـة أو الأجهزة الرسمية أي نشاط فعال في هذا المجال، باستثناء الاهتمام المتواضـع الذي أبدته جامعة الدول العربية، والذي أثمر إنشاء اللجنـة الدائمـة لحقـوق الإنسان.

لكن، ومهما قيل عن تردي الوضـع الحقـوقي فـي العـالمين العربـي والإسلامي، فإن تطوراً إيجابياً يمكن تلمسه في صدور عدة بيانات حقوقيـة عربية وإسلامية، ومطالبة أصحابها بإدخالها ضمن التشريعات المحلية والنظم القانونية المعتبرة، وانتشار عدد كبير من المنظمات الحقوقيـة داخـل العـالم الإسلامي، وقد أخذت على عاتقها تطوير مجال الحقوق الإنسانية، بنشر الوعي الحقوقي، إلى جانب الكشف والتنديد بالخروقات التي تقع من طرف السلطات الحاكمة، أو غيرها من الجهات التي تملك وسائل القوة والقهر.

هذه التطورات، على المستويين العالمي والمحلـي التـي عرضـنا لهـا باقتضاب، شكلت الخلفية الموضوعية، لانطلاق عملية التأصـيل الإسـلامي للحقوق الإنسانية، وتأثرت بإشكالاته التي يفجرها بين الحين والآخر.

ملاحظة لا يفوتنا ذكرها هنا، وتتعلق بالصحوة الإسلامية الـشاملة التـي اجتاحت العالم الإسلامي، منذ بداية هذا القرن، وصولاً إلى تـشكل ملامحهـا الأساسية خلال العقدين الأخيرين. لأنها أسهمت إسهاماً فعلياً في تدعيم عملية

التأصيل الحقوقي، وسرعت بتكاملها، لأن هذه الصحوة كانت قد عالجت عدداً من المواضيع في إطار دفاعها عن الإسلام والتبشير به، وتأكيد أفضليته من دون أن يكون العنوان الذي عولجت تحته هذه المواضيع حقوقياً. لكن توجه الفكر الإسلامي نحو التأصيل في مجال الحقوق، بخاصة، جعله يستفيد مما أنجز في مجالات فكرية إسلامية مختلفة.

إن قضية حقوق الإنسان مركبة ومتعددة الأبعاد والمداخلات، باختلاف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والدينية. ومن ثم يمكن أن تدخل ضمن دائرة اهتمام العديد من فروع المعرفة وتخصصاتها.

لذلك فقد وجد الفكر الإسلامي نفسه، وهو يقوم بالتأصيل، يعرض للمذهب الإسلامي المتكامل في جميع مناحي الفعل الإنساني. لهذا كانت الصحوة الإسلامية التي سبقت هذا الاهتمام المتميز بهذا الحقل، رافداً مهماً ساعد، كما قلنا، في عملية التكامل السريع والشامل، وأنضج مبكراً عملية التنظير في هذا المجال. وصولاً إلى تقنين هذه الحقوق في مواثيق وإعلانات إسلامية، صدرت تباعاً خلال السنوات العشرين الماضية. وعليه لا بد من اعتبار الصحوة الإسلامية واقعاً موضوعياً داخلياً، أسهم إلى جانب التطور العالمي في بلورة المنظومة الحقوقية الإسلامية، التي سنعرض لأهم ملامحها بعد قليل.

التأصيل الإسلامي لحقوق الإنسان: الملامح والمميزات :

إن قضية حقوق الإنسان قضية مركبة ومتعددة الأبعاد، لذلك فقد وجد الفكر الإسلامي نفسه، وهو يقوم بعملية التأصيل لحقوق الإنسان، يعرض النظم الإسلامية في جميع المجالات. وهذه العملية فتحت عينيه على قضايا متعددة، وجعلته يتعرض لتحديات ذاتية جديدة. لأنه اصطدم، أثناء معالجة بعض القضايا الخاصة، بتجربة تاريخية طويلة، تعرض فيها تطبيق الإسلام، لمجموعة من الإخفاقات، إلى جانب بعض النجاحات بطبيعة الحال.

وقد شكلت هذه التجربة وموروثها الفكري، زخماً ساعد من جهة المفكر

الإسلامي على الإحاطة بأبعاد التشريع الإسلامي عند التطبيق أو التنظير. لكنه وقف، من جهة أخرى، عائقاً أمام الفصل في عدد من القضايا، التي تبين أن التجربة التاريخية فيها كانت بعيدة جداً عن مقاصد الإسلام وشريعته، بالرغم من ترسانة التبريرات التي أوجدها العقل الاجتهادي الذي عايش هذه التجربة. لذلك يمكننا أن نؤكد على أن عملية التأصيل كانت تسير إلى جانب إعادة النظر في عدد من الوقائع التأريخية، بالتحليل والدفاع عن اجتهاد معين تارة، باعتباره يمثل وجهة نظر الإسلام الحقيقية التي طبقها المسلمون، أو بالنقد والرفض تارة أخرى. وفي مرات عدة ساد الاختلاف وبقيت مجموعة من المواضيع معلقة تنتظر الحسم.

لكن ظهرت بعض الكتابات التي انتهجت الموضوعية العلمية، لتؤكد على أن الانتقادات التي وجهت للإسلام، كان يجب في حقيقة الأمر أن توجه للتطبيقات الخاطئة التي وقعت، وإلى بعض الاجتهادات التي تأثرت بالظروف التاريخية الموضوعية. لذلك لا بد من التفريق هنا بين مبادىء النظام الإسلامي التي لا يشك أحد في أن مقاصدها تهدف إلى تحقيق واقع أفضل للإنسان في بعديه المادي والروحي، وبين وقائع التاريخ المحسوبة على الإسلام.

هذه الحقيقة التي أفصح عنها الفكر الحقوقي الإسلامي كانت مهمة جداً، لأنها ساعدت على تعميق المراجعة الشاملة التي يقوم بها الفكر الإسلامي، وهو يجدد نفسه، لمواكبة التطورات الحضارية، وينفض عنه غبار التقليد وتجارب الماضي السلبية.

نجد، مثلاً، أن البحث في الحقوق السياسية في الإسلام، يدفع بهذا الفكر إلى محاولة الكشف عن النظام السياسي في الإسلام بعيداً عن التجربة التاريخية، ومناقشة إشكالاته، كالحديث عن الشورى ومقارنتها بالديمقراطية الغربية، والتأكيد على ان نظام الشورى الإسلامي يضمن حقوق المشاركة

السياسية للإنسان المسلم. إضافة إلى الحديث عن حجم الحريــات الــسياسية وطبيعة علاقة الحاكم بالمحكومين، وحقوق المعارضة وإنشاء الأحزاب. وكما قلنا، سابقاً، أدت معالجة هذه القضايا إلى إعادة النظر في عدد من الاجتهادات والتطبيقات التاريخية، انتهت إلى رفض الاستبداد السياسي، وتفنيد مــسوغاته الفكرية، وقطع صلته بمبادىء دينية تلبست بلباس القداسة، واتخــذها أعــداء الإسلام مطية للطعن فيه وفي تشريعاته.

الحقوق الاقتصادية كان لها نصيب مهم في عملية التأصيل، لأنها ستكشف بدورها عن نظام الإسلام الاقتصادي، عند البحث في الحقوق الاقتصادية التي يقدمها الإسلام للإنسان فرداً وجماعة، وتشريعاته الاقتصادية التي تكفل الرخاء والرفاه للمجتمع المسلم. لكن التأصيل، في مجال الحقوق الاقتصادية، عــانى من تحديات جمة لأن المذهب الاقتصادي في الإسلام غير متكامل من حيــث التنظير والتفصيل، وملامحة تعاني من الغموض. مع قلة البحوث الاقتصادية المنجزة في الماضي، وتطور المجال الاقتصادي المعاصر وتعقيده وتفرعاتــه الكثيرة، التي جعلت المفكر الإسلامي يشعر بنوع من التخبط، لأنه لم يجد بين يديه سوى الأصول العامة، وبعض الأحكام الجزئية فــي قــضايا لقتــصادية متفرقة. لذلك كان عليه أن يفتح باب الاجتهاد علىٰ مصراعيه لعلاج نــواقص هذا الموضوع بالذات. خصوصاً إذا علمنا أن المذاهب الاقتصادية التي تــم استيرادها من الغرب، وطبقت في العالم الإسلامي، كان لها وقع سيء علــى الهوية الدينية، لأن هذه المذاهب حملت معها خلفيات عقائدية ومظاهر، علــى نقيض تام مع دين التوحيد، بل مناقضة لكل دين. لذلك فالتحدي في هذا المجال كان كبيراً.

إلى جانب البحث في الحقوق السياسية والاقتصادية، كان هنــاك اهتمــام متميز وخاص بحقوق المرأة، تشهد على ذلك كثرة الكتابات والدراسات التــي أنجزت في هذا الموضوع، سواء الكتابات العامة التي تحدثت عن موضــوع

المرأة في الإسلام، واهتمت بالرد على الشبهات والانتقادات التي يروج لهـا الغزو الفكري الغربي، وتجد بعض الآذان الصاغية لها داخل العالم الإسلامي، أم الكتابات المتخصصة في مجال الحقوق كما نصت عليها الكتابات الحقوقية الغربية، ومن ضمنها المواثيق والإعلانات الحقوقية العالمية. وموضوع المرأة في الإسلام، كان قد اكتسب صبغة ذات حساسية خاصة قبل التوجه الحقوقي، خلال العقود الأخيرة، لأن وضع المرأة بشكل عام كان من بين القضايا التـي احتدم حولها النقاش مبكراً، مع وصول الجحافل الأولى للاسـتعمار الغربـي وسيطرتها العسكرية على العالم الإسلامي. وبقي هذا الجدل محتـدماً، وفـي تصاعد مستمر، بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، لأن الغزو الثقافي عبر وسائط الإعلام والتعليم، ما فتىء يركز على هذا الموضوع ويثيره بين الحين والآخر. لذلك فقد وجدت المرأة المسلمة نفـسها تتقاذفهـا التيـارات والايـديولوجيات المختلفة، بين منتصر لما تدعو له الحضارة الغربية من قيم وحقـوق تخـص المرأة، وبين قيم الإسلام التي امتزجت مـع تقاليـد المجتمعـات الإسـلامية وأعرافها. وقد استطاعت عملية التأصيل لحقوق المرأة أن تميط اللثام عن عدد من المغالطات الأيديولوجية، ووضعت في بعض جوانبها المتميزة، حداً بين ما يريده الإسلام من المرأة وما قدمه لها من حقوق، وبين الواقع التـاريخي، أو وضع المرأة المسلمة الحالي، الذي يحكمه التخلف وعدم الانسجام بين النظرة الإسلامية الحقوقية والواقع المعيش. لكن يمكن أن يقال إن عملية التأصيل في مجال حقوق المرأة قد بلغت شأواً من التقدم، تم فيه الاعتراف والانتباه لعـدد كبير من الحقوق التي كانت، إلى عهد قريب، خارجة عن موضوع البحث أو المعالجة، بل كان النسيان والتجاهل يلفها ويلغيها من الوجود الـواقعي. وبـدأ الكلام عن حقوق تثير حساسية كبيرة داخل المجتمعات العربية والإسـلامية، وهكذا بدأ الحديث عن الحقوق السياسية للمرأة وحقها في الولاية مثلاً؟.

لكن لا بد هنا من الإشارة إلى أن الفكر الإسلامي مـا زال يتعامـل مـع

الموروث الروائي المتعلق بالمرأة، بنوع من الحذر، وقلة الجـرأة لمعالجتـه، لأنه مما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الأعراف والتقاليد قد اسـتحالت عبـر الوضع والكذب إلى أحاديث نبوية، كما أن التفسيرات التقليديـة لكثيـر مـن الأحاديث، يجب إعادة النظر فيها، إذا أردنا فعلاً أن نكـشف عـن الوضـع الحقوقي للمرأة كما جاء به الإسلام. وهذان الأمران: التردد والتخبط كثيراً ما يظهران في الكتابات العامة أو المختصة بحقوق المرأة في الإسلام.

وتفرع مجال التأصيل كثيراً، باعتباره اسـتجابة للتحـديات الحـضارية المعاصرة التي كان من أهم إنجازاتها الإعلانات والمواثيق العالمية والإقليمية والوطنية، والمطالبة بالعمل على وضعها موضع التنفيذ والتطبيق، لذلك نجـد أن مواضيع كثيرة قد نوقشت وتم علاجها سواء بـشكل مفـصل وكبيـر، أم بدراسات محدودة. ومن العناوين التي عولجت وكثر حولها التـأليف نـذكر: الحقوق الاجتماعية والإعلامية، الحريـات العامـة، الدسـتورية، الزوجيـة، العائلية، الأقارب، العمال، حقوق الجنين، الآباء، المـتهم، الطفـل، الأقليـات إضافة إلى عناوين أخرى تعالج مواضيع جديدة، طرحها التطور العالمي فـي هذا المجال.

هناك مواضيع حقوقية مهمة نلاحظ فيها بعض التقصير؛ إذ إن هذه العملية تعطيها حقها المطلوب، مع وجود موروث روائي لا بأس به يمكن أن يـسهل هذه العملية، كموضوع حقوق الطفل، فالدراسات والبحوث قليلة جـداً، وهـذا يقلل من فرص وضع ميثاق حقوقي خاص بالطفل، لأن التـراكم التنظيـري متواضع جداً. لكننا نلاحظ أن العقل الإسلامي قد تحـرر مـن محظوراتـه وكوابحه الذاتية والموضوعية، وانفتح على مصراعيه لمناقشة جميع القـضايا التي لها علاقة بحقوق الإنسان وبحثها. وإن كنا نسجل نوعـاً مـن الـسبق الوقائعي والتنظيري للفكر الغربي في هذا المجال، فالعقل المسلم، بشكل عام، يظل منفعلاً وليس فاعلاً في أغلب القضايا التي توصلها له وسـائط الاعـلام الغربية، فيهرع لمعرفتها والرد عليها سلباً أو إيجابـاً. لكننـا نـثمن سـرعة

الاستجابة في كثير من الأحيان، وكذلك الكم المعرفي في ميدان الحقوق الذي نجم عنها، لأنه سيشكل الأرضية والقاعدة الفكرية المتينة لانطلاق الأجيال القادمة نحو الإبداع والإنتاج وبلورة النظرية الإسلامية في جميع المجالات.

مميزات عملية التأصيل :

من خلال القراءات المتعددة، للكتابات الإسلامية الحقوقية، تظهر بوضوح بعض المميزات والخصائص التي تكاد تشترك فيها مجمل هذه الكتابات والبحوث، ليس في مجال معين، كالاقتصاد أو السياسة، ولكن في أغلب المواضيع المبحوثة. أولى هذه الخصائص، الحديث عن مفهوم الحق في المنظور الإسلامي، وذلك في قبالة الحديث عن الخلفيات الفكرية والفلسفية التي انطلق منها الوعي الحقوقي الغربي، وشكلت الأرضية العقائدية التي تتحكم في تعريفه للحق الإنساني. وقد تحدثنا من قبل عن النظريات الثلاث التي شكلت الخلفية الفلسفية للفكر الحقوقي الغربي.

والحديث عن مفهوم الحق، لما له من أهمية كبرى يحتاج إلى شيء من التفصيل. إن الاختلاف الذي تبرزه بعض الحقوق المنصوص عليها في المواثيق العالمية، إنما يرجع في أساسه إلى النظرة الفلسفية والعقائدية للحق. من حيث مفهومه ومصادره. لذلك فمعالجة الفكر الإسلامي الحقوقي لهذه القضية تعد مهمة وأساسية.

المُيزة، أو الخاصية الثانية، تظهر في النقد الذي وجهه الفكر الإسلامي الحقوقي للحقوق الإنسانية في الفكر الغربي بشكل عام، عندما اتجه لنقد المذاهب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الغربية، مستعيناً بطبيعة الحال ببعض المظاهر، حيث الإخفاق في مجال الحقوق أدى إلى كوارث إنسانية تجاوزت حدود تأمين الاحتياجات الضرورية للإنسان إلى تعريض وجود الإنساني ككل للخطر، فظواهر الانتحار والتفسخ العائلي والتحلل الأخلاقي وانتشار الإلحاد. هذه الظواهر التي تجتاح الواقع الغربي، تكاد تعصف بالمكتسبات الحقوقية التي تم تحقيقها بعد معاناة طويلة.

طبعاً نحن، هنا، أمامَ إشكال له جانبه الحقوقي، لكنه قد يتجاوزه، ليتم الحديث عن الحاجة إلى الأديان السماوية، بوصفها بديلاً عن الأيديولوجيات الوضعية. وهذا ما نجد تلميحاً له أثناء معالجة الفكر الإسلامي لقضايا حقوقية جزئية، على اعتبار أن النظر إلى الظاهرة الإنسانية، لا يمكن معالجته بشكل جزئي، لأن النتائج النهائية لأي تطبيق ستفتقر إلى النظرة الكلية للإنسان، في إطار فلسفي عقائدي، لا يهمل المنطلقات، ويتحدث عن الغايات والمقاصد الوجودية الأساسية للإنسان، بشكل واضح ومفصل، ما يسهم بشكل فعال في تحقيق ما يصبو له الإنسان من حياة أفضل على الأرض.

وهذه النظرة التكاملية تدفع بنا إلى الحديث عن الخاصية الثالثة، وهي شمولية الحقوق الإنسانية في الفكر الحقوقي الإسلامي، والتي نظر لها من خلال: التشريع الإلهي (الوحي) الذي يعلم يقيناً الاحتياجات الحقيقية للإنسان وحقوقه الأساسية، إضافة إلى نقطة مهمة تتلخص في كون التشريع الإلهي يمثل الحقيقة التي لا تتأثر بالمصالح الفردية أو الجماعية أو الفئوية، أو غيرها من التقسيمات التي يطغى تأثيرها في التشريعات الوضعية. وبالتالي فالحديث عن عالمية الحقوق، انطلاقاً من تشريعات وضعية، يعد تسويقاً لأيديولجيات غرضها الهيمنة لا غير.[٩]

تدعيم فكرة حقوق الإنسان العالمية :

تعد السياسة الاجتماعية العالمية تعبيراً مناسباً لأفكار منبعثة عن المواطنة العالمية ، وحقوق الإنسان العالمية أحد جوانب تطوير الوعى العالمي وهو نمو مفهوم المواطنة العالمية والمجتمع العالمي المتحضر وتؤدى هذه الأفكار إلى امتداد تجريبي للطموحات القومية إلى المستوى العالمي وإنها تدعم أفكار العدالة العالمية ، ومعايير الحد الأدنى من الصحة فى العالم ، ومن التعليم والدخل ، وكذلك مفهوم حقوق الإنسان على المستوى العالمي ، وان أنجح جهد لبناء مفهوم تجاوز الحدود القومية فى السنوات الحديثة هو إيجاد مفهوم عالمي

لحقوق الإنسان .

وقد طور هذا المفهوم عدة هيئات بالأمم المتحدة ، وبعض المنظمات غير الحكومية ، والحركات الاجتماعية العالمية .

وقد برهن برنامج الأمم المتحدة للتطوير أن الفوائد الكامنة للعولمة ستدرك فقط من خلال حكم أقوى ليعتمد على مفهوم العولمة ذات المبادئ يحكمه ويرشده احترام حقوق الإنسان ، واهتمام بالمساواة والتأكيد على التضمين والالتزام بخفض أو القضاء على الفقر والاضطرابات والاهتمام بمستقبل مدعم (برنامج الأمم المتحدة للتطوير ١٩٩٩) فما يحاول هذا البرنامج إثباته أساساً هو العولمة التى تعتمد على أفكار المواطنة العالمية وتقرير البنك الدولى عن التطور العالمى لعام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ يحاول إثبات هذه الأفكار عبر خطوط متشابهة (البنك الدولى ٢٠٠٠م)

إن الامتداد الهائل فى عدد وحجم ومصادر وبروز المنظمات غير الحكومية الدولية والحركات الاجتماعية العالمية هو تعبير عن ظهور مواطنة عالمية وتعبير عن قوة لمزيد من تطويرها .(١٠)

إن فكرة عالمية حقوق الإنسان والمضمون الذى تعنيه يتفق مع طبيعة الحضارة الإنسانية فى مرحلة تطورها الحالى ، إنها الضمان الضروري للحاضر والأمان بالنسبة للمستقبل وما لم يقبل مبدأ العالمية يكون من المستحيل التقدم للأمام فى عملية الحماية الدولية " .

إن فكرة العالمية والاعتراف بجوهر الفهم المشترك لحقوق الإنسان لا يعنى أن الواقع وثراء التنوع الثقافى فى مجالها يمكن تجاهله فلا يمكن تنحية أو تجاهل الخصائص الدينية والتاريخية والإقليمية والوطنية فى علاقتها بحقوق الإنسان .(١١)

إن حالات التنوع الحقيقة والتى لا يمكن إنكارها تضيف الفهم العالمى لحقوق الإنسان إنها ليست تعبيراً عن الأفكار ، بل بالعكس ، هى تساعد بالفعل

فى جعل حقوق الإنسان عالمية ، حقيقة وتضمن أنها تدرك وتفهم وتحتـــرم ، ليس باعتبارها فكرة مفروضة مرتبطة بحضارة معينة أو بفترة زمنية ، بـــل باعتبارها نابعة من الصفات الداخلية العميقة التى يشترك فيها كل الآدميون ، وهى بالتحديد كرامتهم وشعورهم بالانتماء على الجنس البشرى بروح الأخوة والتضامن .

" إن حقوق الإنسان تحمل مفهوماً واسعاً يشمل توافر أساســيات الحيـــاة للإنسان فى السكن والعيشة والحرية وعدم ممارسة العنف والظلم ضده ، فـــى إطار نظام قانونى يحفظ تلك الحقوق ، ويحق الأمن له ، وهى حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية " وكنتيجة لهذا المفهوم الواسع والشامل فقد تبلور علـــى ثلاثة أجيال من الوثائق الرسمية فى الأمم المتحدة الجيل الأول ويشمل الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق فى الحياة والحرية والمحاكمة العادلة الجيل الثانى : ويشمل الحق فى التعليم والصحة والعمل .. الخ وهى جميعها تمثل حقـــوق الرعاية الاجتماعية ، الجيل الثالث : ويشمل من الحقوق حق تقرير المـــصير والسلام الوطنى والدولى والتنمية والتمتع المتساوى المشترك للإنسان والسمة المميزة لهذا الجيل من الحقوق هى أن جماعة فقط أياً كان تعريفها تختص بها وتحتاج الاستفادة الكاملة بها على تعاون دول أخرى . (١٢)

حقوق الإنسان فى الشرائع السماوية :

تستمد الشرائع السماوية قوتها من أنها واضحة وليست مستعارة أو مفتعلة ، بل هى من عند الله سبحانه وتعالى ولذا فإن جوهرها خدمة الإنسانية بحيث لا تتصادم مع حقائق الحياة ، بل ترتبط بأهداف تقدميـــة دنيويـــة وأخرويـــة وخصائص إنسانية تؤكد العدالة والإخاء وتحقق كرامة الإنسان وسعادته .

ولقد أكدت الشرائع السماوية على ضمان حقوق الإنسان وإقرارها ويتضح ذلك فيما يلى :

(أ) فى الشريعة اليهودية :

جاءت الشريعة اليهودية فى وقت ساد فيه الفساد فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لترسى دعائم عقيدتها التى تتلخص فى مملكة الله على الأرض حيث تسود العدالة الربانية والحق الإلهي مستنده على اعتقاد أن الله خلق الدنيا ، ولذا ارتكزت على ثلاثة أعمدة : هى الحق ، والعدل ، والسلام .

ولقد أكدت الشريعة اليهودية على مبادئ تؤكد حقوق الإنسان :

- الاتحاد عماد الحياة الاجتماعية فالفرد لا بد أن يحب لجاره ما يحب لنفسه .
- أن الله قد أوجد الناس أحراراً فلا سلطان لأحد على الأخر .
- مراعاة الصالح العام لتأكيد وصيانة المجتمع .
- الإنسانية هى الشيء الوحيد الذى ينقذ الفرد والمجتمع من الكراهية .
- الديمقراطية والشورى أساس الحكم .

(ب) فى الشريعة المسيحية :

جاءت المسيحية فى وقت سادت فيه المادية بكل نزعاتها وسلبياتها فكانت طريق العودة إلى القيم الروحية ، حيث سعى المسيح إلى تطهير البشرية من الرذائل وتدعيم حقوق الإنسان ، فدعى إلى نشر العدل والإخاء والسلام والتسامح بمملكة السماء مدعما حرية الإنسان التى تقوم على عدة مبادئ منها:

- إنكار حق القوة فى أن يفعل الأقوياء ما يشاءون بالضعفاء .
- التنفير من الأنانية والظلم والحد من المظالم فى كافة صورها .
- التبشير بانتصار العدل والرحمة والمحبة والتعاون .
- قيام مملكة السماء حيث المساواة والعدالة والخلو من البغضاء .
- تحرر الإنسان من الأنانية ومن عبودية الجس والمادة .

(ج) فى الشريعة الإسلامية :

تضمن الإسلام فى شريعته كل ما فيه سعادة البشر فى الدنيا والآخرة

واستوفى بتعاليمه السمحة وقوانينه الثابتة المحكمة فى دستوره القرآن الكـريم والسنة والنبوية الشريفة وحدة راسخة الدعامة هى روح الإيمان وكل ما يكفل للفرد والجماعة والمجتمع حياة طيبة .

و الإسلام يعد بمثابة أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنـسان فـى أكمل صورة وأوسع نطاق ، وأن الأمم الإسلامية فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين، من بعده كانت أسبق الأمم فى السير عليهـا، وأن الديمقراطية الحديثة جميعاً لا تزال مختلفة فى هذا السبيل اختلافاً كبيـراً عن النظام الإسلامي .

ولقد بلغ الإسلام من الإيمان بالإنسان وتقديس حقوقه إلى الحد الذى تجاوز فيها مرتبة الحقوق عندما اعتبر الإنسان ضرورة ومن ثم أدخلها فى إطـار الواجبات سواء فى المأكل والمشرب والسكن.. إلخ

ويدعو الإسلام لترسيخ دعائم الحق ونشر القوانين ذات الصلة بالعدالة التى أنقذت الإنسانية المعذبة من ظلمات الجهل والضالة ، هذا الفـضل الـذى لا ينكره أعداء الإسلام أنفسهم، فالشريعة الإسلامية أخذت بيد الضعيف ورفعـت من قيمة البسطاء والفقراء الكادحين وكل فئات النوع الإنساني فجعلت لهم فى صفوف الحياة الكريمة مكاناً ووضعاً، وذلك قبل أن تعرف المواثيق الدوليـة تلك الحقوق بما يزيد عن أربعة عشر قرناً كدين حضارة إنسانية .

وتعد حقوق الإنسان فى الإسلام جزء من هذا الدين الذى تقوم أصـوله على الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى هو المصدر الأعلى للسلطة فهـو الـذى خلق الإنسان وكرمه ومتعه بتلك الحقوق، وأن التعدي على الحق هو محاربة المسلمين ولا يستطيع أحد تعديلها أو إبطالها لأنها تمثل الحق وتحقق المصلحة وتضمن التوازن والوسطية فى حياة المجتمع .

وترجع أهم حقوق الإنسان العامة إلى حقيقتين رئيسين هما : المساواة والحرية وفيما يلى عرض لهذين الحقين كالتالى :

(١) المساواة فى الإسلام :(١٣)

ترجع أهم مظاهر المساواة إلى ثلاثة أنواع أحدهما المساواة فى القيم الإنسانية المشتركة وثانيهما المساواة القانونية وفى الحقوق العامة للسياسة وغيرها ، وثالثهما المساواة فى شئون الاقتصاد .

أ- المساواة فى القيم الإنسانية المشتركة :

يقرر الإسلام أن الناس سواسية فى هذه الناحية كأسنان المشط وأنه لا تفاضل بينهم فى هذا الصدد إلا على أساس كفايتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ولنفسه ووطنه والمجتمع الإنساني ، فقضى الإسلام بذلك على نظام الطوائف وأساليب التفرقة بين الطبقات وقواعد المفاضلة بين الناس تبعاً لاختلاف شعوبهم ، قال {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } (الحجرات١٣)

ب- المساواة أمام القانون وفى الحقوق العامة :

لا يختلف موقف الإسلام حيال هذا النوع من المساواة عن موقفه حيال النوع السابق، فقد قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعاً على قدم المساواة أمام القانون وفى الحقوق العامة بدون تفرقة ، وفى هذا يقول عمر رضى الله عنه والذي يرجع إليه قسط كبير من الفضل فى تنظيم شئون القضاء فى الإسلام وإقامتها على دعائم متينة من كتاب الله وسنة رسوله وعمل الصحابة- يقول فى أول خطبة له بعد توليه الخلافة " أيها الناس إنه والله مافيكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى أخذ الحق له ولا أضعف عندى من القوى حتى أخذ الحق منه" .

ج- المساواة فى شئون الاقتصاد :

لقد حرص الإسلام على تقرير المساواة بين الناس فى شئون الاقتصاد وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهم فى هذه الشئون وعلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، وتحقيق الاشتراكية المعتدلة فى

أحسن صورها ، ووصلت الشريعة الإسلامية فى مبلغ حرصها على تقرير هذا النوع من المساواة إلى شأن رفيع لم تصل إلى مثله .

د- المساواة بين الرجل والمرأة :

لقد قضى الإسلام على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في القيم الإنسانية المشتركة كما قضى على مبدأ التفرقة بينهما أمام القانون وفى الحقوق العامة ، وجعل المرأة مساوية للرجل في هذه الشئون .

فشرع الإسلام المساواة بينهما فيما هو من خصائص الإنسانية فى الدنيا والآخرة، قال تعالى" فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض" آل عمران ، الآية ١٩٥ .

وأباح الإسلام للمرأة التعليم بمختلف أنواعه ومراحله بل جعله فريضة عليها في الحدود الضرورية لها فى شئون دينها ودنياها ، وفى هذا يقول عليه الصلاة والسلام "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " .

٢- الحرية فى الإسلام :

لقد أتخذ الإسلام الحرية دعامة لجميع ما سنه للناس من عقائد ونظم وتشريع وحرص على تطبيقها فى مختلف شئون الحياة ، ولم يغفل أية ناحية من نواحيها الاربع المعروفة وهى " الحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الدينية والحرية المدنية .

ولقد جاء الإسلام بأحكام عملية تفصيلية تحفظ حقوق العباد وتمنع التعدى على النفوس والأعراض والأموال ، كما وضع عقوبات الحدود والجنايات والقصاص ونظم حقوق الفرد بأحكام الصدقات والزكاة والنفقة وخلق روح الالتزام بتشريع أحكم الأخلاق من وجود الصدق وتحريم الغيبة والنميمة بين الناس ومنع التجسس وسوء الظن وتحريم التعذيب ، وشدد على ضرورة الحكم بين الناس بالعدل وشرع لهم الشورى للمشاركة في سياسة الأمور ، ودعاهم إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٤) .

ويتضح من خلال هذا العرض السابق أنه قد اهتم بشكل واضح بقضية الحقوق الإنسانية قبل اهتمام الإنسان بها فى العصر الحديث وكرم الإنسان وحفظ له كل حقوقه التى تكفل له الحياة الكريمة .

الخصائص الرئيسية لحقوق الإنسان :

حقوق الإنسان هى الحقوق العامة التى تشمل حريات الأفراد أو ما يسمى حقوق الحرية أو الحريات المدنية والتى تثبت للشخص لكونه إنساناً ، فهى حقوق لصيقة بالشخصية الإنسانية يتمتع بها الفرد أياً كان بما فى ذلك المواطن ، ولكن الأخير يتمتع أيضاً بحقوق المواطنة سواء كانت حقوقاً سياسية أو اجتماعية (١٥) .

وعلى هذا تتعدد سمات وخصائص حقوق الانسان والتى يمكن ان نعرض منها :

١- عالمية حقوق الإنسان :

إذا كانت حقوق الإنسان هى مطالب بقدرات أو مكنات تقوم على أساس أخلاقى، وهى واجبة الوفاء للبشر بحكم كونهم بشراً، فإن هناك ضرورة لقبول المفهوم على أساس أن يتمتع الجميع بهذه الحقوق على قدم المساواة فى جميع أنحاء العالم، دونما أى تمييز على أى أساسى، سواء كان الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو العقيدة الساسية أو الأصل القومى أو الجغرافى .

ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين حقوق الإنسان ذات الطابع العالمى وغيرها من الحقوق التى لا يتوافر لها هذا الطابع، وهذا ما كان خلفه من الجدل والنقاش بين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، والذى يصفونه بأنه يقوم على المعايير يمكن من خلالها اختفاء الصفة العالمية على أى حق من الحقوق

لذلك فإن القبول بصفة العالمية بالنسبة لحقوق الإنسان لا يعنى بالضرورة أن كل البشر يشعرون بقيمتها بالنسبة لهم طول الوقت، فلو كان هذا هو المقصود بالعالمية لضاق نطاق حقوق الإنسان كثيراً، فقد لا يشعر كثيراً

من البشر بقيمة حرية التعبير أو الاعتقاد بالنسبة لهم، ولكن المقصود بـصفة العالمية أن أى فرد رجلاً كان أو إمرأة يمكنه أن يطالب بالتمتع بهذه الحقـوق فى أى وقت دونما تمييز[16] .

٢- لزومية حقوق الإنسان وعدم إمكان التنازل عنه :

توصف حقوق الإنسان بأنها لازمة للإنسان وأنه لا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها، فطالما أن الإنسان يتمتع بهذه الحقوق بوصفه إنساناً فلن يكون من المقبول أن يتنازل عنها وإلا فإنه يتخلى عن طبيعته الإنسانية التى تميزه عن غيره من الكائنات.

ولا يعنى القول بلزومية حقوق الإنسان بأنها حقوق مطلقـة لا تجـد أى قبول على ممارستها ولكن يقصد بذلك أن تقييد هذه الحقوق يجـب أن يكـون مقبولاً طوعياً من جانب من يخصهم هذا التقييد، فضلاً عن أن حرية تنظـيم ممارسة الحق هى حرية مقبولة حتى يمكن لأكبر عدد من الأفراد أن يتمتعوا بهذا الحق ومزاولته [17].

ويمكن للفرد أن يقبل التقييد لبعض الحقوق إنقاذاً لحقوق أخرى يعتبرهـا أهم فحالة الحرب تهديد يحقق لحق الحياة ، ولذلك فقـد يقتضى الدفاع الوطنى التعبئة الهامة لجهود الأفراد بما يعنى ذلك الحد من حرية العمل بالنسبة للأفراد وحرمانهم من الحق فى عطلات رسمية أسبوعية ومطولة .

٣- الحدود العملية لحقوق الإنسان :

يفيد مفهوم حقوق الإنسان كذلك عندما يتواجد نوع مـن الحـدود لهـذا المفهوم تتواكب مع الإمكانات البشرية والمادية التـى يملكهـا أى مجتمـع ، فإقرار حق من الحقوق باعتباره حقاً أساسيا لا يعنى أن تكون حدود الوفاء به هى أقصى ما يتمناه أى فرد بل أن هناك اعتبارات عملية تحدد الدائرة التـى يتم من خلالها إشباع ومقابلة هذه الحقوق فالحق فى التعليم يتطلب أن يتوافر له إمكانية الالتحاق بالمدارس أو الوصول إلـى الخدمـة التعليميـة لجميـع

المواطنين، وفى حدود إمكانات المجتمع. ولكن لا يعنى ذلك أن تكون هناك جامعة فى كل محافظة حتى تتوافر فيها أرقى مستويات التعليم الجامعى ولكن ليس من الضرورى تحقيق ذلك إذا لم تتواجد الموارد والإمكانات التى تحقق ذلك [١٨].

٤- قابلية إنفاذ الحقوق :

إن عملية إنفاذ حقوق الإنسان على الصعيد الوطنى يتطلب نوع من الالتزام من قبل السلطة العامة ثم امتلاك المجتمع لمجموعة من القدرات البشرية، والمالية التى تمكنه من الوفاء بها، باعتبار أن احترام حقوق الإنسان يقتضى سيادة حكم القانون فى المجتمع، بحيث لا يكون سلوك السلطات العامة وأفراد المجتمع إنعكاس لنزوات الآخرين، بل لابد وأن تكون بمثابة قواعد عامة عقلانية يتم الاستفادة منها والسير على نهجها .

وعلى الرغم من وجود نظم واضحة لضمان احترام حقوق الإنسان على كافة المستويات فمن الممكن للأفراد أن يضعوا حكوماتهم موضع المسائلة مثلاً فى إطار المحكمة المعنية بحقوق الإنسان .

٥- الطبيعة الحركية لمفهوم حقوق الإنسان :-

إن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً يقتصر على مجرد المعرفة به فقط فى القانون وفى العلوم السياسية، ولكنه شعار واضح رفعته حركات اجتماعية ساعية إلى تغيير السمات الأساسية للنظم السياسية التى عاش أفرادها فى ظلها وامتلك هذا المفهوم فضلاً عن مجموعة الأفكار التى ارتبطت بهذا المفهوم لدى العديد من المواطنين الذين طالبوا بضرورة إحداث نوع من التغيير السياسي من أجل إقامة أوضاع ونظم ومؤسسات تكون أكثر اتفاقاً مع مضمون هذا المفهوم .

ولقد صدرت الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان فى أعقاب ثورات بورجوازية ساهمت فى انقلاب نظم الحكم المطلق التى سادت دول أوروبا

الغربية وامتدت إلى مستعمراتها، فشيوع مفهوم حقوق الإنسان فى دولة مـا هو إلا مظهر تعبير هام لثقافتها السياسية وهو مقدمة لتحول واضح فى نظامها السياسي [١٩].

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

التعريف بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

- إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي واحدة من أولى المنظمات الغير حكومية التي تعمل فى محال تعزيز حقوق الإنسان فى مصر وقد أنـشأت المنظمة عام ١٩٨٥ وتعمل وفقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تشريعات حقوق الإنسان الدولية الأخرى.
- تقوم المنظمة برصد حالات حقوق الإنسان فى مصر و الدفاع عن حقوق المواطنين ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان سواء كـان مـصدر هـذه الانتهاكات جهة حكومية أو جهات غير حكومية وبغض النظر عن هويـة ضحايا الانتهاكات أو المنتهكين .وتقوم المنظمة أيضا بإعداد تقارير عـن انتهاكات حقوق الإنسان وتحاول دائما توضيح وتأييد مبادئ حقوق الإنسان كما أنها تطالب المسئولين على أن يقوموا بمراجعه جميع القوانين والتـي معظمها لا يتوافق مع معايير الدولية لحقوق الإنسان وتطالـب المنظمـة الحكومة بان تتوقف عن الأعمال والممارسات التي تتجاهـل الالتزامـات المصر للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيـة والـسياسية.والـشرعيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. كما تحاول المنظمة أن تشجع المؤسسات المدنية القومية والدولية إن يتخذوا الخطوات اللازمة لإيقـاف انتهاكـات حقوق الإنسان. يبلغ عدد أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٢٣٠٠ عضو ولديها سبعه عشر مكتبا فرعيا فى مختلف محافظات مصر.
- أنشأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٥ كفرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان باسم" الفرع المصرى للمنظمة العربية لحقوق

الإنسان "

الوضع الدولى للمنظمة :

- أن المنظمة مسجله لدى الأمم المتحدة ولديها وضع استشاري باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.وهى أيضا عضو فى خمسة منظمات تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة (ECOSOC) – منظمة مناهضه التعذيب بجنيف OMCT – الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان باريس (FIDH) – والمنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة (AOHR) اللجنة الدولية للحقوقيين جنيف (ICJ). كما أن المنظمة عضو بالمنظمة الدولية لحرية الرأى و التعبير (IFEX) - والتي تديرها اللجنة الكندية لحماية الصحفيين والتي هي تضم اكثر من ٣٥٠ صحفي و كاتب و محرر و ناشر و مواطن بالتعاون مع أعضاء المنظمة الدولية لتبادل الرأي.

الهيكل التنظيمي للمنظمة:

١- الجمعية العمومية والتى تتكون من أعضاء متطوعين هى السلطة العليا بالمنظمة. واجتماع الجمعية العمومية يتم عقدة مرة سنوياً وذلك لمراجعه وتقييم نشاط وتقدم المنظمة كما يتم انتخاب أعضاء مجلس الأمناء.

٢- ومجلس الأمناء هو الجهاز الذى يحدد سياسة المنظمة يرأسه رئيس المنظمة.

٣- والأمناء التنفيذيين يتم انتخابهم بواسطة مجلس الأمناء والذي يتكون من الأمين العام و أمين الصندوق وممثلي اللجان الرئيسية للمنظمة: والمجلس التنفيذي والذي يرأسه الأمين العام مسئول عن النشاطات اليومية للمنظمة وعن أي قرارات تتخذ في خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات مجلس الأمناء.

٤- والمنظمة تتكون من خمسة أقسام مترابطة وهى وحدة العمل الميداني

ومشروع المساعدة القانونية للنساء ووحدة التوثيق والأبحاث ووحدة العلاقات الدولية ووحدة الترجمة ووحدة العمل الميداني تتكون من فريق من المحامين و يقوم هذا الفريق باستلام شكاوى الأشخاص الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان ثم بعد ذلك يقوموا بالتحقيق في كل شكوى. بالإضافة إلى أن عملهم يتم في الميدان داخل السجون و المحاكم و المعتقلات وفى المنازل وفى أي مكان حيث يقوم المحامون الذين يقومون بالتحقيقات بكتابة تقرير رسمى على كل حالة وبعد ذلك يمكن أن يتم حفظ القضية وذلك يعتمد على طبيعة الحالة.كما يتم بث نداءات عاجلة وطلبات لمعرفة معلومات من السلطات المختصة كما يحصل الشاكيين على مشورة قانونية مجانية وذلك حتى يتمكنوا من متابعه قضيتهم رسميا وكل الخدمات تكون متاحة لضحايا حقوق الإنسان مجاناً.

٥- مشروع المساعدة القانونية للنساء تقوم بالتعامل مع قضايا المرأة والتى تتضمن قضايا الأبوة وقضايا الأسرة والتحيز الجنسى. وهذا المشروع تقوم بعمل الحملات التى تركز على قضايا المرأة وتنسيق البرامج التدريبية والتعليمية التى تهدف إلى زيادة الوعى القانونى للمرأة فى المناطق الفقيرة فى مصر.

٦- ووحدة التوثيق والأبحاث تقوم بالبحث العلمى لقضايا ومواضيع حقوق الإنسان كما يقوم بتحليل المواد الخام لانتهاكات حقوق الإنسان التى يزودها بها وحدة العمل

منهج عمل المنظمة:

المنظمة تستخدم طرق منهجيه سلمية لتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان. إن المنظمة تؤمن بان تعزيز حقوق الإنسان هى الهدف العام لكل المجتمع الدولى وبالتالى فان المنظمة لا تترك أى وسيلة سلمية فى طريق كفاحها لمواجهه انتهاكات حقوق الإنسان. ***إن المنظمة تتبع المنهج الآتي لمواجهه انتهاكات حقوق الإنسان:***

١- رصد تطور حالة حقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان.

٢- إصدار أخبار صحفية وبيانات والتماسات للسلطات المسئولة فى حالات خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٣- توفير التأييد القانوني والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة لسجناء الضمير وضحايا التعذيب.

٤- محاولة تحريك الرأي العام الشعبى والحكومي فى محاولة لوضع نظام تشريعي متوافق مع مواثيق وتشريعات حقوق الإنسان.

٥- القيام بحملات شاملة ومتخصصة حول مشكلات حقوق الإنسان فى مصر واستخدام كل الوسائل والأدوات من اجل القيام بتلك الحملات.

٦- تعليم حقوق الإنسان .

٧- تنظيم ندوات وورش عمل لكل من أعضاء المنظمة وغيرهم من أجل زيادة الوعى وفهم قضايا ومواضيع حقوق الإنسان. عمل أبحاث خاصة بقضايا حقوق الإنسان فى ضوء الثقافة العربية المصرية

أهداف المنظمة:

المنظمة تعمل من اجل تحقيق الآتي:

١- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها عالميا وللحريات الشخصية سواء كانت حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

٢- وضع نهاية لممارسات التعذيب.

٣- إصلاح التشريع المصري واللوائح والممارسات الإدارية وذلك لتتوافق مع اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

٤- تطوير حكم القانون والاحترام الكامل لاستقلال القضاء.

٥- المحاكمات العادلة لكل المتهمين وإلغاء المحاكمات العسكرية ومحاكمات أمن الدولة للمدنيين.

٦- نشر وتعزيز قيم حقوق الإنسان بين العامة على كل مستويات المجتمع.

٧- تعزيز حقوق المرأة كجزء متمم وتكميلى لحقوق الإنسان وزيادة الوعى

حول الصعوبات التى تواجه المرأة فى مصر للحصول على حقوقها .

٨- تقوية التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية.

وقد تم التوصل على إقرار الإعلان عن الحق فى التنمية والتطور من خلال الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ٤ ديسمبر عام ١٩٨٦م والذى يقر المادة (٢):

١- الإنسان الفرد هو الموضوع المركزى للتنمية ويجب أن يكون المشارك النشيط والمستفيد من حق التنمية .

٢- كل الآدميين عليهم مسئولية بالنسبة للتنمية سواء بشكل فردى أو جماعى مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى جانب واجباتهم نحو المجتمع الذى يمكن وحده ضمان تحقيق الذات الحر والكامل للإنسان .

وباستقراء هاتين المادتين نجد أن الحق فى التنمية يشتمل على كل من العناصر الفردية التى تتألف من التنمية البشرية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعناصر الجماعية ، التى تتألف من الحق فى تقرير المصير ومبدأ المشاركة الشعبية والحق فى الثروات والموارد الطبيعية ، وبكلمات أخرى يمكن القول أن الحق فى التنمية يلعب دوراً رئيسياً فى عملية ضمان تحقيق معايير حقوق الإنسان وكما يذكر " الموسى " يستشف من النصوص المشار إليها أن هناك علاقة وثيقة بين المدلول الايجابى لتكامل حقوق الإنسان وفكرة التنمية ، فالتفكير العالمى فى مسألة التنمية قاد إلى النظر إلى الحقوق المعترف بها لمصلحة الإنسان كلها من خلال فكرة واحدة متكاملة ، ولم يعد الفكر الإنساني وكذلك الفكر القانونى ينظر إلى هذه الحقوق نظرة جزئية فالتنمية الشاملة تستوجب لا محالة الاهتمام والعناية بحقوق الإنسان كافة وليس بطائفة منها دون الأخرى وقد جاء فى إعلان الحق فى التنمية الذى اعتمدته الجمعية العامة فى توصياتها رقم ١٢٨/٤١ فى ١٩٨٦/١٢/٤م. أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين

المستمر لرفاهية السكان بأسرهم " كما جعل الإعلان المذكور الحقوق المقررة عالمياً على قدم المساواة نظراً لأهميتها " . وإذ ترى (الجمعية العامـــة) أن جميع الحقوق والحريات الأساسية مترابطة ومتلاحمة " وأن " تعزيز التنميـــة يقضى بإيلاء الاهتمام على قدم المساواة لأعمال وتعزيـــز الحقـــوق المدنيـــة والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة " ويـــرى المفكـــرون الاشتراكيون على العكس من الرأسماليون أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى الحقوق الواجب احترامها وهى شروط أساسية بتعـــين توافرهـــا مسبقاً بغية تعزيز واحترام الحقوق المدنية والسياسية كما أن الحقوق المدنيـــة والسياسية لا يمكن عزلها عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها.[٢٠]

القيم المشتركة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان :-

تتلخص حقوق الإنسان فى مفهومين وهما الكفاح من أجل الحصول على الكرامة والحريات الأساسية ، وهذه المفاهيم تساعد على تحقيق التنمية الكاملة للقوى البشرية ، فالأساس القيمى لحقوق الإنسان الذى تم توضيحه من خـــلال تاريخ السياقات الدينية والوثائق القانونية فى الكتابـــات الـــسياسية وكتابـــات الفلاسفة والقائمين على النشاط الإجتماعي يتماثل مع القيم المعلنة فى المواثيق الأخلاقية للأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً العدالة الاجتماعيـــة والكرامـــة وقيمة الإنسان وحق تقرير المصير ، وحقوق الرعاية من التعلـــيم والـــصحة والحمايةالاجتماعية للأطفال والأمهات والمسنين والـــضعفاء ، كـــذلك فهـــى متماثلة مع المبادئ الأخلاقية النابعة من القيم .

وقد ظهر الهدف من إعلان حقوق الإنسان فى منتصف القـــرن الماضـــى والذى أشتمل على اتفاقيات وإعلانات الأمـــم المتحـــدة وأجهزتهـــا الإداريـــة ومؤسساتها الإقليمية ، هذا الهدف الذى يتمثل فى القضاء على الظلم وإتاحـــة ظروف يستطيع من خلالها الجنس البشرى أن يـــشبع احتياجاتـــه ، وكـــذلك المساعدة على تطوير وازدهار الحياة الإنسانية ، وهذا الهدف يتوافق إلى حد كبير مع المهمة الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعيـــة ، فالخدمـــة الاجتماعيـــة

فخورة بتراثها ، فهى المهنة الوحيدة التى تتسم بالعدالة الاجتماعية كمبدأ وقيمة أساسية .

والعدالة الاجتماعية تمثل عقيدة عادلة من خلالها تستطيع السلطات السياسية والمدنية أن تقرر ما هو عادل وما هو غير عادل ومن الناحية الأخرى فإن حقوق الإنسان تساعد على إقامة العدالة الاجتماعية ولكنها تتجاوز الأعراف المدنية والسياسية من خلال اعتبارات مرتبطة باحتياجات الحياة المتواصلة لكل الجنس البشرى دون تمييز .

لقد تم التصديق رسمياً على حركة حقوق الإنسان بواسطة المجتمع الدولى لتحديد أهم المعوقات التى تعترض حماية حقوق الإنسان وإقامة سياسات وإجراءات للقضاء على تلك العوائق وبناء على ذلك يمكن حماية كرامة الإنسان والحريات الأساسية لكل شخص وبالمثل لقد تم التصديق على مهنة الخدمة الاجتماعية لمواجهة احتياجات الضعفاء المرتبطة بتقلبات الحياة والعمل على إقامة مجتمعاً أكثر عدلاً واتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة دعامة أساسية لحقوق الإنسان فتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تقدم إطارا معرفياً وروحياً لتحقيق التوافق النفسى والذى أدركه من أكثر من مائة عام من الخبرة من أجل التخطيط للحياة وحماية حقوق الإنسان من خلال الحياة اليومية للناس. (٢١)

القيم التى تقوم عليها حقوق الإنسان :

إن تحديد حقوق الإنسان وإقرارها يعطى المعانى الإنسانية للجهود التنفيذية التى تبذل فى مساعدة الإنسان حيث يتم الربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية التى تقرها تلك المواثيق من ناحية أخرى مما يحول دون حدوث أى فجوة فى المجتمع لتباعد الجهود التنفيذية عن القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية التى يؤكد عليها المجتمع .

وحقوق الإنسان تعتمد على عدد من القيم المستمدة من الاديان السماوية وثقافة المجتمع التى تشكل محوراً أساسياً يستند إليه العاملون فى مجال حقوق الإنسان ، **وهذه القيم هى :-**

١- الحياة :

إن وضع قيمة للحياة هو الشرط الأساسى لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، فقيمة الحياة سواء كانت بشرية أو غير ذلك تعد بمثابة المصدر الأساسى لجميع المثل العليا، فتقرير قيمة الحياة لا يعنى فقط معارضة إنكار الحياة ، بل ينطوي على جوانب إيجابية فعالة ، فالحياة بطبيعتها تتواصل وتتكافل فى جميع أجزائها وأشكالها سواء الإنسانية أو غير الإنسانية والإضرار بأي جانب من جوانب الحياة يؤثر على النسيج الاجتماعي القائم .

٢- الحرية والتحرر :

لقد اعتنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحرية الإنسان حيث ذكر ذلك فى المادتين الأولى والثانية من هذا الإعلان ، كما تضمن الحق فى الحرية والتحرر من الاستعباد والاسترقاق والتحرر من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو للإنسانية أو المهنية للحرية .

فالإنسان بطبيعته يولد حراً متمتعاً بالحق فى الحرية وحرية الاختيار لمساره فى الحياة، غير أن التمتع بهذه الحرية كثيراً ما يعترضه العديد من العوائق المادية وغير المادية ، فحرية الفرد يقابلها مبدأ هام وهو عدم الاعتداء على حقوق الغير وهى أثمن القيم الإنسانية وأوثقها صلة بكرامة الإنسان وبقيمة الحياة الإنسانية [٢٢]

٣- المساواة وعدم التمييز :

تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ هام يتعلق بالمساواة بين كافة الناس، وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ وإقراره إلا أنه يمارس بشكل غير مقبول فى الحياة اليومية، وفى كثير من أوجه العلاقات المختلفة بين الأفراد، ويعد هذا المبدأ مفهوماً حاسماً وحجر الزاوية لمبدأ العدالة البالغ الأهمية والذي يقتضي إمعان النظر فيما هو عدل أو ظلم ومساواة وعدم مساواة على أساس العوامل البيولوجية والاحتياجات النفسية والاجتماعية

والثقافية .

وعند قبول مبدأ المساواة، يصبح من المستحيل التمييز ضد أي إنسان أو مجموعة من الناس، نظراً لأن التمييز يعد بمثابة إنكار واضح للحقوق الأساسية والمقبولة عالمياً لجميع البشر وحرمان الآخرين أو المجموعات من التمتع بهذه الحقوق، حيث يتخذ التمييز أشكالاً مختلفة كالتمييز على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسي أو أي رأى آخر.

٤- العدالة :

للعدالة جوانب مختلفة يتعين مراعاتها : وهى الجوانب القانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب التى تشكل الأساس الذى يستند إليه المجتمع فى صيانة كرامة أعضائه وضمان أمن الأفراد وسلامتهم ، كما ضمنت الأمم المتحدة في مواثيقها الدولية مبادئ قيمة وتعهدات ملزمة لتواجه فى جملة أمور الحرمات التعسفى من الحرية والتدخل فى الحياة الخاصة وكفاءة حماية القانون .

وتنطوى أعمال العدالة على معان ليس من السهل تدوينها، فتشمل العدالة الاجتماعية إشباع حاجات الإنسان الأساسية واقتسام الموارد المادية على أساس المساواة وهى تستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية فى مجالات الصحة والتعليم فضلاً عن المساواة فى الفرص فى بداية الحياة العملية [٢٣]

٥- التضامن :

يعتبر التضامن قيمة أساسية متأصلة وهى لا تنطوي فحسب على تفهم معاناة البشرية وآلامها والتواصل معها، بل تشمل أيضاً التوحد مع المتآليمن واتخاذ موقف مؤيد لقضيتهم ويتوقع من المهتمين بحقوق الإنسان ما هو أكثر من الوقوف إلى جانب المناضلين مع ضرورة الإعراب عن تضامنهم بالكلمة

والفعل والتصدى لكافة أشكال الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية .

الحق في التنمية :

ترجع فكرة حق التنمية إلى إعلان منظمة العمل الدولية فى فيلادلفيا فى عام ١٩٤٤م حيث أكد أن " كل الآدميين لهم الحق فى العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتنميتهم الروحية فى ظل ظروف الحرية والكرامة والأمان الاقتصادي والفرص المتكافئة " وأن الفقر فى أى مكان يشكل خطراً على الازدهار فى كل مكان " وأن " الحرب ضد الحاجة فى داخل كل أمة وبالجهود الدولية المستمرة والمنسقة " تنطبق بشكل كامل على كل الشعوب فى كل مكان وفى كل من الدول المستقلة والأراضي التابعة "

وهكذا فن الحق فى التنمية تطور مع الحق فى تقرير المصير للأراضي المستعمرة التى كان لديها مشاكل خطيرة فى التنمية ، وكانت الدول الناشئة تعتقد أن الدول المتقدمة التى كانت مرتبطة بشكل وثيق بتاريخها القريب عليها الالتزام بشكل كبير فى تدابير التنمية لعلاج الوضع المتردي ولتصحيح الاختلال الكبير فى التوازن .

كما أن الحق فى التنمية يتكامل مع باقى حقوق الإنسان المدنية والسياسية فقد تضمنت الفقرة ١٣ من إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان فى ١٩٦٨/٥/١٣م " أنه نظراً لكون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية غير قابلة للتجزئة ، يستحيل التحقيق الكامل للحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية فإنجاز تقديم مستديم فى وضع حقوق الإنسان موضع العمل الفعلى مرهون بسياسات وطنية ودولية سليمة وفعالة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ورد أيضاً فى التوصية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٧/١٢/١٦م رقم ١٣٠/٣٢ " إن هناك وسائل وأساليب أخرى متاحة فى

إطار الأمم المتحدة لضمان التمتع الفعال بحقوق الإنسان وبالحريات المتساوية " وأيضاً " إيلاء عناية متساوية فى مجال تحقيق وتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية وفى مجال تحقيق وتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"

وقد أعلن أيضاً أمام لجنة الصياغة للميثاق الأفريقى حول حقوق الإنسان والشعوب فى عام ١٩٧٩ " إن مفهومنا الكلى لحقوق الإنسان يتميز بالحق فى التنمية إذ أنه يجمع كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضاً الحقوق المدنية والسياسية . إن التنمية هى أولاً وقبل كل شئ تغير نوعية الحياة وليس فقط نموا اقتصادياً مطلوباً بأى شئ ، خاصة فى ظل القمع الأعمى للأفراد والشعوب وأنه التنمية الكاملة لكل فرد داخل مجتمعه"

في ضوء إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ الخاص بالحق في التنمية:

يتألف هذا الإعلان من عشر مواد بعد مقدمة مطولة تشير إلى الأسس والبواعث والمبادئ التي اعتمدها الإعلان وهذه المقدمة لا تقل أهمية في بياناتها عن المواد التي تشكّل متن الإعلان، ولهذا فإننا سنتعرض إلى ما تفيدنا به المقدمة قبل أن نستعرض أحكام المواد نفسها.

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية المعتمد عام ١٩٨٦ يدخل في إطار التوجهات المعاصرة لتشريعات حقوق الإنسان، ونعني بها التوجهات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من الأهمية بمكان أن نشير أولاً إلى تعريف التنمية الذي يتبناه الإعلان قبل الدخول في استعراض أحكامه.

يقول الإعلان في مقدمته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تسلّم "بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.." ومن الواضح في هذا النص أن تعريف التنمية قد أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر

على ما يتصوره البعض عند سماعه لهذا التعبير وهو الجانب الاقتصادي المعبّر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام.

إن للتنمية في هذا النص، وكما هو الواقع أيضاً، جوانب تتعدى ما هو اقتصادي إلى ما هو اجتماعي وثقافي وسياسي، أي أن لها شمولية يمكن أن نقول عنها أنها تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما حينما نريد وصف وتقييم أوضاعه في مرحلة ما نسبة إلى مرحلة سابقة، وتكون التنمية بذلك عملية يراد بها نقل المجتمع بأفراده ومؤسساته وبمجموعه بل وبعلاقاته مع محيطه الدولي من مرحلة معينة إلى مرحلة أكثر تقدماً ورفاهاً في كافة الشؤون الحياتية وبشكل متوازن، وما لم تكن عملية التنمية بهذا الشكل المشروط بتحقيق مشاركة أصحاب المصلحة فيها أي كافة أفراد المجتمع على مستوى الأداء والتمتع بالثمار فإنها لن تسمى عملية تنمية حقيقية ولن تكون كذلك لأنها بكل بساطة لا تستطيع تحقيق الأهداف الأصيلة المرجوّة منها.

محتوى إعلان الحق في التنمية

في مقدمة الإعلان نجد ما يلقي مزيداً من الضوء على (الحق في التنمية) كما تنظر إليه الأمم المتحدة، فقد ورد في إحدى الفقرات قول مقدمة الإعلان: "وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف..".

هذا التأكيد لا يأخذ الحق في التنمية بصفته حقاً منفرداً معزولاً عن غيره وإنما يربطه ببقية حقوق الإنسان حيث ينص صراحة على انه "..حق من حقوق الإنسان.."، وبالتالي فإن الأحكام التي تتعلق بحقوق الإنسان عامة لابدّ أن تتعلق به من عدة وجوه، فما يقال عن حقوق الإنسان المعلومة في الصكوك السابقة يُقال أيضاً عن الحق في التنمية مع ملاحظة الفروق في خصوصية الحق ومدى نضج الآليات المتاحة لتعزيز الحق وضمان استيفائه، وأكثر من هذا فان النص يضيف واصفاً هذا الحق بأنه "غير قابل للتصرف"، وهذا يعني انه لا يمكن التنازل عنه أو الحرمان منه، وحتى في الحالات الاستثنائية فان

هذا الحق يجب أن يراعى لما له من أهمية خاصة وان له علاقة مباشرة مع عدد من الحقوق المهمة الأخرى كما سنرى لاحقاً.

في الفقرة نفسها من مقدمة إعلان (الحق في التنمية) نقرأ "أن : تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم على السواء". وهنا نشير إلى ناحيتين: الناحية الأولى تكافؤ الفرص بين الأمم وتكافؤ الفرص بين الأفراد في الأمة الواحدة. والناحية الثانية أن الأفراد مذكورون بالاسم فضلاً عن ذكر الأمم التي قد تفسّر على أنها الدول أو الشعوب، وان كانت (الشعوب) أقرب إلى المعنى إذا أخذنا بالاعتبار النصوص الإنكليزية والفرنسية أيضاً. وعلى كل حال فان ذكر الأفراد يضيف رصيداً جديداً إلى ما يتمتعون به من مركز بصفتهم أفراداً في إطار القانون الدولي، ذلك أن الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دول إنما تعنى بأوضاع الدول أولاً في خطابها وتعاملها المباشر لكنها لم تهمل الفرد، بحيث أن هذا الفرد الذي كان يستبعد عند دراسة أشخاص القانون الدولي قد أصبح يتمتع يوماً بعد آخر بموقع يتعزز باستمرار على الصعيد الدولي بما خصته القواعد الجديدة من حقوق وكلفته به من واجبات .

تنص مقدمة الإعلان في فقرة أخرى من فقراتها على تأكيد رؤية الجمعية العامة، والتي تتألف من ممثلي كل دول العالم أعضاء الأمم المتحدة في أنه "يحق لكل فرد أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبيّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر عنها عام ١٩٤٨، والجمعية العامة تستند في ذلك إلى نص الإعلان العالمي نفسه.

والحقيقة أن الإعلان العالمي كان قد نص في المادة الثامنة والعشرين منه على ما يلي:"لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً".

وواضح أن إعلان الحق في التنمية قد استعار في مقدمته بعض هذه العبارات مؤكداً على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي وافقت في السابق

على نص المادة الثامنة والعشرين من الإعلان العالمي مازالت عند رؤيتها مما يدلّل على أن التجارب التي مرّ بها أعضاء الأمم المتحدة من الدول تشجع على التسليم بالحكم المذكور.

ولو دققنا النظر في هذا النص لوجدناه مما يحتمل بحثاً مطوّلاً لاشتماله على جوانب عديدة من جوانب الحياة الاجتماعية للفرد والحياة الدولية كذلك. غير إننا نشير هنا وباختصار إلى أن هذا النص يعيد التأكيد على حق بالغ الأهمية من حقوق الفرد التي تجعل منه محوراً مهماً إذا لم نقل محوراً رئيساً من محاور اهتمامات المنظمة الدولية، على الأقل في مستوى النظرية.

في هذا الإطار نذكّر بأن عبارة النظام الاجتماعي وربطه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي مما يثير التحفظ أو يدفع إلى التزام تفسير خاص للنص يتلائم مع حقيقة اختلاف الأنظمة والأفكار التي تسيّر الأنظمة في أنحاء العالم. ومهما يكن من أمر فانه يبدو من جانب آخر أن النظام الاجتماعي المذكور يُقصد به النظام الداخلي للدولة المعنية لا النظام الدولي لأن هذا مذكور لاحقاً، وبالتالي فإن من حق الفرد وفق هذا النص أن يتدخل في اختيار النظام الصالح له، وان يرفض النظام الاجتماعي الذي لا يراه كذلك، غير أن (الصلاح) هنا مأخوذ بمعنى إقرار النظام للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي.

في فقرة أخرى من فقرات مقدمة الإعلان، نجد إشارات كثيرة إلى عدد كبير من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي سبقت هذا الإعلان ومنها نص يؤكد على ما ألمحنا إليه في موضع سابق من وجود علاقة وثيقة بين الحق في التنمية والحقوق الأخرى المقررة للإنسان في الوثائق الدولية وقد كُرّست فقرة في مقدمة الإعلان للإشارة إلى الرباط الوثيق بين التنمية وحق تقرير المصير الذي سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أكدت عليه. تقول مقدمة إعلان الحق في التنمية أن الجمعية العامة "تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير

الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرّية". والملاحظة الأولى حول هذا النص انه يفرز لحق تقرير المصير فقرة خاصة لبيان علاقته بالحق في التنمية. والملاحظة الثانية انه يدمج بين الحقين ويصورهما كلاً غير قابل للتجزئة بحيث يفهم أن حق تقرير المصير يتضمن بنفسه الحق في التنمية لأن اختيار الشعب لمصيره بحرية يعني اختياره لا لنظامه السياسي وحسب بل لنظامه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضاً، وبهذا فان التنمية التي تعني مزيداً من الرفاهية وتعزيز الكرامة الإنسانية في كافة الحقول لابد أن تكون من بين الاختيارات الحرة للشعب إذا ملك مصيره وقرر بنفسه ما يريد، ولا يعقل أن يختار شعب ما بإرادته الحرّة أن يتخلف أو ينتحر سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

والملاحظة الثالثة أن النص يعترف ضمناً بوجود ضغوطات من حول الشعب الذي يريد ممارسة حقه في تقرير المصير وفي التنمية، كما يعترف ضمناً أيضاً بوجود أساليب متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والنص يؤكد بعد هذا على حرية الشعب في الاختيار في الناحيتين وبكلمة أخرى فان النص يدين مقدماً الضغوط التي تمارس لمنع شعب من الشعوب الحقّ في تقرير مصيره، كما يدين الضغوط الرامية إلى إرغام شعب من الشعوب على إتباع أسلوب بعينه من أساليب التنمية لأن هذا يخالف الحق في التنمية الذي ينبغي أن يمارس بحرية.

أسس إعلان الحق في التنمية:

- تقول مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة وهي تُصْدر هذا الإعلان "تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو

الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع..".

- إن هذا النص يشير إلى الالتزامات التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقد وردت تلك الالتزامات مباشرة وبشكل غير مباشر في الميثاق في عدة مواضع ابتداء من مقدمته. ويلتفت هذا النص إلى ناحية محددة في الالتزامات المذكورة وهي المتعلقة بمناهضة التمييز في صدد تمتع الجميع بحقوق الإنسان وعلى المستوى العالمي.
- وبالتالي فان المفهوم من هذا النص إن الإعلان الخاص بالحق في التنمية ينبغي أن يوضع في إطار مابيّنه الميثاق من التزامات، ويضاف إليها كالتزامات جديدةٍ أو موضّحةٍ ومكمّلة.
- وهكذا فإننا إذ نجد نصوصاً ومعاني عديدة في الميثاق حول حقوق الإنسان عامة والتنمية والرفاه والتقدم خاصة ينبغي أن نأخذ ذلك كله بالحسبان ونحن نحاول استقصاء معاني النصوص الواردة في إعلان الحق في التنمية.
- وفي إطار النص الذي قدمناه قبل قليل فان التمييز الممنوع يصبح واضحاً، وتكون المبررات الكامنة وراء التمييز المرفوض والمسجلة في النص نفسه واضحة أيضاً. وبكلمة أخرى فان الحق في التنمية يجب أن يتمتع به كل فرد ومجموعة وشعب دون تمييز، وإذا كان من طبيعة التنمية نفسها أنها تكون ذات ثمار عامة فانه ينبغي أن نتذكر أن تلك الثمار هي المقصودة بالتمتع بحق التنمية. وبتعبير أوضح فان الخطط التنموية يجب أن تراعي كل الأفراد والجماعات في الشعب الواحد، وأنها يجب أن تراعي كل الشعوب على مستوى العالم كله فيما يتعلق بجوانب الخطط التنموية العالمية فلا يجوز حرمان شعب منها، مثلما لا يجوز حرمان فرد

أو مجموعة داخل الشعب الواحد أيضاً. وسواء كانت تلك الثمار مما يرافق الخطوات التنفيذية لخطط التنمية أو ينتج عنها في نهاية مرحلة من مراحل تلقي المردودات العملية لها فان التمييز مرفوض، والحرمان لأي سبب مرفوض كذلك.

- ومن بين الأسس التي بني عليها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في عام ١٩٨٦ حول الحق في التنمية الاعتقاد بأن معالجة أوضاع أنماط من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة وواسعة النطاق سيكون من شأنها الإسهام في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية.
- وإذا كان هذا الأساس مفهوماً في الحقيقة، فان من المهم أن نستعرض مع مقدمة الإعلان المذكور الانتهاكات الوارد ذكرها نصاً لأنها تحمل بذاتها دلالات عميقة وتفرض التزامات غير مباشرة على المسئولين عنها، فضلاً عن الإدانة الواضحة لتلك الانتهاكات.
- تقول مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "ترى أن القضاء على الانتهاكات واسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيّين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية والتهديدات بالحرب من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية".
- في هذا النص اعتراف بمصادر أساسية لحالات انتهاك صارخة وواسعة النطاق وفي مقدمتها الاستعمار والاستعمار الجديد ولو تأملنا في هذين المصدرين والمصادر الأخرى المذكورة لوجدناها جميعاً ثابتة في تاريخ

دول متقدمة تكنولوجياً، كبيرة أو متوسطة من حيث الثقل الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي، بينما نجد في المقابل أن حالات الانتهاك الصارخة المطلوب علاجها إنما هي في بلدان العالم الثالث النامية أو المتأخرة تكنولوجياً.

- ولم يعد سراً في الحقيقة أن الدول المتقدمة قد بَنَتْ تقدمها على حساب ثروات الشعوب المستضعفة وما تزال تحاول استثمار تلك الثروات بشتى الوسائل.
- إن الحق في التنمية يعني في هذه الحالة معالجة تتعلق بمصدر الانتهاك لا بآثاره وحسب، وبالتالي فان الدول التي كانت خلف حالات الانتهاك المذكورة ينبغي أن تسهم في علاج ما تسببت به من تخلف وجرّت إليه من مآسٍ ومعاناة، وذلك عن طريق المساعدات المادية والفنية التي يمكن أن تقدم إلى تلك الدول، لإنجاح خطط التنمية والبناء فيها.

حول أبرز العقبات في طريق التنمية:

في فقرة أخرى من فقرات مقدمة الإعلان نجد التفاتة على درجة من الأهمية من قبل واضعي النص حيث يحاولون تشخيص مصدر بعض العقبات التي تعترض طريق التنمية.

١- في هذه الفقرة يشخص النص واحداً من تلك المصادر ويقول إنّ هذا يثير القلق، ذلك هو إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد سبق أن ذكرنا أن حق التنمية إنما ينتمي إلى أحدث مجموعة من مجاميع الحقوق التي اعترف بها عالمياً. وقد كان من المؤمل أن يأتي الاعتراف بهذه المجموعة من الحقوق مكملاً للاعتراف السابق بمجاميع أخرى وهي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وبعبارة أخرى فانه إذا كان الأمر قد تطلب مرور زمن من أجل إدراك أهمية تلك المجاميع من الحقوق والحريات، ثم تطلب الأمر مرور زمن إضافي

للاعتراف بحق التنمية فان من المفترض أن تصبح اليوم المجاميع الأولى من الحقوق والحريات بمثابة البديهيات التي لا تحتاج إلى إثبات.

غير أن الذي حصل، والذي يشير إليه نص الفقرة التي نحن بصددها أن عدداً من البلدان يضع عراقيل أمام التنمية لا لعدم اعترافه بضرورة التنمية وإنما لعدم اعترافه الحقيقي بالحقوق والحريات القديمة المسلم بها. والاعتراف هنا لا نعني به الاعتراف الرسمي المتمثل بالتصديق على العهدين المؤرخين في عام ١٩٦٦ الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، ثم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما نعني به الاعتراف الواقعي وضمان تطبيق وتعزيز مضامين الحقوق والحريات المذكورة.

إن مقدمة إعلان الحق في التنمية تؤكد انه لا يمكن استيفاء الحق في التنمية، بل ولا يمكن إنجاز تنمية حقيقية دون الاعتراف بالحقوق والحريات المذكورة، وتؤكد مقدمة الإعلان في هذه المناسبة من جديد على "أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وان تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وانه لا يمكن وفقاً لذلك أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢- ومن الموضوعات الرئيسة التي تناولتها مقدمة الإعلان الخاص بالتنمية المؤرخ في عام ١٩٨٦ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هو موضوع نزع السلاح والحدّ من سباق التسلح وعلاقة ذلك بعملية التنمية المطلوبة.

فمن ناحية أكدت مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة تضع في اعتبارها أهمية السلم والأمن الدوليين وعبّرت عن رأيها في أنهما يشكلان عنصرين أساسيين لأعمال الحق في التنمية.

ومن هذه الناحية يمكن تصور عدد من الدوافع التي دعت إلى تثبيت هذه

الفكرة والمزايا التي يمكن أن تتحقق في الربط بين السلم والأمن الدوليين من ناحية وقضية التنمية من ناحية أخرى. ولو أخذنا أي نموذج من نماذج الحروب في العالم، وأقربها إلينا ما فجره النظام الحاكم في بغداد من نزاع مسلح في غزوه لإيران وللكويت لرأينا مقدار ما تجره النزاعات المسلحة من تدمير على إنجازات البلاد السائرة في طريق النمو، وما تحدثه فيها من آثار لا تقتصر على الجوانب المادية والخسائر في الأرواح وإنما تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حتى لو كانت الأمور دون مستوى حربي الخليج اللتين خاضهما نظام بغداد فان أجواء الحرب وفقدان الاستقرار وتصاعد منحنيات التوتر تجعل البلاد في أوضاع نفسية ومادية لاتتلائم مع التنمية وما تتطلبه من وضع برامج محددة وتنفيذ تلك البرامج.

غير أن مقدمة الإعلان موضوع البحث أشارت إلى ناحية ثانية أيضاً في خصوص العلاقة بين حالة السلم والأمن وعملية التنمية وهي النفقات التي تتطلبها سياسة حافة الهاوية أو حافة الحرب التي تعني اللجوء إلى سباق للتسلح لا يعرف الحدود، وهذا السباق يعني تشغيل طاقات عظيمة في مجال التسلح سواء عن طريق استيراد السلاح أو تصنيعه وبالتالي تخزينه وصيانته وتحديثه وإعداد الكوادر الخاصة بكل تلك العمليات مما يعني سلسلة من العمليات التي تتطلب نفقات باهظة في الجهود الإنسانية وفي الوقت فضلاً عن التخصيصات المالية، فإذا تذكرنا أن إضاعة أي مبلغ وأي طاقة ووقت في هذا السبيل إنما هو إنقاص بالمقابل من تخصيصات عملية التنمية، وان مسيرة التنمية قد تتوقف تماماً بسبب عدم توفر هذه العناصر فسنصل إلى نتيجة واضحة هي أن التسلح يسير باتجاه معاكس تماماً لمسيرة التنمية وان من الضروري إعادة النظر في السياسات العامة للبلدان المختلفة من أجل توفير الأجواء الصالحة للبناء والتقدم والتنمية وفي مقدمة ذلك تحويل النفقات التي نستغني عنها من خلال نزع السلاح أو خفض التسلح مباشرة إلى حساب

عمليات التنمية.

وأخيراً : فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الخاص بالحق في التنمية والصادر عام ١٩٨٦ تمهّد للأحكام التي تضمّنها الإعلان بملاحظة جديرة بالتوقف طويلاً، وذلك بعد أن تؤكد على جملة مبادئ من ضمنها محورية الإنسان في مسألة حقوق الإنسان وفي عملية التنمية.

أما الملاحظة التي نشير إليها فهي قول ديباجة الإعلان "وإذ تُدرك، أي الجمعية العامة، أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتقرير وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

في هذا النص يمكن تشخيص الإشارات التالية:

١- إن هناك جهوداً تبذل باستمرار على الصعيد الدولي لا لتقرير حقوق الإنسان وحسب وإنما لحمايتها أيضاً.

٢- إن تلك الجهود ينبغي أن لا تكون معزولة عن أي نوع آخر من الجهود الواجب بذلها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٣- إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يلبي حاجات الإنسان في إطار تقرير حقوق الإنسان وحمايتها ولا في الثمار المرجوّة من الأنشطة الاقتصادية القائمة.

٤- إن هناك ربطاً وثيقاً بين المفاهيم التي تستند إليها حقوق الإنسان وتلك التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وان الفصل بين الجانبين يخلّ بهما معاً.

إن هذه الإشارات تستحق الاهتمام والدراسة، ثم المقارنة مع ما يجري في الواقع. إن المقارنة الجادة التي يمكن إجراؤها الآن تكشف عن مظالم عديدة في الإطارين المذكورين على المستوى الدولي، فلا حقوق الإنسان محفوظة، ولا النظام الاقتصادي الدولي يلبي حاجات الإنسان المختلفة في

أصقاع الأرض، وبشكل خاص في الدول النامية، هذا بالرغم من مرور ثلاثة عشر عاماً على صدور الإعلان موضوع البحث.

وإذا كانت هذه المبادئ جميلة وهي مجرّدة، فان هنـاك خـشية مـن أن تتجسد عند التطبيق بصورةٍ تستغلها نفس الدول الاستعمارية السابقة لتجربـة أفكارها وإنتاجات مدارسها الاقتصادية والسياسية دون مراعاة للهويّات المحلية لمختلف الشعوب وحقها في تقرير المصير مما قـد يـسبب نكـسة للنظـام الاقتصادي الدولي الذي يراد تشييده، وهذه الخشية تجد مبرّرها في الحقيقة في جهود تبذل على صعيد الدول الصناعية المتقدمة وما يسمى بـدول الـشمال والتي لم تستطع حتى الآن أن تتوافق مع طموحات وآمال دول الجنـوب، أو دول العالم الثالث بشكل عام.

الخلاصة

لقد ذكَرت ديباجة الإعلان كما هو معتاد في كثير من صـكوك حقـوق الإنسان الأخرى بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخصّت ما تعلق منها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وكذلك ما تعلق مباشـرة بحقوق الإنسان. **والى جانب ذلك أشارت إلى:**

١) تعريف التنمية والحق في التنمية.

٢) تثبيت حق كل فرد بالتمتع بنظام اجتماعي ودولي تتعـزز فيـه الحقـوق والحريات المبينة في هذا الإعلان.

٣) التأكيد على أسس التحرر من الاستعمار والعنـصرية وأشـكال التمييـز الأخرى.

٤) مخاطر إنكار الحقوق والحريات أو بعضها أو الفصل بين أشكالها.

٥) ضرورة السلم والأمن الدوليين لعمليات التنمية وعلاقة سباق التسلح بذلك.

٦) مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في توفير وتعزيز الحـق فـي التنمية. وأهمية بناء نظام اقتصادي دولي جديد.

هذا وان الديباجة قد ركزت أيضاً في فقرة خاصة على موقـع الإنـسان المحوري في عمليات التنمية المطلوبة فقالت إن الجمعية العامة تـسلم "بـأن الإنسان هو الموضوع الرئيس لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيس في التنمية والمستفيد الرئيس منها".

ولقد رأينا في الفقرات المختلفة لهذه الديباجة عنايـة بمحوريـة الإنـسان وكونه هو الهدف من وراء وضع هذه الأحكام الخاصة بالتنمية، إلا أن هـذه الفقرة تشخص بشكل صريح ومباشر موقع الإنسان باعتباره أسـاس عمليـة التنمية، فهو الذي يقوم بها وهو الذي يستفيد منها، وإذا ما منع الإنسان من أحد هذين الدورين فان عملية التنمية ستصاب بخلل كبير يعطل دورهـا ويلغـي أهدافها المسجلة في هذا الإعلان.

العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان:

العلاقة بين التنمية البشرية – كأهم فروع التنميـة الـشاملة – وحقـوق الإنسان مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الـصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وخلاصة ما جاء في هـذا التقريـر أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء؛ وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على البعض، والأمثلة على ذلك كثيرة فمـثلاً التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، وكذلك الحق فـي التعليم للفرد يرتبط بصحته، كما أن هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وتمتع أطفالها بالصحة.

وقد اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية بحقوق الإنـسان طـوال العقـود الماضية، وخاصة في ظل الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء الأولويـة للحقوق السياسية أو الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول، والمهم هنـا هو معرفة حقيقة العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ورؤية المجتمع الـدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة، وكذلك الرؤية العربية للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، والبون الشاسع بين الرؤى النظرية والتطبيق الفعلي في هذا المجال.

حقوق الإنسان والتنمية فكرياً :

يرجع الباحثون في قضايا حقوق الإنسان جذور العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبـــارة "التحرر من العوز" كما هو موضح في ديباجة الإعلان، كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة، وذلك عندما تَمَّ الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومـــات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة وتنفيـــذ بـــرامج التعـــاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية.

وقد استهدفت المواثيق الدوليـــة أن تكفـــل بـــرامج التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان والعكس، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عـــن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحـــدة، وكـــذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حـــول أثـــر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقع فـــي نطـــاق اختصاصاتها.

وأقرت الأمم المتحدة مبدأ هامًا يقول: "إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها"، وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصـــولهم إلـــى المـــوارد الأساسية وإلى التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيـــع العادل للدخل.

دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقضية :

دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، وتم هذا الدعم من خلال عدد من المؤتمرات العالمية

منذ عام ١٩٨٦م، وكان أهم هذه المؤتمرات :

ــ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام ١٩٩٣م.

ــ مؤتمر السكان والتنمية "في القاهرة" عام ١٩٩٤م.

ــ مؤتمر التنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام ١٩٩٥م.

والملاحظ أن دعم المجتمع الدولى والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان، جاء في صورة تأكيد على عدد من المبادئ والأسس التى اعتبرتها الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية، ودعت إلى تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التى تناقش قضايا التنمية.

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحاً في عملية التنمية التي تؤثر على حقوق الإنسان، هي:

ــ تخفيف حدة الفقر.

ــ القضاء على مشكلة البطالة.

ــ تعزيز التكامل الاجتماعي.

وتبين أيضاً أن هناك ثلاث عقبات تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية، وهي:

ــ أزمة الديون وما يترتب عليها من أعباء تقع في النهاية على عاتق الفرد.

ــ سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التى تقع على عاتق الدول النامية لإنجاز هذه البرامج والسياسات التي - غالبًا - ما يكون لها آثار اجتماعية تنعكس على نوعية الحياة التى يعيشها الفرد.

ــ تذرُّع الحكومات بأسباب داخلية أو خارجية لتبرر عدم مراعاتها الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

ورغم أن مسيرة الربط بين التنمية وحقوق الإنسان لاقت دعمًا من دول الشمال ودول الجنوب، ورغم أنه لا يوجد خلاف بين دول الشمال ودول

الجنوب بشأن هذا الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، إلا أن الخلاف يثار دائمًا عندما يتم الاقتراب من تحديد التزامات كل طرف لدعم هذه المسيرة ماليًّا، فمن الواضح أن دول الجنوب تحاول الإفلات من محاسبة المجتمع الدولى لها على قصور احترام حقوق الإنسان لديها، أما دول الشمال فتحاول الإفلات من أي التزامات مادية تجاه دول الجنوب، وقد كان ذلك واضحاً بجلاء في نتائج مؤتمر السكان الأخير، حيث تحملت دول الجنوب الفقيرة عبء تمويل البرنامج السكاني من مواردها المحلية بنسبة الثلثين، في حين تحملت دول الشمال الغنية نسبة الثلث فقط.

مطالب للمجتمع المدني :

تعكس رؤية المجتمع المدني للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أهمية خاصة؛ لأنها تمثل صيحة الضمير للمجتمع الدولي، وهذه الرؤية في الغالب تشكل مجموعة مطالب مستهدف تحقيقها، **وأهم هذه المطالب هي**:

- ضرورة الاتساق بين برامج الإصلاح الاقتصادي والأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، والاعتراف بأن إفقار قطاعات كبيرة من السكان أكبر انتهاك لحقوق الإنسان.
- ضرورة إقامة علاقات تجارية دولية منصفة وإنهاء تحكم الدول الصناعية في رفع أسعار النقل والتأمين والسلع المصنعة وخفض أسعار المواد الخام.
- الاتفاق الدولي على خفض الإنفاق العسكري لصالح الجوانب الاجتماعية والخدمات العامة.
- الإسراع في إلغاء الديون الخارجية المستحقة على الدول الفقيرة؛ لتحسين الحقوق التى يتمتع بها الإنسان في هذه الدول.
- الاهتمام بالتنظيمات والمؤسسات المدنية واحترام حقوقها وزيادة مشاركتها في التنمية الحقيقية وصياغة حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وثيقة عربية للربط بين التنمية وحقوق الإنسان :

تجسدت التوجهات العربية بشأن قضية التنمية وحقوق الإنسان في وثيقة أعدتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية بعنـوان "التنمية والمديونية وحقوق الإنسان" **التي تضمنت خمسة مبادئ أساسية، هي:**

- وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية تحقق التنمية الشاملة التي تـضمن تحقيق الأمن القومي العربي.
- التأكيد على ضرورة التنمية العربية المشتركة ووضع التنمية الاجتماعية في صلب العملية التنموية.
- الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والتغلب على أثر المديونية علـى كـل منهما.
- مطالبة الدول المتقدمة بإعفاء الدول العربية من الديون المستحقة عليها.
- أهمية توفير الضمانات الديمقراطية لإعمال الحق في التنمية وعدم الانكفاء على البعد الاقتصادي فقط وأخذ الأبعاد الاجتماعية فـي صـلب البـرامج التنموية.

فجوة بين الفكر والتطبيق :

برغم جودة الإطار والدعم النظري المتعلق بالتنمية كحق مـن حقـوق الإنسان، فإن الفيصل في ذلك هو إحراز تقدم على صعيد تطبيق هـذا الحـق والآليات التى تكفل ضمان التطبيق الأمين لهذا الإطار والدعم النظري، وكذلك ضمان عدم إساءة استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشئون الخاصة بـسيادة الدول وخاصة الدول النامية، وعلى الجانب التطبيقي هناك فجوة كبيرة بين ما تقوله وتطالب به الدول والمؤسسات الدولية وبين الواقع، **ويمكن ملاحظة ذلـك من خلال الآتـي:**

- محدودية حجم وأهمية الآليات الدولية التى وضعت لترجمة العلاقـة بـين التنمية وحقوق الإنسان.
- خضوع المؤسسات والمنظمات الدولية التى تهتم بالربط بين التنمية وحقوق

الإنسان لنوازع سياسية تحركها بعيداً عن التنمية وحقوق الإنسان الحقيقية.

- عدم تقبل النظم الوطنية في الدول النامية لمبدأ الربط الفعلي بين التنمية وحقوق الإنسان وعدم قبول المساءلة الدولية في ذلك.
- عدم مراعاة صندوق النقد والبنك الدوليين - عند صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي - قضية حقوق الإنسان، وغالباً ما تقع أعباء الإصلاح على كاهل الطبقات الفقيرة، وفي الغالب يكون إصلاحًا ماليًّا وليس تنمية حقيقية.
- إساءة تعامل الدول المتقدمة مع قضية حقوق الإنسان في الدول النامية وربط المعونات والمنح بهذه الحقوق، واستخدام سلاح العقوبات والمقاطعة الاقتصادية لهذا السبب بطريقة انتقائية، ومثال التفرقة بين معاملة إسرائيل والعراق وليبيا والصين وإيران بسبب حقوق الإنسان مثال صارخ على ذلك، حيث إن هذه العقوبات والمعاملة تتم بطريقة انتقائية ولأغراض سياسية وتعمل على تعطيل التنمية في بعض الدول وزيادة معاناة الطبقات الأكثر فقراً. (٢٤)

مضمون الحق في التنمية ومحوره:

- المادة الأولى من الإعلان عرفت جوانب الحق في التنمية وبيّنت مضمونه الإجمالي. وابتداء وكما كانت أشارت المقدمة فقد شددت هذه المادة على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان وذلك للربط بين أحكام حقوق الإنسان العامة وبين حق التنمية كما بينت المادة أن هذا الحق غير قابل للتصرف، وقد نَسَبَ نصّ المادة هذا الحق إلى الإنسان كأفراد وكشعوب مشيراً إلى أن جوانب التنمية ليست اقتصادية وحسب بل هي اجتماعية وثقافية وسياسية أيضاً.
- ومن ناحية أخرى فان المادة الأولى هذه قد تضمنت فقرة ثانية أكدت على الارتباط الوثيق بين حق التنمية وحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الدائمة على جميع الثروات والموارد الطبيعية العائدة لها، وقد سبق لنا أن رأينا في صدد دراسة الحق في التقدم صياغة مشابهة. والحقيقة أنه لا

يمكن تصور إعمال الحق في التقدم أو الحق في التنمية من دون إعمال حق تقرير المصير وحق السيادة على الثروات والموارد الطبيعية كلٌ في بلده، بل لا يمكن تصور هذه المفردات جميعاً دون أن تكون جزءاً من منظومة كاملة هي حقوق الإنسان.

- ومادام هذا الحق قد نُسِبَ إلى الإنسان فانه يكون موضوعه الرئيس، أي أن الإنسان، بما هو إنسان، هو محور حق التنمية مثلما هو محور حق التقدم ومثلما هو محور الحقوق الإنسانية الأخرى جميعاً. وقد أكدت المادة الثانية من الإعلان موضوع البحث على ذلك موجِبةً أن يكون الإنسان هو المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
- وهكذا فقد تحولت المادة الثانية إلى بيان المسؤولية المترتبة على هذا المبدأ فقالت إن جميع البشر يتحملون المسؤولية عن التنمية، وبطبيعة الحال فإنهم يتقاسمون هذه المسؤولية بشكل متناسب وتكاملي، في إطار الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم الأساسية المعترف بها، وقد نبهت المادة إلى أن ذلك يقتضي وجود نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
- وأخيراً فان المادة الثانية هذه بينت مسؤولية الدولة فقالت إن وضع السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية إنما هي حق للدولة وهي واجب عليها أيضاً، وعلى الدولة أن تأخذ بنظر الاعتبار في هذا الصدد "التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

الأبعاد الدولية:

- المادة الثالثة من الإعلان الخاص بالحق في التنمية تشير إلى الجانب الدولي في إنفاذ حق التنمية ذلك أن عملية التنمية تتطلب نشاطاً للدولة لا على المستوى الداخلي فحسب بل على مستوى المجتمع الدولي أيضاً مما يؤشر مسؤوليات خاصة تذكرها المادة المذكورة.
- الدولة قبل كل شئ مسئولة بشكل عام عن تهيئة الظروف المناسبة

للانطلاق بعملية التنمية، ومن تلك الظروف ما يتعلق بإقليمها وشعبها ومنها ما يتعلق بالساحة الدولية، وبما أن الدولة ما تزال الشخص الرئيس في النظام القانوني الدولي فان مسؤوليتها في هذا المجال هي المسؤولية الرئيسة أيضاً.

- غير أن هذه المسؤولية لا تعني من حيث الأساس أكثر من احترام وتعزيز العلاقات الودية وقواعد القانون الدولي ولاسيما ما ورد من أحكام في ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن وذلك بذاته يهيئ الأرضية المناسبة لتعاون جدي ومتنوع وشامل من أجل سدّ احتياجات عمليات التنمية هنا وهناك بجوانبها السلبية والايجابية.
- إن استعراض مبادئ القانون الدولي ذات العلاقة، ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة هو بحدّ ذاته استعراض للمبادئ والأسس التي تقوم عليها مسؤولية الدولة في عملية التنمية في جانبها الدولي وليس من جديد في هذا الباب سوى التأكيد على إن عملية التنمية لا تنفصل في أهميتها وإجراءاتها ومتطلباتها عما هو قائم من المبادئ والأسس وأنها ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار أنها واحدة من الخطوات الضرورية لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد "على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان".
- في المادة الرابعة من الإعلان مواصلة لما ذكرته المادة الثالثة من أهمية العنصر الدولي ودوره في عملية التنمية ولاسيما في البلدان النامية.
- ففي الفقرة الأولى من المادة الرابعة يوجب الإعلان على الدول أن تضع مبادئ وقواعد التنمية المقررة موضع التطبيق ومن ضمنها الالتزام بالتعاون مع الدول الأخرى، وذلك عن طريق صياغة تلك المبادئ والقواعد على شكل سياسات إنمائية دولية مناسبة، وبدون وضع هذه السياسات فان المبادئ المعلنة وشعارات التنمية تبقى حبراً على ورق أو مجرد آمال جميلة بعيدة عن آفاق الواقع المعاش.

وأما الفقرة الثانية من هذه المادة فتشير – تكملة للمعنى المتقدم – إلى أن للدول النامية حاجة أساسية تتمثل في تعاون الدول تعاوناً فعالاً لتكملة جهودها الرامية إلى تنفيذ خططها التنموية وتعزيز عملية التنمية عموماً ومما ألمحت إليه الفقرة المذكورة أن العمل المطلوب في هذا الصدد ينبغي أن يتصف بصفة الاستمرار من أجل التسريع بعملية التنمية في البلدان النامية، وغير خاف أن هذه الإشارات تنبّه من ناحية إلى عمق آثار التخلف في الدول المذكورة، ولو على مستويات متفاوتة طبعاً – كما تنبه من ناحية ثانية إلى الفرق الشاسع بين مستويات تلك الدول والدول المتقدمة التي تستطيع تأمين حاجة التنمية إلى التسهيلات المتنوعة والوسائل الضرورية للنهوض بعملية التنمية في البلدان النامية.

التنمية وتقرير المصير:

- وكما جرت الإشارة في إعلان الجمعية العامة حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي لعام ١٩٦٩ فقد أشارت المادة الخامسة من إعلان الحق في التنمية إلى العلاقة الوثيقة بين تعزيز حقوق الإنسان وتصفية مخلفات السياسات الدولية الانتهاكية من ناحية وبين انفاذ الحق في التنمية من ناحية أخرى. ومن الواضح أن أهمية هذه الإشارة لا تنحصر في اعتراف الجمعية العامة بخلفيات وأسس وأسباب التخلف في البلدان النامية وإنما تتعدى ذلك إلى تأثير مسؤولية الدول التي كانت تنتهج، أوما زالت، سياسة عدوانية انتهاكية سواء في مجال الفصل والتمييز العنصريين أو العدوان والتدخل في شؤون البلدان الأخرى أو نهب ثرواتها ومنعها من ممارسة حقها الطبيعي في السيادة بكافة تعبيراتها السياسية والاقتصادية والفكرية.
- والحقيقة أن هذه المادة تضمنت عدداً من العناوين المهمة التي يمكن جمعها تحت عنوان كبير هو:حق الشعوب في تقرير المصير بمعناه الواسع.

- إن تحليل هذا الحق بالكشف عن جوانبه المتعددة يؤكد الصلة الوثيقة بين تعزيزه وبين النجاح المطلوب لخطط التنمية وبالتالي لإعمال الحق في التنمية.
- إن نص المادة الخامسة من الإعلان موضوع البحث يطالب الدول باتخاذ خطوات حازمة في هذا المجال وذلك للقضاء على الانتهاكات التي جرّت إليها السياسات الرافضة لتطبيق حق تقرير المصير بمعنىً أو آخر بما في ذلك الفصل العنصري الذي يمنع على فريق من الناس، أقليةً كانوا أم أكثرية، حق تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويضع لهم قواعد خاصة تميزهم بوضعٍ متدنٍ عن بقية أفراد المجتمع الإنساني والوطني وذلك بسبب العنصر واللون والأصل.
- ومن المعلوم أن السياسات الاستعمارية قد خلفت وراءها خلال قرون من الزمن تركاتٍ ثقيلة هنا وهناك في البلدان والأقاليم التي كانت مسرحاً لها بشكل من الأشكال. ولم تؤثر تلك السياسات في مستوى إشباع الحاجات المادية للشعوب والفئات الاجتماعية المعنّية فحسب بل إنها حملت تأثيراتها السيئة إلى كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية فتركت شروخاً خطيرة في البناء الوطني وخروقاً مؤلمة في النسيج الاجتماعي وتخريباً شاملاً في الهياكل الاقتصادية وحتى في الأسس الثقافية لتلك الشعوب والفئات القومية والدينية والعرقية. ومن هنا فان إعلان الحق في التنمية في مادته الخامسة يرى أن الشرط الأساسي لإعمال الحق في التنمية هو القضاء على الانتهاكات المذكورة، بل ويمكن الاستطراد مع هذا الالتزام والقول بوجود التزام مرافق له وهو علاج آثار تلك الانتهاكات، وهناك إشارات تؤيد هذه الملاحظة في هذا الإعلان وفي إعلانات أخرى سبقت الإشارة إليها.

التنمية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان:

المادة السادسة تتحدث عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والصلة

القائمة بين حقوق الإنسان جميعاً. ويتضح من دراسة نص المادة ذات الفقرات الثلاث أنها تشتمل على عدة معانٍ جديرة بالاهتمام، علماً أن أكثر هذه المعاني قد تردد في هذا الإعلان وفي غيره من إعلانات الأمم المتحدة.

من تلك المعاني:

١) أهمية دور العامل الدولي في تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتأكيد على عدم التمييز في إعمالها والتمتع بثمراتها بين الناس مهما اختلفت انتماءاتهم العرقية والدينية والاجتماعية وما إلى ذلك.

٢) إن أهمية العامل الدولي تقتضي التعاون بين الدول من أجل تفعيل هذا العامل.

٣) إن الحق في التنمية يندمج مع بقية الحقوق والحريات ويشترك معها فيما تشترك فيه فيما بينها من روابط واعتماد متبادل بحيث يعتبر الانتقاص من أحدها انتقاصاً من الجميع بما في ذلك الحق في التنمية.

٤) إن الحق في التنمية لا يرتبط وحسب بأوضاع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بالحقوق المدنية والسياسية.

٥) إن الربط بين هذه الحقوق والحريات جميعاً بما فيها الحق في التنمية وكذلك تفعيل الدور الدولي يعني ويقتضي التصدي من قبل الدول نفسها لإزالة العقبات عن طريق التنمية، تلك العقبات التي تتولد عن انتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعاً.

٦) إن النظر في الأمور المتقدمة يعتبر مسألة عاجلة، والتصدي لها يتطلب اتخاذ خطوات لتحقيق ذلك وليس مجرد رفع شعار بهذا المعنى أو إصدار بيان أو منشور بمعناه.

إن هذه النقاط تتضافر مع ما سبق أن أشرنا إليه في حلقات سابقة من وجود ترابط متين بين الحقوق والحريات، ولهذا الموضوع أوجه أخرى سنشير إليها في حينه.

التنمية والسلم الدولي:

في المادة السابعة يواصل واضعو النص الحديث عن الدور الدولي في عملية التنمية وإعمال الحقوق التي تتضمنها هذه العملية. وكما رأينا في عروض سابقة للنصوص الدولية كما هو الحال بالنسبة لموضوع الحق في التقدم، فإن الإعلان الذي بين أيدينا يؤكد على أهمية "إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين" والعلاقة القائمة بين ذلك وبين إعمال الحق في التنمية.

يبدأ نص المادة السابعة بحث الدول جميعاً على تشجيع ذلك، ولايكتفي النص بالحث وإنما يضع على عاتق الدول واجب بذل الجهد لتحقيق إجراءات معينة في هذا الصدد تشتمل على نزع السلاح العام الكامل والخضوع لرقابة دولية فعالة في هذا الصدد.

ومن الطبيعي أن يستكمل النص هذه الأحكام بتوجيه الدول إلى ضرورة استغلال الموارد المفرج عنها نتيجة هذه العملية الواسعة لأغراض التنمية ولاسيما في البلدان النامية.

إن نزع سلاح وإشاعة السلم بما يتضمنه من أوضاع ومفاهيم يتيح فرصاً معنوية دافعة للأفراد والشعوب على طريق صناعة الغد الأفضل وذلك بالتسريع بخطط التنمية وزيادة الرفاه الاجتماعي فضلاً عن الهدف المشار إليه في النص المتقدم ذكره وهو توفير مبالغ طائلة لكل دولة، ولاسيما البلدان النامية، مما يمكن بل ينبغي وضعه في خدمة خطط التنمية والتقدم.

العامل الوطني:

المادة الثامنة من هذا الإعلان تلتفت إلى العامل الوطني ودوره في عملية التنمية فتوجب على الدول أن تعتني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية.

وتعطي المادة الثامنة للدول نماذج من الأمور التي ينبغي الاعتناء بها في هذا **المجال فتشير إلى**:

١) توفير فرص متكافئة للمواطنين جميعاً للاستفادة من ثروات البلاد المتنوعة والخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة وتشمل الثروات موارد البلاد الأساسية كما تشمل خدمات التعليم والصحة والغذاء والإسكان والعمل. وتخصّ هذه المادة مسألة التوزيع العادل للدخل بالذكر مما يعني إعطاءها إياه أهمية خاصة من بين ما أولته المادة عنايتها.

٢) إتاحة الفرصة للمرأة لأداء دورها النشط في مجال التنمية باتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك. ومن المعلوم أن تفعيل دور المرأة لا يعني مجرد إضافة عدد من المواطنين قد يبلغ نصف المجتمع أو يزيد إلى عدد العاملين في حقل التنمية بل يعني تنويع الأدوار التي تؤدى في الحقل المذكور وتحسين مستوى الأداء وعلاج عدد من المعضلات الاجتماعية والتربوية. كما لا ينبغي أن يفهم من تفعيل دور المرأة في حقل التنمية مجرد تحشيد للنساء في سوق العمل لأن التنمية كما قدمنا أوسع مفهوماً ومدلولاً من العمل. وعلى سبيل المثال فان الإعداد التعليمي والتربوي للمرأة ورفع مستوى أدائها المنزلي والاجتماعي هو تفعيل لدورها في التنمية لما في هذه الأنشطة من آثار مباشرة وغير مباشرة على عملية التنمية.

٣) استئصال المظالم الاجتماعية المرافقة لحالة الركود والتخلف وذلك بإجراء إصلاحات متنوعة على الأصعدة كافة، لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وتضيف المادة الثامنة إلى ما تقدم، وذلك في فقرة أخرى منها، ضرورة قيام مشاركة شعبية واسعة في التنمية من جهة، وضرورة إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً تاماً من جهة ثانية من أجل مسيرة تنموية سليمة ذلك أن التنمية إنما عقدت إلى بناء الإنسان ورفاهيته وتعزيز كرامته وحقوقه وتمتعه بحرياته الأساسية، فينبغي أن يكون حاضراً في هذه المسيرة حضوراً

كاملاً.

تكامل الأحكام والأمم المتحدة:

أما المادة التاسعة فقد انصبت على موضوع الترابط القائم بين الأحكام الواردة في إعلان الحق في التنمية ثم مابين هذه الأحكام والأحكام الخاصة بعمل الأمم المتحدة. تتضمن هذه المادة فقرتين، تشير الأولى إلى تلاحم وترابط جوانب الحق في التنمية التي استعرضناها في الصفحات السابقة مما ورد في الإعلان موضوع البحث ووجوب النظر إلى تلك الأحكام نظرة تجمع بينها في إطار واحد. ومن تلك الأحكام ما يتعلق بكل دولة لوحدها ومنها ما يتعلق بمجموع الدول في علاقاتها، كما أن من تلك الأحكام ما يبين واجب سلطات الدولة ومنها ما يبين واجبات المواطنين والمؤسسات المسئولة عن مرافق التنمية كما تضمنت تلك الأحكام جوانب فكرية نظرية وأخرى عملية، إلى جانب إشارتها إلى أحكام أخرى في وثائق قانونية مما اعتمدته الأمم سابقاً. وبهذا فان تأكيد المادة التاسعة على الترابط والتلاحم بين كل تلك الأحكام يعني أن النظرة الكلية وحدها هي التي تستطيع أن تقدم لنا الصورة الناصعة لحق التنمية في التطبيق، وان ذلك التطبيق الذي يأخذ بنظر الاعتبار هذا الحكم هو التطبيق السليم من وجهة نظر واضعي نص الإعلان.

وأما الفقرة الثانية من هذه المادة فقد أشارت إلى ترابط أحكام الإعلان مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومع أحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وقاعدتهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يمنع أي تفسير يذهب إلى وجود تعارض بين إعلان الحق في التنمية والوثائق الأساسية المذكورة وقد صرحت المادة بما لا لبس فيه أن أعمال الحق في التنمية بهذا الأسلوب هو تعزيز لأعمال الحقوق واحترام المبادئ الواردة في الميثاق والإعلان العالمي والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وبالتالي فان في هذا تأكيداً جديداً علي كون الحق في التنمية من الحقوق الأصيلة للإنسان يجب أن يستوفيها كما

يستوفي بقية الحقوق المعروفة.

ضمانات الممارسة:

المادة العاشرة والأخيرة: بعد أن أكدت الأحكام السابقة على ترابطها وتكاملها مع الأحكام العامة لحقوق الإنسان وما ورد من قواعد والتزامات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عاد الإعلان في مادته الأخيرة ليؤكد على ضمانات ممارسة الحق في التنمية **فأشار إلى:**

١) وجوب اتخاذ خطوات تكفل ضمان ممارسة الحق في التنمية.

٢) إن الممارسة المذكورة يجب أن تكون ممارسة كاملة.

٣) إن يجري تعزيز الحق في التنمية بشكل تدريجي.

٤) إن الخطوات المعنيّة تتضمن فيما تتضمن تدابير لا تقتصر على صعيد السياسات الخاصة بالتنمية وتعزيز وضمان ممارسة الحق فيها وإنما تشتمل على التدابير التشريعية التي تشكل ضمانات قانونية قابلة للمتابعة.

٥) إن المراحل التي تمرّ بها تلك التدابير ينبغي أن لا تقتصر على مرحلة الصياغات النظرية والأفكار والدراسات وإنما يجب أن يأخذ ذلك طريقه إلى اعتماد البرامج وتنفيذها.

٦) وأخيراً فان التدابير المذكورة يجب أن تتابع على الصعيدين الوطني والدولي، ذلك أن المستويين يتكاملان في إعمال الحق في التنمية كما رأينا في الأحكام السابقة للإعلان.

محتوى مواد إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ يتضمن المواد التالية :

إذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكوّنون الأمم. ***على السواء، تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:***

المادة ١:

١- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق

لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

٢- ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة ٢ :

١- الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

٢- يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فردياً وجماعياً، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

٣- من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة ٣ :

١- تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

٢- يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٣- من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية

وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة ٤ :

١- من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً.

٢- من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة ٥:

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات
بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة ٦ :

١- ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٢- جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، ويبغي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.

٣- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة ٧ :

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولاسيما تنمية البلدان النامية.

المادة ٨ :

١- ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

٢- ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة ٩ :

١- جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.

٢-ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة ١٠:

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي،بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

بهذا ينتهي عرض الأحكام الواردة في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٦حول الحق في التنمية وكما ألمحنا فأن هناك عدداً من الوثائق المهمة التي صدرت إما على شكل اتفاقيات عامة أو إعلانات أو صكوك دولية ذات علاقة بالحق في التنمية وكذلك بالحق في التقدم

العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان:

مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وخلاصة ما جاء في هذا التقرير أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء؛ وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على البعض، والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلاً التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، وكذلك الحق في التعليم للفرد يرتبط بصحته، كما أن هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وتمتع أطفالها بالصحة.

وقد اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان طوال العقود الماضية، وخاصة في ظل الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية أو الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول، والمهم هنا هو معرفة حقيقة العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ورؤية المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة، وكذلك الرؤية العربية للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، والبون الشاسع بين الرؤى النظرية والتطبيق الفعلي في هذا المجال.

حقوق الإنسان والتنمية فكرياً :

يرجع الباحثون في قضايا حقوق الإنسان جذور العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبارة "التحرر من العوز" كما هو موضح في ديباجة الإعلان، كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عندما تَمَّ الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية.

وقد استهدفت المواثيق الدولية أن تكفل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان والعكس، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقع في نطاق اختصاصاتها.

وأقرت الأمم المتحدة مبدأ هامًا يقول: "إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها"، وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصولهم إلى الموارد الأساسية وإلى التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل.

دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقضية :

دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين

التنمية وحقوق الإنسان، وتم هذا الدعم من خلال عدد من المؤتمرات العالمية منذ عام ١٩٨٦م، وكان أهم هذه المؤتمرات :

ـ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام ١٩٩٣م.

ـ مؤتمر السكان والتنمية "في القاهرة" عام ١٩٩٤م.

ـ مؤتمر التنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام ١٩٩٥م.

والملاحظ أن دعم المجتمع الدولى والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان، جاء في صورة تأكيد على عدد من المبادئ والأسس التى اعتبرتها الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية، ودعت إلى تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التى تناقش قضايا التنمية.

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحاً في عملية التنمية التي تؤثر على حقوق الإنسان، هي:

ـ تخفيف حدة الفقر.

ـ القضاء على مشكلة البطالة.

ـ تعزيز التكامل الاجتماعي.

وتبين أيضاً أن هناك ثلاث عقبات تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية، وهي:

ـ أزمة الديون وما يترتب عليها من أعباء تقع في النهاية على عاتق الفرد.

ـ سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التى تقع على عاتق الدول النامية لإنجاز هذه البرامج والسياسات التي - غالبًا - ما يكون لها آثار اجتماعية تنعكس على نوعية الحياة التى يعيشها الفرد.

ـ تذرُّع الحكومات بأسباب داخلية أو خارجية لتبرر عدم مراعاتها الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

ورغم أن مسيرة الربط بين التنمية وحقوق الإنسان لاقت دعمًا من دول الشمال ودول الجنوب، ورغم أنه لا يوجد خلاف بين دول الشمال ودول الجنوب بشأن هذا الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، إلا أن الخلاف يثار دائمًا عندما يتم الاقتراب من تحديد التزامات كل طرف لدعم هذه المسيرة ماليًّا، فمن الواضح أن دول الجنوب تحاول الإفلات من محاسبة المجتمع الدولى لها على قصور احترام حقوق الإنسان لديها، أما دول الشمال فتحاول الإفلات من أي التزامات مادية تجاه دول الجنوب، وقد كان ذلك واضحاً بجلاء في نتائج مؤتمر السكان الأخير، حيث تحملت دول الجنوب الفقيرة عبء تمويل البرنامج السكاني من مواردها المحلية بنسبة الثلثين، في حين تحملت دول الشمال الغنية نسبة الثلث فقط.

مطالب للمجتمع المدني :

تعكس رؤية المجتمع المدني للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أهمية خاصة؛ لأنها تمثل صيحة الضمير للمجتمع الدولي، وهذه الرؤية في الغالب تشكل مجموعة مطالب مستهدف تحقيقها، وأهم هذه المطالب هي:

- ضرورة الاتساق بين برامج الإصلاح الاقتصادي والأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، والاعتراف بأن إفقار قطاعات كبيرة من السكان أكبر انتهاك لحقوق الإنسان.
- ضرورة إقامة علاقات تجارية دولية منصفة وإنهاء تحكم الدول الصناعية في رفع أسعار النقل والتأمين والسلع المصنعة وخفض أسعار المواد الخام.
- الاتفاق الدولي على خفض الإنفاق العسكري لصالح الجوانب الاجتماعية والخدمات العامة.
- الإسراع في إلغاء الديون الخارجية المستحقة على الدول الفقيرة؛ لتحسين الحقوق التى يتمتع بها الإنسان في هذه الدول.
- الاهتمام بالتنظيمات والمؤسسات المدنية واحترام حقوقها وزيادة مشاركتها في التنمية الحقيقية وصياغة حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وثيقة عربية للربط بين التنمية وحقوق الإنسان

تجسدت التوجهات العربية بشأن قضية التنمية وحقوق الإنسان في وثيقة أعدتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية بعنوان "التنمية والمديونية وحقوق الإنسان" التي تضمنت خمسة مبادئ أساسية، هي:

- وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية تحقق التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق الأمن القومي العربي.
- التأكيد على ضرورة التنمية العربية المشتركة ووضع التنمية الاجتماعية في صلب العملية التنموية.
- الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والتغلب على أثر المديونية على كل منهما.
- مطالبة الدول المتقدمة بإعفاء الدول العربية من الديون المستحقة عليها.
- أهمية توفير الضمانات الديمقراطية لإعمال الحق في التنمية وعدم الانكفاء على البعد الاقتصادي فقط وأخذ الأبعاد الاجتماعية في صلب البرامج التنموية.

فجوة بين الفكر والتطبيق :

برغم جودة الإطار والدعم النظري المتعلق بالتنمية كحق من حقوق الإنسان، فإن الفيصل في ذلك هو إحراز تقدم على صعيد تطبيق هذا الحق والآليات التى تكفل ضمان التطبيق الأمين لهذا الإطار والدعم النظري، وكذلك ضمان عدم إساءة استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشئون الخاصة بسيادة الدول وخاصة الدول النامية، وعلى الجانب التطبيقي هناك فجوة كبيرة بين ما تقوله وتطالب به الدول والمؤسسات الدولية وبين الواقع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

- محدودية حجم وأهمية الآليات الدولية التى وضعت لترجمة العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان.
- خضوع المؤسسات والمنظمات الدولية التى تهتم بالربط بين التنمية وحقوق

الإنسان لنوازع سياسية تحركها بعيداً عن التنمية وحقوق الإنسان الحقيقية.

- عدم تقبل النظم الوطنية في الدول النامية لمبدأ الربط الفعلي بين التنمية وحقوق الإنسان وعدم قبول المساءلة الدولية في ذلك.
- عدم مراعاة صندوق النقد والبنك الدوليين - عند صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي - قضية حقوق الإنسان، وغالباً ما تقع أعباء الإصلاح على كاهل الطبقات الفقيرة، وفي الغالب يكون إصلاحًا ماليًّا وليس تنمية حقيقية.
- إساءة تعامل الدول المتقدمة مع قضية حقوق الإنسان في الدول النامية وربط المعونات والمنح بهذه الحقوق، واستخدام سلاح العقوبات والمقاطعة الاقتصادية لهذا السبب بطريقة انتقائية، ومثال التفرقة بين معاملة إسرائيل والعراق وليبيا والصين وإيران بسبب حقوق الإنسان مثال صارخ على ذلك، حيث إن هذه العقوبات والمعاملة تتم بطريقة انتقائية ولأغراض سياسية وتعمل على تعطيل التنمية في بعض الدول وزيادة معاناة الطبقات الأكثر فقراً.

وخلاصة القول، إن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان هو أمر ضروري؛ لأن التنمية التى تتم في الغالب بدون احترام حقوق الإنسان هي تنمية منقوصة ومشوهة، ولكن القضية تحتاج إلى أفعال أكثر مما تحتاج إلى مجرد شعارات جوفاء.[٢٥]

دور الخدمة الاجتماعية فى تدعيم حقوق الإنسان :-

إن المهمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية هى تعزيز رفاهية الناس ومساعداتهم على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، مع الاهتمام الخاص بالاحتياجات وتقوية الضعفاء والمظلومين والفقراء وتحديد سياسة المناهج الدراسية لتعليم الخدمة الاجتماعية يجب أن يؤكد على هذه المهنة المرتبطة بالأغراض الرئيسية لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية **والتى تتضمن** :

١- وضع وتخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية والخدمات والموارد والبرامج المطلوبة لإشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتنمية

القدرات الإنسانية .

٢-متابعة السياسات والخدمات ، والموارد ، والبرامج من خلال المدافعة الإدارية والتنظيمية والعمل الاجتماعي والسياسي لتعزيز قدرة الجماعات في أوقات الأزمات وتدعيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتمثل مواثيق حقوق الإنسان مع الخدمة الاجتماعية اتحاد طبيعي ويجب على الأخصائيين الاجتماعيين إدراك تلك العلاقة والتعرف على أنظمة العمل بمنظمات حقوق الإنسان والأنشطة المرتبطة بها فى شتى أنحاء العالم . (٢٦)

وتساعد السياسة الدولية لحقوق الإنسان كلاً من مهنة الخدمة الاجتماعية وميثاق حقوق الإنسان على خلق هذا الوعى والقيام بمهامها المعلنة

وفى الولايات المتحدة الأمريكية فإن الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين قد صدقت على المبادئ الأساسية المعلنة فى وثائق حقوق الإنسان للأمم المتحدة ، وتتضمن تلك المبادئ : الحق فى الحصول على مستوى معيشة مناسب لرفاهية وصحة الناس وأسرهم وإتاحة الموارد الأساسية لإشباع تلك الاحتياجات والحق فى الحصول على الطعام والغذاء المناسب والحق فى الملبس والإسكان المناسب والحق فى الرعاية الصحية الأساسية والحق فى التعليم والحق فى الإحساس بالأمن فى حالة حدوث بطالة أو مرض أو عجز ، أو الترمل أو الشيخوخة أو أى افتقار أخر خارج نطاق سيطرة الشخص ، كذلك الحق فى الخدمات الاجتماعية الضرورية والحق فى عدم التعرض لأى عقاب مجرد من الإنسانية .

كما تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقيتين الأساسيتين للأمم المتحدة لعام ١٩٦٦م واللتان تؤكدان على الحقوق السياسية والمدنية لكل الناس بما فيها الضعفاء وكذلك التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة من الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٥م .

كما تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين عملية تبنى حقوق

الإنسان كمبدأ أساسي يمكن أن تستند عليه نظرة الخدمة الاجتماعية والمعرفة التطبيقية لها ، كما رد فى البيان السياسى الصدارة عن الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين **واجبات الأخصائيين الاجتماعيين وممارسى الخدمة الاجتماعية والمدافعية عن حقوق الإنسان مما يلى :**

١- يجب أن تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين تصديق الأمم المتحدة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومعاهدات الأمم المتحدة الهامة مثل اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٦٠م) واتفاقية القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة (١٩٨١م) واتفاقية حقوق الطفل عام (١٩٩٦م)

٢- يجب أن يكون الأخصائيين الاجتماعيين مدركين لانتهاكات حقوق الإنسان والمرتبطة بحقوق الطفل والاستغلال من خلال استخدام الطفل فى العمل والبقاء والجرائم الأخرى المرتبط بالإساءة ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يتخذ مركزاً قيادياً فى تطوير الوعى الشخصى والعام واضعاً فى اعتباره تلك القضايا

٣- يجب أن يدافع الأخصائيين الاجتماعيين عن حقوق الضعفاء ويدينوا سياسيات وممارسات واتجاهات التعصب وعدم التسامح والكراهية التى تؤدى على انتهاك حقوق الإنسان نتيجة للجنس والعرقية ، والنوع ، والعمر ، والإعاقة أو العجز وحالات الهجرة أو الاضطهاد الدينى وهذه تعتبر أمثلة قليلة لانتهاك حقوق الإنسان

٤- يجب أن يشارك الأخصائيين الاجتماعيين الأمم المتحدة فى تحقيق التنمية البشرية وحقوق الإنسانية بما فيها حقوقه الاقتصادية وسد الفجوة الاقتصادية

٥- يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على الحفاظ على حقوق الإنسان فى كل مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية سواء مع الأفراد أو الأسر أو الجماعات أو المجتمعات المحلية أو المؤسسات المحلية أو الدولية .

٦- الاعتراف بأن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان يمكن أن يتعرضوا للانتقام. وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تؤكد الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين على التدعيم الكامل من جانب مهنة الخدمة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المهددين .

إن الانتشار المرعب للحروب والإبادة الجماعية والتطهير العرقى والتميز العنصري والاستبعاد الاجتماعى، وعدم مساواة النوع ، العنف ، الاغتصاب وبيع النساء فى كل مكان ، ومؤسسات استغلال العمالة واستخدام الطفل فى العمل والعبودية وانتهاك حقوق الإنسان . كل هذه الأمور تؤكد على الكفاح من أجل أن تحتل حقوق الإنسان الأولوية فى مهنة الخدمة الاجتماعية فى القرن الواحد والعشرين .[٢٧]

نماذج ممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية :

لا مفر من ممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية (كلارك Clark ٢٠٠٠) ولكن يبدو أنهما فى توتر وربما فى تناقض مع متطلبات الممارسة الضرورية وهوية العميل أو مستخدمى الخدمة .

ولقد حدد هوفس وزملائه Hughes et. Al. عام ١٩٩٨ نمو فكرة الديمقراطية الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية بعد الحرب وهجوم اليمين واليسار السياسى ، وركزوا على ثلاث نماذج ، هى العمل ، المجتمع ، المواطنة .

حدد روبرت أدمز Robar Adams ادم خمس نماذج لممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية فى النماذج التالية :

١) دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية : The Social – Democratic Welfare State

وتفترض دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية أن مسؤولية الدولة تتضمن بعض معايير الرفاه خاصة فى المناطق التقليدية الأكثر حاجة ، وذلك لحماية الدخل والصحة والتعليم والإسكان لتكون مناطقاً أكثر تحديداً فى الرعاية الاجتماعية العامة مثل المناطق الأخرى ويعد العملاء متلقى الخدمة

سلبيين للخدمات الموجهة من صانع القرار ذوى الخبرة ، ويعتمد توصيل الخدمات على المحترفين وتقابل الحقوق والعدالة الاجتماعية بضمان أن العامة يستقبلوا ما يفترض السياسيين أن يعطوه من خدمات ولا يؤثر العامة على محتوى الخدمة ولا السياسة الموجهة لهم .

ولم تختلف تماماً الديمقراطية الاجتماعية لدولة الرفاه الاجتماعي ، حيث تشمل نموذجاً للسلطة المهنية لا يمكن الدفاع عنه ، كما أن العامة فقدوا الثقة فى الوعود والخبرة المزعومة للمحترفين المهنيين ، كما مفهوم الديمقراطية الاجتماعية متحيزاً.

والممارسة الفاعلة يجب أن تثير الاستياء للمثالية الاجتماعية القديمة للخدمة الاجتماعية ومحدودبة مفهوم الحقوق ، حيث يعرف الحقوق. الخبراء على إنها الأهداف المناسبة لسياسة الخدمة الاجتماعية ويبدو ذلك غير واقعي ، حيث مقولاتها للعدالة متحيزة تجاه العالمية التى لا تلائم العمومية لما بعد الحداثة وأختفي التأييد لنموذج الديمقراطية الاجتماعية للخدمة الاجتماعية .

٢) دولة الرفاه القابلة للاستفادة : The Consumerist Welfare State

وتفترض دولة الرفاه القابلية للاستفادة أو الاستهلاك أن حاجات الرفاه لا تختلف فى المبدأ عن حاجات الأفراد التى يشبعها السوق ، وعادت الرعاية والرفاه تدعم السوق بصورة جزئية ، مثال ذلك الصحة وبعد ذلك هدف السياسيين فى عزل المستفيدين عن ثروة السوق ، وأصبح للمواطنين الآن حق المشاركة بحرية فى السوق ، ويعتبر تأثيرات السوق فى حد ذاتها غير عادلة والتعارض مع الأسواق اختراق للحرية .

ويوجد الآن دعماً للتوزيع المرتكز على مبادئ السوق الحر وانتشرت أساليب السوق المنظمة وليست الحرة فى النقل والمواصلات والمنافع العامة حيث تتنافس المؤسسات الخاصة والعامة على مبادئ تتحكم فيها منظمات الدولة فى العمل الاجتماعي .

وفى نموذج دولة الرفاه القابلية للاستفادة يصبح المستفيدين والمهنيين موجهين أساسً بعلاقات العميل وتعد الخدمة الاجتماعية ببعض التحسن فى الحقوق ، حيث كان النظر للمواطنين كمجرد عملاء مع إغفال الجو العام للحياة الاجتماعية والمسؤولية العامة ، حيث لا يمكن أن يتساوى استهلاك الرعاية الاجتماعية مع استهلاك البضائع والسلع حيث أن طرق السوق لا تعمل بصورة كافية لتوصيل الرعاية الاجتماعية للمستفيدين .

دولة رفاه المصالح المشتركة The Communitarian Welfare State

تعتبر الديمقراطية الاجتماعية ودولة رفاه المصالح المشتركة مألوفة فى التاريخ الحديث والخبرات الحالية ، بينما النماذج الأخرى فى طور الاستكشاف والتجربة .

ويعتمد هذا النموذج على المقترحات والاحتجاجات الرسمية لمصالح الأقلية الذين لم تستهدفهم سياسات الرعاية والممارسة بصورة أساسية ، على اعتبار أن هناك مصالح مشتركة وفى ظل قوانين واحدة .

ويركز هذا النموذج على هوية الأفراد فى المجتمع وعلاقاتهم بالمؤسسات المجتمعية ويرفض الفردية المجردة الآلية للمتحررين الذين لا يعنيهم مقابلة الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، ومن ثم التركيز على تقاليد ثقافية معينة فى مجموعة محددة من العلاقات والاهتمام بالمسؤوليات المتبادلة لأعضاء المجتمع والواجبات والحقوق المشتركة ، والحق فى المشاركة فى العمليات السياسية اليومية ، وبذلك يجب الاهتمام بالتبادلية وروح الانتماء والعضوية للمجتمع والتخلى عن البيروقراطية والسلطة والتكتم المالي من الحومة المركزية للمجتمعات المحلية .

دولة رفاه المساواة بين الجنسين : (الشراكة فى العلاقات)

Feminism and the welfare State : Partners in Relationships

ويعتمد النموذج على نقد حركة المرأة فى أوجه عديدة ، ويفترض أن الرعاية هي أساساً نشاط نسائي من خلال أدوار الأمهات والزوجات

والخادمات منخفضة الأجور بينما حصل الرجال على امتيازات تقليدية وهـذا الافتراض على مستوى النظرية وليس على مستوى الممارسة .

إن الحقوق لا تتأثر بالتزامات الفرد الخاصة ، ويفرق هذا النموذج بـين الرعاية الرسمية وغير الرسمية ، ويهتم بالشراكة فى العلاقات الإنسانية الفعلية والمساواة بين الجنسين ، ولكنه لم يصف بدقة التزامات الدور التقليدي لدولـة الرعاية .

المواطنـــة :

تحدد هوية المشارك فى خدمات الرعاية فكـرة المواطنـة ، وتـدعونا المواطنة للتفكير فى حقوق وواجبات الفرد كمشارك ، وتدعمه الحقوق المدنية والسياسية فى القانون والدستور والحقوق الاجتماعية والرسمية وتعكس دولـة الرعاية التوقعات الناتجة لرفا الإنسان ، والمواطنة لا تنتهي بتـدبير قـانوني رسمي وواجبات ، حيث تتحدد هوية الفرد فى علاقات غير رسمية وروابـط كثيرة تعكس الالتزام والثقة وتتطلب إدراك المواطنين بالالتزامات المـشتركة والمسؤولية المتساوية والمواطنة بذلك تبلور وتدمج السمات القيميـة للنمـاذج الأربعة السابقة .

وترتكز الحقوق الاجتماعية على التوقعات غير الرسمية والتزامات أعضاء المجتمع وعلاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالمؤسسات والمهن التى تشكل الخدمات الرسمية .

ويعكس المدخل النقدي للمواطنة أن السعي للدفاع عن حقوق الأفراد يتناقض مع العدالة الاجتماعية ويوجد توتر فى الممارسة النقدية . [٢٨]

مراجع الفصل الثامن

١) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمى الخامس عشر الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٩-١٠ مايو ٢٠٠٤ ، ص ص ١ : ٥

٢) نقلاً عن :طلعت السروجى : السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... والمضمون ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩ .

٣) احمد زكى بدوى : معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٩ .

٤) سامى علم الدين : النظريات العامة فى القانون الالتزام - دراسة مقارنة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٦٣ : ٢٦٤ .

٥)محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨٨ .

٦) أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٥١ .

٧)احمد وفاء زيتون: الدفاع عن الحق فى الرعاية الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السابع ، المجلد الثانى ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٨ .

٨) محمّد دكير : حقوق الإنسان في الإسلام من التأصل إلى التقنين

9) http://www.cdhrap.net/text/bohoth/87.htm

١٠) نقلا عن :طلعت السروجى : السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... والمضمون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠

١١) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .
١٢) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .
١٣)عبد الرشيد عبد العزيز سالم: الإسلام دين الإنسانية ، مكتبة التراث الإسلامي ،القاهرة ،١٩٩٤،ص٢٠٧.
١٤) عبد الرشيد عبد العزيز سالم : الإسلام دين الإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٠ .
١٥)إبراهيم على بدوى الشيخ : نفاذ لالتزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان فى النظام القانونى المصرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٥ .
١٦) مصطفى كامل السيد : محاضرات فى حقوق الإنسان ، ط٣ ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص . ص(٩ : ١١) .
17)Yaslen Paraneu: the importance of human Rights practice , Ohaio : pecouk press., 2000, p30.
١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والإنسان ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣.
١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص(١٣ : ١٤) .
٢٠) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧ : ٩ .

٢١) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ : ١١ .

٢٢ الأمم المتحدة : حقـوق الإنسان إلى أين ، تقرير سنوى عن حقـــوق الإنسان فى العالم ، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص. ص (٢٤ : ٢٥) .

23)Lazarian B. Sehairt: Civel society, social justice, and the human rights in Africa , Canada : parmer publisher, 2001, p62..

٢٤) مغاوري شلبي : التنمية وحقوق الإنسان.. مأزق الفكر والتطبيق
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp

٢٥) مغاوري شلبي : التنمية وحقوق الإنسان

٢٦) احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١ : ١٢

٢٧)احمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢ : ١٤ .

٢٨) نقلا عن :طلعت السروجى : السياسة الاجتماعية العالمية والحقــوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... المضمون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦: ١٨ .

الفصل التاسع

الاتجاه التنموى
فى الخدمة الاجتماعية

تمهيد :

تعتبر قضية التنمية التحدى الأساسى الذى يواجه البلدان النامية فى سباقها مع الزمن حيث مرت على هذه الأمة أجيال عديدة عانت فيها من التخلف فى كافة جوانب الحياة . الأمر الذى يدفع مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أن تعطى الأولوية للأخذ بالاتجاه التنموى فى ممارستها فى الدول النامية بصفة عامة وبالمجتمع المصرى بصفة خاصة .

ويرى (*مورال وبراد فورد*) فى هذا الشأن أن الخدمة الاجتماعية التنموية يمكن أن تعمل على مساعدة المجتمعات المحلية على تزويدهم بالخدمات الاجتماعية والصحية كما تعمل على تحسين ورفع مستوى هذه الخدمات .

وتحدد الخدمة الاجتماعية التنموية " هى ذلك النوع من الممارسة المهنية الذى يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بايجابية وفعالية فى رفع مستوى المواطنين اقتصادياً واجتماعياً باطراد فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مقوماً بما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات ، وعلى هذا يمكن أن تحدد الخدمة الاجتماعية بأنها الممارسة المهنية التى تتخذ من أهداف التنمية فى المجتمع أهدافاً تسعى هى الأخرى إلى المساهمة فى تحقيقها .

وإذا كانت ظروف وأوضاع الدول النامية تعطى أولوية للأخذ بالاتجاهات التنموية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى جانب الاتجاه الوقائى والعلاجى وصولاً إلى تحسين أحوال هذه المجتمعات فإن هذا الاتجاه يتضمن تحقيق مستويات لتنمية الإنسان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً إلى مستوى الإنسان العصرى الحديث ، ***وتتلخص الأسباب الكامنة وراء الأخذ بهذا الاتجاه فى الجوانب الآتية :***

١- يتعرض المجتمع المصرى لعملية تغيير مقصود ومخطط فيما يعرف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فليس هو المجتمع الاستاتيكى الذى يريد الحفاظ على الوضع الراهن كما هو .

٢- تحاول جهود التنمية حالياً تغيير الأنظمة لصالح الفئات الأقل دخلاً وهـذا يدعو إلى توجيه نشاط الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة والأقل دخلاً .
٣- تلقى الخدمة الاجتماعية بثقلها فى تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالى لتحسين أحوالهم من خلال الإسهام فى عمليات التنمية المحلية .
٤- تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى دفع قوة فاعلية المشاركة والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام فى خطة التنمية المحلية ويتحقق ذلـك مـن جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة فى إيقاظ وعى الأهالى ، كما تـساهم فى إيجاد علاقات للتعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالى .
٥- تساهم الخدمة الاجتماعية فى تحديد الاحتياجات والمشكلات التى يعـانى منها السكان وتنمية مهاراتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المـشكلات وإشـباع هذه الاحتياجات .
٦- استثمار الموارد البشرية عن طريق تنظيم الجماهير كى تـوفر لنفـسها بمختلف الوسائل المشروعة ما تحتاجه من خدمات . فضلاً عن دورها فى تدعيم وتقوية الأسرة وإعداد الأهالى لتحسين أحوالهم من خلال الإسـهام فى عمليات التنمية المحلية .

عوامل الأخذ بالاتجاه التنموى فى الخدمة الاجتماعية :

يرى عبد الحليم رضا أن أسباب الأخذ بالاتجاه التنموى فى ممارسـة الخدمـة الاجتماعية فى المجتمع المصرى يرجع إلى :

١- تعيش الأغلبية الكادحة من المواطنين فى ظروف اجتماعيـة واقتـصادية سيئة بحيث يصعب حل مشكلاتها – الأكثر انتشاراً فى المجتمع – علـى مستوى الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالمجتمعات المحليـة ، ويتطلـب الأمر تحركاً على جبهة واسعة للتصدى لتلك المشكلات بجدية .
٢- إدراك المواطنين أن المشكلات التى يعانون منها تنبع من أسباب مجتمعية غالباً ، ومن ثم فإنها ليست خاصة بكل منهم على حدة .

٣- الميل إلى الحياة الجماعية فى مصر وعدم القابلية للتركيز على الفردية كما هو الحال فى المجتمعات الغربية .

٤- محاولة تغطية اكبر عدد ممكن من المواطنين من سكان المجتمع المحلى بخدمات الأخصائيين الاجتماعيين المدربين على تحقيق ذلك .

٥- استثمار الموارد البشرية المتاحة – عن طريق تنظيم المواطنين بمختلف الوسائل المشروعة لكى توفر لنفسها ما تحتاجه من خدمات . [١]

الإطار المهارى للخدمة الاجتماعية فى المجال التنموى :

أ- الصفات التى يجب أن تتوفر فى العناصر القيادية فى العمل التنموى : [٢]

١- الدقة والسرعة فى رصد المتغيرات الخارجية وإدراك آثارها .

٢- الدقة والسرعة فى اكتشاف الفرص الناشئة عن المتغيرات الخارجية .

٣- الحسم فى التعامل مع الموارد البشرية بتوضيح واجباتها ومسئولياتها .

٤- العدل والموضوعية فى تقييم أداء الموارد البشرية وتقرير الحوافز الايجابية .

٥- القدرة على مواجهة الأزمات وابتكار الحلول واستثمار طاقات الموارد البشرية.

٦- الانفتاح على الفكر الجديد وتشجيع المرؤوسين على الاستزادة منه .

٧- المعرفة والخبرة المتجددة من مصادر داخل المنظمة أو خارجها .

ب- أهم المهارات التى يمكن استخدامها فى العمل التنموى :

١- مهارة فى اختيار المدخل النظرى المناسب للعمل بالنسبة لكل طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية.

٢- مهارة فى تطبيق مفاهيم كل مدخل علمى للتدخل على حدة .

٣- مهارة فى تكامل عملية المساعدة وترابطها كالقدرة على حصر الحقائق الدراسية عن الموقف وتفسيرها وتحديد اتجاهات العلاج .

٤- مهارة فى ممارسة الإجراءات المهنية مثل :

أ- مهارة فى قيادة المقابلة .

ب-مهارة فى تطبيق المبادئ .

ج-مهارة فى التسجيل .

د- مهارة فى العمل الفريقى .

هـ- مهارة فى تحويل الحالات .

و- مهارة فى تكوين العلاقات .

ز- مهارة إدارية .

ح- مهارة تدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية .

٥- مهارة قيمية وتشمل :

أ- مهارة فى ترجمة قيم المهنة إلى سلوك وأداء .

ب-مهارة فى غرس القيم فى نفوس العملاء .

ج- مهارة فى تدعيم القيم الايجابية بالأساليب المناسبة .

٦- مهارة مهنية عامة وتشمل :

أ- مهارة فى استخدام الذات المهنية فى الممارسة .

ب- مهارة فى التقويم الذاتى .

ج- مهارة فى استغلال إمكانيات المجتمع لخدمة العملاء .

د- مهارة فى التوفيق الابداعى بين النظرية والتطبيق.-[٣]

العلاقة التبادلية بين التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية :

يرى (آرثر دانهام) أن الأسس الفلسفية التى تنطلق منها كل من التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية متشابهة إلى حد كبير ، حيث يؤكد على أن كل منهما يؤمن بحق تقرير المصير فى الحدود العامة التى يقبلها المجتمع الأكبر ، كما يعتقدا فى أهمية الجهود الذاتية التى يبذلها الناس لتحسين أحوال معيشتهم ، فضلاً عن أن الكثير من المعارف التى يمتلكها الأخصائيين الاجتماعيين والعديد من مهاراتهم واتجاهاتهم يمكن تطبيقها مباشرة أو مع بعض التعديل للعمل فى تنمية المجتمع المحلى .

١- ترتبط كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ارتباطاً وثيقاً حيث أن كل منهما يؤمن بمجموعة من الأخلاقيات والقيم الأساسية فى ممارسة العمل تتمثل فى الاعتراف بكرامة الفرد والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية ، وهى حقيقة تحدد أسلوب عمل كل من الاخصائى الاجتماعى وأخصائى التنمية فى تعامله مع الوحدات الاجتماعية التى يتعامل معها كل منهما ، وهذا الاعتراف والإيمان بكرامة الإنسان يعد حجر الزاوية التى يقوم عليها التغيرات التى يرغب إحداثها فى اتجاهات وقيم وسلوك هذه الوحدات الإنسانية ، وهو يحدد دوره فى توفير الفرص لنمو أفراد المجتمع وزيادة قدراتهم من خلال المشاركة والإحساس بالانتماء بحيث يشعر كل فرد بأنه جزء فعال فى حياة المجتمع والاعتراف بأهمية المواطنين وتقديرهم .

٢- إن كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع تؤمنان بحق المواطنين فى تقرير حاجاتهم ومشكلاتهم والأسلوب الأمثل لإشباع احتياجاتها وحل مشكلاتها ، ولا يعتقد الأخصائيون الاجتماعيون أن عملهم يقتضى أن يمارسوا هم نيابة عن الأهالى كافة الخطوات والإجراءات اللازمة أو رسم السياسات وتخطيط البرامج ، وهم يدركون أن التغير الاجتماعى لم يتحقق

إلا بمشاركة الجماهير باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير .
كل هذا يتحقق مع ما تؤمن به تنمية المجتمع فى ضرورة تحديد المواطنين لأهدافها ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف والبرامج اللازمة لتحقيقها ، وبالتالى ضرورة مشاركتهم فى تخطيط هذه البرامج وتنفيذها .

٣- ترتبط كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع فى الأهداف التى تسعى كل منهما لتحقيقها فكلاهما هدفه الأساسى الإنسان ويعملان على إتاحة المؤثرات والظروف المحيطة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وإحداثه

وتتمثل أهدافهما فى :

- التصدى للمشكلات الاجتماعية التى تعوق التنمية كالسلبية واللامبالاة والفردية والزيادة السكانية ، وانخفاض مستوى المعيشة .
- مساندة الإنتاج فى جميع الميادين بتوفير العلاقات الإنسانية داخل الوحدات الإنتاجية .
- إعادة جميع المعوقين لعجلة الإنتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم .[٤]

أهداف الخدمة الاجتماعية فى محيط التنمية الاجتماعية :

١- نشر الوعى التنموى :

من خلال مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعى والحساسية بالتنمية الاجتماعية الكلية والمشكلات المرتبطة بها .

٢- المعرفة التنموية :

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب فهم أساسى للبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها ولدور الإنسان ومسئوليته الخطيرة فيها ، وعرض الحقائق الأساسية والمفاهيم التى تساعد على تفهم موقفه فى إطاره التنموى والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر على ارتباطه بالتنمية الاجتماعية

٣- إكساب الإنسان الاتجاهات التنموية :

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب القيمة الاجتماعية

والمشاعر القوية إزاء الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والدافعية التى تنشط وتوجه الأفراد والجماعات نحو المشاركة بفاعلية ، ويتطلب هذا حث الإنسان ودفعه وتأكيد أهمية التعاون بينه وبين الأجهزة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، لتكون رأى عام للنهوض بمستويات التنمية الاجتماعية.

٤- ***إكساب الإنسان المهارات لمواجهة المشكلات التنموية :***

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب المهارات المتعلقة بحل المشكلات التنموية وتيسير وتوفير فرص التدريب بنوعياته ومستوياته المختلفة .

٥- ***القدرة على التقييم :***

من خلال تقييم المقاييس التنموية والبرامج التعليمية فى ضوء العوامل الايكولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتربوية وقياس قدرة الإنسان التحصيلية والتى اكتسبها .

٦- ***تعميق مفهوم المشاركة التنموية لدى الإنسان :***

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تنمية الإحساس بالمسئولية فيما يتعلق بالمشكلات التنموية للأخذ بالأفعال والممارسات الملائمة لحل تلك المشكلات وهذا يتطلب تجنيداً للقوى التربوية والاجتماعية التى تعمل على تشكيل وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بالتنمية الاجتماعية .(٥)

الافتراضات الأساسية لمدخل الممارسة العامة فى المجال التنموى :

١- إن مشكلات الناس فى الأداء الاجتماعى لها جذورها وحلولها على جميع المستويات فى المجتمع فى آن واحد ، لذا فإن التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية يجب أن تعكس أيضاً تلك النظرة الكلية بشكل مستمر ومنظم .

٢- إن منطقة الملاحظة (تقدير حجم المشكلة) تملى على الممارس العام منطقة العمل .

٣- إن توجيه الممارس العام للمساعدة على إيجاد حلـول للمـشكلة يوجـه الممارس العام لكل أساليب الخدمة الاجتماعية لتخطيط وتنفيـذ التـدخل المهنى .

٤- إن تقدير حجم المشكلة فى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يجب أن يتكون من صياغة ذات أساس عريض يجاوز نطاق طريقة بمفردها .

٥- إن مدخل الممارس العام غالباً ما يبدأ بالأفراد أو الأسـر أو الجماعـات الصغيرة ثم يمتد إلى كل أو غالبية مستويات التدخل المهنى ، أى قد يتسع التدخل المهنى إلى المؤسسة أو المنظمة والمجتمع المحلى ، وذلك التدخل متوقف على مشكلة معينة متصلة بالأداء الاجتماعى .(٦)

تداعيات الخدمة الاجتماعية في محيط التنمية الاجتماعية :

- تهدف الخدمة الاجتماعية إلي تنمية الوعي والاهتمام بالتنمية الاجتماعية كما أنها تهدف إلي إكساب الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات والدافعيـة للمساهمة والعمل بطريقة فردية وجماعية ومجتمعية نحو حل المـشكلات القائمة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة .

وتهدف الممارسة إلي :

١-زيادة الوعي وذلك من خلال توضيح الحاجات الإنسانية والعوامل المختلفة المؤثرة علي فاعلية مجابهة هذه الحاجات .

٢-اختيار المعايير الموضوعية لتحديد مدي فاعلية أساليب زيادة الوعي .

٣-إجراء الدراسات لمعرفة الظروف التنموية وأساليب تدعيمها .

٤-القيام بمشروعات تنموية من خلال استخدام نماذج مختلفة.

٥-استثارة أفراد المجتمع للمساهمة في اتخاذ قرارات تتصل بتقدير ظـروفهم التنموية . (٧)

ملامح ممارسة الخدمة الاجتماعية فى المجال التنموى :

١- إن العمل المهنى هو بالضرورة جهد فكـرى يتـضمن عمليـات اتخـاذ قرارات وليس عملاً يدوياً أو روتينياً متكرراً وهو يـرتبط بالمـشكلة أو

الموقف والظروف المحيطة بالعميل (فرد – جماعة – مجتمع) .

٢- يعتمد الممارس فى عمله على استخدام مجموعة من المعارف المهنية التى تمكنه من تحقيق غايات عملية يمكن أن توضع موضع التطبيق .

٣- هناك رباط مهنى يجمع أبناء المهنة ينبع من طبيعة العمل المهنى نفسه .

٤- تتحمل المهنة مسئولية اجتماعية وتلتزم بأخلاقيات مهنية فهى تقوم من أجل رفاهية الإنسان وليست سعياً وراء ربح كما أنها لا تفرق بين الناس بحسب الجنس أو اللون أو العقيدة .. من ألوان التمييز العنصرى وتؤمن بكرامة الإنسان وحقه فى تقرير مصيره بنفسه بدلاً من أن تفرض عليه .

٥- فتتميز داخل المهنة وفى الممارسة أساليب فنية متخصصة يمكن التدريب عليها إلى الأعضاء الجدد عن طريق التعليم والتدريب المنظم .

- وعلى هذا فإن عناصر الممارسة الأساسية فى المجال التنموى هى :

١- القيم والمعايير Values

٢- الأغراض Purposes

٣- التصديق أو الاعتراف Sanction

٤- المناهج أو الطرق Method

٥- المعارف Body of Knowledge .

- وقد ظهرت خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة اتجاهات جديدة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ساعدت على تكامل ممارسة الخدمة الاجتماعية الأمر الذى يشكل قوة دفع للمهنة وأهدافها ومبادئها العامة وزيادة فاعلية ممارستها المهنية.

ومما سبق يتبين لنا أن الممارسة فى مهنة الخدمة الاجتماعية يميزها ما يلى :

١- تستفيد ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من المعارف المختلفة التى توصلت إليها العلوم المختلفة .

٢- أظهرت التجارب المختلفة لممارسة المهنة نوعيات مختلفة للممارسة تتناسب مع المواقف المختلفة التى تتعامل معها .

٣- للممارسة فى مهنة الخدمة الاجتماعية ملامح أساسية تشمل : جهد فكرى ، مجموعة من المعارف ، رباط مهنى ، مسئولية اجتماعية ، أساليب فنية متخصصة .

٤- للممارسة فى الخدمة الاجتماعية عناصر أساسية هى : القيم والمعايير ، الأغراض ، الاعتراف ، خدمة ، معارف .

٥- تحتاج الممارسة فى الخدمة الاجتماعية إلى مجموعة من العمليات والمهارات.

٦- تمارس الخدمة الاجتماعية فى مجالات عمل مختلفة . [٨]

وظائف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التنموى :

أولا : الوظائف المتصلة بأفراد المجتمع

١-توجيه أفراد المجتمع نحو الموارد المناسبة والتي تساعد علي تعديل سلوكه.

٢-تمكين أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم ومساعدتهم في القيام بذلك بأسلوب لا يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع .

٣-مساعدة أفراد المجتمع علي ترتيب احتياجات المعيشة .

٤-اختيار أفضل الأساليب لتدريب أفراد المجتمع .

٥-تسهيل إجراء الاتصال بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

٦-الاهتمام بالعمل الفريقي من خلال توسيع نطاق الفرص لزيادة المعرفة وتبادل الخبرات والمهارات ، ما بين أفراد المجتمع من جانب والمهنيين من جانب آخر. [٩]

ثانيا الوظائف المتصلة بالمنظمات وتهدف إلي :

أ-تقديم المعلومات والبيانات بهدف وضع سياسة المنظمة.

ب-المساهمة في مساعدة هذه المنظمات علي تنفيذ هـذه السياسة بطريقة صحيحة وسليمة .

ج-تحديث وتعديل البرامج والأنشطة والإجراءات حسب طبيعة الموقف من خلال القنوات الشرعية للمؤسسة

د-إحداث تناغم بين أعضاء العمل الفريقي داخل المنظمة بهدف مخرجات متكاملة من حيث الأنشطة أو البرامج.

هـ-تحقيق النمو المهني للعاملين داخل المنظمة بهدف رفع كفاءة المنظمة . (١٠)

ثالثا نشر الوعي التنموى كأحد وظائف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:

١- علي الممارسة المهنية مسئولية تعريف الإنسان باحتياجاته التنموية وواجباته.

٢- مسئولية توضيح أهداف دراسة التنمية الاجتماعية وأساليب تفعيلها .

٣- مسئولية شرح العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالتنمية .

٤- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات علي اكتساب فهم أساسى للتنمية الاجتماعية .

٥- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب القيم الاجتماعية .

٦- مساعدة الأفراد والجماعات علي علاج المشكلات الاجتماعية المتصلة بالتنمية. (١١)

دور الخدمة الاجتماعية فى مجال التنمية الاجتماعية :

١- العمل على تحقيق رفاهية الإنسان أياً كان مجتمعه والنظام والسياسة التى يتبعها أى أن الخدمة الاجتماعية تعمل على تحقيق سعادة الأفراد وتستخدم فى ذلك طرق وخطوات وأساليب ووسائل مهنية .

٢- مؤازرة التنمية الاقتصادية أى مساندتها قدر ما تسمح به إمكانياتها وأساليبها وطرقها المهنية ، وذلك للعمل على زيادة الإنتاج ورفع نصيب

الفرد فى المتوسط من الدخل القومى ، ولا يتحقق ذلك إلا فى إطار خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبذلك تساهم الخدمة الاجتماعية فى بناء المجتمع عن طريق المشاركة الشعبية والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام فى خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

٣- العمل على الاتصال بالجماهير لتعريفهم بأهداف وأغراض خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكنهم المساهمة عن طريق الأجهزة المختلفة فى الدولة لتحقيق الأهداف . .

٤- القضاء على الآفات الاجتماعية وأهما (الجهل والفقر والمرض) والتى تعوق الاندفاع بعجلة التقدم ويتم القضاء على هذه الآفات عن طريق تحرير وتخليص الأهالى من الضغوط الاقتصادية والاتجاهات البالية .

٥- العمل على توفير الجو الاجتماعى السليم الذى يسهم فى تنمية مشاعر الولاء لدى المواطنين والولاء لمجتمعهم فيندفعوا نحو زيادة الإنتاج .[١٢]

مراجع الفصل التاسع

١) محمد عبد الفتاح محمد : الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٧٠ : ٢٧٢ .

٢) على السلمى : المهارات الإدارية والقيادية للمدير المتفوق ، القاهرة ، دار الغريب ، ج٢ ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٦ : ١٢٧ .

٣) محمد سيد فهمى : مدخل فى الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، الازاريطة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٩٧ : ٩٨ .

٤) محمد عبد الفتاح محمد : الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٧٤ : ٢٧٥ .

٥) محمد نجيب توفيق : الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة وصيانتها ، المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ ، ض ص ٥٨ : ٦٤ .

٦) أحمد محمد السنهورى ، ماهر أبو المعاطى على : الممارسة العامة المتقدمة ، هوية للتخصص فى مجالات الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمى الثانى عشر ، حلوان ، جامعة حلوان ، المجلد الأول ، ١٩٩٩ ، ص ٩ .

٧) جابر عوض ، حاتم عبد المنعم: البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ ص ص ١٥٥- ١٥٦

٨) السيد عبد الحميد عطية ، هناء حافظ بدوى : الخدمة الاجتماعية والمجالات التطبيقية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، ، ١٩٩٨ ، ص ص ٨٩ : ٩٢ .

٩) رشاد عبد اللطيف : مهارات الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة ، القاهرة، مكتبة زهراء الشروق ، ١٩٩٩ ،ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥

١٠) عبد الحليم رضا عبد العال ، الخدمة الاجتماعية المعاصرة القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩١ ، ص ١٤٠.

١١) محمد نجيب توفيق : الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٦ .

١٢) مسعد الفروق حمودة : التنمية الاجتماعية (دور الخدمة الاجتماعية) ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ص ١٨٧ : ١٨٩.

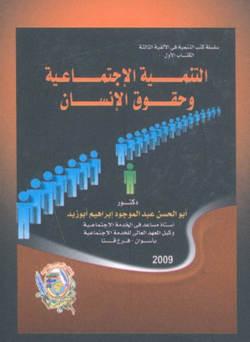
المحتويات

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع







المكتب الجامعى الحديث

مساكن سوتير - أمام سيراميكا كليوباترا

عمارة (5) مدخل (2) - الأزاريطة - الإسكندرية

تليفون : 4818707 / 03 - تليفاكس : 4865277 / 03 / 002